رشيد شقير

مفاهيم الدّولة وَالنزاعَات

(دراسة في ايديولوجيات القوى السياسية اللبنانية)





المركز الثقافي العربي

مفاهيم الدولة والنزاعات

* مفاهيم الدولة والنزاعات (دراسة في أيديولوجيات القوى السياسية اللبنانية)
* المؤلف: د. رشيد شقير
* الطبعة الأولى: 1992

* الناشر: المركز الثقافي العربي

* العنوان:

□ بيروت/الحمراء ـ شارع جان دارك ـ بناية المقدسي ـ الطابق الثالث.
* ص.ب/113-5158/* هاتف/343701-352826/* تلكس/NIZAR 23297LE/

□ الدار البيضاء/● 42 الشارع الملكي ـ الأحباس * ص.ب/4006/* هاتف/307651-303339/
● 28 شارع 2 مارس * هاتف /271753 - 276838/ * فاكس /305726/.

رشيد شقير

مفاهيم الدّولة وَالنزاعَات

(دراسة في ايديولوجيات القوى السياسية اللبنانية)



المركز الثقافي العربي

الإهداء

إلى ضحايا الحرب في لبنان

تقديم

يستند بناء الدولة العربية الحديثة عامة إلى أسس اجتماعية ـ اقتصادية ولدت في سياق الاحتكاك مع العالم الرأسمالي، إلا أنه شُيِّد وتشرعن وفقاً لمنظورات إيديولوجية منها ما هو موروث ويبرر البنى المجتمعية التقليدية، ومنها ما يجمع بين الموروث والحديث الوافد من ذلك العالم فيؤكد شرعية الدولة القائمة أو يتجه لتجاوز نواقصها، ومنها ما يحضن التحديث الراديكالي فيبطل الشرعية القائمة التي لا تلبث أن تنتج خطاباً تعزز نفسها فيه وتنبذ كلاً من التقليد والتحديث «الصافيين»، تمهيداً للقيام بالخطوة الردعية لتثبيت سيادتها.

إن دراسة سوسيولوجية لهذه المنظورات، تفيد في كشف ماهية الدولة العربية القائمة، لا بصفتها مجموعة قوانين وأجهزة تخدم الفئة المسيطرة لبسط سلطانها فوق المجتمع، بل أيضاً نتيجة لتصور أو تنظير يندرج في الأطر الايديولوجية السائدة في المجتمع، والتي تنتجها أو تعيد إنتاجها فئات اجتماعية محددة ذات مواقع محددة في الحقل السياسي العام (سواء كانت تمثّل السلطة أو متحالفة معها أو خارجها). وإذا كان نزاع أو وفاق هذه الفئات، بمختلف تبريراتهما الايديولوجية، شرطاً ـ أساس لتهديد أو تأكيد كيان الدولة في أكثر من بلد عربي، لذا فإن هذا الكتاب يطرق مسألة الدولة من خلال معاينة أزمتها في الخطاب السياسي وخارجه. إنه يمثل محاولة لإجراء مقابلة بين مفهوم الدولة (القائمة والمنشودة) الذي يقدمه الخطاب، في ظل النزاعات الجارية، من جهة، ومن جهة أخرى، بين واقع الدولة باعتبارها موضوع النزاعات، كما يستنتج من الخطاب إياه على الأقل، فضلاً عن الفئات الاجتماعية المتنازعة والمنتجة للخطاب نفسه.

إذاً، لا يقتصر العمل في مجال الايديولوجيات السياسية على إيضاح مضمون وشكل الخطاب السياسي، عبر استخدام التقنيات الخاصة بذلك ـ وهذا شأن تاريخ أو سرد الأفكار، بل يذهب هذا العمل أيضاً إلى تحليل العلاقة بين مضمون الخطاب

والعالم الاجتماعي الذي أنتج فيه ـ وهذا شأن السوسيولوجيا. ذلك أن البحث في هذه العلاقة يكشف حدود انعكاس الواقع الاجتماعي العام في الخطاب، وتظاهراته المخفية، مما يدفع التحليل باتجاه خلفيات الخطاب وأبعاده. أضف أن الدراسة السيوسيولوجية تبحث في الشروط الاجتماعية لانتاج الخطاب السياسي، الذي هو وسيلة اتصال بين الخطيب (فرد أو مجموعة) والجمهور. لذا، فهي تربط الخطاب بالبنية الاجتماعية المباشرة، ثم البنية الاجتماعية العامة، ذات الجذور التاريخية، وتحدد موقع منتج الخطاب في هذه البنية. وفي ضوء هذا الموقع يُفسَّر مضمون الخطاب، ممارسات الجماعة التي أنتجته وتأثيراته في العالم الاجتماعي.

لا شك أن دراسة بهذا الشمول تتطلب جهداً واسعاً، وتحمل مخاطر عدة، نظراً لشح تقنيات التحليل المستخدمة في هذا المجال، إلا أن الأعمال الفردية المتعددة، في ظل عدم تبلور الأعمال الجماعية كظاهرة في العالم العربي، تساعد على اكتشاف مثل تلك التقنيات، وهي ضرورية للاجابة عن المشكلات ذات الطابع الاجتماعي ـ السياسي في العالم العربي.

إن مساهمتنا في دراسة الايديولوجيات السياسية اللبنانية، التي هي في الأصل أطروحة دُكتوراه[1] منقحة ومزيَّدة على نحو يواكب مستجدات الأحداث السياسية ويناسب متطلبات النشر، تشكل واحدة من تلك الأعمال. وهي تنكب على معالجة موضوع محدد (مفاهيم الدولة)، في حالة عربية محددة (لبنان) تتسم بالتأزم والصراعات والانقسامات.

الخطوة الأولى المحققة في هذه الدراسة تتمثل في إعادة بناء الخطاب السياسي، المنتج في فترة زمنية مختارة، بحيث ينبثق مفهوم الدولة في نظر الفئة السياسية المعنية على نحو مميز[2]، بالنسبة لمسائل أخرى يتناولها الخطاب نفسه، مما يتيح استنتاج ما نسميه بالمؤشرات اللازمة للقيام بالعمل التالي.

أما الخطوة الثانية، فهي تنطلق من المؤشرات المذكورة (المختصرة في جداول)

---

(١) Contribution à l'étude des idéologies politiques libanaises: Les notions de l'Etat et les conflits, PARIS 7, 1989.

(٢) الأمر الذي استلزم عرض نصوص هذا الخطاب بصورة منظمة. وقد يكون هذا العرض مملاً لبعض القراء، إلا أنه كان ضرورياً من الناحية العلمية للوصول إلى الاستنتاجات المدعومة حول مضمون الخطاب فيما يتعلق بالدولة.

التي تمثل عناصر مفهوم الدولة كما جاءت في الخطاب، لإجراء تحليل مقارن لمختلف المفاهيم الخاصة بالقوى السياسية المختارة للدراسة، تمهيداً لفهم المنطق المشترك الذي يحكم الخطابات المعنية، والذي سيشكل نافذة أساسية للعبور إلى الحياة الاجتماعية ـ السياسية اللبنانية. إلا أن هذا العبور سيغرق البحث في تحليل سوسيولوجي ـ تاريخي، بما في ذلك كشف عوامل الصراعات، دون أي تجاهل لجذورها التاريخية، وصولاً إلى تحليل ظهور وتطور القوى السياسية اللبنانية ضمن البنى الاجتماعية والسياسية القائمة، والصراعات فيما بينها على مدى الحرب اللبنانية. مع ذلك، فإن البحث سوف يعيد القارىء إلى الخطاب، لمحاولة كشف خلفياته، والوسائط التي تربطه مع الجمهور بغية التأثير فيه وتقسيمه تبعاً لانقسامات القوى السياسية وانتماءاتها المجتمعية في أوضاع الحرب.

ولا شك أن الطائفية تسم مضمون ومنطق الخطاب السياسي المدروس، والقوى السياسية التي تنتجه، فضلاً عن الجمهور الذي يتألف حوله، الأمر الذي يؤكد أن هذا الخطاب يشكل جزءاً من البنية الايديولوجية الطائفية العامة للمجتمع اللبناني، إلا أن الخطاب تنتجه قوى اجتماعية نمت وتطورت مع اختراق الرأسمالية التابعة للاقتصاد اللبناني على نحو متزايد، دون أن تحدث تغييرات ذات وزن في تلك البنى التي مع ذلك، استطاعت أن تتمأسس في ظل التطور الرأسمالي اللبناني. في الوقت نفسه، رافق هذا التطور نماذج إيديولوجية تحديثية حملتها قوى سياسية ذات أصول وقواعد تتصل بالطبقات الدنيا في السلم الاجتماعي اللبناني.

إن الصراع بين هذين النمطين من القوى، والذي كان يجري حتى عشية انفجار الحرب في لبنان (نيسان ١٩٧٥)، استمر مدعوماً من أنظمة عربية مختلفة (بما في ذلك المنظمات الفلسطينية) وأطراف دولية، إضافة إلى التدخلات العدوانية الاسرائيلية، وذلك على مدى مراحل الأزمة اللبنانية حيث انزلقت القوى اليسارية إلى مواقع طائفية، وأخذ نفوذها يتراجع لصالح القوى الطائفية التي راحت تعاني، هي الأخرى، من أزمات عديدة. أهم هذه الأزمات تمثل، أولاً، في عجز القوى إياها، منفردة أو متحالفة على أساس طائفي، عن إحراز نصر حاسم ضد الخصم الطائفي؛ وثانياً في ولادة تنافسات ونزاعات بين قوى تنتمي إلى الطائفة نفسها، أو إلى حلف طائفي واحد، وحتى داخل التنظيم السياسي الواحد. الأمر الذي أغرق الشعب اللبناني في دوامة من العنف والتمزق السياسي والمجتمعي ـ الجغرافي، فضلاً عن التدهور الاقتصادي ـ الاجتماعي وانهيار مؤسسات الدولة وخنق الحريات العامة.

إلا أن القوى الطائفية التي تعتبر التجلي السياسي لتمأسس الطوائف اللبنانية، سعت لاحتكار تمثيل طوائفها في كل من حالات النزاع المسلح والتفاوض والاتفاق على شروط إنهاء الحرب، وذلك من خلال معارضة رموز تقليدية عديدة وأحزاب يسارية، باستثناء الحالة السنية حيث تعايشت الزعامة التقليدية والمؤسسة الطائفية الرسمية وشخصيات ناشئة (ترأس بعضها قوى سياسية ذات طابع محلي).

وبفضل تراكم جملة عناصر (مال، سلاح وأنصار، سيطرة على أجهزة إعلامية، تحالفات مع الخارج ـ العربي وغير العربي)، استطاعت القوى الطائفية أن تفرض نفوذها في الحقل السياسي اللبناني، وبالتالي، أن تأتي بتسوية سياسية عكست توازنات القوى الجديدة فيما بينها من جهة ومن جهة ثانية، بين التحالفات الدولية والعربية الناشئة في ظل علاقات القوى الدولية التي أفرزتها التغيرات المنطلقة في الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية منذ العام ١٩٨٩. هكذا ولد اتفاق الطائف الذي كرّس شرعية القوى نفسها؛ وأعاد شرعية بعض القيادات التقليدية والأحزاب المحلية، كشرط لإعادة بناء الدولة ومؤسساتها، التي لن تتجه لبسط سلطتها شيئاً فشيئاً إلا باستيعابها لمعظم القيادات الحزبية والمقربين لها، فضلاً عن الميليشيات، وذلك تمهيداً للتصدي لمشكلة الاحتلال الإسرائيلي للشريط الحدودي في منطقتي الجنوب والبقاع الغربي اللبنانيتين. لكن الهرم الطوائفي الجديد الذي رسمه اتفاق الطائف أكد سلطان الدولة فوق مجتمع رسخت فيه الحرب، عبر ممارسة العنف والخطاب التعبوي الذي برره، الميول الدينية والطائفية وأغرقته في أزمة اقتصادية ـ اجتماعية لا تقع حتى هذا التاريخ في أولويات برامج إزالة آثار الحرب، ممّا يشير إلى الوظيفة الفعلية للخطاب السياسي المنتج خلال النزاعات، وإلى ما يخفيه هذا الخطاب من أهداف لا تنسجم في الغالب مع ما يمثله من مزاعم.

ر. ش.
آخر تموز ١٩٩١

مدخل

لماذا دراسة الإيديولوجيات السياسية اللبنانية، ولماذا دراسة مفهوم الدولة بالذات ضمن هذه الإيديولوجيات؟ لعل الجواب يكمن في ملاحظة واقع الدولة في الحرب اللبنانية، وواقع الأحزاب السياسية والدويلات التي أقيمت، بحكم استمرار الحرب وطبيعة النزاعات ونتائجها، في مناطق سيطرة هذه الأحزاب.

ماذا تستطيع أن تبين هذه الملاحظة في مختلف مراحل الحرب اللبنانية؟.

يمكن القول إن الحرب في لبنان مرت بأربع مراحل:

المرحلة الأولى: تتمثل في حرب السنتنين (١٩٧٥ ـ ١٩٧٦) حيث استنفرت مختلف قوى النزاع على محاور القتال: من جهة، قوى ما عرف بـ «الجبهة اللبنانية» التي قادت «القوات اللبنانية»، جهازها العسكري، والتي كان حزب الكتائب اللبنانية أحد أطرافها الرئيسيين؛ ومن جهة أخرى، القوى اليسارية (الشيوعية، الإشتراكية، البعثية، الناصرية والحزب السوري القومي الاجتماعي) التي تجمعت في إطار «الحركة الوطنية اللبنانية»، تحت زعامة رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي، وتحالفت مع مختلف قوى المقاومة الفلسطينية.

المرحلة الثانية: تمثل عهد الرئيس الياس سركيس (١٩٧٦ ـ ١٩٨٢)، وفيها ثبّت الجيش السوري سيطرته على المناطق «الوطنية»، بعد صدامه مع أحزاب اليسار والقوى الفلسطينية عند إعلان المبادرة السورية المعروفة بالتدخل من أجل وقف الحرب في حزيران ١٩٧٦، وعلى أثر سقوط «الوثيقة الدستورية» التي توصلت إليها المباحثات بين الحكومة اللبنانية والحكومة السورية، والتي تضمنت بعض الإصلاحات السياسية المرفوضة من قبل «الحركة الوطنية اللبنانية».

بدت المبادرة السورية ذات هدف توازني. فقد ساهمت، بطريقة غير مباشرة على الأقل، في سيطرة «الجبهة اللبنانية» على شرقي بيروت بعد «تنظيفها» من المسلمين (النبعة وبعض الأحياء الأخرى)، والأكراد (الكرنتينا)، والفلسطينيين (مخيمات الضبية

وتل الزعتر)؛ كما كانت قد ساهمت في «تنظيف» الدامور من المسيحيين، عبر جيش التحرير الفلسطيني. إلا أن تلك المبادرة، التي انعكس هدفها التوازني في بنود «الوثيقة الدستورية» أيضاً، بدأت تتعثر منذ سقوط هذه الوثيقة، ثم مع صعود تيار بشير الجميل، قائد «القوات اللبنانية» الطامح لإدارة القرار السياسي «للجبهة اللبنانية»، والذي نجح في إخراج القوات السورية من شرقي بيروت في سنة ١٩٧٨. في الوقت نفسه، كانت الأحداث العربية تشير إلى نمو التيار المتصالح مع إسرائيل، والذي تمثل في زيارة الرئيس المصري إلى هذا البلد وتوقيعه معه اتفاقيات كمب دافيد (أيلول ١٩٧٨) مما استلزم تشكيل جبهة «الصمود والتصدي» التي ضمت سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية، من بين دول الرفض العربي، في مواجهة هذا الحدث.

في موازاة هذه العودة للتحالف السوري ـ الفلسطيني ـ اليسار اللبناني، كان التدخل الإسرائيلي في الحرب اللبنانية يتنامى. فمنذ أن أعلنت إسرائيل «حمايتها» للمسيحيين عبر دعم بشير الجميل والضابط المسيحي سعد حداد، الذي انفصل عن قيادة الجيش في آذار ١٩٧٦ (وكانت ألوية بقيادة ضباط مسلمين قد انفصلت عن هذه القيادة أيضاً) وشكل «دولة لبنان الحر» في القرى الواقعة على الحدود الشمالية لإسرائيل في جنوب لبنان، كانت إسرائيل نفسها تقوم بغارات متتالية على المواقع الفلسطينية والقرى الواقعة في هذه المنطقة، وذلك في إطار حرب دائمة بينها وبين القوى الفلسطينية و«الوطنية» اللبنانية، حرب لم يحسمها غزو الجيش الإسرائيلي للجنوب في سنة ١٩٧٨.

كل ذلك كان يجري وسط محاولات دائمة لوقف الحرب اللبنانية والتوصل إلى اتفاق سياسي يجمع المتنازعين، ويعيد سلطة الدولة المشلولة، بمساعدة وسطاء عرب وغير عرب، لكن دون جدوى.

المرحلة الثالثة: تمثل عهد الرئيس أمين الجميل (١٩٨٢ ـ ١٩٨٨) الذي مهّد له الاجتياح الإسرائيلي للبنان في حزيران ١٩٨٢. وقد عكس انتخاب هذا الرئيس، إثر مقتل أخيه المنتخب بشير، في ظل الاحتلال الإسرائيلي لبيروت، وصول حزب الكتائب إلى السلطة وعلاقته بالسياسة الإسرائيلية في لبنان. ذلك أن تنفيذ إعادة بناء الدولة على يد الحكومة الجديدة، المدعومة من الحلف الأطلسي، ترافق مع رعاية الولايات المتحدة لاتفاق أيار ١٩٨٣ بين هذه الحكومة وإسرائيل، تنسحب بموجبه هذه الأخيرة من البلد مع احتفاظها ببعض «الامتيازات» الأمنية والاقتصادية فيه. غير أنه لم يسمح لهذا الاتفاق بالتنفس تحت ضغط القوى السياسية المعارضة للحكم، والمبعدة عنه، والمتحالفة مع

سوريا التي كانت قد سحبت جيشها (مع القوات الفلسطينية) من بيروت وجبل لبنان إثر الاجتياح الإسرائيلي، وفي ظل غياب حوار جدي بين القوى اللبنانية المتنازعة حول إصلاح النظام السياسي القائم، الذي عمل على إحيائه رجال حزب وصلوا إلى قمة السلطة لأول مرة في تاريخ لبنان.

هكذا تستنفر القوى المتنازعة من جديد: حرب الجبل المتفجرة في ظل الاحتلال الإسرائيلي، تتفاقم مع غياب هذا الاحتلال (في أيلول ١٩٨٣). في الوقت نفسه تحصل صدامات بين حركة أمل والجيش اللبناني وتنتهي بسيطرة حركة أمل على بيروت الغربية في شباط ١٩٨٤، أي بإسقاط سلطة الدولة في هذه المنطقة، بعد أن كان الحزب التقدمي الاشتراكي قد أدى المهمة نفسها في الجبل في تشرين الثاني ١٩٨٣. بالنتيجة، تفشل محاولات عودة سلطة الدولة من جديد بعد مؤتمرات الحوار العقيمة (في جنيف تشرين الثاني ١٩٨٣ وفي لوزان آذار ١٩٨٤، بخاصة)؛ ولم تحل دون هذا الفشل حكومة «الوحدة الوطنية»، المؤلفة من أطراف النزاع، والتي كان من برنامجها إنهاء حالة الحرب والتوصل إلى اتفاق سياسي محوره إصلاحات في النظام السياسي اللبناني، فانتهت إلى الانقسام بين وزراء معارضين ووزراء موالين للحكم. كذلك لم يساعد انسحاب إسرائيل في ١٩٨٥ من جزء كبير من الأراضي التي احتلتها في حزيران ١٩٨٢ على تحقيق «الوحدة الوطنية».

المرحلة الرابعة: وهي مرحلة اللاعهد، أو عهد انشطار الدولة. فقد انتهى حكم أمين الجميل بتشكيل حكومة عسكرية «انتقالية» (في أيلول ١٩٨٨) برئاسة قائد الجيش المرشح لرئاسة الجمهورية، بعد فشل الاتفاق الأميركي - السوري الذي لم يتبنّ هذا المرشح، في إجراء انتخابات رئاسية. في المقابل، أعلنت حكومة «الوحدة الوطنية»، التي لم تعد تمثل أكثر من القوى السياسية المعارضة للنظام السياسي وحلفائها من الوزراء بسبب استقالة الوزراء «الموالين»، لا شرعية الحكومة العسكرية، الأمر الذي انعكس في وجود حكومتين «شرعيتين» في البلاد، شرقية متحالفة مع العراق الخارج من حرب مع إيران والذي يتوق للعودة إلى لبنان منذ إنهاء نفوذه فيه ابتداء من ١٩٧٦، وغربية متحالفة مع سوريا الحاضرة عسكرياً من جديد في المناطق الإسلامية (ابتداء من شباط ١٩٨٧). ترتب على ذلك انقسام الجيش بما يتناسب مع الوضع الحكومي الجديد وتعطيل دور مجلس النواب منذ أن فشل في الاجتماع من أجل انتخاب رئيس له تمهيداً لتصحيح هذا الوضع. وانفتحت في هذه المرحلة أزمة جديدة دارت حول انتخاب رئيس للجمهورية، الإصلاحات السياسية وانسحابات القوات غير اللبنانية، وتميّزت منذ مطلع العام ١٩٨٩،

بمحاولة ترتيب جديد للقوى: صدام عنيف بين حركة أمل وحزب الله في المناطق الشيعية انتهى بتحجيم هذا الحزب في الجنوب وبدخول الجيش السوري إلى الضاحية الجنوبية، وآخر في شباط ١٩٨٩ بين «القوات اللبنانية»، التي كانت قد سيطرت على آخر مناطق نفوذ حزب الكتائب وأمين الجميل في شرقي بيروت إثر انتهاء ولاية هذا الأخير، وبين جيش الحكومة العسكرية التي تريد احتكار القرار السياسي «الشرقي» بصفتها تمثل «الشرعية». وانتهى هذا الصدام مؤقتاً على الأقل بتسليم «القوات» السلطة للجيش المدعوم من العراق، حيث انفجرت بينه وبين القوى المعارضة والجيش السوري أحداث عنيفة تحت شعار «تحرير لبنان» من هنا وإسقاط الحكومة العسكرية من هناك، مما أفسح المجال أمام تكثيف المبادرات الدولية والعربية لوقف النزف اللبناني المستمر.

وإذ أسفرت هذه المبادرات عن اتفاق الطائف إثر اجتماع مجلس النواب اللبناني في المملكة العربية السعودية (تشرين الأول ١٩٨٩)، فإن هذا الاتفاق دخل حيز التنفيذ مع التغلب على عقبتين: الأولى، رفض رئيس الحكومة العسكرية للاتفاق إياه وإصراره على شرعية حكومته، مما أدى به إلى تجديد صدامه (آخر كانون الثاني ١٩٩٠) مع «القوات اللبنانية» المتجهة لاعلان اعترافها باتفاق الطائف، ومع الحكومة اللبنانية الجديدة المتحالفة مع الحكم السوري، في تشرين الأول ١٩٩٠؛ العقبة الثانية تمثلت في المواجهة بين تلك الحكومة وبعض المنظمات الفلسطينية إثر قرار الأولى (تموز ١٩٩١) نشر الجيش اللبناني في مدن وقرى الجنوب التي تخرج عن سيطرة «جيش لبنان الجنوبي» وإسرائيل، وتجريدها من السلاح، وذلك في محاولة منها لنزع الحجج التي تستخدمها إسرائيل لتبرير عدم تنفيذها القرار ٤٢٥ الذي يدعوها للانسحاب من الأراضي اللبنانية.

في أية حال، لقد تبع اتفاق الطائف، المدعوم دولياً وعربياً ولبنانياً، خطوات تنفيذية أنذرت بإعادة بناء الدولة اللبنانية: انتخاب رئيس جديد للبلاد؛ تشكيل حكومة في كانون الأول ١٩٨٩، ثم حكومة أخرى موسعة بعد سنة، دمج ألوية الجيش، تعيين نواب جدد لملء المقاعد النيابية الشاغرة وإكمال عددها حسب اتفاق الطائف، نشر الجيش في مناطق التوتر بخاصة، إلخ). كل ذلك أعطى الانطباع بأن لبنان أخذ يخرج من حالة الحرب باتجاه مرحلة سياسية جديدة تعكس محاولة أكثر جدية فيما يتعلق بقيام الدولة وبسط سلطتها.

مع ذلك، فإن مختلف مراحل الحرب في لبنان تشير إلى أن الدولة كانت تنهار ويتهمش دورها تحت وطأة الصراعات الجارية، أي أنها كانت تسقط كمرجع أعلى،

واحد ووحيد للسلطة السيدة على المجتمع وأرضه. ذلك أن النزاع المستمر تسلل إلى الحكومات فمزقها، إلى الجيش وقوى الأمن فشتتها، إلى المخفر فهزله، وإلى المؤسسات التربوية والإدارية الرسمية فكيفها مع «السلطات المحلية» التي تزعمتها الميليشيات بسيطرتها وتقاسمها للمناطق بفضل انتصاراتها العسكرية.

هذه السيطرة للقوى السياسية المتنازعة على حساب سلطة الدولة اللبنانية، تبرز أهمية البحث في منظورات القوى نفسها حول الدولة. وإذا كانت الدولة لا تقوم «بدون أدلوجة دولوية.. ولكي تتكون (هذه الأدلوجة) لا بد من وجود قدر معين من الإجماع العاطفي، الوجداني، الفكري، بين المواطنين»[١]، فهل ثمة «أدلوجة» مشتركة تجمع بين القوى السياسية اللبنانية حول الدولة؟ ما هي الاختلافات بين رؤى هذه القوى في هذا المجال، وأين تكمن جذورها؟.

دراسة الخطاب السياسي

تتمحور هذه الدراسة حول الخطابات السياسية للقوى اللبنانية المتنازعة المنتجة في فترة زمنية محددة. وهي تتناول بصورة خاصة تحليل مفهوم (أو مفاهيم) الدولة كما تعكسه تلك الخطابات، وذلك في ضوء ملاحظتنا لتآكل سلطة الدولة لصالح سلطات الميليشيات خلال مراحل الحرب اللبنانية.

يكتسب هذا النوع من الدراسة أهميته الخاصة منذ أن يُنْتَج في النزاعات خطابات سياسية، موضوعها تبرير تورط المنْتِج في القتال، تحليل أسباب هذا التورط، الدفاع عن/ أو الاحتجاج على/ النظام السياسي القائم، تحديد الخصم الداخلي والصديق والعدو، تعيين الأهداف التي يجب الوصول إليها... مع هذا الإنتاج يتشكل «حقل مركب» من المواقف السياسية، أو «حقل رمزي خاص بوصفه مجموعة مبنية ونزاعية من الإيديولوجيات المتنافسة»[٢].

في هذا الحقل، المستقل نسبياً كلما اتخذت المواقف السياسية شكلاً مسرحياً، أي كلما كان هذا الإنتاج منعكساً في أجهزة نشر، تتواجه فيها المواقف السياسية، تجادل نفسها، وتحدد مواقعها بالتبادل، تعرف نفسها ضد المواقع المخاصمة، حيث يجري نفي مواقف الخصم وشرعنة المواقف المتشابهة. لكن قيمة هذا الحقل تكمن في أنه يندرج في «جهاز إقناع» ذي مظاهر أساسية تتمثل في: الجمهور المعني بالرسائل السياسية؛

---

(١) انظر الهوامش ص ٢٣.

توزيع الأدوار داخل المؤسسة السياسية بين المنتجين، الأعضاء، المتعاطفين وكل من يتلقى هذه الرسائل؛ بنية النشر؛ وسائل الترسيخ التي هي مجموعة من وسائل النشر، كثافة الرسائل ومحتويات هذه الأخيرة(٣).

هكذا يتسم جهاز الإقناع بأنه «جهاز نفوذ، أي جهاز إدماج، موزعاً إلى مقلِّبين وإلى مستلمين (للخطابات السياسية بالطبع)، حيث يُمارَس الفعل المميز للإقناع»(٤). من هنا فإن دراسة الإيديولوجيات السياسية لا تقف عند حدود إبراز مضامينها الكلامية، بل تتجاوز ذلك منصرفة إلى تحديد العلاقة التي تربط الإنتاج الإيديولوجي بالمنتجين والمستقبلين، والمؤسسات التي تتوسطهما، أي إلى سوسيولوجية الإنتاج. في هذا الإطار تقدم لنا العلوم الاجتماعية مناهج هامة، لعل أبرزها البنيوية المطبقة في دراسات الآثار الثقافية، والتي تربط بين البنية الداخلية للـ«مُبْدَع» وبين البنية الذهنية لجماعة إجتماعية محددة (طبقة مثلاً)، التي تمثل «الفاعل الحقيقي للإبداع»، بعلاقة «تجانس بنيوي»(٥). هذه المنهجية تتميز عن تلك المسماة بـ«الانعكاس الاجتماعي» التي تحلل بعض مضامين الأثر الثقافي باعتبارها تعبيرات عن عناصر من الحياة الاجتماعية(٦).

لكن، بصدد دراسة الإيديولوجيات السياسية، ألا يغفل تطبيق المنهج البنيوي وظائف الإنتاج الإيديولوجي والصراعات الاجتماعية التي تخوضها القوى السياسية المنتجة من أجل أو ضد التغيير في البنى القائمة؟. إن دراستنا ستأخذ بعين الاعتبار هذا التساؤل فتحاول إعداد مفهوم الدولة في الخطابات السياسية المختارة، وربط هذا المفهوم بالبنية الاجتماعية والسياسية اللبنانية، بالنزاعات الجارية والمؤسسات المنتجة للخطابات السياسية والناشرة لها. كما أنها ستحاول معاينة تأثيرات ونتائج مختلف المفاهيم على المجتمع اللبناني في ظروف الحرب. من هنا، تبتعد هذه الدراسة عن الأعمال التي تعنى بـ«الثقافة السياسية» الخاصة «بأمة» أو «بمجتمع» ما، أي «بالمواقف إزاء النظام السياسي وعناصره المختلفة، تصورات الفرد لدوره في هذا النظام»(٧). إذ أن هذا النوع من الأعمال يهتم بطريقة توزيع نماذج التوجيه داخل السكان، والتي تتعلق بالمواضيع السياسية، وذلك حسب «نماذج التوجيه السياسي» و«فئات المواضيع السياسية»(٨).

تمر دراستنا إذاً في مرحلتين، الأولى وصفية وفيها نعيد بناء مفهوم (أو مفاهيم) الدولة للقوى السياسية المتنازعة في لبنان، والثانية تتضمن تحليلاً لهذه المفاهيم في ضوء

المعطيات القائمة خارج الخطاب السياسي، لكن أي قوى سياسية، وفي أي مرحلة زمنية؟.

المرحلة الزمنية

تنحصر دراستنا الخاصة بإعداد مفاهيم الدولة للقوى السياسية المختارة في المدة بين حزيران ١٩٨٢ وحزيران ١٩٨٥. تعتبر هذه المرحلة «عينة زمنية» للمراحل التي مرت بها الحرب اللبنانية، وأهميتها تنبع من حقيقة أن لبنان دخل خلالها في «مغامرة إنقاذ»، أي في محاولة إحياء الدولة ومؤسساتها في ظل الدستور السابق، ثم في فشل هذه المحاولة، والمحاولة التي تلتها («حكومة الوحدة الوطنية»)، وتجدد النزاعات على نحو أكثر عنفاً من ذي قبل. إذاً يمكن تقسيم هذه المرحلة إلى فترتين:

الأولى: تمتد من الاجتياح الإسرائيلي للبنان في ٦ حزيران ١٩٨٢ إلى آخر عام ١٩٨٣، وفيها يمكن التمييز بين وضعين سياسيين:

أ - **غلبة احتمالات عودة سلطة الدولة** (بين ٦ حزيران ونهاية أيلول ١٩٨٢)، وتنعكس في انتخاب أمين الجميل، عضو المكتب السياسي الكتائبي، رئيساً للجمهورية اللبنانية خلفاً لأخيه بشير، العضو في المكتب السياسي نفسه أيضاً، المنتخب في ٢٣ آب والمغتال في ١٤ أيلول. حصل ذلك الانتخاب في ظل احتلال الجيش الإسرائيلي لجنوب لبنان، البقاع الغربي، جبل لبنان وصولاً إلى بيروت التي حاصر الجزء الغربي منها ودخلها، إثر مقتل بشير الجميل، تمهيداً للقضاء على القوات الفلسطينية واليسارية اللبنانية المقاومة.

بعد نجاح المفاوضات بين إسرائيل والولايات المتحدة وسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية، في إخراج القوات الفلسطينية والسورية من بيروت (في أول أيلول)، وحصول مجازر في المخيمات الفلسطينية إثر مقتل بشير الجميل، استكملت «القوات المتعددة الجنسية» انتشارها في العاصمة، وانسحبت القوات الإسرائيلية (في أواخر أيلول) منها ليحل محلها الجيش اللبناني. هكذا أصبحت شوارع بيروت مهيأة لبسط سلطة الدولة.

ب - بدأت «مغامرة الإنقاذ» بتشكيل حكومة برئاسة شفيق الوزان (في ١٧ - ١٠ - ٨٢) وبحركة تعيينات جديدة في الإدارات والجيش وبتحرك على الصعيد الدولي والعربي من أجل الحصول على دعم الحكومة وسحب الجيوش الأجنبية من لبنان. ثم باشر

الحكم بمفاوضات مع إسرائيل (ابتداء من ٢٨ ـ ١٢ ـ ٨٢)، شاركت فيها الولايات المتحدة (التي كانت قد توسطت المفاوضات بين الطرفين في الأشهر السابقة)، وذلك من أجل سحب الجيش الإسرائيلي من لبنان. انتهت ٣٥ جولة من المفاوضات المذكورة إلى اتفاق ١٧ أيار ١٩٨٣، كان الجيش اللبناني خلالها قد أعاد انتشاره في «بيروت الكبرى» (في ١٥ ـ ٢ ـ ١٩٨٣) مجدداً حملات الدهم والاعتقال في بيروت الغربية والضاحية الجنوبية حيث اصطدم بعناصر من حركة أمل (في ٦ ـ ٣ ـ ١٩٨٣).

لكن أحداث الجبل انفجرت في كفرحتى (في ١٢ ـ ١٠ ـ ١٩٨٣) وتفاقمت في مختلف قرى الشوف في الأشهر اللاحقة. وقبل شهر من توقيع اتفاق ايار، تم تفجير السفارة الأميركية في بيروت وأعلن، إثر توقيع هذا الاتفاق، تحالف حركة أمل والحزب التقدمي الاشتراكي في دمشق (٤ ـ ٧ ـ ١٩٨٣)، وولدت «جبهة الخلاص الوطني» التي ضمت قوى يسارية إلى جانب رشيد كرامي، سليمان فرنجية ووليد جنبلاط، والتي تحالفت مع قوى فلسطينية منشقة عن قيادة منظمة التحرير.

ازداد عنف حرب الجبل إثر انسحاب الجيش الإسرائيلي من جبل لبنان، بين الحزب الاشتراكي وحلفائه من جهة و«القوات اللبنانية» والجيش اللبناني المفترض أن يحتل المناطق المنسحب منها من جهة أخرى. دامت هذه الحرب ٢٢ يوماً، تدخلت فيها القوات الأميركية والفرنسية لصالح الحكم وحلفائه، وتوقفت بمنع متابعة زحف القوات الاشتراكية عند سوق الغرب المشرف على العاصمة، والذي أصبح محوراً فاصلاً بين المتنازعين ومسرحاً للاشتباكات فيما بينهم في الأشهر، بل في السنوات اللاحقة.

من ٣١ ـ ١٠ إلى ٤ ـ ١١ ـ ١٩٨٣، انعقد مؤتمر جنيف بين القوى «المعارضة» من جهة والحكم و«الجبهة اللبنانية» من جهة أخرى، بحضور ممثلين عن المملكة العربية السعودية وسوريا. إثر فشل هذا المؤتمر في التوصل إلى اتفاق سياسي، اشتدت المقاومة في الجنوب، الناشئة منذ بدء الاحتلال الاسرائيلي، اشتعلت محاور الجبل وتجددت الاشتباكات بين حركة أمل والجيش اللبناني على مدى شهر تشرين الثاني بعد أحداث ٢٨ آب في الضاحية الجنوبية. وفي نهاية عام ١٩٨٣ تم تفجير مقر الوحدة الفرنسية العاملة في إطار القوات المتعددة الجنسية (في ١٢/٢١) بعد أن جرى تفجير مقري قيادتي الوحدتين الأميركية والفرنسية في بيروت (في ١٠/٢٣).

الفترة الثانية: تمتد من أول عام ١٩٨٤ إلى حزيران ١٩٨٥، وفيها يمكن التمييز بين وضعين سياسيين:

أ ـ **بوادر الوفاق السياسي بين القوى السياسية المتنازعة وعودة الدولة** (من أول عام ١٩٨٤ إلى حزيران). فقد تم رحيل القوات المتعددة الجنسية (أواخر آذار) على مراحل، وأدت «انتفاضة شباط» إلى سيطرة حركة أمل على بيروت الغربية والضاحية الجنوبية، فانقسم الجيش مع هذا الحدث، وألغي اتفاق أيار (في ٣/٥) المجمد منذ ما قبل انسحاب إسرائيل من الجبل، وعقد مؤتمر لوزان بين القوى المتنازعة (من ١٢ إلى ٣/٢٠)، ثم تشكلت حكومة «الوحدة الوطنية» (في ٤/٢٨) التي نالت ثقة مجلس النواب (في ٦/١٢)، وعين ميشال عون قائداً جديداً للجيش وتابع الحكم حواره مع سوريا من أجل التوصل إلى حلول للأزمة اللبنانية.

ب ـ **تجدد النزاعات وانتهاء عصر الدولة المركزية** (من تموز ١٩٨٤ إلى حزايران ١٩٨٥). فقد أغلق مكتب الاتصال الإسرائيلي (في ٢٦ ـ ٧ ـ ١٩٨٤) الذي كان قد أنشىء في بيروت ـ الضبية منذ بدء المفاوضات بين لبنان وإسرائيل. وفي ٩/٢٠ تشكلت هيئة إعداد الاصلاح السياسي بعد خلوات وزارية، وقام وفد حكومي، من ٢ إلى ١٠/٩، بزيارة إلى الأمم المتحدة وباريس لتأمين دعم الحكومة. لكن مع تصاعد عمليات المقاومة في الجنوب، واتخاذها بعداً شعبياً (تظاهرات واشتباكات في القرى والمدن ضد الجيش المحتل)، أجرت حكومة «الوحدة الوطنية» مفاوضات مع إسرائيل من أجل الاتفاق على «الشروط الأمنية» لانسحابها من لبنان. وبعد ١٤ جولة من المحادثات (حتى ١٩٨٥/١/٢٤)، التي توسط فيها مبعوثون أميركيون، لم يعلن عن أي اتفاق. مع ذلك، قررت إسرائيل، (في ١٩٨٥/١/١٤) الانسحاب على مراحل. وبالفعل تمت الانسحابات (في ٢/١٦ من صيدا وضواحيها، في ٤/١٨ من قضاء النبطية، في ٤/٢٤ من البقاع الغربي وراشيا وجزين والباروك، في ٤/٢٩ من صور). وفي ٦/١٠ أقيم «الحزام الأمني» على طول الحدود الشمالية لإسرائيل تحت السيطرة المباشرة لـ «جيش لبنان الجنوبي»، المدعوم والمسلح من قبل اسرائيل منذ العام ١٩٧٦.

إن تسلم الجيش اللبناني للمناطق التي انسحبت منها إسرائيل لم يمنع تفجير الأحداث فيها. فقد فشلت الخطة الأمنية في إقليم الخروب الذي أدت الاشتباكات الدائرة فيه إلى سيطرة الحزب التقدمي الاشتراكي وتراجع «القوات اللبنانية»، وقامت أحداث شرقي صيدا مع «انتفاضة» سمير جعجع ورفاقه (٣/١٢) ضد قيادتهم واحتجاجاً

على سياسة الحكم القائمة على الانفتاح على سوريا، وتتابعت هذه الأحداث إثر انسحاب «القوات» من جزين التي احتلها «جيش لبنان الجنوبي» فيما بعد، حيث انتهت بسيطرة القوى المحلية والفلسطينية في صيدا، بالتعاون مع الحزب الاشتراكي، على معظم قرى شرقي هذه المدينة.

من ناحية أخرى، تمت في النصف الأول من العام ١٩٨٥، تصفية حركة «المرابطون» في بيروت (في ٢٠ و١/٢١، وفي ٤/١٦) على يد حركة أمل، بعد أن كانت قد جرت عدة اشتباكات بين «المرابطون» والحزب التقدمي الاشتراكي (٣/٢٢، ٥/٥ و١٩٨٤/١٢/٢٧). كذلك جرت اشتباكات بين هذا الحزب وحركة أمل في بيروت الغربية (٢/١٤ و٦/١١)، واندلعت حرب المخيمات بين هذه الحركة والقوى الفلسطينية العائدة إلى بيروت (وكانت قد جرت عدة اشتباكات بين الطرفين في تشرين الأول وكانون الأول ١٩٨٣، وفي تموز ١٩٨٤). أخيراً نذكر الصدام الذي حصل بين حركة أمل وحزب الله (في ١٩٨٤/١٠/١٢ و١٩٨٥/٢/٢٥) الظاهر علناً والنامي منذ أواخر العام ١٩٨٤.

هكذا، تتميز المرحلة السياسية المختارة للدراسة بأوضاع سياسية تظهر فيها إمكانات عودة سلطة الدولة تارة وشللها تارة أخرى، في الوقت الذي انفجرت نزاعات بين قوى لبنانية مختلفة، وحدثت تدخلات مكثفة، مباشرة حيناً وغير مباشرة حيناً آخر، للقوى الإقليمية والدولية. بين تلك القوى من كان يكتسب نفوذاً ويسيطر في حقل النزاع كقوة أو كحزب ـ كتلة، مثل **الحزب التقدمي الاشتراكي وحركة أمل** اللذين يقدمان نفسيهما كقوى معارضة للنظام السياسي القائم؛ ومثل **حزب الكتائب و«القوات اللبنانية»** اللذين يحاربان دفاعاً عن هذا النظام وبالتحديد، كما يبدو لأول وهلة، عن صيغة ١٩٤٣. من هنا، تتمحور دراستنا على الخطابات السياسية لهذه القوى بالذات، بالإضافة إلى **دار الفتوى** التي لا تعتبر حزباً سياسياً، بل تجمعاً لقيادات سياسية تقليدية وتقليدية جديدة تمثلت في مؤتمري الحوار في جنيف ولوزان، ولعبت دوراً إلى جانب قوى المعارضة. يبقى أن نذكر أن اختيارنا هذا، الذي فرضه الوضع السياسي الخاص بالمرحلة الزمنية المختارة، لا يخبىء موقفاً سلبياً أو إيجابياً إزاء القوى السياسية المختارة أو غير المختارة في هذه الدراسة، فمن بين القوى المختارة من ضعف نفوذه في المرحلة السياسية المذكورة ومنها من كان نفوذه محلياً أو غير فاعل في مجرى النزاع العام، علماً أن تحليلاتنا لن تتجاهل هذه القوى بالضرورة.

العينات المختارة

لما كان من الصعب تحليل مجمل الخطابات السياسية لكل من القوى المدروسة، نظراً لكثرتها، فقد عمدنا إلى اختيار عينة ممثلة لهذه الخطابات، ويمكن من خلالها تعميم النتائج. ترتكز هذه العينة، وفق المعايير التي تبنيناها، على المؤتمرات والمقابلات الصحفية، البيانات والخطب التي ألقيت في مناسبات محددة. ونجد هذا الانتاج الخطابي منشوراً في صحف القوى السياسية المعنية: مجلة الأنباء الأسبوعية، الخاصة بالحزب التقدمي الاشتراكي؛ نشرة أمل الأسبوعية الخاصة بحركة أمل؛ مجلة الفكر الإسلامي الشهرية، التي تصدر عن دار الفتوى؛ وجريدة العمل اليومية الخاصة بحزب الكتائب، والتي يمكن العثور فيها على الخطابات الخاصة «بالقوات اللبنانية» أيضاً. وبما أن هذه الأخيرة كانت، في الأصل، جهازاً عسكرياً تابعاً لـ «الجبهة اللبنانية» منذ ١٩٧٦، وأن قيادتها كانت موحدة تنظيمياً مع حزب الكتائب، لذا فقد اخترنا عينة واحدة للطرفين. غير أنه اتضح من خلال الأحداث أن انفصالاً كان يجري بين الحزب و «القوات»، خاصة بعد سقوط اتفاق أيار ١٩٨٣، رغم أن قيادة فؤاد أبي ناضر «للقوات» كانت أكثر موالاة للحزب والحكم من سلفه وخلفه. ولقد كان «لانتفاضة» سمير جعجع ورفاقه (آذار ١٩٨٥) أن دفعت هذا الانفصال إلى حده الأقصى (على الأقل حتى أواخر عهد أمين الجميل). لذلك فقد انقسمت العينة المشتركة للحزب و «القوات» إلى عينتين بهدف التقاط عناصر التقاطع والتباعد بين مواقفهما.

ولاختيار العينات اعتمدنا على معيارين أساسيين، إلى جانب معيار المرحلة الزمنية.

١ ـ **المضمون الذي يرتكز على مفهوم الدولة**. وهنا نشير إلى أننا نأخذ بالمعنى الشامل للدولة، والذي قد يتضمن «النظام السياسي»، «السلطة»، «مؤسسات الدولة»، «ميثاق ١٩٤٣» أو «الصيغة»، «الحكومة»، أي أننا لم نحدد تعريفاً ـ معياراً للدولة نقرأ الخطابات السياسية في ضوئه، لأن ذلك قد يوقعنا في إمكانية حذف نصوص من هذه الخطابات تندرج في تعريفات القوى السياسية نفسها للدولة، مما يسبب نقصاً في التحليل.

من أجل استقصاء مفهوم الدولة في الخطابات السياسية، اخترنا ما أمكن من الانتاج الخطابي الشامل غير المتشابه في مضمونه، أي الذي يتضمن تحليلاً لأكبر عدد ممكن من الأحداث، ذلك أننا لا نقصد تحليلاً إحصائياً لخطابات يومية أو حدثية، ولو

أننا سوف نبين تكرار الطروحات إذا صادفنا. ومن ناحية أخرى، لم نهتم، في اختيارنا للعينات، بالتوازن العددي للانتاج الخطابي بين القوى السياسية المعنية، لذلك جاء عدد العينة المختارة للحزب التقدمي الاشتراكي، ولحزب الكتائب و«القوات اللبنانية»، أقل من عدد عينة حركة أمل، وذلك لأن العينات الأولى أكثر شمولية في مضمونها من العينة الأخيرة. أما العينة الممثلة لمجلة الفكر الإسلامي فهي أقل عدداً من الأخريات، ذلك أن هذه مجلة شهرية والخطابات المختارة منها كبيرة الحجم وشاملة في مضمونها. نشير أخيراً إلى أن العينة الخاصة بحركة أمل لا تتضمن إنتاجاً خطابياً صادراً في العام ١٩٨٢ لأننا لم نحصل على منشوراتها لهذا العام في الفترة التي تهمنا، غير أن مضامين العينة تتناول أحداث هذه الفترة مما يعوض النقص.

٢ ـ المصدر، وهو في الأساس الناطق الرسمي باسم التنظيم السياسي المعني. والمصدر هو غالباً الرئيس أو القائد (والمفتي، في حال دار الفتوى)، أو البيان الرسمي الصادر عن الحزب. بالطبع لم نوفر بعض أعضاء المكتب السياسي المكلفين بالتكلم باسم الحزب، وبالنسبة إلى دار الفتوى أضفنا الافتتاحيات السياسية لمجلة الفكر الإسلامي إلى خطب المفتي.

إن تطبيق هذه المعايير ساعدنا للوصول إلى العينات الممثلة للإنتاج الخطابي الخاص بالقوى السياسية المدروسة، في المرحلة الزمنية المختارة، والتي تترتب في الجدول التالي، علماً بأن تحليلاتنا قد تتخطى هذه العينات لتعتني بالخطابات المنتجة قبل وبعد هذه المرحلة بما يفيد التوضيح والوصول إلى نتائج أفضل.

جدول رقم ـ ١ ـ العينات الخاصة بالإنتاج الخطابي للقوى السياسية المدروسة:

الصحف	الأنباء	أمل	الفكر الإسلامي	العمل	
القوى / المرحلة الزمنية	الحزب التقدمي الاشتراكي	حركة أمل	دار الفتوى أو اللقاء الإسلامي	حزب الكتائب	القوات اللبنانية
٨ حزيران ـ آخر ٨٣	١٠	١٤	٧	٩	٦
أول ٨٤ ـ حزيران ٨٥	١٦	٢٠	٧	٨	٨
المجموع	٢٦	٣٤	١٤	١٧	١٤

ـ راجع هذه العينات في صفحة المراجع البيليوغرافية (ابتداء من ص ٢٩٥)

تقنية تحليل الخطاب السياسي

إن وصفاً حريصاً لمفهوم الدولة اللبنانية كما يتبناه كل من القوى السياسية المدروسة، يتطلب استخدام تقنية تسمح بتأمين مسافة بين الباحث والخطاب بحيث ينضبط تدخل الأول في الثاني، ويجنب اختيار نصوص تستهدف إثبات أو بطلان أطروحة أو فرضية أعدها الباحث مسبقاً. لهذا، سوف تسمح تقنيتنا المختارة بالإمساك ما أمكن بالنص من كل جوانبه للوصول إلى مفهوم الدولة. كيف ذلك؟

كل خطاب سياسي يعالج ثلاث مسائل: ١) ما هو موجود وما هو غير موجود؛ ٢) ما هو جيد وما هو غير جيد؛ ٣) ما هو ممكن وما هو غير ممكن[٩]. التقنية الألسنية المسماة «تحليل حقول الدلالة»، والمطبقة على الخطاب السياسي العربي، تقدم لنا طريقة لإعداد مفهوم ما، وهي تتمثل في إخضاع هذا المفهوم لعدد من الشبكات: ١) شبكة المواصفات، ٢) شبكة علاقات المفهوم، التي تنقسم إلى علاقات مشاركة وعلاقات مناقضة، ٣) شبكة الأفعال التي يمارسها المفهوم والتي تمارس عليه[١٠].

من المسائل التي يعالجها الخطاب السياسي، ومن هذه التقنية التي تُفيد في استنتاج مفهوم ما من هذا الخطاب، يمكن تقسيم المفهوم الذي نبحث فيه إلى قسمين: الأول، مواصفات الدولة القائمة (ما هو موجود)، والثاني، مواصفات الدولة المنشودة، أي الدولة الشرعية في نظر التنظيم السياسي المعني. ضمن هذه المواصفات سوف تبرز التقييمات (ما هو جيد وما هو غير جيد). وفي كل قسم سوف نضيف إلى فئة المواصفات، فئات علاقات الدولة (مع القوى اللبنانية، ومع القوى الخارجية)، الإيجابية والسلبية، بما في ذلك الأفعال التي تمارسها الدولة وتلك التي تمارس عليها. إذاً، سوف تتوزع نصوص الخطابات لكل عينة على هذه الفئات العامة (المواصفات والعلاقات)، ومن هذه النصوص سوف نستخلص فئات فرعية (ضمن الفئة العامة الواحدة) تعبر عن معنى مشترك لعدة نصوص (جمل أو مقاطع)، أو عن موضوع واحد تعالجه عدة نصوص (مثلاً، الدولة الطائفية، الدولة العادلة، الجيش، الدولة والعرب، الدولة وإسرائيل... الخ). إلا أن قراءتنا للخطابات سوف تفسح المجال لاستنتاج فئات أخرى (مثلاً، الدولة والذات الطائفية)، مما قد يفيد تحليلاتنا اللاحقة، دون أن نسمح لأنفسنا بالخروج عن إطار الموضوع المدروس.

هذا التقسيم للخطاب السياسي حول الدولة إلى فئات وفئات فرعية، لا يعني فقط

عرضاً منسقاً للمضمون فحسب، بل يساعد أيضاً على الوصول إلى جداول تعكس هذا المضمون وتفيد كمؤشرات لتحليلاتنا التالية. غير أن تقطيع الخطاب على هذا النحو يؤدي إلى ضياع تسلسله المنطقي. لذا، فإن اختيارنا لعرض النصوص، بما تتضمنه من حجج وتبريرات تتعلق بموقف سياسي ما، والجداول التي تمثل هذه النصوص عبر الفئات التي تنتمي إليها، سوف تخدمنا في استخلاص المنطق الخاص بالتنظيم السياسي المعني، والمنطق المشترك للقوى المدروسة، في نظرتها إلى الدولة اللبنانية.

أخيراً، فالخطوة التي تلي إعداد مفاهيم الدولة كما تعكسها الخطابات السياسية، تتمثل في تحليل هذه المفاهيم في ضوء حركة النزاع والمعطيات الاجتماعية والسياسية المتوفرة. للقيام بذلك سوف نستعين بـ «تحليل المحتوى» باعتباره «مجموعة من تحليل الاتصالات التي تستهدف، عبر إجراءات منسقة وموضوعية تتعلق بوصف محتوى الرسائل، الحصول على مؤشرات (كمية أو لا) تسمح باستدلال المعارف المرتبطة بشروط إنتاج/ استقبال (المتغيرات الاستدلالية) هذه الرسائل»[١١]. من هنا فإن دراستنا سوف تحاول تحليل مفاهيم الدولة من خلال حركة عبور من الجداول والنصوص إلى المعطيات الاجتماعية والصراعات القائمة، وبالعكس؛ وذلك بهدف تعيين شروط إنتاج تلك المفاهيم. ولما كانت هذه الشروط مباشرة، أي مرتبطة بالمرحلة الزمنية التي أُنتجت فيها الخطابات المدروسة، وغير مباشرة، أي تتخطى هذه المرحلة إلى زمن سابق، فإن تحليلاتنا لن تلتزم حصراً بالمرحلة الزمنية المختارة بل سوف تتجاوزها بما يفيد التفسير والتحليل.

الهوامش

(١) **العروي، عبدالله، مفهوم الدولة**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ١٩٨١، ص ١٤٦.

(٢) Ansart, Peirre, **Les idéologies politiques,** Paris, 1974, p. 30.

(٣) المصدر نفسه، PP.(50 - 55).

(٤) المصدر نفسه، P. 56.

(٥) Goldmann, Lucien, **Sciences humaines et philosophie,** Paris 1966, pp. (159 - 161).

(٦) انظر مثالاً تطبيقياً لهذه المنهجية، شرف، عبد العزيز، «الشخصية القومية في الأدب الجزائري»، **قضايا عربية**، عدد ٣، آذار ١٩٨٣، ص.ص. (١٠٩ - ١٢٢).

(٧) Almond A. Gabriel, Verba Sidney, extrait de Mattei Dogan et pelassy Dominique, **la comparaison internationale en sociologie politique,** paris, 1980, p. 34.

(٨) المصدر نفسه، p. 35. هذا النوع من الدراسة استخدم عن لبنان:
Schemeil, Yves, **Sociologie du système politique libanais,** thèse de doctorat d'Etat en sciences politiques, Grenoble 1976.

(٩) ثربورن، جوران، **إيديولوجية السلطة وسلطة الإيديولوجيا**، ترجمة إلياس مرقص، ص ٣٧.

(١٠) نصر، مارلين، **التصور القومي العربي في فكر جمال عبد الناصر (١٩٥٢ - ١٩٧٠)**، دراسة في علم المفردات والدلالة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨١، ص ٤٦.

(١١) Bardin, Laurence, **L'analyse de Contenu,** Paris 1980, p. 43.
وعن شروط القيام بعرض منظم للمحتويات، أنظر: p. 43.

الجزء الأول

مفهوم الدولة اللبنانية القائمة

يستعرض هذا الجزء مفهوم الدولة اللبنانية كما يقدمه لنا كل من القوى السياسية المدروسة في خطابه السياسي. للوصول إلى هذه الغاية، أخضعنا العينة الخاصة بكل خطاب إلى الفئات العامة التي اخترناها (مواصفات الدولة، علاقات الدولة)، أي أننا اقتطعنا من العينة النصوص التي يمكن أن تندرج تحت هذه الفئات، ثم رتبنا النصوص المقتطعة ضمن الفئة الواحدة حسب المعنى المشترك أو حسب انتمائها إلى موضوع واحد. وبذلك حصلنا على فئات فرعية (مثلاً، الدولة الطائفية = معنى مشترك لعدة نصوص، الدولة اللبنانية والقوى الخارجية = موضوع واحد لعدة نصوص). أضف أنه ضمن الفئة الفرعية وجدت سلسلة فئات فرعية أخرى (مثلاً، الدولة اللبنانية والعرب، ويتفرع عنها: الدولة اللبنانية وسوريا، الدولة والقوى الفلسطينية، إلخ).

الخطوة التي نقوم بها إذاً في هذا الجزء، وكذلك في الجزء الثاني، تتمثل في عرض منظم للفئات والنصوص التي تنتمي إليها وصولاً إلى استنتاج جداول تعكس مضمون النصوص. وبالتالي، مفهوم الدولة بكافة شبكاته، مما يعني إعادة بنينة الخطاب السياسي للتنظيم السياسي المعني فيما يتعلق بموضوع الدولة.

نشير أخيراً إلى أن كلاً من الجزءين الأول والثاني ينقسم إلى خمسة فصول يهتم كل منها بإعداد مفهوم الدولة الخاص بتنظيم سياسي واحد. وفي بداية كل فصل من الجزء الأول قمنا بتعريف جزئي للتنظيم السياسي المعني.

أ - المعارضون

الفصل الأول

الحزب التقدمي الاشتراكي

أسسه في العام ١٩٤٩ المحامي كمال جنبلاط (١٩١٧ ـ ١٩٧٧) الذي دخل الساحة السياسية اللبنانية منذ تعيينه أميراً على جماعته «التي ترتدي في آن واحد رداء العائلية والتضامن الجنبلاطي (الدرزي)»[1]. كان آنذاك معارضاً لحكومة الاستقلال «لإهمالها دور الجماعة الدرزية»[2] في بناء الدولة، لكنه انتخب نائباً عام ١٩٤٣، وعين وزيراً في عام ١٩٤٦ بعد مصالحته مع رئيس الجمهورية (بشارة الخوري).

منذ ذلك الحين عمل كمال جنبلاط على خطين: الأول خط رجل الدولة، النائب والوزير، الذي دعم كل رؤساء الجمهورية في الانتخابات؛ والثاني معارض لسياسة الدولة الخارجية القائمة على تحييد لبنان عن الصراع العربي ـ الإسرائيلي وإزاء الوجود الفلسطيني في لبنان. وفي إطار هذه المعارضة، شارك الحزب التقدمي في أحداث ١٩٥٨ ضد الرئيس شمعون وحلفائه المعادين للسياسة الناصرية، وتعاطف مع المنظمات الفلسطينية أثناء معارك ١٩٦٩ و١٩٧٣ بين هذه المنظمات والجيش اللبناني. وفي ١٩٧٢ نال جنبلاط وسام لينين وانتخب أميناً عاماً للجبهة العربية المشاركة في الثورة الفلسطينية.

كذلك تصادم الحزب التقدمي الاشتراكي مع السياسة الداخلية للدولة إزاء الأزمات الاجتماعية، وحضن الأهداف الإصلاحية وتعاطف مع الجمهور الفقير وتحالف مع قوى اليسار ودافع عن الحريات السياسية والصحافية، وأضفى الشرعية على هذه القوى أثناء توليه وزارة الداخلية في ١٩٦٩.

بالنسبة إلى طروحاته السياسية التي تستند أساساً إلى نقد الشيوعية والرأسمالية، والتي تستلهم منها على السواء، دعا الحزب التقدمي الاشتراكي إلى بناء «القوة الثالثة»،

---

(١) خليل، خليل أحمد، كمال جنبلاط، ثورة الأمير الحديث، بيروت، دار المطبوعات الشرقية، ١٩٨٤، ص ٥٧.

(٢) المصدر نفسه، ص ٧٠.

إلى «الاشتراكية حسب البلد»، إلى نظام «اشتراكي تعاوني» يتسلم فيه إدارة الدولة «اتحاد العمال والفلاحين ورجال الفكر وعناصر البورجوازية الوطنية»(٣)، وإلى «شراكة العامل وصاحب العمل»(٤).

في معالجته للحالة اللبنانية، دان كمال جنبلاط «الطائفية السياسية» وطالب بإلغائها من «القوانين التنظيمية العامة ومن الإدارة»(٥)، أو بتحقيق «علمنة الدولة»، كما طالب «باللامركزية الإدارية الواسعة»(٦) وبـ«إلزامية التعليم الابتدائي ومجانيته، وتنفيذ مبدأ مجانية التعليم الثانوي»(٧) إضافة إلى الخدمة العسكرية الإجبارية. . . . أما في المجال الاقتصادي، فإن الحزب من أنصار تشجيع التصنيع و«حمايته من المنافسة الأجنبية»(٨)، وحماية البنوك الوطنية من منافسة البنوك الأجنبية. . .

في بداية الأحداث اللبنانية (ربيع ١٩٧٥)، تشكّلت الحركة الوطنية اللبنانية التي ضمت أحزاب اليسار برئاسة «القائد، المعلم» كمال جنبلاط في مواجهة حزب الكتائب والجبهة اللبنانية. ولعب الحزبُ التقدمي الاشتراكي دوراً رئيسياً في الحرب بالتحالف مع المقاومة الفلسطينية وسوريا.

إن دخول القوات السورية إلى لبنان في حزيران ١٩٧٦ بعد اندلاع حرب الجبل، ورفض جنبلاط الوثيقة الدستورية المبرمة بين رئيس الجمهورية اللبنانية والحكم السوري كوثيقة لانهاء الحرب، ورفضه أيضاً القيام «بحملة ضد مصر الرئيس أنور السادات»(٩) إثر اتفاقية سيناء؛ إن كل ذلك فك التحالف بين جنبلاط وسوريا وأدى إلى صدام بين تحالف اليسار والمقاومة الفلسطينية من جهة والجيش السوري من جهة أخرى، مما أفشل مشروع «الحسم العسكري» الذي ظن جنبلاط أنه سيتحقق ضد خصومه «الانعزاليين». ومنذ ذلك الحين انحسر نجم اليسار وقتل كمال جنبلاط في آذار ١٩٧٧.

---

(٣) المصدر نفسه، ص ١١١.
(٤) ميثاق الحزب التقدمي الاشتراكي، ١٩٤٩، ص ٤٨.
(٥) جنبلاط، كمال، حقيقة الثورة اللبنانية، بيروت ١٩٧٨، ص ١٤٥.
(٦) المصدر نفسه، ص ٤٤.
(٧) المصدر نفسه، ص ٤٦.
(٨) المصدر نفسه، ص ٤٢.
(٩) جنبلاط، كمال، هذه وصيتي، بيروت ١٩٧٨، ص ١٩. وللمزيد من التفاصيل حول خلاف جنبلاط مع السياستين السورية والفلسطينية، أنظر من ص ١٧ إلى ص ٣٩.

بايع دروز جبل لبنان الجنبلاطيون وليد جنبلاط زعيماً للعائلة خلفاً لوالده، ونصبه الحزب رئيساً، وكذلك عيِّن رئيساً للحركة الوطنية اللبنانية. وقد اشتهر وليد جنبلاط في البداية بحسه النقدي إزاء تجربة اليسار في الحرب، وذلك في إطار «النقد الذاتي»[١٠]، حيث أعلن «فشل» هذه الحركة[١١] واعتبرها «غير موجودة» عملياً[١٢]. لكن الحزب التقدمي الاشتراكي استعاد دوره الهام بعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان في حزيران ١٩٨٢، في سياق معارضته للرئيس أمين الجميل، وفي معركة الجبل التي انفجرت في ظل الاحتلال الإسرائيلي، والتي انتهت، بعد انسحاب الجيش الإسرائيلي من هذه المنطقة، بانتصار الحزب المتحالف مع قوى المعارضة الفلسطينية وبعض قوى اليسار اللبناني (كالحزب الشيوعي) وحركة أمل والشخصيات المعارضة للحكم.

في المرحلة الزمنية المختارة للدراسة، تكرست عودة الحزب التقدمي الاشتراكي كطرف رئيسي في النزاع اللبناني عبر سيطرته على معظم جبل لبنان، وفي تمثله بشخص رئيسه في مؤتمري الحوار بين القوى السياسية المتقاتلة (لوزان وجنيف)، ثم في حصوله على حقيبة وزارة السياحة في حكومة «الوحدة الوطنية» برئاسة رشيد كرامي (١٩٨٤).

١ ـ الدولة الطائفية

تظهر معارضة الحزب التقدمي الاشتراكي للدولة اللبنانية في نقده للنظام الطائفي. ففي نظره، إن الطائفية سلاح يستخدمه المستفيدون منها لمقاومة أي تطور محتمل في هذا النظام، وهي عقبة أمام وحدة الشعب وتمنح امتيازاً لبعض الطوائف اللبنانية دون الأخرى. وعلى هذا، فإن النظام اللبناني ينطوي على خطورة كامنة:

ـ «الطائفية كانت وسيلة للكثير من المعارضين لأي حركة تطور أو تقدم في النظام اللبناني. الطائفية عقبة في وجه الوحدة الحقيقية للشعب اللبناني. الطائفية عقبة في وجه الكفاءات الطائفية، بما تثيره عند الفئات غير الواعية، هي أشبه بقنبلة موقوتة يلجأ إلى تفجيرها المعادون للتقدم والتطور في الحياة السياسية اللبنانية. الطائفية في النظام الحالي سلطة سياسية فوق

---

(١٠) أنظر (٢) ١١* و(٣).

* سوف يجد القارىء مثل هذا الرمز مع النصوص الواردة في فصول الجزءين الأول والثاني بخاصة. يشير هذا الرمز إلى مصدر النص: الرقم داخل الدائرة يدل على المصدر، والرقم خارج الدائرة يشير، في حال وجد، إلى الصفحة في المصدر. لمعرفة المصدر المشار إليه عبر الرمز، نعيد القارىء إلى صفحة المراجع البيليوغرافية ـ العينات المختارة الموجودة في نهاية الدراسة.

(١١) (٥) ٦.

(١٢) (٦).

سلطة الدولة، وامتياز اجتماعي لبعض الطوائف في لبنان» (١٠) ١١.
ـ «لقد كان الحزب التقدمي الاشتراكي يتوقع منذ زمن طويل الخطر الكامن داخل النظام الطائفي، هذا النظام المرتكز على مفهوم واحد: اتحاد كونفدرالي بين الطوائف اللبنانية»(٢٠) ١٢.
ـ «الحفاظ على الطائفية السياسية يغرق البلاد كل خمس، أو عشر سنوات، في حرب أهلية» (٢٢) ١١.

وتنعكس طائفية هذا النظام في التسوية الشهيرة لعام ١٩٤٣، وهي تسوية قامت بين السنة والموارنة:

ـ «هناك ما يسمى التسوية الطائفية لعام ١٩٤٣، بين السنة والموارنة، على حساب الطوائف الأخرى»(٥) ٧.
ـ «ميثاق ١٩٤٣ كان ميثاقاً فقط طائفياً بين قسم من أهالي بيروت، وبين حكم الماروني»(٩) ٤.

الدولة غير العادلة

لم تكن تسوية ١٩٤٣ عادلة، فهي قد أعطت الموارنة ما يجعلهم مهيمنين على الدولة ومؤسساتها سواء من خلال الصلاحيات الواسعة لرئيس الجمهورية، أو من خلال الامتيازات التي منحت لهم على شتى الأصعدة، وذلك على حساب الطوائف الإسلامية والمسيحية الأخرى، مما أدى إلى واقع اللامساواة بين المواطنين اللبنانيين:

ـ «في الدستور اللبناني القائم، الحكم الفعلي هو لرئيس الجمهورية، ولكن المسؤولية على مجلس الوزراء، وهي مفارقة غريبة ليست حاصلة إلا في النظام اللبناني»(١٠).
ـ «إن هذه الهيمنة المارونية في السلطتين التشريعية والتنفيذية قد أدت إلى اغتصاب الرئيس للسلطات وتجاوزها، إلى إعطاء الطائفة المارونية وحدها (التي تشكل ١٥٪ من السكان) امتيازات مهمة جداً على الصعيد القضائي، والجيش والإدارة، وعلى الصعيد الاقتصادي، مع حرمان الطوائف المسيحية الأخرى... والإسلامية»(٢٠) ١٢.
ـ «تحت نظام سياسي موروث منذ أكثر من قرن، اتبع التقليد والاستعمال قواعد متحجرة [توزيع الرئاسات الثلاث على الطوائف ـ الموارنة والسنة والشيعة]، وهذا يعني أن المواطنين ليسوا متساوين في الحقوق السياسية»(٢٠) ١٢.

في ظل التراتب الطوائفي داخل أجهزة الدولة، يظهر وضع درزي يدينه الحزب، وهو الوضع الدوني:

ـ «لماذا عليّ أن أحسّ باستمرار بأني مواطن من الفئة [أو الدرجة] الثانية أو الثالثة؟»(٥) ٩.
ـ «لا نريد أن نبقى مواطنين درجة ثالثة أو رابعة في لبنان»(٧) ٧.

ـ «إن الدروز، وهم مؤسسو هذا البلد، لا يقبلون أن يصنفوا في الدرجة الثانية»(١٤) ٦.

الدولة المنحازة

لقد سمح التراتب الطوائفي داخل الدولة بسيطرة فئة مسيحية مارونية، حيث راحت هذه الفئة تستأثر بمركز القرار وتخضع الطوائف الأخرى لسلطتها:

ـ «المشكلة أن بعض الفئات اللبنانية المعينة تعتبر أن لبنان لها وحدها، وتعتبر باقي الطوائف تابعة لها أو خاضعة لعبوديتها، وتريد أن ترسخ مفهوم الوطن المسيحي، ولنقلها بصراحة»(٢) ١٠.

ـ «إذا كان علي قبول [أن يبقى المسيحيون الأقوى في لبنان بحجة خوفهم من عدم عودتهم إلى حالة المواطنين من الدرجة الثانية كما في أيام الامبراطورية العثمانية]، (فإن ذلك) سيلزم أن أقبل بأن يكون كل شيء في أيدي المسيحيين، جميع روافع الحكم في لبنان، جميع سلطات التقرير، وحتى ليس في أيدي المسيحيين، بل في أيدي الموارنة والطبقة الحاكمة»(٥) ٧.

خلال الحرب، وفي مرحلة حكم أمين الجميل، تتجلى فئوية هذه الدولة في استيلاء حزب الكتائب على الحكم وسيطرته على المؤسسات والإدارات الرسمية:

ـ «إن التعيينات الأخيرة التي تمت بعد الإقالات المعروفة، في بعض مراكز المسؤولية ومواقع القرار الإداري، بددت جميع المراهنات السابقة على سلطة غير منحازة، وعززت شكوك اللبنانيين بأن جهداً رسمياً يبذل، وعلى أعلى المستويات، لبناء إدارة اللون الواحد والحزب الواحد والمدرسة السياسية الواحدة»(٦).

ـ «إن نظام (الرئيس) الجميل تحول شيئاً فشيئاً إلى نظام كتائبي، إن في التعيينات في أجهزة الدولة أو في الجيش أو في السياسة الداخلية»(٩) ٦.

ـ «إن الرئيس الجميل لا يريد المشاركة [مع الأطراف السياسية الأخرى]، إنه يريد القرار السياسي وغير السياسي له وحده ولمجموعة من رجاله»(٧) ٧.

ـ «إن [حزب] الكتائب الذي ليس لديه في البرلمان سوى سبعة أصوات من أصل ٩٩ نائباً، قد استولى على الحكم وقام بوضع أيديه على مقاليد الدولة»(٢٠) ١٣.

وجدير بالملاحظة أن هذه الدولة الفئوية المتجسدة في سيطرة حزب الكتائب على مؤسساتها، لا تترك مجالاً، في نظر الحزب الاشتراكي، للتمييز بين سياسة الحكم وسياسة الحزب المسيطر:

ـ «الحقيقة أن سياسة الحكومة [والنظام] لا تختلف من بعيد أو قريب عن سياسة الكتائب»(٨) ٤.

ـ «نحن لا نفرق بين حزب الكتائب و[القوات اللبنانية] والنظام والجيش»(١٥) ٨.

- «حزب الكتائب والقوات اللبنانية تخضع الآن لسيطرة الرئيس أمين الجميل المطلقة»(١٧) ٦.
- «القرار الفعلي هو بيد الحزب الحاكم، والحزب الحاكم هو حزب الكتائب، القرار السياسي القرار الاقتصادي، القرار العسكري»(١٩) ١٣.

هكذا، وفي ضوء ما تقدم، يمكننا التوصل إلى هذا الجدول الذي يلخص الطروحات التي يثبتها الحزب التقدمي الاشتراكي، حول مواصفات الدولة اللبنانية ونتائجها على الجماعات المتعايشة في ظلها:

جدول رقم ـ ٢ ـ مواصفات الدولة اللبنانية القائمة عند الحزب التقدمي الاشتراكي

المواصفات / النتائج بالنسبة إلى	طائفية	٤	فئوية	٢
- الموارنة	امتيازات	٣	تحت سيطرة حزب الكتائب اللبنانية	٨
- الدروز	وضع دوني	٣		
- لبنان عامة	خطر	٣		

- الأرقام تشير إلى التكرارات

يعكس هذا الجدول مواصفات الدولة اللبنانية القائمة، والتي يقدمها الحزب بصيغة تأكيدية حيث تشكل موضوع احتجاجه. إنه يشدد على أن الواقع الطائفي للدولة يتضمن تمييزاً بين الطوائف اللبنانية حيث يتمتع الموارنة بامتيازات في السلطة السياسية وفي إدارات الدولة تجعلهم في الموقع القيادي للحياة السياسية في البلد، وذلك على حساب الطوائف اللبنانية الأخرى التي تخضع لهذه القيادة، والتي يبدو فيها الدروز في مرتبة دنيا داخل الهرم الطائفي للدولة.

والملفت في هذا الجدول، هو بروز حزب الكتائب اللبنانية بصفته الطرف الماروني المسيطر، في ظروف الحرب، على الدولة مجسداً بذلك الطابع الفئوي الذي تتحلى به هذه الدولة، وذلك ما يضاعف من رفض الحزب الاشتراكي لحالة الدولة اللبنانية القائمة.

٢ ـ الدولة والقوى المتنازعة

دور الدولة على الأرض، وخاصة في علاقاتها مع قوى المجتمع، هل يسير بوحي

من طبيعتها؟. إن الحزب التقدمي الاشتراكي يجيب بالتأكيد. فها هو حزب الكتائب والقوات اللبنانية الحليفة لها تتصرف دون حسيب أو رقيب من الدولة، وكأنها الطرف الغالب في الحرب القائمة:

- «إن الحواجز غير الشرعية ما زالت على الطرقات (في جبل لبنان)، وإن الثكنات ما زالت مقراً لتجمعات القوات اللبنانية، وإن الجيش لم يتدخل لمنع ذلك»(١).
- «إن الحالة في بيروت الغربية غير سليمة، وهناك عناصر كتائبية مسلحة تأتي لعرض عضلاتها كل يوم.. وهي تريد الإثبات بأنها هي صاحبة السيادة لأنها تنطلق من فكرة أن هناك غالباً ومغلوباً، وأنها هي المنتصرة، الغالبة»(٥) ٩.

في المقابل، تنعكس العلاقة العضوية بين حزب الكتائب اللبنانية وبين الحكم اللبناني القائم في السياسة المنحازة لهذا الأخير ضد الطوائف الأخرى، وخاصة الدروز والشيعة منها:

- «ترى هل تستطيع السياسة الرسمية أن تستمر مع هذا الانحياز، وأن تبقى متجاهلة تماماً حقوقاً لفئات اجتماعية ولعائلات روحية كالطائفة الشيعية مثلاً والطائفة الدرزية»(٦).
- «لقد بات معروفاً أن الرئيس أمين الجميل يسير في سياسة كتائبية منحازة إلى حزبه، لا يبالي بطموحات الطوائف الأخرى والتيارات السياسية الأخرى»(٨) ٩.
- «نظام أمين الجميل هو الذي قطع الحوار، ولا يريد أن يستمع إلى المطالب الوطنية، ومنها المطالب الدرزية»(٨) ٩.

إن اهتمام الحزب بتجاهل الحكم لمطالب الدروز والشيعة، وليس للمسلمين بوجه عام، يعود إلى اشتباهه بعلاقة قيادات السنة، أو بعضها على الأقل، مع الحكم. هذه العلاقة التي يرى الحزب أنها لم تكن في مستوى مواجهة سياسة الدولة، بل كانت تمثل تواطؤاً مع هذه السياسة دون أن تحصل تلك القيادات على مقابل لذلك:

- «المسلمون اعتبروا أن حرب الجبل هي حرب خاصة بين وليد جنبلاط والكتائب، بين الدروز والموارنة، أما هم فقد بايعوا إلى حد ما المشروع الكتائبي أو بالأحرى المشروع الأميركي في لبنان، لأن المشروع الكتائبي ليس إلا تفصيلاً»(٣) ٧.
- «الطائفة السنية (..) ما زالت تعطي الحكم من موقع رئاسة الحكومة أوراقاً كثيرة دون مقابل»(٦).
- « و إذا كانت بعض القيادات في بيروت قد رضيت بتنفيذ صفقة محدودة أثناء انتخاب أمين الجميل تذكر بصفقة رياض الصلح مع بشارة الخوري (ميثاق ١٩٤٣)، فإنني أقول لهذه القيادات أن زمن الصفقات قد انتهى»(٧) ٧.
- «[إن شفيق الوزان، رئيس الحكومة هو] صديق الأمس الذي أخل بالفعل بالطموحات الوطنية اللبنانية والإسلامية»(٨) ١٠.

ـ «وليس لدينا وهم حول ما تبقى من حركة المرابطون. هناك تشعبات تصب عند أجهزة المخابرات في الدولة اللبنانية، وعند بعض الأوكار الرجعية في العالم العربي»(٢٣) ٦.

الجيش والقوى المتنازعة

تتجلى السياسة المنحازة للحكم، وفي أوضح صورها، في دور الجيش، الذي يصفه الحزب التقدمي الاشتراكي بأنه طائفي وغير وطني، ومرتبط بالحكم وبحزب الكتائب لخدمة مصالحهما وأهدافهما. يبدو انحياز الجيش من خلال سيطرته على بيروت الغربية دون غيرها من المناطق اللبنانية التي يعجز فيها عن مثل هذه السيطرة، كما يبدو انحيازه في دخوله ساحة النزاع القائم إلى جانب حزب الكتائب، وبنتيجة هذا الانحياز، يفقد الجيش مصداقيته في نظر الحزب الاشتراكي:

ـ «أن يكون الجيش حاكماً في بيروت الغربية وحدها، وأن يعقد اتفاقاً أو تسوية مع القوات اللبنانية في بيروت الشرقية، ويدخل إلى كفرمتى [في الجبل] بصعوبة بعد إذن إسرائيل، ويتعرض للاحتجاز في مناطق عكار وطرابلس وبعلبك، وتهان كرامته على جسر الأولي ويمنع من أن يحمل سلاحه في منطقة ممتدة من جسر الأولي إلى آخر حدود الجنوب [المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل]، فهذا يعني أنه لن تقوم قائمة لهذا الجيش إذا لم تعدل طريقة تعامله مع الواقع»(٢) ١١.

ـ «لا أعتقد أن هذا الجيش [الطائفي] يجب أن يكون ذا مصداقية في نظر جميع اللبنانيين ما دام يسيطر فقط على بيروت الغربية، وليس أيضاً على بيروت الشرقية، وعلى المرافىء والمجلس العسكري»(٤) ٦.

ـ «إننا نواجه اليوم الجيش اللبناني برفقة الكتائب يقاتلون جنباً إلى جنب (في الجبل ـ محور كفرمتى)»(٨) ١٠.

ـ «هذا الجيش يقصف المدن والقرى الدرزية في الجبل، وهذا الجيش يوجه جميع مدافعه وآلياته ضد الجبل. وهو مع الأسف يقاتل جنباً إلى جنب مع قوات الكتائب»(٨) ١١.

ـ «في الشرقية هناك وجود مسلح وهناك اللون نفسه، إن كان جيشاً أو كتائب أو قوات»(١٩) ٩.

ـ «نحن لا نثق بهذا الجيش ولا بقيادته التي تخضع كلياً لسيطرة الرئيس أمين الجميل ومعاونيه»(١٧) ٦.

ـ «الجيش مدرسة معينة في هذا الحكم، أقل ما توصف به أنها مرتزقة هذا الحكم، وليست مدرسة وطنية. ومنذ وجود الجيش إلى اليوم، وجد لحماية النظام ومآربه. واليوم طبعاً النظام كتائبي، فالجيش هو أداة كتائبية لا أكثر ولا أقل»(٢٩) ١٣.

ـ «حتى الآن أنشئت هذه المؤسسة العسكرية لتخدم مصالح طبقة معينة وفئة معينة وزمرة معينة»(٢٥) ١٠.

ودور الجيش الذي يراه الحزب، يتمثل في القمع الذي يطال الوطنيين والقوى السياسية المعارضة للحكم القائم، كما يطال وسائل الإعلام:

- «في خطة بيروت الكبرى مثلاً طبق ما يشبه حالة الطوارىء دون إعلان حالة الطوارىء، فقد أعطى المرسوم رقم ١٠ قائد الجيش صلاحيات مطلقة، وألغى صلاحيات المجلس العسكري [المكون من قادة عسكريين يمثلون مختلف الطوائف]»(٦).
- «لقد تحولت بيروت إلى سجن. والمنبر الإعلامي الكبير الذي كنا نعرفه قد انتهى»(٧) ٦.
- «أما أن يكون جيش لبنان قوياً على مواطنيه [لا على العدو] فهذا أمر مرفوض»(٨) ١٠.
- «في القانون الجديد [الذي أصدرته الحكومة] ضرب للديمقراطية القائمة في محاولة لمنع الأحزاب من ممارسة حقها الطبيعي في النضال السياسي المشروع»(١١).
- «إن الأجهزة الأمنية المختصة ضالعة في محاولات عديدة من أجل تصفية العناصر الوطنية»(١٥) ٩.

أهداف الحكم

الحكم المنحاز ضد الدروز، والشيعة وأحزاب سياسية أخرى، لصالح حزب الكتائب الماروني، والذي يمارس سياسة عسكرية مطابقة لطبيعته وتتميز بالقمع؛ هذا الحكم ما هي أهدافه كما يراها الحزب التقدمي الاشتراكي؟. جواباً عن ذلك يؤكد هذا الأخير على أن تثبيت سلطة حزب الكتائب في الدولة يبدو خطوة هامة على طريق السيطرة على كل لبنان، مما يهدد بتهجير الوطنيين منه وبإخلال التوازن بين المسيحيين والمسلمين:

- «هناك مشروع لقيام دويلة كتائبية على أرض لبنان لأن الكتائب تحلم منذ ١٩٧٥ [بدء الحرب اللبنانية]، بالسيطرة على جميع المناطق اللبنانية وتهجير الوطنيين من المسيحيين والمسلمين منها»(٨) ٩.
- «يريدون السلطة على المناطق الوطنية، دون تقديم أي تنازل سياسي. يريدون أن تصبح المناطق الوطنية الآن كالمناطق الشرقية تحت الوصاية إن لم نقل الهيمنة المطلقة من حزب الكتائب»(١٥) ٨.
- «أرادوا فرض هيمنتهم على بيروت الغربية وعلى الجبل على حساب الاحترام والتوازن المسيحي - الإسلامي. بسبب ذلك اختل التوازن ولا أعتقد أنهم غيروا رأيهم»(٢) ٨.

لكن يبدو أن همَّ الحزب يتمحور حول خطر سياسة الحكم هذه على الدروز ومنطقتهم الأصلية في جبل لبنان، إذ «إن الذي يسيطر على جبل لبنان يسيطر على لبنان»(١٨) ١٣. في ضوء ذلك، يرى الحزب بصراحة أن سياسة الحكم تهدف إلى السيطرة على جبل لبنان:

ـ «من خلال الوجود العسكري [للكتائب والقوات اللبنانية]، أرادت، وتريد حتى الآن، أن تفرض السيطرة والوصاية على منطقة الجبل وضرب التيار الوطني المسيحي والدرزي في آن واحد»(٢) ١٠.

ـ «في الوقت الحاضر، أنا في موقف دفاع. لأنني، وأنا الآن أتكلم كزعيم درزي، أحس بأنني مهدد بصميم وجودي في هذا البلد من قبل مجهولين، هم عصابة المجرمين الذين يريدون استئصالي مما اعتبره بلدي»(٥) ٨.

ـ «الذين يلعبون في الجبل هم «القوات اللبنانية» وسياسة حزب الكتائب، لأنهم يريدون السيطرة على الجبل»(٧) ٦.

هكذا تصب سياسة الحكم هذه في هدم التعايش بين مختلف الطوائف اللبنانية ومنع قيام الوحدة الوطنية:

ـ «إن حديثاً عن اللامركزية بدأ يسري بينهم، فهل تعتقد الدولة أنها تصب فعلاً في خانة وحدة لبنان وخانة الوحدة الوطنية أم أنها تدفع الناس بهذه السياسة المنحازة إلى المطالبة باللامركزية الإدارية الكاملة؟ نكاد نقول هذه هي خطة الدولة»(٦).

ـ «التعايش وجد دائماً (بين المسيحيين والمسلمين) ولكن الكتائبيين هدموه عندما جاؤوا إلى السلطة»(٢٤) ١٣.

انطلاقاً ما تقدم، نعيد بناء نظرة الحزب التقدمي الاشتراكي إلى سياسة الدولة اللبنانية القائمة إزاء القوى المتنازعة، وذلك في صورة الجدول التالي:

جدول رقم ـ ٣ ـ الدولة والقوى اللبنانية المتنازعة في نظر الحزب التقدمي الاشتراكي

القوى السياسية	حزب الكتائب		قيادات السنة		الدروزوآخرون		عامة	
سياسة الدولة	انحياز وتعاون معه	١٠	تبادل التعاون	٥	تجاهل	٣	قمع	٥

الهدف: السيطرة على كل لبنان من خلال السيطرة على جبل لبنان وضرب الوحدة اللبنانية.

في ضوء هذا الجدول يتضح لنا انسجام واقع الدولة الطائفية والفئوية مع دورها في تصور الحزب الاشتراكي، حيث نجد حزب الكتائب متمتعاً بامتياز انحياز سياسة الحكم لصالحه، وذلك من خلال انخراط الجيش في الصراع الداخلي إلى جانب هذا الحزب ومن خلال تغاضي الحكم عن الاستعراضات العسكرية للحزب إياه. ويشدد الحزب الاشتراكي من إدانته لهذا الانحياز، كما يدين تعاون أطراف سنية مع هذا الحكم دون مقابل، سواء جاء هذا من خلال عقد صفقات معه أو تجاهل القيادات السنية لحرب

الجبل باعتبارها حرباً بين الدروز والموارنة، أو من خلال تواطؤ حركة المرابطون مع أجهزة مخابرات الدولة.

في المقابل يتجاهل الحكم الطوائف الأخرى، كالدروز والشيعة، ومطالبهم، ويبدو أن القمع الذي يمارسه الحكم القائم ضد المواطنين أو الوطنيين والأحزاب، يبدو أن هذا القمع يستهدف القوى المعارضة لسياسة الدولة، والممثلة بالحزب التقدمي الاشتراكي وحركة أمل، وأحزاب يسارية متحالفة مع الحزب.

الدولة والقوى الخارجية

القوى الخارجية التي تتدخل في النزاع اللبناني القائم لها قسطها في تصور الحزب التقدمي الاشتراكي للدولة. فالعلاقة بين سياسة الحكم اللبناني القائم وسياسات هذه القوى تخضع لتقييمات وأحكام الحزب. ويمكن تقسيم القوى الخارجية هذه إلى إقليمية (إسرائيل والعرب) ودولية (أميركا وأوروبا الغربية والاتحاد السوفييتي).

١ - إسرائيل ولبنان

نبدأ بدور إسرائيل في لبنان. في هذا المجال يسمح خطاب الحزب التقدمي الاشتراكي بتناول مسألتين: علاقة إسرائيل بالحكم اللبناني من جهة، وعلاقة إسرائيل بالدروز من جهة أخرى. إلا أن سياسة إسرائيل العامة تقوم أساساً على تفتيت اللبنانيين من خلال تعاونها مع مختلف الطوائف وجرها إلى التقاتل، الأمر الذي يضمن لإسرائيل السيطرة على لبنان:

- «[أهداف إسرائيل] تختصر بصلح مع لبنان الرسمي وتفتيت لبنان داخلياً، وجر كل طائفة على حدة إلى حلف منفرد مع إسرائيل تحت شعار حماية هذه الطوائف»(٣) ٦.
- «يوجد مشروع صهيوني قديم يعود تاريخه إلى الخمسينات، وهو يدعو إلى تمزيق ما يسمى بالهلال الخصيب إلى كيانات طائفية: ماروني، درزي، علوي إلخ... هذه الفكرة يرفضها الدروز رفضاً قاطعاً»(٤) ٧.
- «[من أهداف الاحتلال الإسرائيلي] إدخال لبنان في العصر الإسرائيلي، وضمن دائرة القرار الإسرائيلي والإدارة الإسرائيلية...»(١٢) ٨.
- «بعض الحوادث الطائفية في منطقة صيدا ومنطقة الريحان كان من فعل إسرائيل»(١٥) ٩.

أ- إسرائيل والحكم اللبناني

تدخل علاقة الحكم مع إسرائيل في هذا الإطار، أي السيطرة على لبنان، فها هو الحزب يرى أن حزب الكتائب وحليفته «القوات اللبنانية»، استفادا من علاقاتهما مع

إسرائيل من أجل الوصول إلى الحكم والسيطرة على البلاد، الأمر الذي يثير استنكار الحزب:

- «قامت فئة حاولت أن تستفيد من هذا الوجود [الإسرائيلي في لبنان]، وهذه الفئة هي حزب الكتائب والقوات اللبنانية ساعية إلى السيطرة على البلاد، سيطرة سياسية، عسكرية، طائفية»(٢) ١٠.
- «[من أهداف الاحتلال الإسرائيلي] أيصال حلفائه إلى مواقع السلطة الأولى والقرار الأول في الدولة اللبنانية. . .. ولقد تم له ذلك»(١٢) ٨.
- «تسلم الكتائب زمام الأمور خلال الغزو الإسرائيلي للبنان وما زالوا على السلطة وبات رئيسهم أمين الجميل. وهذا لا يخفى على أحد، إنه حقيقة عارية»(١٧) ٦.
- «إن حزب الكتائب، بالتعاون مع الاحتلال الإسرائيلي، قد استفاد من هذا الاحتلال لكي يستولي، أي حزب الكتائب، على الحكم»(٢٠) ١٣.

في إطار استفادته من الاحتلال الإسرائيلي، يتجه حزب الكتائب إلى تعزيز وجوده العسكري في جبل لبنان وافتعال مشكلة فيه بهدف السيطرة عليه:

- «إن مشكلة الجبل تفتعلها قوات دخلت إلى المنطقة مع قوات الاحتلال الإسرائيلي، وهي تتصرف وكأنها الشرعية الرسمية»(١).
- «انهارت الصيغة (١٩٤٣) لأن حزب الكتائب والقوات اللبنانية استفادت من الغزو الإسرائيلي وبالتعاون مع هذا الغزو وأقدمت على إقامة ثكنات عسكرية في الجبل»(٢) ١٠.
- «إن الغزو الإسرائيلي هو الذي فرض الكتائب في جبل لبنان»(٨) ١٠.
- «[من أهداف الاحتلال الإسرائيلي] مساعدة القوات اللبنانية على الدخول إلى منطقة الجبل والسيطرة عسكرياً عليه، بهدف إخضاعه وتهجير أبنائه الأصليين [الدروز]»(١٢) ٨.

ويتأكد هذا التواطؤ مع إسرائيل، مع سكوت الدولة عن دور هذا البلد في تفجير النزاعات بين اللبنانيين:

- «إن أيادي مجرمة كثيرة تحاول أن توقع الفتنة بين اللبنانيين، وإن اليد الإسرائيلية تمتد وبقوة لإشعال هذه الفتنة، فلماذا لم تقدم السلطة على حسم هذا الموقف؟»(١).

ثم يكتمل هذا المنحى السياسي للدولة مع محاولتها تحقيق اتفاق مع إسرائيل يمنح هذه الأخيرة شرعية الحضور في لبنان من خلال تكريس سلطتها في الجنوب اللبناني عبر عملائها، والانفتاح الاقتصادي معها، ومنع انتقادها وتبييض صفحتها كقوة احتلال، وذلك بفضل اتفاق أيار ١٩٨٣:

- «لقد أعطى هذا الاتفاق إسرائيل بشكل مباشر أو غير مباشر، من خلال سعد حداد والميليشيات المحلية [المدعومة من قبل إسرائيل] سلطات مطلقة على الجنوب. ويستتبع ذلك

انفتاح اقتصادي، مع ما يشكله من ضرر على الاقتصاد اللبناني، وسيلحق هذا أيضاً استثمار لثروة الجنوب المائية، في نهري الحاصباني والليطاني»(٧) ٧.

ـ «يمنع هذا الاتفاق أي مواطن لبناني من انتقاد إسرائيل»(٧) ٧.

ـ «لقد قامت السلطة بهذا الاتفاق بتبييض صفحة إسرائيل، وهي التي احتلت أرضنا، كما أعطت مصداقية للاحتلال الإسرائيلي عالمياً»(٧) ٧.

أما النتائج المترتبة على سياسة الدولة هذه، فهي تتراوح، في نظر الحزب، بين تقسيم لبنان، وبين تحويله إلى مستعمرة إسرائيلية:

ـ «هذا الاتفاق سيؤدي إلى تقسيم لبنان»(٧) ٧.

ـ «وتحت الاحتلال الإسرائيلي، قام الكتائبيون بعقد اتفاقية ١٧ أيار مع إسرائيل، وهذه الاتفاقية، لدى تطبيقها لو بقيت، فإنها كانت ستحول لبنان إلى مستعمرة إسرائيلية»(٢٠) ١٢.

وهكذا، يرى الحزب التقدمي الاشتراكي، أن السياسة الإسرائيلية في لبنان تهدف إلى السيطرة على البلد عامة. وهي، من أجل الوصول إلى هذا الهدف، تعمل على تعزيز علاقاتها مع الطوائف اللبنانية بحجة حمايتها، ثم تثير النزاعات فيما بينها. هذه السياسة وجدت حليفاً لبنانياً لها يتمثل في حزب الكتائب والقوات اللبنانية من أجل السيطرة على جبل لبنان خاصة. مقابل ذلك يعطي هذا الحزب لإسرائيل، بموجب اتفاق ١٧ أيار، ما يمنحها شرعية الحضور السياسي في لبنان من خلال الاعتراف بعملائها ودورهم في جنوب لبنان، وإقامة علاقات اقتصادية معها بما يضر بالاقتصاد اللبناني، ومنع انتقادها.

ب ـ إسرائيل والدروز

كيف يصور الحزب التقدمي الاشتراكي علاقته وعلاقة الدروز مع إسرائيل التي تبدو عدواً للبنان، خاصة أثناء احتلالها لجبل لبنان؟.

في البداية يبرر الحزب عدم تصديه لقوات الاحتلال الإسرائيلي في جبل لبنان بعجز القوات الفلسطينية، المسيطرة، مع حلفائها أحزاب اليسار، على جنوب لبنان والمناطق الإسلامية عامة، عن التصدي لهذه القوات، بل بعدم اتخاذ قرارهم بذلك، وبأنه (الحزب)، إزاء ذلك، وجد نفسه غير قادر على مقاتلة الجيش الإسرائيلي:

ـ «الفلسطينيون لم يقاتلوا إسرائيل في الجنوب [لم يكن هناك قرار بذلك]، والجبل عندما رأى جحافل الفلسطينيين تتراجع، لم يكن بإمكانه أن يصمد أمام الهجمة العسكرية الإسرائيلية»(٧) ٧.

ويكرر الحزب هذا العجز عن مواجهة قوات الاحتلال مع إفساحه المجال، رداً

على المزايدة في هذا المجال ربما، للقوى التي ترغب القيام بذلك:

- «ليس بإمكاننا أن نقاتل إسرائيل، إذا كان عيري يستطيع ذلك فليتفضل، أهلاً وسهلاً»(٨) ١٠.

ثم ينكر الحزب أي علاقة تعاون بينه وبين إسرائيل:

- «لا علاقة بيننا وبين الإسرائيليين»(١٤) ٤.
- «أتى الإسرائيليون بالقوات اللبنانية إلى الجبل ليجبرونا على انحناء الرأس والتعاون معهم. رفضنا، وببساطة عندما انسحبوا قاتلنا. وأعتقد بأن القوات اللبنانية غادرت الجبل»(١٤) ٤.

لكنه يعود فيعترف بعلاقة تعاون مع إسرائيل، محدداً العدو الأساسي له وهو حزب الكتائب:

- «كنا مجبرين على التعاون [مع إسرائيل]. لقد كانوا هنا في الجبل. كان يتوجب علينا العيش بمواجهة عدوين: الإسرائيلي والكتائب، قررنا النضال ضد الكتائب»(٢٢) ١١.

وفي هذا المعنى نفسه، يقول الحزب عن عدم مشاركته مباشرة، وخلافاً لحليفه حركة أمل، في المقاومة ضد إسرائيل:

- «قاتلنا بشكل أو بآخر ضد إسرائيل، قاتلنا معاً ضد الجزمة الكتائبية وجزمة الجيش [اللبناني] في بيروت الغربية»(٢٤) ١٣.

هذا الاعتراف بالتعاون مع إسرائيل، وخاصة بتعاون المشايخ الدروز معها، يترافق مع توجيه الدعوة لإدانة تواطؤ الحكم اللبناني مع هذه الدولة:

- «كانت هذه العلاقات [بين مشايخ الدروز والإسرائيليين] عندما كان الإسرائيليون في الجبل، لماذا اتهام المشايخ الدروز دون إصدار حكم قاسٍ ضد النظام اللبناني لعلاقاته مع إسرائيل؟»(٢٢) ١١.

ثم يعود الحزب لينفي من جديد أي علاقة مع إسرائيل:

- «لا يوجد أي نوع من التعاون بين إسرائيل وبيننا»(٢٤) ١٢.

أكثر من ذلك، يقرر الحزب معاقبة كل متعاون مع إسرائيل والجيش اللبناني بالإعدام:

- «نأخذ إجراءات ضد من يتعاون مع إسرائيل ومع المكتب الثاني في الجيش اللبناني، والإجراء يقضي بالتصفية»(٢٢) ١١.

ويؤكد الحزب تمسكه بالانتماء اللبناني والعربي للدروز، ورفض أي مشاريع تقسيمية، بما فيها مشروع الدويلة الدرزية في جبل لبنان، وذلك على الرغم من محاولات إسرائيل في جذب الدروز نحو علاقات إيجابية معها:

- «إن إسرائيل تحاول أن تلعب الورقة الدرزية. لكن القرار الدرزي، إن من قبلي أو من قبل المير مجيد إرسلان والشيخ محمد أبو شقرا، هو التمسك بلبنان، والتمسك بانتماء الطائفة اللبناني والعربي، ورفض أي مشاريع تقسيمية انتحارية [ومنها الدولة الدرزية]»(٧) ٧.

٢ - الغرب، الاتحاد السوفييتي ولبنان

المحور الثاني الذي يشترك مع إسرائيل في دعم الحكم اللبناني القائم، والذي يلتزم حزب الكتائب بسياسته، هو، في نظر الحزب التقدمي الاشتراكي، الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا الغربية. فمن جهتها، إن الإدارة الأميركية التي «أعطت الضوء الأخضر للاجتياح الإسرائيلي للبنان» (٤) ٧، تعمل على حماية الحكم اللبناني «الفاشي» في مواجهة طموح الشعب اللبناني في بناء الديمقراطية، وتدعم هذا الحكم:

- «إن القوات الأميركية هي قوات عدوانية جاءت إلى لبنان لكي تحمي نظاماً فاشياً، والحيلولة دون تحقيق الشعب اللبناني لحلمه في نظام ديمقراطي مؤسس على الحرية والمساواة»(٢٠) ١٣.
- «أعرف أن [الأميركيين] ملتزمون بالحكم الحالي ولا مجال للالتقاء معهم على شيء»(٨) ٩.

الحكم اللبناني من جهته، هو الذي اختار اللجوء إلى هذا الدعم، فهو بطبيعته ينتمي إلى مدرسة سياسية اميركية:

- «اللوبي المحيط بالرئيس الجميل، إن لم يكن (هو) شخصياً - هو لوبي مؤيد لأميركا»(٧) ٧.

هذا الخيار يبدو للحزب غير منطقي، خاصة وأن السياسة الأميركية في لبنان تقوم على الخداع والوعود الكلامية:

- «الضمانات الأميركية لاستعادة الحد الأدنى من الاستقلال والسيادة، لم يتحقق منها شيء عدا الكثير من الكلام الغامض عن الانسحابات (الجيوش الأجنبية)، وعن التطمينات التي لم تترجم على الأرض، وإذا ترجمت فإنما تترجم شروطاً قاسية يخرج منها لبنان منهكاً ضعيفاً»(٢) ١٠.

مع ذلك، يشترك الحكم اللبناني مع السياسة الأميركية في قمع الشعب اللبناني:

- «استسلم الرسميون اللبنانيون لخداع الوعود الأميركية»(٥) ٧.

- «من الواضح أن نكتشف عمالة المكتب الثاني اللبناني مع الاستخبارات الأميركية في ضرب الشعب اللبناني»(٢٥) ١٠.
- «ها هي الاستخبارات الأميركية بالتواطؤ مع أمين الجميل قتلت في بئر العبد (في الضاحية الجنوبية لبيروت) الكثيرين، ولا أستبعد أن تكون قد قتلت أو حاولت أن تقتل مصطفى سعد [زعيم التنظيم الناصري في صيدا]، وأن تكون وراء العمليات الكثيرة في بيروت وفي غير مكان»(٢٥) ١١.

وتتوسع دائرة المشتركين في تثبيت الحكم اللبناني، وفي تنفيذ سياسته القائمة على عداء للشعب اللبناني، وللدروز خاصة، لتشمل أوروبا الغربية، مما يهدد، في نظر الحزب، عملية السلام في لبنان:

- «إن الذين منعونا من اقتلاع الجيش [اللبناني] من سوق الغرب [الحدود التي توقفت عندها معركة الجبل بين الاشتراكيين والحكم]، هي الأساطيل الأميركية والفرنسية التي تشن اليوم وشنت في الماضي حملة صليبية على الوطنيين في لبنان، وعلى الدروز بالتحديد»(٩) ٤.
- «هذا النظام الفاشي الكتائبي، المتعامل مع إسرائيل وأميركا والغرب، هذه الطغمة(..) سرقت الشعب وذبحت هذا الشعب»(٢١) ١٠.
- «لن يكون أي سلام [في لبنان] ما دام الكتائب في الحكم وسياستهم مرتكزة على الإسرائيليين من جهة وعلى الأميركيين وأوروبا [الغربية] من جهة ثانية»(٢٢) ١٠.

هكذا، تأتي القوى الخارجية التي يلجأ إليها الحكم اللبناني، والموارنة عامة، وعلى مدى تاريخ لبنان المستقل، لتلعب دوراً إيجابياً في تعزيز الامتيازات المارونية في الدولة اللبنانية. وذلك على الرغم من أن تلك القوى تضم أطرافاً متناقضة: سوريا من جهة، وأميركا وإسرائيل من جهة أخرى:

- «أتت العوامل الخارجية من الانتداب الفرنسي إلى التأثيرات الغربية وخاصة الأميركية، إلى الوجود السوري، واليوم الوجود الإسرائيلي، أتت لتميز بين فريق على حساب فريق، ولتكرس امتيازات طائفية وسياسية واقتصادية وعسكرية. والشرخ اللبناني نتيجة لذلك سيزداد أكثر فأكثر»(٢) ١٠.
- «بالأمس استقدموا السوري للحفاظ على وجودهم وامتيازاتهم ومن بعده استقدموا الإسرائيلي. واليوم استقدموا القوات الأميركية. وإلى أين يريدون الذهاب بلبنان مع هذه السياسية؟»(٧) ٧.

بل إن الحكم وحزب الكتائب وإسرائيل والغرب، يعملون على بعثرة الموقف الإسلامي في لبنان، وفي مواجهة ذلك يؤكد الحزب على وحدة المعركة وهويتها الوطنية والإسلامية:

- «إن المعركة واحدة لا هوية لها إلا الهوية الوطنية، الهوية العربية، وأقولها بصراحة الهوية الإسلامية، لأننا إذا دخلنا أو قبلنا بمنطق أن معركة الشحار هي لأهل الشحار [في جبل لبنان]، وأن انتفاضة الضاحية (الجنوبية) هي لأهل بيروت، وأن معركة الجبل هي لأهل الجبل، وقعنا في الفخ الكبير والشرك الكبير الذي يراد به تفرقة أبناء الوطن من قبل الانعزاليين وأعوان الانعزاليين، ومن قبل إسرائيل والرجعية العربية والغرب الأميركي»(٢١) ١٠.

في مقابل هذا المحور الدولي المتمثل بأميركا وأوروبا الغربية، والذي يلعب لصالح تثبيت مواقع حزب الكتائب في الدولة، يأتي خيار الحزب التقدمي الاشتراكي المتمثل في التحالف مع الاتحاد السوفييتي المعادي للامبريالية وأدواتها والمتعاطف مع القضايا العربية عامة:

- «الاتحاد السوفييتي اليوم مثلما كان في السابق، وقف ويقف إلى جانب القضايا العربية»(٨) ١٠.
- «إننا في الحزب التقدمي الاشتراكي، في الحزب الشيوعي اللبناني، في الجبهة الوطنية الديمقراطية، إنما نقف في الخندق الواحد معكم، يا رفاقنا في الحزب الشيوعي السوفييتي، في مواجهة الامبريالية وأدواتها»(١٠) ٦.

٣ ـ العرب ولبنان

في مقدمة العرب المعنيين في الشأن اللبناني تبرز سوريا التي يصف الحزب التقدمي الاشتراكي دورها في لبنان بأنه مميز وإيجابي على صعيد تحقيق السلام، فضلاً عن السعي إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للبنان بدون شروط:

- «سوريا تبذل كل الجهود للوصول إلى حل في لبنان. لكن [لهذا الحل] معطيات داخلية ولسوريا جهد كبير ووصاية كبيرة ودور كبير»(١٥) ٩.
- «سوريا تسعى لإخراج إسرائيل من لبنان دون قيد أو شرط»(١٩) ١٣.
- «لدمشق دور مميز في لبنان. . .»(٢٤) ١٢.

ويترجم هذا الوصف الإيجابي للدور السوري في لبنان، في علاقة التحالف التي يقيمها الحزب مع السلطة السورية، مع ما تقدمه هذه العلاقة من دعم سياسي ومادي للحزب، الأمر الذي يشكل موضوع مدح وتمجيد وفخر:

- «علاقتي مع سوريا جيدة. علاقتي مع سوريا استراتيجية. علاقتي مع سوريا تاريخية ـ لا خيار لنا نحن الوطنيين اللبنانيين. . إلا اللقاء مع سوريا(٨) ١٠.
- «الإسرائيليون والكل يعرفون أننا كنا مدعومين من العالم العربي، وخصوصاً من سوريا. هذا ليس سراً. سلاحنا وسائر المساعدات جاءتنا من العرب وسوريا بالتحديد. لن أخبىء هذه الحقيقة فهي واضحة وأنا فخور بها»(١٤) ٤.

ـ «الرفيق المناضل عبدالله الأحمر [الأمين القطري لحزب البعث العربي الاشتراكي في سوريا] يأتي حضوره للتأكيد على التلاحم القومي والوطني والنضالي [بين الطرفين]، للتعبير عن أهمية المرحلة التاريخية التي نعيشها، لتثبيت اللحظة المفصلية التحولية في تاريخ لبنان، نحو العروبة والإصلاح، نحو الاستقلال الحقيقي عن الاستعمار»(١٦) ٦.

ـ «علاقتي مع سوريا كانت وما تزال جيدة، وستبقى جيدة، وليس هناك أي مشكلة [بيننا وبينها]»(١٧) ٦.

ـ «نحن حلفاء في السراء والضراء مع سوريا، وسنبقى [كذلك]»(١٩) ١٣.

ـ «علاقتنا دائماً ممتازة [مع سوريا]، ولا توجد أي مشكلة بيننا»(٢٢) ١١.

كذلك ينفي الحزب أن تكون هذه العلاقة هي علاقة تبعية للحكم السوري، بل يؤكد بأنها ضرورية نظراً للثقل السوري في لبنان، وبأن هذه العلاقة لا مفر منها:

ـ «لا هيمنة سورية [علينا] وإنما هناك توافق مع السياسة العسكرية في لبنان. لقد اخترت أن أتصرف بتوافق وثيق مع سوريا لأنني أرى أن لسوريا دوراً بالغ الأهمية لتلعبه في لبنان والشرق الأدنى. وفي الوقت ذاته إن سوريا هي حليفنا الطبيعي، لذلك لا يمكنني الانفصال عن السياسة السورية ولا أظن أن أحداً في لبنان يستطيع ذلك»(١٤) ٥.

هكذا يأتي هذا الخيار الذي يلتزم به الحزب الاشتراكي مفضلاً على الخيار الإسرائيلي:

ـ «أن تمر قراراتنا في دمشق أفضل من أن تمر في واشنطن أو تل أبيب»(١٤) ٥.

ـ «في أي حال، من الأفضل أن يمر القرار المتعلق بالشأن اللبناني في دمشق بدل أن يمر في القدس»(٢٤) ١٢.

كما يبرر الحزب شرعية تعاونه مع سوريا بما تبيحه «الجبهة اللبنانية» لنفسها من تعاون مع إسرائيل:

ـ «الجبهة اللبنانية تفعل الشيء نفسه مع إسرائيل ويبحثون عن دعمها»(٥) ٧.

وبعد، وفي مواجهة إسرائيل والغرب، يقف الحزب التقدمي الاشتراكي متحالفاً مع سوريا والاتحاد السوفييتي وحركة أمل والقوى التقدمية اللبنانية والإسلامية:

ـ «إسرائيل تمسك بالجبل وتطوقه، والقوات المتعددة الجنسيات تطوقنا من البحر، ومحاولات اختراق الصف في الجبل قائمة على قدم وساق، ورغم ذلك قررنا المواجهة العسكرية، وكنا نعتمد على مجموعة عوامل: الثقة بالنفس وبقوتنا الذاتية؛ تعاوننا المخلص مع الشقيقة سوريا، وصداقاتنا وعلاقاتنا الدولية، وبشكل خاص مع الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية، وثم حلفنا الذي كان قد ترسخ مع حركة أمل المناضلة وثقتنا بأن جماهير القوى الوطنية والإسلامية والأحزاب التقدمية ستقف إلى جانبنا»(١٢) ٨.

لكن هذا الموقف التحالفي الذي يشهره الحزب لا يمنعه من تناول الموقف السوري بالنقد، الذي يمس موقف القوى السياسية المارونية أيضاً، وذلك لأن السياسة السورية كانت قد حابت سياسة الجبهة اللبنانية في ربيع ١٩٧٦ مما انعكس حرباً دامية بين الجيش السوري والمقاومة الفلسطينية وأحزاب اليسار اللبناني، حرباً كان من شأنها أن تضاعف قوة «الجبهة اللبنانية»:

- «كانت آثار معركة ١٩٧٦ عميقة لأنها منعت الماروني من فهم حقيقة مشروع كمال جنبلاط [رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي السابق، ووالد الرئيس الحالي]، فتعصب وازداد طائفية، ثم تحالف الماروني مع سوريا للحفاظ على موقعه الطائفي في ظل نظرية لقاء الأقليات التي سادت آنذاك. وليس واضحاً حتى الآن من الذي خدع الآخر، السوري أم الماروني»(٣) ٦.
- «إنني في العام ١٩٧٦ قاتلت السوريين. والآخرون [الجبهة اللبنانية] قد صفقوا لدخولهم [لبنان]، هم جاؤوا بهم وإثر ذلك تحولوا ضدهم»(٥) ٧.
- «لماذا تلقى المسؤولية فقط على دمشق؟ إن دمشق مسؤولة بالتأكيد [عما سببه الوجود العسكري السوري في لبنان من إصابة اللبنانيين «بأجسامهم وأموالهم»]. لكن الذين دعوا السوريين [إلى لبنان] هم أيضاً مسؤولون عما حدث»(٦) ٨.

هذا الموقف السلبي للحكم السوري ضد أحزاب اليسار اللبناني، يجسد موقفاً عربياً عاماً ضد شعاراتها الممثلة بالعلمانية والديمقراطية:

- «يبدو أن العالم العربي والفلسطيني، في العام ١٩٧٦، لم يكن مستعداً لقبول صيغة علمانية، ديمقراطية، وغير طائفية في لبنان... وفي اللحظة التي كادت الحركة الوطنية فيها أن تحرز الانتصار، تخلى عنها حلفاؤها [سوريا]»(٥) ٩.

من ناحية أخرى، إن الكلام الذي يطلقه الحزب التقدمي الاشتراكي حول العلاقة بين الحكم السوري و«الجبهة اللبنانية»، يتضمن شماتة من هذه الأخيرة التي تحول موقفها ضد السياسة السورية بعد تشجيعهم لها. وأصبحت السياسة الكتائبية تقوم على العداء للعروبة، من خلال تهديد سوريا وإنكار حق أهل الجبل بهويتهم العربية:

- «المشروع الكتائبي يهدد أمن سوريا [وخاصة من خلال اتفاق ١٧ أيار مع إسرائيل]، والمشرق العربي كله، ويمكن أن يجر المنطقة إلى حروب طائفية»(٧) ٧.
- «الانعزالية، المارونية السياسية، الكتائب الفاشيون الحاقدون، يرفضون أن يكون أبناء الجبل ملتزمين بالفكر العربي وبالهوية القومية العربية»(١١) ١٢.

في المقابل، يرى الحزب أن الدروز ليسوا وحدهم عرباً وحسب، بل إن لبنان كله بلد عربي:

- «إن حليفي هو الحليف العربي، ولبنان هو بلد عربي بعد كل شيء»(٥) ٧.

إن دائرة العلاقات الإيجابية التي يقيمها الحزب مع العرب، لا تقتصر على سوريا، بل تشمل أيضاً المملكة العربية السعودية وليبيا:

- «إن علاقتي مع السعوديين جيدة منذ زمن طويل، وعلاقات والدي كانت كذلك منذ عهد الملك فيصل آل سعود»(٥) ٧.
- «لي علاقة مع ليبيا، ولا أحد يستطيع منعي من ذلك»(٢٢) ١١.

ويدخل الفلسطينيون خاصة في هذه الدائرة، حيث يؤكد الحزب على معاونتهم له في حرب الجبل ضد حزب الكتائب وحلفائه:

- «الفلسطينيون قاتلوا معنا في بعض المراحل في حرب الجبل خصوصاً في عيتات وسوق الغرب، وأنا شخصياً دعوتهم للمشاركة لأنني كنت في حاجة إلى مساعدة في وجه القوة العسكرية الأميركية والكتائبيين الذين يدعمون الجيش»(١٤) ٤.
- «لا أنكر مطلقاً أن الفلسطينيين قاتلوا أويقاتلون معنا. إنه صراع انخرط فيه الجميع ضد الفاشية، ليست عندي أية محاذير في أن الفلسطينيين حلفاء لنا»(٢٢) ١٠.

لكن هذا الفخر بالعون الفلسطيني للحزب، سبقه نقد للسياسة الفلسطينية في لبنان قبل حرب الجبل، هذه السياسة التي يرى الحزب أنه كان لها أثر هام في وصول الكتائب إلى الحكم، والتي كانت قائمة على الوجود المسلح الفوضوي على الأراضي اللبنانية، الأمر الذي عبر الحزب عن رفضه:

- «لقد انعكس [الخط السياسي] الفلسطيني لبنانياً بوصول بشير الجميل [قائد القوات اللبنانية الراحل] إلى رئاسة الجمهورية، أي انتصار الخط اليميني في لبنان»(٣) ٦.
- «إننا من الذين دانوا أكثر من مرة وفي أكثر من مرحلة التصرفات الفلسطينية في لبنان»(٤) ٦.

- «لو قبلت بهذا الوجود [الفلسطيني المسلح في جبل لبنان] لكنا تحملنا نفس مصير الجنوب وبيروت الغربية»(٤) ٦.
- «لم أكن أوافق على كل ما كان يجري [من نشاط فلسطيني «مضطرب» في لبنان] وكنت أريد وجوداً منظماً في بيروت، وصيدا، وفي كل الجنوب، وطرابلس»(٥) ٨.
- «تعلم الكتائب ويعلم غير الكتائب، أنني منعت الوجود الفلسطيني في الجبل، لقد اتخذت هذا القرار كي لا يصبح الجبل كما أصبح الجنوب، أرضاً للفوضى وتعدد الأحزاب وغيرها»(٧) ٦.

وهذا النقد تناول أيضاً السياسة العامة لمنظمة التحرير الفلسطينية، حين رأى الحزب أنها تتناقض بين ما جاء في ميثاق المنظمة من رفض للكيان الإسرائيلي وبين سعيها للسلام

عبر التفاوض مع هذا الكيان من أجل الحصول على حل ما للقضية الفلسطينية، مما يتبين للحزب أن هذه المنظمة قد انتهت عملياً:

- «منظمة التحرير الفلسطينية انتهت عملياً لأنها عندما ترفض مبدئياً المشروع الإسرائيلي الاستعماري وتقبل عملياً بالتفاوض تحت أي شعار، ومن أجل أي كلم[٢] أو كونفدرالية تكون قد قبلت بمبدأ وجود دولة إسرائيل حتى ولو لم يكن في المثياق الوطني الفلسطيني اعتراف بإسرائيل»(٣) ٦.

مع ذلك يبقى الحزب متعاطفاً مع القضية الفلسطينية مستنكراً سياسة القيادة الرسمية لمنظمة التحرير، ومؤيداً للقوى الفلسطينية المعارضة لها والمنفصلة عنها والمتحالفة مع السياسة السورية:

- «من واجبنا أن نساعد الانتفاضة الفلسطينية، أي جبهة الإنقاذ الوطني الفلسطيني في حسم الموضوع داخل المخيمات»(٢٣) ٦.
- «كنت وسأبقى مع القضية المحقة للشعب الفلسطيني، وسأدافع عنها وعن مصلحة الشعب الفلسطيني في لبنان والخارج... حالياً عرفات [رئيس منظمة التحرير] يرتكب الأخطاء.. أنا مع الصيغة البديلة [قوى المعارضة الفلسطينية]»(٢٤) ١٣.
- «إننا نقف إلى جانب رفاقنا في الثورة الفلسطينية، في جبهة الإنقاذ الوطني الفلسطيني، في مواجهة كل المشاريع الاستسلامية التصفوية»(٢٥) ١١.

نستعيد الآن نظرة الحزب التقدمي الاشتراكي إلى علاقة الدولة اللبنانية بالقوى الخارجية في صورة الجدول التالي، الذي يبين أيضاً أدوار تلك القوى في لبنان:

جدول رقم - ٤ - العلاقة بين الدولة اللبنانية القائمة والقوى الخارجية في تصور الحزب التقدمي الاشتراكي

القوى الخارجية	اسرائيل	اميركا واوروبا الغربية	الاتحاد السوفييتي	سوريا	القوى الفلسطينية
دورها في لبنان	- تعاون مع حزب الكتائب بهدف السيطرة المشتركة على لبنان، وسيطرة هذا الحزب على جبل لبنان - تفتيت اللبنانيين وإحداث الفتن فيما بينهم	حماية الحكم القائم والاشتراك مع اسرائيل في سبيل ذلك	تعاطف مع القضايا العربية ضد الامبريالية	- دور مميز - دعم الحزب التقدمي الاشتراكي والقوى المتحالفة معه. - تحالف مع الجبهة اللبنانية ضد اليسار	- معاونة الحزب التقدمي الاشتراكي في جبل لبنان - نشاط فوضوي في لبنان
سياسة	تنسيق	تواطؤ		- معاداة العروبة - تعاون مع سوريا	

نرى إذاً من خلال هذا الجدول أن القوى الخارجية موزعة بين قوى متحالفة مع الحكم اللبناني القائم، في الصف الأول؛ وفي الصف الثاني تقف قوى أخرى مناهضة للأولى. في الحالة الأولى، وعلى المستوى الإقليمي، تبرز إسرائيل بوصفها طرفاً سلبياً وتهدف إلى السيطرة على لبنان، وذلك من خلال العمل على تجزئة اللبنانيين وإشعال الصراعات فيما بينهم، وتقيم علاقة تعاون مع الحكم الكتائبي القائم، علماً أننا رأينا أن الحزب التقدمي الاشتراكي اعترف بقيام تعاون بين إسرائيل وأطراف درزية في حرب الجبل، وأنه صوّر هذه العلاقة بأنها عابرة. هذا الحكم استفاد من علاقته مع إسرائيل من أجل السيطرة على الدولة، وعلى البلاد من خلال السيطرة على جبل لبنان، وذلك مقابل منح إسرائيل، عبر اتفاق رسمي معها، حضوراً أساسياً واقتصادياً يغطي دورها كقوة احتلال في لبنان. من أجل تثبيت سيطرته هذه، يوسع الحكم دائرة تعاونه مع القوى الخارجية لتشمل الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا الغربية، رغم أن سياسات هذه الأخيرة تتسم بالوعود الكلامية حول إقامة السلام في لبنان. هذه القوى، تساند من جهتها، السياسة الإسرائيلية وتعمل على حماية ودعم الطرف المسيطر على الدولة والسياسة الرسمية اللبنانية.

في مقابل سياسة الحكم اللبناني القائم على العداء للعروبة، تنتصب سوريا كقوة إيجابية تملك نفوذاً في لبنان ولها دور مميز فيه، تعمل على تحقيق السلام وعلى إخراج إسرائيل من هذا البلد، تتحالف مع الحزب التقدمي الاشتراكي وتدعمه في النزاع اللبناني القائم. كذلك يلعب الفلسطينيون دوراً إيجابياً من خلال دعم هذا الحزب في حرب الجبل ضد الكتائب والحكم. لكن الحزب لا يتردد في نقد هذين الطرفين، سوريا والقوى الفلسطينية. فقد تحالفت سوريا عام ١٩٧٦ مع القوى المارونية الممثلة «بالجبهة اللبنانية» ضد الحركة الوطنية اللبنانية والمقاومة الفلسطينية. في الوقت نفسه يوجه الحزب هجومه ضد حزب الكتائب أيضاً لتحالفه في مرحلة معينة مع طرف وفي مرحلة أخرى مع نقيضه. وهنا يلاحظ الحزب الاشتراكي أن القوى الخارجية، رغم تناقضها، ساهمت في تعزيز الامتيازات المارونية وتقوية القوى السياسية المارونية في الحرب اللبنانية.

من جهة أخرى، يهاجم الحزب التقدمي الاشتراكي السياسة الفلسطينية في لبنان، التي ساعدت أيضاً على وصول حزب الكتائب إلى السلطة، وينتقد على نحو بارز السلوك الفلسطيني الفوضوي في المناطق اللبنانية، ولكن دون أن يعني ذلك عدم تعاطفه مع القضية الفلسطينية والقوى الفلسطينية المعارضة والمنشقة عن القيادة الرسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

كذلك يذكر الحزب أن لديه علاقة إيجابية مع المملكة العربية السعودية وليبيا، دون أن يشدد على ذلك قياساً على الدول العربية المذكورة سابقاً، بل إن الحزب يشيد بصورة جلية بعلاقته الإيجابية مع سوريا، التي يعبر من خلالها إلى علاقة إيجابية مع الاتحاد السوفييتي.

الفصل الثاني

حركة أمل

يعود فضل تأسيس حركة أمل للإمام موسى الصدر الذي ظهر على الساحة اللبنانية في العام ١٩٥٩، وراح يعمل على المطالبة بحقوق الشيعة أسوة بالطوائف اللبنانية الأخرى. وبنتيجة الضغط على الدولة اللبنانية، أنشىء المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى كمؤسسة رسمية لرعاية شؤون الطائفة في أواخر العام ١٩٦٧، إذ لم يكن للشيعة بعد مؤسسة مثيلة، بينما كانت الطوائف الإسلامية الأخرى تتمتع بهذا الامتياز منذ أن تأسس تنظيم خاص بالسنة في أوائل العام ١٩٥٥، وكذا للدروز في أواسط العام ١٩٦٢.

منذ تأسيس هذا المجلس، الذي ترأسه الإمام، وضم عام ١٩٧٤ «علماء الدين للطائفة ونوابها وكبار موظفيها في الدولة ونخبة من أبنائها العاملين في مختلف النشاطات والفعاليات السياسية والاجتماعية والمهنية والاقتصادية والفكرية»[1]؛ منذ ذلك الحين على الأقل، حرك الإمام الصدر وقاد الحملات المتتالية من أجل تحسين وضع «المحرومين» في لبنان.

ومع تنامي قسوة الأوضاع الناجمة عن الغارات الإسرائيلية المتتالية على الجنوب اللبناني، وفقر ضواحي بيروت، وإهمال الدولة لكل ذلك، تتابعت نشاطات هذا المجلس، وكانت ثمراتها في إنشاء المؤسسات والجمعيات الخيرية، منها «هيئة نصرة الجنوب» التي تكونت عام ١٩٧٠ من الرؤساء الدينيين في الجنوب، و«مجلس الجنوب» الذي أقيم في السنة نفسها من أجل «تلبية حاجات منطقة الجنوب وتوفير أسباب السلام والطمأنينة لها». ثم اتجهت مطالبة الإمام نحو إقرار التجنيد الاجباري وتنمية المناطق «المحرومة»، إلغاء «التمييز الطائفي» و«إنصاف» الشيعة في المناصب الوزارية والوظائف العامة. . . .

---

(١) الحركات الإسلامية في لبنان، ملف الشراع، بدون تاريخ، ص ٣٧.

لقد جاءت ولادة «حركة المحرمين» في أوائل العام ١٩٧٣ رداً على «تجاهل» الدولة للمطالب المذكورة، واستجابة للحاجة إلى مؤسسة سياسية تحمل الهموم الشيعية وتضاعف النشاط من أجل تجاوزها، وفي أوائل العام ١٩٧٥، أنشأ الإمام الصدر «أفواج المقاومة اللبنانية» العسكرية «لأن الدفاع عن الوطن ليس واجب السلطة وحدها، وإذا تخاذلت السلطة فهذا لا يلغي واجب الشعب في الدفاع»[٢].

إن «أمل» تتضمن الأحرف الأولى لـ «أفواج المقاومة اللبنانية»، وهي الاسم البديل لحركة المحرومين، وغدت خلال الحرب «حركة المحرومين والمستضعفين، أملهم في الحياة الراقية المتطورة والسعيدة، وأملهم في بناء الوطن المستقر القائم على أساس العدالة والمساواة»[٣].

منذ اندلاع الحرب اللبنانية في ١٩٧٥، اتخذت حركة أمل بقيادة الإمام موسى الصدر موقفاً داعياً إلى وقف القتال لأنه «يخدم الأهداف الإسرائيلية»، وأيدت التدخل السوري الذي حصل في حزيران ١٩٧٦ تحت شعارات إنهاء الحرب وإعادة بسط سلطة الدولة. ثم دخلت حركة أمل في «الجبهة القومية» التي تشكلت من القوى السياسية اللبنانية الموالية للحكم السوري، بعد اصطدام الجيش السوري مع قوى اليسار والمقاومة الفلسطينية. وفي العام ١٩٧٨ اختفى الإمام موسى الصدر بصورة ملتبسة إثر زيارته لليبيا، واحتل من بعده قيادة حركة أمل رئيس مجلس النواب الحالي حسين الحسيني، ثم نبيه بري الذي لا يزال محتفظاً برئاسة الحركة حتى تاريخ هذه الدراسة.

لم تبرز حركة أمل كطرف رئيسي في النزاع اللبناني إلا بعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان في حزيران ١٩٨٢، حيث أخذت تنمو بازدياد واضح في الوسط الشيعي على حساب قوى اليسار، وتحالفت مع الحزب التقدمي الاشتراكي ضد سياسة الحكم القائم.

بين حزيران ١٩٨٢ والعام ١٩٨٥ توج تصاعد نفوذ حركة أمل في سقوط الحكم اللبناني في حرب الجبل والضاحية الجنوبية بين أواخر العام ١٩٨٣ وأوائل العام ١٩٨٤، وكانت الثمرة في أنها تمثلت بشخص رئيسها في مؤتمري الحوار في لوزان وجنيف، وفي حكومة «الوحدة الوطنية» بصفة وزير للجنوب.

---

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٨.

(٣) العواصف، عدد ٢٦٢، السنة السابعة، ص ١٤.

الدولة الطائفية

في نظر حركة أمل، تحتل «الطائفية السياسية» مركز مواصفات الدولة، حيث تبدو عنصراً بالغ السلبية وموضوعاً للرفض والإدانة. هذه الطائفية «تمنع التطور السياسي وتجمد المؤسسات الوطنية وتصنف المواطنين وتزعزع الوحدة الوطنية»(٦). ولقد جاء جمود المؤسسات وعدم تأمين الوحدة الوطنية بفعل ميثاق-تأسيس لبنان الاستقلالي، ميثاق ١٩٤٣ الذي نظر إلى الشعب اللبناني بوصفه مجموعة طوائف وانطلاقاً من ذلك، جعل الانتماء الطائفي مقياساً لتوزيع مختلف وظائف الدولة، وذلك بصورة تنقض انتماء اللبناني إلى وطن:

- «جعل هذا الميثاق اللبنانيين أبناء طوائف، قاتلاً فيهم الشعور بأنهم أبناء وطن، وأصبح الانتماء الطائفي هو الطريق الوحيد الذي يضمن للمواطن الوصول إلى مختلف المناصب والرتب في هرم الدولة... وهكذا أصبح الولاء للطائفة وليس للوطن، وبات كبار الموظفين يعتبرون أنفسهم ممثلين لطوائفهم ومذاهبهم أولاً قبل أن يكونوا ممثلين لكل الوطن. وأصبح الوزير أو النائب يعتبر ممثلاً لطائفته ومنطقته أو حتى لعائلته، وهمه فقط هو إرضاء الطائفة وخدمة المنطقة [التي ينتمي إليها] ضارباً عرض الحائط بكل مصالح الطوائف الأخرى والمناطق الثانية»(٢٠).

وبهذا تكون صيغة ١٩٤٣ قد كرست النزعة الطائفية وقسمت لبنان حسب الطوائف:

- «[هذه الصيغة] كرست لبنانات لا لبنان والطائفية لا الطوائف»(١٨) ١٢.

الدولة والمارونية السياسية

مادام النظام السياسي اللبناني طائفياً ويقوم على قاعدة التمييز بين الطوائف في تعيين موظفي الدولة، فإن ثمة فئة طائفية تستفيد من هذه القاعدة على حساب الفئات الأخرى، ورغم أن الدستور اعترف بالطابع «المؤقت» لهذه الصيغة الطائفية، فإن هناك من جعلها ثابتة:

- «اليوم تعلمنا خديعة الدستور اللبناني، الذي توج بالمادة ٩٥، والذي يقول بالطائفية، هذه المادة «مؤقتة»، جعلوها دائمة. أرادوا أن يفرقوا بين الإنسان والإنسان، بين الطوائف والدين»(٢٢).

هذه الفئة المستفيدة من التوزيع الطائفي في الدولة هي المارونية السياسية التي تتكون من كل الطوائف:

ـ «إن طوائف لبنان الـ١٧ يسيطر عليها ذكاء إجرامي تمارسه طائفة الـ١٨، وهي الطائفة المارونية السياسية التي تتكون من جماعات منتفعة من كل الطوائف»(٢٦) ١٧.
ـ «إن المارونية السياسية في لبنان فيها سنة وشيعة ودروز وكل الجهات»(١٢).

لكن هذه الفئة يقودها الموارنة الذين حصلوا على رئاسة الجمهورية، رأس هرم الدولة والموقع الأهم في القرار، وذلك كضمانة للمسيحيين:

ـ «وهكذا حمل الميثاق في طياته [..] حصول المارونية السياسية على «امتيازات» كبرى سميت «ضمانات» حيث كرس لها منصب رئاسة الجمهورية بعد أن حصروا بها، قانونياً، أهم الصلاحيات والقرار»(٢٠).
ـ «وهكذا تكرس حكم الرأس الواحد الماروني».

وباتت الشرعية ثروة يتوارثها أهل الحكم:

ـ «لكأن الشرعية تعني إرثاً من الأهل محصور حق الاستفادة من خيره بالتوارث»(١٦) ١٠.

النتائج المترتبة على الصيغة الطائفية للدولة

على ضوء سلبياتها هذه، تتحمل الطائفية السياسية حسب «أمل» مسؤولية الأزمة اللبنانية الدائمة، فقد تضمن ميثاق ١٩٤٣ عناصر التفجير والخطر على العلاقات بين اللبنانيين:

ـ «شو هالصيغة التي كل ٦ ـ ٧ سنين في خطر على لبنان»(٢٦).
ـ «إن صيغة ٤٣ قد دمرت لبنان»(١١).
ـ «[النصوص القانونية التي تكرس الطائفية] ليست من عوامل تأخر وتفسخ المؤسسات بل هي عنصر تفجير مستمر»(٢٣) ٢.
ـ «ورغم أن الكثير من المعادلات على الأرض قد تغير، ورافقها تطورات جذرية في البنى الاجتماعية والسياسية، بقيت المارونية السياسية هي التي ترسم الوطن والدولة على شاكلتها و«تفصِّل» القرارات على مقاسها فقط، دون النظر إلى أي شيء آخر، إلى أن حدث ما حدث وكان ما كان»(٢٠).

إضافة إلى ذلك، وفي مقابل هذا «الامتياز» الماروني في الدولة، يقع المسلمون في المرتبة الدونية:

ـ «[أعطى الميثاق] مناصب للطوائف اللبنانية الأخرى تخلو عملياً من أية صلاحيات أو دور فعلي»(٢٠).

ويبدو أن الشيعة هم في موقع دوني، خاصة وأن ميثاق ٤٣ هو بمثابة صفقة «عرفية»

بين الزعيمين الماروني والسني:

- «لقد بات واضحاً أن هذه الصيغة الطائفية، التي يكاد لبنان يكون آخر دولة تلتزم بها، كرست بشكل رسمي بميثاق ٤٣، والذي هو ميثاق عرفي غير مكتوب اصطلح على وضعه بشارة الخوري ورياض الصلح، وهو الذي اعْتُبر آنذاك صفقة»(٢٠).
- «صيغة ٤٣ نحن دفعنا ثمنها الأكبر في لبنان»(١٢).

أكثر من ذلك، فإن الشيعة، تقول أمل، يعتبرون مجرد أداة حماية للمارونية السياسية:

- «المارونية السياسية كانت تعتبر منذ ما يسمى «باستقلال لبنان» أن الشيعة هم حماة مؤسساتها وإداراتها ومشاريعها»(١٥).

بعد هذا العرض للوصف العام للدولة اللبنانية، حسب رؤية، أو خطاب، حركة أمل، يمكننا أن نصل إلى الجدول التالي الذي يجسّد هذا الوصف:

جدول رقم ـ ٥ ـ ماهية الدولة اللبنانية القائمة في نظر حركة أمل

نتائجها على المواصفات	طائفية	٣	تحت سيطرة المارونية السياسية	٣
الموارنة	امتيازات	٤		٣
المسلمين عامة	حرمان وغبن	١	تضم بعض الزعماء منهم	
الشيعة	وضع دوني	٦		
لبنان	عنصر أزمة دائمة	٤		

هكذا نجد أن «أمل» تشدد على ظاهرة الطائفية السياسية كصفة مميزة للدولة اللبنانية. هذه الظاهرة تشكل مرجعاً ثابتاً لتعيين الموظفين في السلطات والمؤسسات كافة حسب تقليد ميثاق ١٩٤٣. وبفضل هذه القاعدة، فإنّ ثمة فئة مستفيدة تنتمي إلى الموارنة وتتميز بقدرتها على اتباع قيادات إسلامية لتثبيت سيطرتها على الدولة والحكم، مما يؤدي إلى التمييز بين أفراد الشعب اللبناني الذين ينظر إليهم بوصفهم أبناء طوائف، وبالتالي إلى التمييز بين الطوائف حيث يحتل الموارنة الموقع الممتاز والأهم بينما يخضع المسلمون عامة لواقع الغبن والحرمان، ويحتل الشيعة خاصة موقعاً أكثر دونية. وبهذا، فإن هذه الصيغة الطائفية تشكل عنصر أزمة دائمة في العلاقات بين الطوائف اللبنانية.

والآن، كيف تتجلى طبيعة الدولة هذه في الحرب حيث تتوتر العلاقات بين القوى

السياسية المتنازعة؟ سوف نرى ذلك انطلاقاً من بنية الدولة اللبنانية القائمة أثناء الحرب: دورها وعلاقاتها مع الأحزاب اللبنانية المتنازعة.

الدولة والقوى الداخلية

نجد في خطاب «أمل» أن الحكم اللبناني القائم عاجز عن «إعادة تركيب لبنان بصيغة حضارية تمنع تجدد المشاكل والفتن»(٢)، لكنه مع ذلك منسجم في بنيته الداخلية: «المجلس النيابي والحكومة والرئاسة جميعاً هم الحكم وهم الموالون للحكم»(١١). كما نجد هذا الحكم منغمساً في الصراع القائم من خلال علاقته العضوية بأحد أهم أطراف هذا الصراع، حزب الكتائب اللبنانية و«القوات اللبنانية»، هذه العلاقة التي جعلت «أمل» تعتبر أن هذا الحزب هو «الحاكم» وأن الحكم «يمثل أقلية لا تذكر».

هذه الأقلية تهيمن على الدولة وقراراتها وتستأثر بمؤسساتها:

- «[نحن نعاني من] هيمنة واستئثار فئة أقلية بمقدرات الحكم وبما هو أخطر، بالقرار»(٩) ١٣.
- «[يسود في كل مرفق من مرافق الدولة] استئثار بجميع مسؤوليات القرار والمال والقوى العسكرية»(١٦)١١.
- «فئة أقلية استفادت امتيازات ومغانم من جو الاقتتال الطائفي الذي خلفته في البلاد»(٢٣) ٣.

وتوضح «أمل» بأن هذه الفئة هي حزب الكتائب و«القوات اللبنانية» التي تعمل على تكريس الامتيازات المارونية:

- «المارونية السياسية التي يقودها حزب الكتائب وشارونيو الجبهة اللبنانية، تعمل على إعادة لبنان إلى حظيرة أمراء الطوائف وإعادة صيغة ٤٣ من جديد، والحفاظ على المكاسب والامتيازات»(١٥).

هذا الوضع للدولة اللبنانية ينعكس، حسب «أمل»، في تعامل الحكم مع قوى المجتمع حيث تبدو الكتائب و«القوات اللبنانية» قوى حليفة له، بينما يبدو المسلمون، والشيعة منهم بشكل خاص، معارضين.

١ ـ الدولة وحلفاؤها

تتجلى فئوية الدولة اللبنانية القائمة في العلاقة المحابية بين الحكم وحزب الكتائب و«القوات اللبنانية». ولكن في الوقت الذي تبدو فيه هذه القوى مهيمنة على الدولة، نراها أيضاً، وحسب «أمل»، تعارض الدولة وتتعدى عليها في وجودها المسلح وفي نهبها لمواردها.

بـوصفها مهيمنة، تقول «أمل» عن هذه القوى:

- «زرعوا الكتائب و«القوات اللبنانية» في معظم مراكز الدولة»(١٦) ١١.
- «الحكم يتطلع إلى قيام دويلة الحزب وليس دولة بحجم الوطن»(١٨) ٥.
- «حزب الكتائب حول القيادة العسكرية الرسمية إلى قيادة كتائبية وبدأ من خلالها ممارسة خطط الهيمنة والتسلط آملاً بالاستئثار بالحكم»(١٩).
- «فمعظم الوظائف الكبرى في الدولة كانت من نصيب حزبيين كتائبيين حاقدين، بل إنه شرع في إلغاء [قانون] ٦و٦ مكرر في الوظائف وبإلغاء مبدأ المناصفة في الحكم... وكانت الطامة الكبرى في المراسيم المخالفة للدستور، التي أصدرتها حكومة الوزان (رئيس مجلس الوزراء السابق) والتي تؤسس لهيمنة كتائبية، وللأبد، على مقدرات البلاد»(٢٥).

وبوصفها تعارض مبدأ وجود الدولة، من خلال وجودها المسلح ونهبها لموارد هذه الدولة، دون حسيب أو رقيب من الحكم، بل مع تغاضيه عن ممارساتها، بوصفها كذلك، تقول «أمل» عن هذه القوى:

- «إن هذه السياسة الوحيدة الجانب وبقاء سلاح غير شرعي [القوات اللبنانية] بحجة وجود احتلال [سوري] على أرض لبنان، حجة متهافتة ما دام هذا السلاح في إمكانه الانضواء عبر قانون خدمة العلم إلى جيش البلاد»(٢).
- «كيف يمكنهم السكوت عن جيش خاص [القوات اللبنانية] إلى جانب جيش الوطن؟ بل كيف يمكن تطبيق خدمة العلم وفي أي جيش ستطبق هذه الخدمة التي أعلن عنها رئيس البلاد، في الجيش الخاص أم في الجيش العام؟»(٣) ٣.
- «ففي بيروت الكبرى تجبى الضرائب من الأهلين في الدوائر الرسمية لقوى غير شرعية، وقوى الشرعية تحمي الدوائر الرسمية»(٨) ٣.
- «فالرقابة الصحافية والإعلامية بقيت على حالها وبدهاء أكثر [حتى بعد مؤتمر الحوار الأول في جنيف] ما عدا امرأة القيصر، إذاعة الكتائب»(١٤) ٥.
- «بقيت مراكز وثكنات «القوات اللبنانية» قائمة وكذلك الضرائب والرسوم التي كانت تفرضها هذه «القوات» في المنطقة الشرقية [لبيروت]»(٢٤) ١٠.
- «وابتدأ تدفق عناصر «القوات اللبنانية» الحاقدة إلى بيروت والضاحية الجنوبية متسترة بلباس الجيش تارة ومكشوفة تارة أخرى، حيث بدأت سلسلة استفزازات وممارسات قمعية طالت الأشخاص وعلماء الدين ودور العبادة، وابتدأت هذه العناصر بانشاء مراكز علنية لها في المنطقة الغربية [لبيروت] وقامت بتصفية العديد من المواطنين، فيما راحت تكمل مسلسل الخطف والاغتيال على حواجزها ومن البيوت»(٢٤) ١٠.
- «وفي السياق نفسه كانت تسير الأوضاع في الجبل، حيث بدأت «القوات اللبنانية» بتنفيذ مخططها للهيمنة نهائياً على هذه المنطقة، وقهر سكانها، وزج الحكم والجيش للدخول مع هذه القوات في معركة ضارية ضد المواطنين أدت فيما بعد إلى تدمير المنطقة»(٢٤) ١٠.

ـ «وليس من المفروض أن تعطى هذه «القوات» [«اللبنانية»] جائزة بأن تغطى سرقاتها من مال المستهلك اللبناني، والظاهر أن هذه السياسة سوف تظل معتمدة فيعطي المجال إذن الباب العالي»(١٨).

واستمر هذا الوضع على حاله حتى في ظل حكومة الوحدة الوطنية، ورغم حركة سمير جعجع (١٢ آذار ٨٥) التي عارضت، كما ادعت، سياسة رئيس الجمهورية:

ـ «عادت المرافىء غير الشرعية وعاد وضع الأيدي على الضرائب [رغم قرارات حكومة الوحدة الوطنية].. وكأنه ليس هناك جيش يراقب وكأن الأمر مدبر له»(٢٨).

دور الجيش

يستكمل انحياز الدولة مع سياسة الجيش الذي، بدلاً من أن يكون لكل الشعب، يغدو، في نظر حركة أمل، طرفاً في النزاع القائم بانحيازه لصالح القوى التي تجمعها علاقة زواج مع الحكم. تقول «أمل» في هذا المجال:

ـ «ما دام الجيش في بيروت الكبرى، لماذا لا يعيد المهجرين إلى النبعة وبرج حمود وغيرها ويؤمن حمايتهم.. وما دام في بيروت، فلماذا المعتقلون لا يحالون على المحاكمة ولا سيما من هم في حوزة الجيش أو لدى «القوات اللبنانية»؟ ولماذا مصير مئات المعتقلين مجهول؟ هل يوجد «للقوات اللبنانية» أي مخطوف لدى أحد في بيروت الكبرى؟ هل لديهم أسير لدى «أمل» وبقية القوى الوطنية؟ لماذا يلبسون لباسه أحياناً؟»(٨) ٣.
ـ «واليوم يحاولون إعطاء الجيش هوية تزيد في تحيزه بفضل ترقيات اللون الواحد»(١٦) ١١.
ـ «تحول الجيش عن دوره الطبيعي في حماية أرض الوطن والمواطن، إلى أداة قمعية لا هم لها إلا تركيع هذا المواطن وتدمير المناطق الوطنية في وقت كانت فيه مناطق «الغيتو» الكتائبي تسرح وتمرح دون حسيب ولا رقيب، بدباباتها ومدافعها وكل عتادها العسكري»(١٨) ٤.
ـ «مسرحية إنزال الجيش إلى هذه المناطق [الشرقية] لتبرير ما كان يجري في هذه المناطق [الغربية والضاحية الجنوبية] من ممارسات [قمعية للحكم]»(٢٤) ١٠.
ـ «لماذا لا يسمح للجيش حتى بالاستنفار مقابل جهات معينة [حركة سمير جعجع] دون الأخرى. لماذا لا يسمح للجيش اللبناني أن يقاوم إلا المواطنين؟ الجواب: نعم هذا هو المطلوب»(٣٠).

يتطابق خضوع هذا الجيش لسياسة الحكم وحلفائه مع بنيته التي تسمح، حسب «أمل»، بالهيمنة عليه من قبل هذه الأطراف، هذه البنية التي توزع الجيش بين فئة مميزة ومهيمنة وفئة خاضعة:

ـ «مرت المؤسسة العسكرية بفترة من الهيمنة قبل حكومة الوحدة الوطنية.. صورة الشعب اللبناني موجودة تماماً في الجيش [حيث] نجد «فئة شبعانة» و «فئة جائعة»، فئة مهيمنة وفئة

مهيمن عليهـا، فئة لـديها قنـابل كثيـرة ورشاشـات ومصفحات، وفئـة لا تملك أحذيـة عسكرية. . »(٣١).

إذاً، رأينا فيما مر أعلاه أن «أمل» تظهر وتحتج على العلاقة المميزة بين الحكم من جهة، ومن جهة أخرى بين حزب الكتائب اللبنانية و «القوات اللبنانية» اللذين يتعاونان معه من أجل السيطرة على الدولة والمجتمع، وذلك على الرغم من أن هذا الأمر يترافق مع تعدي هذه القوى وتطاولها على الشرعية وعلى مبدأ وجود الدولة وحقوقها. وفي هذا الإطار، يبدو الجيش منحازاً للحكم وحلفائه، علماً أن طبيعته تعكس واقع المجتمع اللبناني من حيث انقسامه إلى فئة مهيمنة وأخرى مضطهدة.

٢ ـ الدولة والمسلمون

في تعامله مع المسلمين، تتراوح سياسة الحكم، كما نفهم من «أمل»، بين تفرقة المسلمين تارة وبين التعاون مع قيادات إسلامية تقليدية تارة أخرى، في مقابل تجاهله لقوى تعتبرها «أمل» أساسية وفاعلة في المجتمع اللبناني، وذلك في سبيل تثبيت هيمنة الحكم على الدولة:

ـ «إن محاولات إنعاش بعض القيادات [الإسلامية] وتسليطها على المواطنين ومحاولة الإيهام أنها تمثل طوائفها ومناطقها بالترغيب أو الترهيب، إنما هي من باب إعادة الحيـاة إلى الأموات»(٢).

ـ «فمحاولات طمس قوى أساسية وفاعلة وإلغائها من الصيغة اللبنانية. . هو سياسة عوراء أو هروب من الواقع»(٢).

ـ «لجأ الحكم إلى التفريق بين المسلمين عبر تفتيت مطالبهم والوعد بتحقيق مطالب كل طائفة على حدة. . . ومحاولة إرضاء كل طائفة ببعض الإصلاحات والوعود»(١٥).

ـ «واصـطفوا من المسلمين إلى جـانبهم من عمل في مجـالسهم الحربيـة طيلة الأزمـة اللبنانية»(١٦) ١١.

وتذهب «أمل» إلى أبعد من ذلك، فتوضح أن الحكم [= رئيس الجمهورية، في ظل حكومة الوحدة الوطنية] يمارس سياسة التفرقة بين السنة والشيعة، وذلك على أثر الصراع الذي انفجر بين حركة «أمل» و «المرابطون» والذي انتهى بانتصار الأولى، مما شكل موضوعاً للاستنكار في الوسط السني:

ـ «الحكم اللبناني الذي ما فتىء منذ قيام حكومة الوحدة الوطنية يعمل جاهداً على تفرقة أبناء الصف الوطني الواحد، وخاصة فيما بين السنة والشيعة، والذي أوهم ويوهم أن حقوق الطائفة الشيعية المغبونة هي لدى السنة»(٣١).

- «الحكم لا ينظر النظرة الشاملة للأمور، وإنما ينظر النظرة الفئوية التي تهدف لإبقاء الهيمنة المارونية السياسية على الجميع، وخير وسيلة للبقاء على هذه المغانم والمكاسب لتلك الفئة القليلة من الناس، وبقاء أغلبية الشعب اللبناني بكل مذاهبه وطوائفه محرومين، هي طريقة فرق تسد»(٣١).

إضافة إلى ذلك، فالحكم يتجاهل المسلمين المعارضين ويمارس عليهم القمع والإرهاب:

- «[إن] الاستمرار في تجاهل مناطق الجنوب والبقاع وعكار وتسليط مجهر الحكم دوماً على جبل لبنان والعاصمة هو سياسة عوراء أو هروب من الواقع»(٢).
- «سدوا آذانهم عن كل نداء معارض، واستغلوا الصلاحيات الاستثنائية لينحروا الحرية في لبنان من خلال سكين الرقابة المسلطة على رقبة المعارضة وبخاصة حركة أمل»(١٦) ١١.
- «راحوا يعدون العدة لإنهاء المعارضة [الخارجة من هزيمة إثر الاجتياح الإسرائيلي لبيروت] وإدخال القنوط واليأس إلى نفوس الناس لترويضهم وإدخالهم بيت الطاعة، فكان قرار منع التجول ليلاً، وكان قرار إخضاع الصحف والإعلام الإذاعي للرقابة المسبقة، وكانت حملة التفجيرات الليلية التي افتعلتها أجهزة المكتب الثاني لترويع الآمنين...»(٢٤) ١١.

٣ ـ الدولة والشيعة

تقع أوضاع الجنوب المحتل من قبل إسرائيل في مقدمة الهموم التي تشغل «أمل» وتتصدى لها وتقيِّم على أساسها سياسة الدولة. ما الذي تقوم به الدولة اللبنانية لنزع الاحتلال وافرازاته»، وإلى أي درجة تدعم المقاومة الأهلية للمحتل؟. نحن هنا إزاء نظرة «أمل» إلى الدولة من خلال ممارستها على الأرض، حيث نجد بوضوح تواطؤ الحكم القائم مع إسرائيل وتغاضيه عن ممارستها:

- «إن حملة الاعتقالات الجديدة،والمستمرة [في الجنوب، من قبل إسرائيل] لم تلق احتجاجاً رسمياً واحداً»(١).
- «السلطة اللبنانية في خبر كان في كل ما يعود للجنوب وأهله [«اعتقالات إسرائيل لأعضاء حركة أمل والتنكيل بهم؛ تسويق محصول التبغ والحمضيات والفواكه»]»(٣).
- «لا [يوجد] كلمة احتجاج أو تحرك لا داخل المفاوضات [مع إسرائيل بشأن انسحابها من الجنوب] ولا خارجها [فيما يتعلق بـ] اعتقالات إسرائيل في الجنوب»(٣).
- «السلطة تشجع روابط القرى التابعة لإسرائيل [في الجنوب]»(٣).
- «السلطة تتجاهل الجنوب وأهله وتتركه نهباً للمحتل، بل وببعض المؤازرات منها»(٣).
- «لم يكن الموقف الرسمي من انتفاضة أهل الجنوب [ضد الجيش الإسرائيلي] على مستوى الحدث ولا على مستوى الخطورة التي يمر بها لبنان»(٥).

ـ «ولقد بات واضحاً أن أجهزة الدولة في الجنوب لا تعمل مستقلة عن الإدارة الإسرائيلية»(١٠).

ـ «ممارسات إسرائيل في مداخل الجنوب هي إهانة لكرامة الدولة، ولا أحد من الحكومة يجرؤ ولو من باب اللجوء إلى مجلس الأمن الدولي لحفظ ماء الوجه..»(١٤) ٤.

والدولة لا تقف عند هذا الحد، بل هي، من جهة، لا تعمل على تأمين مصادر الرزق للجنوبي وتهمل الخدمات العامة للمناطق الشيعية:

ـ «هناك إهمال مقصود للضاحية الجنوبية من ناحية الخدمات [كهرباء، ماء، شق طرق، مدارس، مستوصفات]، وللبقاع»(٣).

ـ «فالمناطق الغنية في لبنان، جاء غناها من إقامة البنية التحتية في داخلها من مرافىء ومرافق ومناطق صناعية وأخرى سياحية، وقد رصدت لها الدولة مليارات الدولارات وأضاءتها وشقت طرقاتها، وعبدتها، ووسعت ساحاتها، وغرست حدائقها... كل ذلك على حساب باقي المناطق...»(١٣) ٣.

ـ «الدولة تقطع عن الجنوب الرزق عندما لا تسعى إلى تصريف منتجاته وفواكهه، في وقت تسهل فيه دخول الفاكهة الإسرائيلية إلى لبنان والدول العربية»(١٤) ٤.

ـ «حي السلم البؤس والحرمان... حي السلم أرادوه لجميع الفقراء ولجميع المحرومين، أرادوه كاسمه سلماً يصعدون إليه دائماً»(٢٥).

من جهة أخرى، تتسم سياسة الحكم، بالقمع والإرهاب من خلال حملات الاعتقال والحرب الإعلامية التي تستهدف الشيعة، والتي ترتبط بمحاولات تثبيت الهيمنة والامتيازات على حساب الآخرين، والشيعة منهم بشكل خاص:

ـ «تدابير السلطة [في ٦ كانون الثاني ١٩٨٣ = حصار الضاحية] اتخذت طابعاً قهرياً وبوليسياً لا مبرر له على الاطلاق»(١).

ـ «السلطة تداهم مدينة بكاملها [الضاحية الجنوبية] وتقتل الأبرياء»(١).

ـ «أن تبنوا لبنان على أساس الظلم لهذه الطائفة [الشيعية]، فاعلموا أنكم تهدموا لبنان»(٣).

ـ «مجزرة الضاحية الجنوبية على يد السلطة معناها: التجاوز في الأذى بصورة غير إنسانية ومتوحشة، ومن خلال هذا المفهوم نؤكد على أن قصف الضاحية الذي خلف مئة قتيل وترك مئات الجرحى والمعاقين، ودمر العمران ووسائل كسب الرزق بمئات الملايين من الليرات، إنما هو بنظرنا مجزرة حقيقية لا تقل بشاعة وحقداً عن مجزرة مخيمي صبرا وشاتيلا... مرتكب الجريمة هو هو وإن بدل ملابسه، فبعد تل الزعتر وبرج حمود والغوارنة وسبنيه والمسلخ والكرنتينا [في شرق بيروت]، يريدون تهجيرنا من الضاحية الجنوبية»(٤).

ـ «يريدون أن يبقى الإعلام وفي جميع الاتجاهات باتجاه الضاحية الجنوبية بالإشاعات والدسائس من جهة، وبالقصف يومياً وبدون مبرر من جهة أخرى»(١٤) ٥.

- «إلا إذا كان المقصود، وقد أصبح من الضرورة بمكان التحدث بصراحة، التركيز على الشيعة بعنصرية جديدة تهدد لبنان وكيانه. فالشيعة ليسوا هم الذين احتلوا الجنوب بدل إسرائيل، وليسوا هم من حكموا لبنان واستغلوه واستنفدوا موازنات الدولة وحرفوها على أهوائهم.. [الشيعة] هم مسلمون لبنانيون تحملوا من أجل لبنان أكثر من الذين أكلوه.. وعتبهم بعد هذا كله على الشيعة.. ويحاولون تهييج الرأي العام العالمي والعربي والداخلي... ضدهم»(١٤) ٥.

- «الحكم يحاول تدميرنا لأنه غير راغب في التنازل عما سلبه من حقوقنا عبر عشرات السنين، وذلك باسم الشرعية»(١٣) ١٠.

- «وفي سياق عملية الهيمنة والتسلط يأتي حصار الضاحية وضربها المتواصل لعلنا نستسلم إلى الأمر الواقع، وتنتهي المشكلة باتفاق أمني يريح الحكم ويحرر يده من أجل الاستزادة من الامتيازات والمنافع والمصالح لصالح الفئة المعروفة على حساب دمائنا وعرقنا وحقنا»(١٣) ١٠.

- «إذا كانت الكتائب اللبنانية، وبإشراف أمين الجميل نفسه، أنهت موضوع النبعة وتل الزعتر، فالآن بعد أن اعتمرت كوفية أخرى، كوفية الحكم هذه المرة، يأخذ على نفسه [رئيس الجمهورية] الخلاص من الضاحية»(١٧) ٣.

في ضوء الطروحات التي بسطناها أعلاه، يمكننا أن نصل إلى جدول يمثل تصور حركة أمل لمواقف الدولة اللبنانية القائمة إزاء القوى السياسية المتنازعة، هذا التصور الذي يتضمن بالتالي موضوع الاحتجاج والمعارضة اللتين تبديهما «أمل» من خلال مقارنة العلاقة بين هذه الدولة والموارنة، وبينها وبين المسلمين الشيعة منهم بشكل خاص.

جدول رقم - ٦ - الدولة والقوى اللبنانية المتنازعة في نظر حركة أمل

الدولة الفئوية / القوى السياسية	حزب الكتائب اللبنانية و«القوات اللبنانية»	تكرار	المسلمون	تكرار	الشيعة	تكرار
موقفها من	- تعاون في إدارة الحكم	٢	- التفريق بينهم والتعاون مع قيادات تقليدية	٤	- عدم تأمين مصادر رزقهم وعدم تأمين الخدمات العامة لهم	٥
	- تغاضي عن ممارساتهم حتى ولو كانت تتعارض مع مبدأ وجود الدولة.	١٢	- تجاهل، وقمع المعارضين منهم	٣	- القمع والإرهاب	٩
					- تواطؤ مع العدو وتغاض عن المحتل وممارساته ضدهم.	٧

هكذا يتأكد لنا أن «أمل» تُبرِز أن جماعة مارونية مرتبطة عضوياً بحزب الكتائب تسيطر على الدولة إلى درجة أن هذا الحزب، ومعه «القوات اللبنانية»، يملكان الامتياز بأن يكونا خارج رقابة الدولة. أكثر من ذلك، إن الحكم يتغاضى عن ممارساتهما حتى لو كان فيها تعد على الدولة، الأمر الذي يشير إلى أن هذه القوى تتبادل الدعم مع الحكم القائم بهدف تأمين استمراريته، وبهذا تتسم سياسة الحكم بالانحياز حيث يبدو الجيش أداة لتنفيذ هذه السياسية.

في المقابل يسيء الحكم معاملة المسلمين، فيعمل على تفريقهم ويتعامل مع قيادات تقليدية منهم تعتبرهم «أمل» معزولين عن طائفتهم بينما ينفي ويقمع القوى الإسلامية المعارضة. والأهم من ذلك، فإن «أمل» ترى أن الحكم يطعن بالشيعة: تواطؤه مع العدو يتعارض مع واجب تحرير الأرض (التي تسكنها أكثرية شيعية) الخاضعة لطغيان إسرائيل. وهذا التواطؤ يترافق مع إهمال الحكم لمشكلة التدهور المعيشي لأهل الجنوب، ومع سياسة القهر المادي الذي يمارسه ضد الشيعة وحركة أمل. كل ذلك يصب في تدعيم ركائز الهيمنة المارونية على الدولة.

وتزداد بذلك قساوة موقف الحكم من الشيعة وحركة أمل حين تذكر هذه الأخيرة بأنها كانت دائماً تتخذ مواقف داعمة للدولة ومؤسساتها خلال الأزمة اللبنانية:

- «إن موقف حركة أمل من الشرعية المتمثل بتمسكها الدائم والمستمر منذ بداية الأحداث والفتنة حتى الآن بالإصرار على دعم المؤسسات ووحدة الأرض والشعب في ظل أصعب الظروف وأحلكها، ليس بحاجة إلى برهان»(٧).

الدولة والقوى الخارجية

إن أهم ما تثيره «أمل» حول هذه المسألة يتمثل في دور إسرائيل في لبنان وكيفية تعاطي الحكم القائم معها، إضافة إلى إبرازها للتنسيق القائم بين سياستي الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل في لبنان وارتباط الحكم اللبناني بهما.

١ - إسرائيل ولبنان

تبدو سياسة إسرائيل في لبنان مزدوجة الهدف، في نظر حركة أمل. فهي من جهة تعمل على منع استمرارية لبنان - البلد من خلال تدعيم الانقسام بين اللبنانيين وتقوية النزاع فيما بينهم:

- «[إن اتفاق أيار] يهدف إحداث المزيد من الانقسام والفتن بين اللبنانيين وإشعال الحروب فيما بينهم لكي تصور [إسرائيل] للعالم أن لبنان غير قابل للحياة»(٢٣) ٣.

- «المطلوب إيقاع الفتنة في صيدا وجوارها بعد الانسحاب الإسرائيلي [من هذه المنطقة]»(٢٨) ٢.
- «إسرائيل تنتظر لحظة وصول جو الفتنة إلى القمة كي تنسحب [من الجنوب] على غرار ما حصل في الجبل»(٢٩) ١١.

ومن جهة أخرى، تعمل إسرائيل على تكريس احتلالها للجنوب أو جزء منه، وذلك من خلال فك الارتباط بين المواطن والدولة وإبرام اتفاق ١٧ أيار مع الحكم القائم:

- «إن ما تسعى إليه إسرائيل من خلال محاولاتها المستمرة في الجنوب [هو] إيجاد حالة من الانفصام بين المواطن والشرعية اللبنانية كي يسهل لها قضم الجنوب والسيطرة على الجنوبيين»(٥) ٩.
- «إن اتفاق أيار لم يكن وسيلة لتحرير الجنوب كما قامت الأبواق الإعلامية بتصويره، إنما كان عملاً إسرائيلياً يهدف إلى تكريس الوجود الإسرائيلي في الجنوب. .»(١٨) ٣.
- «إسرائيل تنشىء وتهيء لاقامة طويلة في الشريط الحدودي بواسطة عملائها»(٢٣) ٦ - والعملاء هم «جيش لبنان الجنوبي الذي أقامته إسرائيل بقيادة الضابط اللبناني أنطوان لحد، و «القوات اللبنانية» التي تتمادى في تحمل مسؤوليتها بأنها أداة إسرائيلية»(٣١) ٤.

إسرائيل والحكم اللبناني

السياسة الإسرائيلية المذكورة، التي تطعن بسيادة الدولة اللبنانية على أرضها من خلال العمل على تثبيت أقدامها في مناطق الاحتلال، والتي تمعن في حقن الانقسام والنزاع بين اللبنانيين؛ كيف ترى «أمل» تعامل الدولة اللبنانية مع هذه السياسة؟. هنا يبدو التنسيق واضحاً بين السياستين، فالقمع الذي يمارسه الحكم يأتي في سياق التنازلات المطلوبة منه من أجل إنجاح المفاوضات (التي انتهت باتفاق أيار بين الطرفين المذكورين):

- «والاعتداءات التي حصلت على الأطفال والنساء والاعتقالات الجماعية، إنما كانت بدافع الوقوع في ردة فعل عنيفة [من قبل الحكم] لعلها مطلوبة في منحى ما يتعلق بالمفاوضات الدائرة بين لبنان وإسرائيل»(٤).

أكثر من ذلك، فإن الحكم اللبناني القائم جاء بدعم إسرائيلي:

- «بيد أن حصيلة الحرب اللبنانية والاعتماد على العدو الإسرائيلي المحتل في الميدان العسكري، جعلت فئة تمتلك قدرة عسكرية معينة معززة بمواقع عديدة على مستوى القرار في المسؤوليات الرسمية - السياسية والاقتصادية»(٩) ١٣.

٢ ـ الولايات المتحدة ولبنان

في نظر «أمل»، ثمة توافق في الأهداف بين سياستي الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل في لبنان. ويتجلى هذا التوافق في دعم الحكم اللبناني القائم بهدف تثبيت هيمنته، واستمرار سيطرة إسرائيل على الجنوب اللبناني إضافة إلى تقسيم لبنان:

ـ «فالحكم في لبنان وقع برعاية أميركية تامة أسوأ اتفاقية [عقدت] بين غازٍ وشعب احتلت أرضه، ونعني بها اتفاقية ١٧ أيار، التي تضمن للحكم اللبناني، وإلى أبد الآبدين، الهيمنة الكلية على مناطق الجبل اللبناني، فيما تبقى المناطق الأخرى تحت الهيمنة الصهيونية المباشرة»(٢٤) ١١.

ـ «[هناك «مؤامرة» أميركية ـ إسرائيلية تهدف إلى:

١ ـ إحباط المقاومة الوطنية [في الجنوب].. ٢ ـ قبرصة الجنوب وتنصيفه إلى قسمين..

٣ ـ إيجاد كانتون من الليطاني امتداداً حتى الحدود [مع إسرائيل، حيث يسيطر «جيش لبنان الجنوبي»] ويسمح بكانتونات أخرى تقسم لبنان والمنطقة»(٢٧) ٨.

أما السياسة التي تمارسها الدولة اللبنانية إزاء الولايات المتحدة، فتأخذ عليها «أمل» انحرافها عن خطها التقليدي المتمثل في الحياد لصالح انحياز كلي للسياسة الأميركية التي تنشط بدورها في سبيل دعم هيمنة الحكم اللبناني القائم:

ـ «تصرفات الحكم مرتجلة في الأمور المصيرية أو ملتزمة بسياسة أميركية عمياء دون التطلع إلى أسس ومنطلقات السياسة اللبنانية التي ارتكزت منذ عهد الاستقلال على الحياد»(٩) ١٣.

ـ «ويبلغ الغرور مداه حين وجد الحكم أن هناك من يمكن أن يقاتل عنه ويسهم معه في فرض غطرسته وهيمنته حين لجأت القوات الأميركية إلى دعم المخطط الكتائبي في سوق الغرب [حيث توقف توسع حدود المعركة التي هدَّدت رئيس الجمهورية بالسقوط]»(١٣) ٢.

ـ «تدافع حكومة الولايات المتحدة عن سمير جعجع [الذي قاد «انتفاضة» احتج فيها على سياسة رئيس الجمهورية تجاه سوريا] في الوقت الذي تدافع فيه عن بقاء الحكم الشرعي..]»(٣٠) ٨.

٣ ـ الدولة اللبنانية والعرب

وكما تدين حركة أمل سياسة الحكم اللبناني المتواطئة مع إسرائيل والمتعاونة مع إدارة الولايات المتحدة الأميركية، فإنها ترفض أيضاً سياسته القائمة على محاولة إخراج لبنان من دائرته العربية. هذا ما شكل أحد أهم أسباب عدم اعتراف «أمل» باتفاقية ١٧ أيار التي «تخرج لبنان من محيطه العربي وتعزله نهائياً ليصبح إسرائيل ثانية في المنطقة»(٢٤) ١١.

وفي مقابل المحور السياسي الخارجي الذي التزم به الحكم اللبناني، تمتدح أمل السياسة المنفتحة على العروبة، ولكن المنعكسة في العلاقة الوطيدة التي أقامتها الحركة مع السلطة السورية:

- «دمشق قلب العروبة»(٨) ٣.
- «الجنوب اليوم هو القضية، بفضل الدعم والمؤازرة اللتين يلقاهما منكم [أي من الحكم السوري] وليس من غيركم»(٢٧) ٨.
- «لا فرق بيننا وبين سوريا»(٢٧) ٨.

ويستند هذا المدح للتحالف مع سوريا إلى فعاليته في تحقيق الانتصارات المتتالية على العدو والحكم اللبناني:

- «لم تدر [إسرائيل] أو هي تتجاهل أهمية التحالف القائم بين القوى الوطنية في لبنان، وسوريا بقيادة.. الرئيس حافظ الأسد، وهي تتجاهل أن هذا التحالف كان الأساس في انهيار ما سمي بـ «العصر الإسرائيلي» وتداعيه عبر المنجزات الضخمة التي حققتها انتفاضة السادس من شباط، إلغاء اتفاق ١٧ أيار، تداعي الهيمنة الداخلية، عودة لبنان إلى محيطه العربي، إخراج [القوات] المتعددة الجنسيات...»(٢٧) ٩.

بيد أن العروبة التي تطل عليها حركة أمل من النافذة السورية وضداً على خيارات الحكم اللبناني الخارجية، تبدو منفِّرة من العرب الآخرين مع توتر العلاقات بين حركة أمل والقوى الفلسطينية العاملة على أرض لبنان، ومع ردود الفعل العربية على هذا التوتر. فالحرب التي اشتعلت بين الحركة وهذه القوى عام ١٩٨٥، أطلقت صيحات الأولى ضد الممارسات المتمادية لهذه القوى على الساحة اللبنانية، والتي تنحرف عن هدفها الأكبر:

- «[الأسلحة الفلسطينية] كانت تنتظر طرد العدو الإسرائيلي لتخرج فجأة وتتحكم بنا وبالحكم في لبنان، هذا الحكم الذي أصبحنا شركاء في قراراته... شركاء بقوة إيماننا وصمودنا وعروبتنا وإسلامنا، شركاء بحق شعب فلسطين وبأرضه وبدولته»(٣٤) ٣.

ويتجاوز الوجود الفلسطيني في لبنان حدود الوضع «اللاشرعي» إلى لعب دور إثارة الفتن بين المسلمين (السنة، الشيعة والدروز):

- «إن قيام فئات مذهبية لمناصرته [ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية] يؤكد ضلوعه في جريمة إيقاع الوقيعة بين المسلمين..»(٣٤) ٢.

وتذهب «أمل»، المشاركة في حكومة الوحدة الوطنية، إلى أبعد من ذلك، حيث يبدو

لها أن العرب يتورطون في دعم الوضع الفلسطيني المذكور الذي يرضون به في لبنان ويرفضونه في دولهم:

- «[عندهم] السيادة لكل دولة عربية، ومنع الفلسطيني من حمل أداة جارحة، غير أن هذا الموقف الذي اتخذته كل دولة عربية، وأرادته لأرضها ونظامها، أرادت خلافه وضده وعكسه للبنان. أغلب العالم العربي مع تفتيت الدولة اللبنانية، ويؤمِّن للمقاومة الفلسطينية المال والسلاح شرط أن تبقى في لبنان وأن تكون أقوى من الحكم والنظام والشعب اللبناني بأسره، حتى صار يخالجنا شعور بأننا لا نستقبل أخوة في أرضنا بل غزاة يتحكمون بمصيرنا وأرضنا»(٣٤) ٢.

مع ذلك، حين تخوض حركة أمل المعركة من أجل تصحيح هذا الوضع الفلسطيني، تقوم قيامة العرب، بينما يكون غيابهم ملحوظاً عند الضرورة، حين يطل العدو الإسرائيلي بأخطاره:

- «الغريب أن الجامعة العربية لم يطلب دعوة انعقادها طيلة اجتياح الجنوب وطيلة المجازر التي حصلت فيه، أما الآن [بمناسبة] أحداث المخيمات [الفلسطينية] فتطلب دعوة كهذه»(٣٣) ٣.

وهكذا، تقودنا الأطروحات السابقة حول علاقات الدولة اللبنانية مع القوى الخارجية، إلى رسم الجدول التالي:

جدول رقم ـ ٧ ـ الدولة اللبنانية والقوى الخارجية

القوى الخارجية	إسرائيل	الولايات المتحدة الأميركية	سوريا	الفلسطينيون	العرب الآخرون
دورها في لبنان	تفتيت اللبنانيين وتأجيج الصراع فيما بينهم.	دعم الحكم القائم	التحالف الفعال مع القوى الوطنية	وجود لا شرعي/ إثارة النعرات بين المسلمين	التعاطف مع القوى الفلسطينية/ عدم التصدي للعدو
	التوافق بين السياستين بهدف تثبيت الحكم القائم وتكريس الاحتلال الإسرائيلي، وتقسيم لبنان.				
سياسة الحكم اللبناني القائم	تنسيق	تحالف لتأمين استمراريته	إخراج لبنان من الدائرة العربية		

إذاً، يبدو لنا واضحاً هنا أن حركة أمل تبرز التوافق بين السياستين الأميركية والإسرائيلية في لبنان، حيث تقومان بدعم هيمنة الحكم اللبناني القائم في الوقت الذي

تعملان على تقسيم لبنان إلى كانتونات وتكريس الاحتلال الإسرائيلي للجنوب أو لجزء منه، فيما تقوم إسرائيل بدور تفتيت اللبنانيين وتسعير الصراعات فيما بينهم.

في المقابل، تنفتح «أمل» على العروبة من خلال إقامتها لعلاقة تحالف مع سوريا، وتبرز فعالية هذا التحالف في تحقيق الانتصارات المتتالية على الحكم اللبناني وإسرائيل والولايات المتحدة الأميركية. ولكن تبدو القوى الفلسطينية العربية متجاوزة لقوانين الدولة اللبنانية (خاصة في وقت تشارك فيه حركة أمل في إدارة الحكم اللبناني) وتعمل على إثارة النعرات بين المسلمين، وهنا يتشابه دورها مع إسرائيل على الرغم من التعاطف الذي تبديه «أمل» إزاء القضية الفلسطينية. فوق ذلك، تحظى القوى الفلسطينية إياها بدعم العرب الذين يلزمون الصمت عند الضرورة، إزاء احتلال إسرائيل للجنوب اللبناني وممارساتها فيه.

الفصل الثالث

دار الفتوى*

الدولة الطائفية، الهيمنة والتمييز

تبرز دار الفتوى الطائفية في الدولة كمسألة «مفتاحية» في لبنان، حيث تشكل أزمة نظامه السياسي ولا تهدد مصيره فحسب، بل، بتناغمها مع العنصرية الإسرائيلية، تهدد المصير العربي أيضاً:

- «وينبغي أن يكون واضحاً منذ الآن أن بقاء الطائفية السياسية في لبنان، المتناغمة مع الطائفية العنصرية الإسرائيلية، لا يشكل تهديداً لمصير لبنان ووحدته فحسب، إنما يشكل تهديداً للمصير العربي في عمقه الأبعد»(٢) ١٧.
- «إن نظام لبنان الراهن هو نظام علماني.. إلا أنه أسوأ نظام للعلمنة عرفه التاريخ وعرفته الشعوب، لأنه نظام العلمنة الطائفية»(١٣) ١١.
- «إن وضعية الطوائف كانت ولا زالت هي عقدة الموضوعات جميعاً، فهي في أساس أزمة لبنان، وفي أساس أزمة عروبته، وأزمة هويته، وأزمة صيغته، وأزمة نظامه، وأزمة حريته..»(١٤) ٦.

ولعل هذه الأزمة تنجم عن التوزيع الطائفي الذي تعتمده الدولة، والذي بموجبه توجد أرجحية مارونية يتمتع فيها الموارنة بامتيازات تشكل أساساً لسيطرة فئة منهم على الدولة اللبنانية:

- «[المارونية السياسية تتمسك] بمجموعة القدرات السياسية والسلطوية على كل مرافق الحكم والإدارة والتربية»(١٠) ١٠.
- «ويبدو أن المؤشرات السائدة في الساحة اللبنانية في الظرف الراهن، تدور حول.. الحرص على احتفاظ المارونية السياسية بمقومات السلطة السياسية والتمتع بالامتيازات»(١٣) ٩.

ويشارك المسلمون الموارنة في هذه الامتيازات، ولكن من خلال قياداتهم التقليدية المتحالفة معهم:

- «الامتيازات السياسية المارونية اقتصرت على بعض الموارنة، [وهناك] امتيازات سياسية إسلامية تقليدية متحالفة معها»(١٣) ١٠.

(*) راجع تعريف دار الفتوى في الفصل السادس من الجزء الثالث.

مع ذلك، فإن المسيحيين هم رأس السلطة، فهم الذين يختارون من يعاونهم من المسلمين في الحكم ويقدمونهم كممثلين للشعب، وعلى هذا الاختيار يتوقف نجاحهم أو فشلهم أو قوة السلطة:

ـ «السلطة المسيحية تصنع بعض القيادات الإسلامية وتقدمهم كممثلين للشعب.. وإذا أحسن مسيحيو السلطة اختيار [مسلمي السلطة] نجحوا ونجح لبنان، وإن أساؤوا الاختيار سقطوا أو سقط لبنان، وكلما اختار مسيحيو السلطة مسلمين أقوياء، أصبح مسيحيو السلطة أقوى، وأصبحت سلطة الشرعية أقوى وأكثر ثباتاً ومنعة»(١) ١٦.

أما حزب الكتائب اللبنانية، فهو يمثل هذه الفئة المارونية السياسية، ذلك أنه يتمسك بالمحافظة على نظام الامتيازات الطائفية:

ـ «إننا بتنا نلاحظ أن بعض شركائنا في الوطن [حزب الكتائب] ما زالوا على موقفهم الطائفي، يتمسكون بنظام الامتيازات...»(١٢) ١٠.

ـ «[الكتائب والبطاركة الكاثوليك لديهم] إصرار خطير على التمسك بنظام الامتيازات الطائفية والهيمنة المذهبية المسيحية على لبنان بكل أرضه وعلى اللبنانيين بكل انتماءاتهم»(١٢) ١٠.

ـ «لقد رأينا في وضعهم [الكتائب] شروطاً حزبية للوفاق، كالإبقاء على الطائفية والتمسك بالامتيازات، مصادرة لمسيرة الحكم الوفاقية، ولأعمال لجانه الإصلاحية، مع أنهم في محور الحكم وأساسه»(١٢) ١١.

هكذا تتحول الدولة، في ظل نظام الامتيازات الطائفية هذا، إلى موضوع لهيمنة فئوية وحزبية مسيحية:

ـ «المؤسسات في لبنان قد تحكمت فيها عقد، طائفية وحزبية تارة، وشخصية تارة أخرى سحابة نصف قرن من الزمان حتى استفحلت وتحولت أخيراً إلى مشاريع هيمنة حزبية أو فئوية تنذر بخطر شديد»(٥) ٢٠.

ـ [نحن ندين] ممارسات الهيمنة الفئوية على أشكالها ونرفض نتائجها كافة»(٨) ١٤.

ـ [العروبة] في حالة مصادمة مع الفئة المسيحية التي تدعي النطق باسم المسيحيين، وذلك لأسباب عدة، محورها الوحيد رغبة هذه الفئة في الاحتفاظ بمقومات السلطة والتمتع بالامتيازات»(١٣) ٩.

ثم تنعكس هذه الهيمنة في سياسة للحكم منحازة وقائمة على التمييز، وذلك لصالح المناطق ذات السيطرة الكتائبية، مما يؤدي إلى الإخلال بالتوازن بين الأطراف اللبنانية:

ـ «[إن] نزول الجيش [في المنطقة الشرقية لبيروت] جاء بموجب اتفاق بين قيادة الجيش وقيادة «القوات اللبنانية»، وأن المهمة التي تولاها كانت تحصر انتشاره بنقاط [محددة] لا بالانتشار

الكلي [كما حصل في بيروت الغربية]»(٣) ١٦.

- «إن من يزن العدل بميزانين يخطىء في حق لبنان لأنه بذلك لا يريده وطناً متماسكاً، ومن يطبق القانون بحزم في جهة، ويتردد في تطبيقه في جهة أخرى يرد موارد الظلم، والخطر كل الخطر على لبنان من الداخل إذا وزنت قيمة المواطن فيه أيضاً بميزانين»(٥) ١٧.
- «وعلى صعيد بيروت تبدو عملية الإخلال بالتوازن واضحة على صعيد انتشار الشرعية وممارستها لسلطتها كاملة في بيروت الغربيـة، في الوقت الـذي تغيب فيه عن بيـروت الشرقية»(٤) ٧.
- «الإعلام [سواء كان رسمياً أو خاصاً]، رأيناه [يتجه] إلى تغذية الاقتتال بتشويه الأخبار أو بتضخيم حقـائقـه تـارة، أو بـالانحيـاز المكشـوف أو بـالتحـريض غيـر المبـاشـر على المجازر..»(٧) ٣٤.
- «لو كانت المؤسسات [المختصة] قد لاحقت المسؤولين عن المجازر التي وقعت في البعيد والقريب بالعدل وبمثل القوة التي تلاحق بها اليوم بعض الصحف [التي تصدر في بيروت الغربية] ويلاحق بها بعض المواطنين لما وقعت [مجازر الجبل وغيرها]»(٧) ٣٤.
- «يبدي المجتمعون استنكارهم الشديد لإقحام الجيش في عمليات شرسة أدت إلى جعله طرفاً في النزاع الداخلي وخرجت به عن دوره الأساسي وهو الدفاع عن أمن المواطن ومقاومة العدو الإسرائيلي وأخلت بشرعيته وشموليته وزعزعت مصداقيته. فإن ما تعرضت وتتعرض له الضاحية الجنوبية، ومناطق الجبل وبيروت بكل أحيائها ورأس النبع خاصة من قصف همجي وقنص غادر يذكر بأيام الاجتياح الإسرائيلي»(٨) ١٤.

هكذا تتجلى سياسة الحكم المنحازة من خلال دخوله طرفاً في النزاع القائم، فينتشر الجيش بقوة في المنطقة الغربية في بيروت، بينما تكون مهمته مختصرة وغير فاعلة في المنطقة الشرقية، ويقوم بحملات قمعية عنيفة في المناطق الإسلامية. ثم يأتي دور الرقابة الإعلامية الذي يقتصر على الصحف والإذاعات المعارضة، بينما الإعلام الرسمي وإعلام حلفاء الحكم يمعنان في بث المعلومات التي تصب في صالحهما.

وبنتيجة هذا الانحياز لسياسة الحكم القائم المرتبط بنظام الطائفية السياسية، يغدو وجود المسلمين هامشياً وثانوياً:

- [الهيمنة الطائفية على الدولة] أخلت بكل التوازنات التي كانت تعطي للمسلمين شيئاً من القدرة على تمثيل أنفسهم، أو تمنحهم حق المشاركة في إدارة الحكم والحياة العامة في البلاد»(٤) ٤.
- «الطائفية السياسية جعلت من المسلمين في لبنان مواطنين من الدرجة الثانية»(١١) ٩.

الدولة الهشة والميليشيات

تسجل مجلّة «الفكر الإسلامي» على الدولة اللبنانية ضعفها وعدم فاعليتها في بسط سلطتها، هذا الضعف الذي جاء بفعل تعاظم قوة الميليشيات المسلحة المتقاتلة على الأرض، لكن دار الفتوى تدين أيضاً هذه القوى «غير الشرعية» لتطاولها على السلطة الرسمية ولمصادرتها لموارد الدولة، ولتقاتلها وتعديها على أمن المواطنين:

- «إن هذه الجباية [للضرائب والرسوم التي تقوم بها الميليشيات والتنظيمات المسلحة في المنطقة الشرقية]، تعتبر السد القوي والرافد الكبير لتلك الميليشيات والتنظيمات، وهي حرمان للدولة من أهم مواردها»(٣) ١٧.
- «نشجب المظاهر غير الشرعية، والقوات غير الشرعية، التي تمتهن كرامة الوطن والمواطن، وتتحدى سلطة الدولة وقوانينها. ونشير بالتحديد إلى أن الرسوم غير الشرعية واعتراض سبل الآمنين وانتهاك حرمات بعض البيوت وكبت حريات الناس، نعتبرها أموراً تمعن في التحضير لتقسيم الوطن وتقويض أركانه»(٥) ١٨.
- «إننا ونحن نؤيد كل المعالجات الأمنية التي تمت [وأحكام سيطرة الدولة بقدر المستطاع في أنحاء مدينة بيروت]، نرى أنفسنا من جهة أخرى غير قادرين على إخفاء قلقنا لاستمرار وجود نتوءات غير شرعية داخل المنطقة التي تسيطر عليها الشرعية، سواء كان ذلك في المنطقة الغربية التي يتجدد فيها الاقتتال بين التنظيمات من حين لآخر وتفرض فيها بعض الخوات على أبناء المنطقة فتزيد في إرهاقها... أم في المنطقة الشرقية التي ما زالت جهات حزبية تستغل فيها الحوض الخامس من مرفأ بيروت لمصلحتها، وتقطع فيها الطريق الدولية على حاجز البربارة [في الشمال] لتستوفي من المواطنين الرسوم غير الشرعية، أو كان في بقاء المحتجزين والمخطوفين رهن السجون والأقبية، وتحت التعذيب والتنكيل، وكل ذلك على حساب الوضع المالي للدولة، وعلى حساب كرامة المواطن وكرامة الشرعية وهيبتها وسمعتها ومصداقيتها في الوقت نفسه»(٩) ١٣.

نستنتج مما سبق الجدول التالي الذي يعكس نظرة دار الفتوى إلى الدولة اللبنانية القائمة، أي إلى مواصفاتها وانعكاس هذه المواصفات على ممارسة السلطة ووضع لبنان العام، وعلى أوضاع القوى اللبنانية:

جدول رقم ـ ٨ ـ الدولة اللبنانية القائمة في نظر دار الفتوى

المواصفات / نتائجها على	طائفية	٣	تحت سيطرة المارونية	٢	ضعيفة تحت تأثير مختلف الميليشيات المسلحة والمتقاتلة	٣
الموارنة	امتيازات وهيمنة فئوية	١٠				
المسلمين	وضع دوني	٢	بمشاركة قيادات تقليدية منهم، وباختيار مسيحيي السلطة			
ممارسة السلطة	إنحياز وتمييز	٦				
لبنان	عنصر أزمة	٣				

يتضح لنا هنا أن دار الفتوى تعطي أهمية للطائفية السياسية التي تميز الدولة اللبنانية، وتبرز سيطرة المارونية السياسية عليها، لكنها تشدد في احتجاجها على الامتيازات المارونية في الدولة والتي تنعكس في هيمنة فئوية (بقيادة حزب الكتائب، كما رأينا) تؤدي إلى ممارسة للسلطة منحازة للموارنة، والمسيحيين بشكل عام، وبالتالي، إلى كسر التوازن الإسلامي ـ المسيحي في لبنان حيث يغدو المسلمون في وضع ثانوي وهامشي. وهكذا تشكل الطائفية السياسية عنصر أزمة في هذا البلد.

من جانب آخر، تهتم مجلة «الفكر الإسلامي» بمسألة ضعف الدولة الذي تعزوه ليست فقط إلى تسيب الميليشيات المتحالفة مع الحكم القائم وإلى حلولها محل الدولة في جباية الرسوم والضرائب وغيرها، ولكن أيضاً إلى الميليشيات القائمة في المنطقة الغربية، المحسوبة على المسلمين، والتي تتعدى على سلطة الدولة في إقامتها لمناطق أمنية ذاتية، وفي تقاتلها واعتداءاتها على أمن المواطنين وفرض الخوات عليهم.

الدولة اللبنانية والقوى الخارجية

إن كيفية تعاطي الدولة اللبنانية مع القوى الخارجية تشكل حيزاً في خطاب دار الفتوى. والقوى التي تشير إليها مجلة «الفكر الإسلامي» في هذا الاطار هي الغرب، إسرائيل والعرب.

١ ـ إسرائيل والحكم اللبناني

تدين دار الفتوى سياسة الحكم مع إسرائيل، والمتسمة بالتواطؤ الذي

بدا مزمناً منذ قيام العلاقة بين هذه الدولة وبين فئات مارونية طامحة إلى الهيمنة على الدولة اللبنانية، تجلى هذا التواطؤ في اتفاق ١٧ أيار ١٩٨٣ الذي جاء لصالح السياسة الإسرائيلية القائمة على تجزئة لبنان واقتطاع جنوبه، وسلبه دوره الاقتصادي في المنطقة:

- «لقد استطاعت إسرائيل، وقبل عملية الاجتياح بوقت طويل، أن تمد لها جسوراً أيديولوجية واستراتيجية مع فئة كبيرة من دعاة الهيمنة الطائفية على لبنان، وما كادت عملية الاجتياح هذه تتم [في حزيران ١٩٨٢] وتتركز دعائمها حتى كان دعاة الهيمنة الطائفية على الوجود الإسلامي في لبنان يمسكون بكل خيوط السلطة ويحتلون مواقعها في الدولة والحكومة والجيش والإدارة»(٤) ٤.
- «هذا الاتفاق [١٧ أيار] ينطوي على مخاطر لا حدود لها وذلك بما حمله من بذور الخطر على السيادة والوحدة الوطنية والانتماء، وبما يؤدي إليه من الوقوع في الهيمنة الإسرائيلية في تحقيق أغراضها لإقامة إمبراطوريتها، بالإضافة إلى ما يتهدده من اقتطاع جزء غال من أرض الوطن الغالية ومن مياهه، ومن تخريب لاقتصاده وقضاء على دوره في المنطقة في مختلف مجالات الثقافة والاقتصاد، وسلبه موقعه المالي والتجاري والصناعي، وفي محيطه وعلى هذا الجانب من شرق البحر المتوسط»(٨) ١٣.
- «[هذا الاتفاق] يحقق هدف إسرائيل الأول في إسقاط صيغة قيام الوطن اللبناني على التآلف بين العائلات الروحية، لكي تبرر قيامها على أساس عنصري وعرقي وديني متفرد، وتعميم كيانات طائفية في لبنان على غرار الكيان الإسرائيلي العنصري وفي سائر بلدان المنطقة»(٨) ١٣.

وفي ضوء علاقة التعاون هذه بين الحكم اللبناني وإسرائيل، يتأكد لدار الفتوى استحالة النظام الطائفي في مقاومة العدو الإسرائيلي:

- «إن النظام الطائفي ليس نظام مقاومة.. إن نظام الامتيازات الطائفية وحتى نظام المساواة الطائفية وتوازن الحقوق الطائفية، هو صورة للمشروع الإسرائيلي، عبثاً معه نقاوم إسرائيل وأدواتها»(١٢) ١٠.

٢ ـ الحكم اللبناني والغرب

المحور الآخر الداعم للحكم وسياسته هو، حسب ما تراه دار الفتوى، الغرب [أميركا وأوروبا الغربية] الذي أرسل قواته إلى لبنان في إطار «القوات المتعددة الجنسيات» من أجل حفظ السلام فيه إثر الاجتياح الإسرائيلي للبنان. لكن ما لبثت سياسة الغرب أن انحازت لصالح الحكم والفريق المتعاون معه بشكل أدى إلى تهديد الوحدة الوطنية اللبنانية وإلى تصعيد دولي للنزاع اللبناني، فضلاً عن المزيد من الدمار والقتل:

- «إن الاستفادة [الضرورية] من القوات المتعددة الجنسيات لا تكون ذات جدوى إذا حولت

لفريق لبناني ضد فريق لبناني آخر، وإذا تحولت وظيفتها لأية وجهة من شأنها أن تسيء إلى وحدة لبنان واللبنانيين، أو إذا جرت إلى تصعيد دولي يكون لبنان ساحته»(٧) ٣٧.

- «يسجل المجتمعون تخلي بعض القوات المتعددة الجنسيات عن مهمتها الأساسية وانحرافها عن هذه المهمة للمرة الثانية بقيامها بعمليات عسكرية جعلت منها فريقاً مما أدى إلى كوارث وطنية، وكانت المرة الأولى تخلفها الذي أدى إلى مجازر صبرا وشاتيلا [مخيمان فلسطينيان]، وقد تسببت عملياتها الأخيرة بقتل مئات الأبرياء والمدنيين، وتدمير قرى آهلة بأسرها»(٨) ١٤.

٣ ـ الحكم اللبناني والعرب

في مقابل الدور السلبي لإسرائيل في لبنان وعلاقة الحكم الايجابية معها، وفي مقابل سلبية الدور الغربي في دعم هذا الحكم أيضاً، يأتي الدور الإيجابي للعرب، حيث نرى أن لا مجال لمقارنة الاحتلال الإسرائيلي للبنان باحتلال سوريا له (٧) ٣٥. وتؤكد دار الفتوى على تواطؤ الحكم مع إسرائيل ضد العرب، وخاصة سوريا، وذلك من خلال اتفاق ١٧ أيار الذي جاء ليدعم السياسة الإسرائيلية في تجزئة الدول العربية والقضاء على كل مقاومة ضدها:

- «[إن إسرائيل تعتبر أن اتفاق أيار] مكمل ومتمم لاتفاق كمب دافيد [بينها وبين مصر] في سياق سعيها من أجل أخذ الدول العربية الواحدة تلو الأخرى تثبيتاً لتسلطها وقضاء على كل مقاومة لها سواء بما يحيط بها من هذه الدول وفي طليعتها سوريا..»(٨) ١٤.

ومن جانب الحكم، فإنه من خلال اتفاق أيار يتجه نحو سلخ لبنان عن عروبته:

- «[اتفاق أيار] يبعد لبنان عن روح الميثاق الوطني وما تعهد به.. من التزام عربي منبثق عن ميثاق جامعة الدول العربية»(٨) ١٣.

بينما يبدو التحالف مع سوريا فاعلاً في دعمه للمقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي:

- «إن التاريخ سوف يسجل أن سورية العربية بقيادة الرئيس حافظ الأسد هي التي استطاعت في لبنان، بل وفي المنطقة كلها، وبالتعاون مع كل المناضلين الشرفاء وعمالقة المقاومة، أن تصحح مسيرة الخلاص باتجاه المقاومة الصادقة والصامدة في مواجهة العدو الإسرائيلي وباتجاه المزيد من الانتصارات»(١٢) ١٢.

نستعيد نظرة دار الفتوى إلى سياسة الدولة إزاء القوى الخارجية من خلال الجدول التالي:

جدول رقم ـ ٩ ـ الدولة اللبنانية القائمة والقوى الخارجية في نظر دار الفتوى

القوى الخارجية	إسرائيل	الغرب	سوريا
دورها	١ ـ في لبنان: ـ تجزئة ـ سلبه دوره في المنطقة ـ اقتطاع جزء منه ـ دعم الحكم ٢ ـ عربياً: تجزئة الدول العربية وضرب المقاومة ضدها	انحياز لصالح الحكم اللبناني	دعم فاعل للمقاومة ضد إسرائيل
سياسة الحكم اللبناني	تواطؤ من خلال اتفاق أيار	تعاون	إبعاد لبنان عن محيطه العربي

يُظهر لنا هذا الجدول ميل الحكم اللبناني نحو الغرب وإسرائيل اللذين يمنحانه الدعم لتثبيت هيمنته على الدولة، الأمر الذي تستنكره دار الفتوى نظراً لانعكاساته السلبية على الوضع اللبناني. فالموقف الغربي هذا يساهم في تأزيم النزاع اللبناني وفي تهديد الوحدة الوطنية، والسياسة الإسرائيلية تعمل على تجزئة لبنان إلى كيانات عنصرية على غرار إسرائيل واقتطاع جزء منه، فضلاً عن القضاء على موقعه المميز في المنطقة من الناحية الاقتصادية.

الوجه السلبي الآخر لسياسة الحكم اللبناني، هو أن موقفه الإيجابي من الغرب وإسرائيل جاء على حساب علاقات لبنان مع العرب وضداً عليها، في الوقت الذي يبدو الدور العربي، وخاصة السوري، إيجابياً، من خلال دعمه للمقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي، وبالتالي يصب موقف الحكم هذا، في مصلحة السياسة الإسرائيلية القائمة على تجزئة الدول العربية وضرب كل مقاومة ضدها.

ب ـ المحافظون

الفصل الرابع

حزب الكتائب

أسس حزب الكتائب اللبنانية الصيدلي والرياضي بيار الجميل (١٩٠٥ - ١٩٨٤) العائد من برلين عام ١٩٣٦، حيث تأثر بتحول «منظمات شبيبة رياضية إلى منظمات وطنية» وتعاطيها «العمل السياسي خدمة لأهداف قومية»(١). انطلقت منظمة الكتائب من حيث تنظيمها كتجمع «بين الهواية الرياضية والتمارين شبه العسكرية التي كانت المدخل إلى الحياة الوطنية»[٢]، وراحت تكرس نفسها «قيادة لبنانية تمارس السياسة بخلقية جديدة وتناهض الانتداب لأنها تسعى إلى اكتمال الاستقلال ضمن حدود التعاون والصداقة مع فرنسا (المنتدبة)»[٣].

لقد عبرت منظمة الكتائب عن تسوية بين الداعين إلى الاستقلال والتعاون مع الغرب من جهة والداعين إلى الاستقلال بالتفاهم مع فرنسا من جهة أخرى، ودعت إلى قيام «أمة لبنانية تدرك واجباتها وحقوقها في دولة ناجزة الاستقلال كاملة السيادة»[٤]، وقدمت نفسها بوصفها «أول وعي قومي وأول محاولة لايجاد نظام وطني إصلاحي يرتكز على الاتحاد الروحي بين العيال والطبقات والطوائف التي تكون الوطن اللبناني»[٥].

منذ العام ١٩٥٢ تحولت منظمة الكتائب إلى حزب سياسي متزايد الفعالية والتمثيل (على مستوى مجلس النواب والحكومات)، وسارت سياسته على خط الموالاة للدولة ممثلة برئيسها، والمعارضة لمطالب الفعاليات المسلمة في تعديل النظام السياسي اللبناني وفي توحيد لبنان مع أي دولة عربية تحت أي شكل من الأشكال. فالحزب يتمسك

---

(١) «بيار الجميل: ٧٩ سنة في خدمة لبنان»، العمل، ١٩٨٤/٨/٣٠، ص ٣.

(٢) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(٣) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(٤) تاريخ حزب الكتائب، الجزء الأول (١٩٣٦ - ١٩٤٠)، بيروت، دار العمل، ص ٢٢٨.

(٥) المصدر نفسه، ص ٦٦.

بالصيغة اللبنانية، وبالحياد إزاء الصراع العربي ـ الإسرائيلي، ويعارض تنامي نفوذ المنظمات الفلسطينية في لبنان. في أحداث ١٩٥٨ و١٩٦٩ و١٩٧٣ ساند حزب الكتائب سياسة الدولة ورفع السلاح في وجه معارضيها كلما اقتضى الأمر.

مع تفجر الأحداث اللبنانية بصاعق حادثة عين الرمانة (نيسان ١٩٧٥) التي افتعلها حزب الكتائب ضد فلسطينيين، لعب هذا الحزب دوراً رئيسياً في «الجبهة اللبنانية» التي تكونت من حلفائه (حزب الوطنيين الأحرار، المردة، حراس الأرز، والتنظيم، وشخصيات مسيحية أخرى)، وذلك في مواجهة اليسار والمقاومة الفلسطينية.

أيد حزب الكتائب التدخل السوري، ثم تحول إلى معارض له في وقت تصاعد فيه نفوذ بشير الجميل (ابن رئيس الحزب)، رئيس مجلس الأمن الكتائبي منذ تموز ١٩٧٦، والذي سيصبح قائداً «للقوات اللبنانية» ـ الجهاز العسكري «للجبهة اللبنانية».

طمح بشير الجميل إلى توحيد المسيحيين في مناطق سيطرة «الجبهة اللبنانية» تحت قيادته وراح يعمل على إزاحة القيادات المارونية التقليدية (إده، شمعون وفرنجية) من خلال شل أحزابها (الكتلة الوطنية، حزب الأحرار والمردة)، فاصطدم بالموقف السوري حيث فشل في الشمال بعد اغتيال طوني فرنجية في حزيران ١٩٧٨، ونجح في بيروت الشرقية حيث أنهى نفوذ حزب الأحرار في تموز ١٩٨٠، وحيث خرجت القوات السورية من الأشرفية؛ ثم فرض نفسه في المكتب السياسي الكتائبي وفي قيادة «الجبهة اللبنانية» وعلى رأس «القوات اللبنانية».

في ظل الاحتلال الإسرائيلي للبنان في ١٩٨٢، انتخب بشير الجميل رئيساً للجمهورية، لكنه اغتيل في ١٤ أيلول ١٩٨٢، وخلفه أخوه، أحد قياديي حزب الكتائب، في رئاسة الجمهورية منتخباً.

في المرحلة الزمنية التي تعنينا (حزيران ١٩٨٢ ـ ١٩٨٥) ساند حزب الكتائب سياسة الدولة ودفاعاً عنها، شارك «القوات اللبنانية» والجيش اللبناني في حرب الجبل وأحداث الضاحية الجنوبية، ثم أصبح عضواً أساسياً في مؤتمري الحوار في لوزان وجنيف، وتمثل في حكومة «الوحدة الوطنية» برئاسة كرامي من خلال وزيرين، أحدهما رئيس الحزب، في حين وقع الخلاف بينه وبين «القوات اللبنانية» مع نهاية حرب الجبل وإلغاء اتفاق أيار ١٩٨٣ وتشكيل الحكومة المذكورة التي لم تتمثل فيها «القوات اللبنانية».

العقيدة الكتائبية هي عبارة عن حرب عوان «دائمة ضد الاشتراكية والشيوعية»[٦]. إنها تنبني على ثلاثة مبادىء:

١ ـ «أولية الإنسان» الذي يراه الحزب كلاً لا يتجزأ: «لا مكان لاحترام الإنسان الجسدي حيث لا وجود للإيمان بالإنسان الروحي»[٧].

٢ ـ العمل «واجب» حيث لكل «حسب حاجته وحسب قدرته»[٨]. في ضوء ذلك، يدعو الحزب إلى «تنظيم علاقات أرباب العمل مع العمال بمنح الأخيرين رواتب وتعويضات عادلة»[٩].

٣ ـ الملكية. وهنا يؤيد الحزب الحد من الملكية لأن لها «وظيفة اجتماعية»، ذلك أن «المالك عضو في مجتمع، وملكيته لا تستهدف مصلحته الخاصة فحسب، بل أيضاً مصلحة الجماعة»[١٠].

والعقيدة الكتائبية لا تدعو إلى «الفصل» المطلق للزمني والديني، ولكن إلى «التمييز» بينهما. إنها تتمسك بحرية الاعتقاد الديني والمساواة بين المواطنين أمام القانون، وتتبنى نظام «الديمقراطية الاجتماعية»[١١].

النظام السياسي اللبناني وصيغة ١٩٤٣

يضع حزب الكتائب اللبنانية نفسه في صف الدفاع عن النظام السياسي اللبناني من خلال تمجيد صيغة ١٩٤٣ للحكم. ففي نظره إن لبنان بفضل هذه الصيغة يتمتع بالحرية والديمقراطية، حيث يشعر اللبناني بوجوده ويستطيع أن يمارس معتقده ودينه وأن يعبر عنهما، وذلك خلافاً للحال في كل دول العالم إذ يشكل لبنان بفضل نظامه السياسي، حالة متميزة وفريدة:

---

(٦) ناجي، أمين، Philosophie de la doctrine des kataëb، العمل (الشهري)، عدد ١٤، بيروت، دار العمل، ١٩٧٩، ص ٢٦.

(٧) المصدر نفسه، ص ٣٥.

(٨) المصدر نفسه، ص ٣٧.

(٩) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٣٩.

(١١) المصدر نفسه. للمزيد من التفاصيل حول نظرة حزب الكتائب إلى «الديمقراطية الاجتماعية»، راجع ص ٢٣ إلى ص ٢٦.

- «إن لبنان هو البلد الوحيد في كل البلاد العربية الذي توجد فيه ديمقراطية وحرية (باطنية داخلية)»(٣) ٤ .

- «لبنان هو البلد الوحيد الذي يشعر فيه الإنسان أنه في بلده. وهذا الشعور موجود عند المسلم وعند المسيحي، وهذا لا نجده في كثير من البلدان العربية والأجنبية»(٤).

- «إن لبنان هو البلد الوحيد في العالم الذي يمكن أن تعيش فيه أي طائفة ودين وفلسفة، ويعتبر نفسه حالة متميزة وفريدة بكل معنى الكلمة، فلا يكفي أن يكون لديك شهادة ميلاد أو هوية شخصية، بل من الضروري أن تشعر بروحك وبوجودك في بلدك»(٥) ٢ .

- «إن لبنان وحده (. . .) يستطيع فيه أي إنسان أن يعبر عن رأيه بحرية ويمارس معتقداته ويشعر أنه في بلده، على عكس ما هي الحال في الدول العربية والدول الغربية وإسرائيل»(٩).

ويرد الحزب على المشككين بميثاق ١٩٤٣ نافياً أن يكون للموارنة أية امتيازات، مؤكداً بأن هذا الميثاق هو تعبير عن توافق بين الطوائف اللبنانية بهدف إقامة الثقة بينها وتحقيق الإطمئنان للمسيحيين:

- «يعتبر المسلمون أن هناك امتيازات للمسيحيين. هذه ليست امتيازات، إنها للاطمئنان»(٣) ٤ .

- «لا امتيازات طائفية في لبنان، بل أعراف توافق عليها اللبنانيون لتعزيز الثقة بين الطوائف اللبنانية، وإزالة المخاوف»(٨).

أما حول ما يثيره المعارضون لهذا الميثاق من أن صلاحيات رئيس الحكومة لا تمنحه، وفق الميثاق المذكور، مشاركة فعلية في إدارة الحكم، فإن حزب الكتائب يرد هذه المشاركة غير الفاعلة إلى عجز رئيس الحكومة عن ممارسة صلاحياته كمسؤول دولة:

- «إن عجز رئيس الحكومة عن أن يكون الشريك الفعلي في قرارات الحكم ليس من النقص المزعوم في الصلاحية بمقدار ما هو من عجزه الطبيعي عن التوفيق بين منطق الدولة والمسؤولية من جهة، ومنطق آخر يقول بإخضاع الدولة لنفوذ آخر غير نفوذها. .»(١٠) ١١ .

هكذا يعتبر حزب الكتائب أن صيغة ١٩٤٣ مثلى ونهائية ولا تعاني من أي عيب، بل العيب كان في تطبيقها، وذلك خلافاً لفهم المعارضين لها الذين يعتبرونها مجرد مرحلة، وهم بذلك ينشدون غايات معينة:

- «أعتقد بأن جميع اللبنانيين كانوا موافقين على الصيغة كمنطلق. لكن كمحتوى، جميعهم كانت لهم مآخذ عليها لأن الصيغة لم تطبق. فالكتائب اعتبرتها صيغة نهائية، في حين اعتبرها البعض مرحلة للوصول إلى غايات ومآرب. وعندما ابتدأ هذا البعض ينفذ هذه الغايات، عندئذ وقفنا وقلنا أن هذه الصيغة كما تفهمونها أنتم دفنت وماتت»(١٢) ٧ .

كما يتغنى الحزب بالوضع الاقتصادي المتميز للبنان، حيث يتمتع اللبناني بمستوى معيشي أفضل من غيره في بلدان المنطقة العربية:

- «لقد كان اقتصاد هذا البلد الصغير، بلد العشرة آلاف كيلومتر مربع، من أفضل اقتصادات المنطقة وكان مستوى معيشتنا من أفضل مستويات المعيشة في المنطقة»(٣) ٤.

الدولة اللبنانية وحزب الكتائب

لعله من البديهي أن ينعكس هذا التقييم الإيجابي للنظام السياسي اللبناني في دعم حزب الكتائب للحكم القائم الممثل برئيس الجمهورية الذي جاء من صفوف هذا الحزب، والذي يبقى محل فخر واعتزاز وسرور:

- «أما هاجس الفرح والأمل فمرده إلى ما بلغته الكتائب، أخيراً، من منزلة، عندما توجت نضال ست وأربعين سنة بوصول إثنين من فرسانها: بشير وأمين (الجميل)، إلى القمة، رئاسة الجمهورية»(١) ٥.

أكثر من ذلك، يعبر الحزب عن شعوره بأنه الطرف الغالب في النزاع اللبناني القائم، وأن هذا ما يعنيه وصول أحد قيادييه إلى رأس الدولة. أما المغلوب فهو أقلية شيوعية لبنانية متحالفة مع الشيوعية الدولية:

- «لازم يكون هناك غالب ومغلوب. لازم (يكون) غالب... لأن القضية لم تعد لبنانية، لأن الشيوعية التي جاءت إلى لبنان ليست شيوعية لبنانية. لو كانت (كذلك) لكنا اتفقنا معها. ولكنها أقلية تستعين بالشيوعية الدولية لتفرض إرادتها»(٣) ٧.

هكذا لقيت «مغامرة الانقاذ» الشعار الذي أطلقه رئيس الجمهورية في مسيرة إعادة بناء الدولة وبسط سلطتها على كامل الأراضي اللبناني، بما في ذلك تحرير هذه الأراضي من الجيوش غير اللبنانية؛ لقيت هذه المغامرة دعم حزب الكتائب الذي لم يكف عن التعبير عن هذا الدعم الممزوج بالتصميم على التضحية والانتصار والأمل بتحقيق أهداف الدولة، فضلاً عن الفخر بالديمقراطية اللبنانية التي تجلت بانتخاب رئيس الجمهورية الذي حظي بذلك، في نظر الحزب، بتمثيل جميع اللبنانيين، وأصبح يجسد وحدتهم الوطنية، خاصة باتفاقه مع رئيس الحكومة:

- «في هذه الأيام، هذه يد الكتائب في أيديكم، في يد رئيس البلاد حامل أثقل صلبان الرئاسات، في أيدي المخلصين والطيبين لنعمل معاً بنائين، معطائين، من أجل شعب حر، سيد في وطن سيد، مستقل»(١) ٧.
- «إنها مغامرة الانقاذ والتصحيح، نخوضها مع الرئيس الأمين الذي خرج من صفوفنا المناضلة، قوامها بالحق إيمان، للواقع وعي، وتصميم على الانتصار، وما من تضحية بخلت

فيها الكتائب في سبيل لبنان»(٢) ٧.

- «يجب أن نفتخر بديمقراطيتنا. ونحن أحييناها بانتخاب اثنين لرئاسة الجمهورية. كنا قادرين على أن نقوم بعملية إنقلاب كما يحصل في كل البلاد. كانت لدينا إمكانيات للقيام بعملية إنقلاب ولكننا لم نفعل ذلك»(٣) ٧.

- «أنا أعتبر أن الوحدة الوطنية بدأت الآن بالفعل. فلقد أصبح في لبنان الآن أول رئيس جمهورية يتحدث باسم كل لبنان. ولولا ذلك التأييد الشعبي لكان من المستحيل أن نجد رئيساً يتحدث باسم لبنان. ولأول مرة يصبح هناك اتفاق بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء»(٥) ٢.

- إن العهد بحكومته الوطنية وقواه المسلحة الشرعية هو معقد الرجاء في تخليص الشرعية والوطن من الاحتلالات الغريبة ومن القيود على السيادة والاستقلال. وقد أثبت سيد العهد أنه فوق الأحزاب وفوق كل الفرقاء، فهو رئيس للجميع ولكل لبنان»(٩).

إن أول تأييد لخطوات الحكم القائم يتمثل في خطة «بيروت الكبرى» (انتشار الجيش اللبناني في كل أنحاء العاصمة)، حيث «سمح» الحزب بدخول الجيش إلى المنطقة الشرقية من بيروت الواقعة تحت سيطرته وسيطرة «القوات اللبنانية». إن مساعدة حزب الكتائب لخطوة الدولة هذه تأتي في سياق دعم تعزيز السلطة الشرعية:

- «خطوة بيروت الكبرى هي البداية (لعودة سلطة الدولة)، ولقد ساهمنا بانجاحها، بل يعود الفضل لنا في هذه الخطوة لأننا سمحنا للجيش بالدخول إلى المنطقة [الشرقية]، ونحن على استعداد للقيام بأي عمل من شأنه تعزيز الشرعية في كل لبنان»(٤).

لكن على الرغم من مساندته لسياسة الحكم القائم ولعودة سلطة الدولة إلى لبنان، لا يتردد حزب الكتائب في تأكيد حقه في الوجود المستقل عن الدولة ومؤسساتها، وبشكل خاص احتفاظه بقواه العسكرية، ما دامت هذه الدولة لا تزال عاجزة في نظره عن تأمين الحماية والأمن، وما دام الوجود الأجنبي مستمراً في لبنان ويمارس على شعبه الاضطهاد:

- «وما دام على أرض لبنان سلاح غريب، ومسلحون غرباء للتآمر والاعتداء والإجرام، وما دامت قوات الدولة لم تؤهل بعد لتأمين الحماية والوقاية الضروريتين، فلن يكون من الحكمة ناهيكم بالوطنية أن نتخلى عن سلاح ييسر بعض الحصانة، وبعض الضمانة، خصوصاً بعدما اكتوينا بنار الغدر والعدوان مراراً وتكراراً»(١) ٥.

- «لم نعط سلاحنا إلى الدولة لأننا [إذا فعلنا ذلك] لن نقدر أن نجلس في بيوتنا في المنطقة الشرقية أو المنطقة الغربية»(٣) ٧.

ويبدو أن تمسك الحزب بقواته العسكرية الخاصة حتى في ظل دولة تلقى دعمه

ومساندته، هو استمرار لوضع ساد في مرحلة الحرب اللبنانية ما قبل حزيران ١٩٨٢، حيث يوضح الحزب بأنه اضطر مع «القوات اللبنانية» إلى تشكيل دولة خاصة في المنطقة الشرقية لبيروت، مبرراً ذلك بعجز الدولة اللبنانية المنهارة عن القيام بمهامها:

- «لقد فرضت القوات اللبنانية فرضاً بسبب الظروف التي كانت سائدة في السنوات الماضية. فالدولة انهارت كلياً، بحيث أجبرنا على الدفاع عن أنفسنا ونقيم دولة في داخل دولة»(٤).
- «اضطررنا إلى القيام مقام الدولة في بعض الأحيان لأننا نادينا الدولة وطلبنا منها مراراً أن تقوم بمسؤولياتها، إلا أنها لم تقدم [على ذلك]»(٩).

الدولة والمسلمون

يتهم حزب الكتائب اللبنانية المسلمين بأنهم أخلّوا باتفاق ١٩٤٣ وبأنهم يعملون على أسلمة لبنان، ويظهر مقابل ذلك أن الفضل له في المحافظة على هذا الاتفاق وعلى استقلال لبنان:

- «أنتم (المسلمون) تريدون (لبنان) مسلماً.. في سنة ١٩٤٣ كان المسلمون (قد) مشوا بصيغة ١٩٤٣ وقسم صغير من المسيحيين. يعني نحن مشينا بالاستقلال ونجحنا فيه، وأعود فأقول أن الفضل بكل تواضع يعود إلينا نحن الكتائبيين»(٣) ٤.

إضافة إلى ذلك، لا يتعاون شركاء الصيغة مع الحكم. إنهم، في نظر الحزب، انتهازيون، يتخذون موقف المتفرج إزاء سياسة الحكم الخارجية التي إذا نجحت قطفوا ثمارها، وإذا فشلت ألقوا اللوم على الحكم:

- «بعض اللبنانيين من الشركاء والمشاركين يتصرفون في موضوع التفاوض وإسرائيل وكأنهم غير معنيين به، أو كأنهم يقصرون دورهم في الشركة والمشاركة على التفرج، وانتظار ما سوف يحدث، فإن نجحت المفاوضات، وفقاً لما هو في تفكيرهم، وخطتهم، وخطهم، بادروا إلى قطف ثمارها راضين، غير محرجين وغير منزعجين. وإن خابت المفاوضات وفشلت.. وكان موقفهم من عوامل الخيبة والفشل.. هبّوا إلى إلقاء التبعة على الشريك الآخر في الموقع والمسؤولية»(١) ٧.

في ظل حكومة الوحدة الوطنية، يعمل المعارضون لرئيس الجمهورية على استمرار الحرب ومعاداة حزب الكتائب من أجل تحقيق مكاسب سياسية أقصاها التسلط والهيمنة على الدولة. وذلك على العكس من سياسة حزب الكتائب التي تتجه نحو الحوار ووقف الحرب:

- «مضى على تشكيل [حكومة الوحدة الوطنية] وقت طويل.. والحرب لا تزال مستمرة. والتفسير الذي يعطى، وأنا مع هذا التفسير، أن بعض الأفرقاء يريدون الوصول إلى مكاسب

سياسية عن طريق إبقاء حال الحرب مستمرة»(١١).

ـ «إن عقيدة استعداداتنا متحكمة بالكثيرين من الطرف الآخر.. ويحدثونك عن الوفاق، ترى إن لم يكن معنا فمع من يريدونه؟ أم تراهم يريدونه معنا ونحن على استسلام؟ هذا هو التسلط بأم عينه، وهذه هي الهيمنة التي يحلمون بها»(١٣).

ـ «فيما الكتائب تبحث عن حلول سياسية، كانت في الطرف الآخر تقوم ملامح حرب متطرفة شعواء على ما يسمى «الحكم الماروني» وحكم «الامتيازات» والهيمنة»(١٦).

موقف سياسي آخر للمسلمين يثير احتجاج حزب الكتائب، وهو تعاون هؤلاء مع أطراف خارجية ضد مصلحة لبنان، كالشيوعية الدولية والعرب:

ـ «المسلمون جاؤوا مع الشيوعيين، مع الفلسطينيين الشيوعيين، مع الشيوعية الدولية، مع كل الأغراب، مع السوريين، مع الليبيين، مع المصريين ضد لبنان.. وهم يستعينون بالشيوعية الدوليّة»(٣) ٤.

ـ «اللبنانيون بالنسبة إلى الواقع الفلسطيني فئتان: فئة تعترض على الفوضى وفئة تتساهل.. وقد صدف أن منطق الاعتراض هو منطق الدولة وفئة من الشعب في جانب، والفلسطينيون مع الفئة المتساهلة من الشعب في جانب آخر..»(١٠) ١١.

ولعل تآمر المسلمين هذا الذي يبرزه الحزب، يشكل أحد المنطلقات الهامة التي تجعله يبرر سياسة الدولة في بسط سلطتها بقسوة في المنطقة الغربية لبيروت في إطار «بيروت الكبرى»، وذلك خلافاً لسياسة التساهل التي اتبعها الحكم في بيروت الشرقية. إن رد حزب الكتائب على احتجاجات القوى المعارضة على هذه السياسة يرتكز على اعتبار المنطقة الغربية لبيروت وكراً للمعادين للبنان من فلسطينيين وشيوعيين وغرباء:

ـ «من الخطأ الفادح وضع سلاح المنطقة الغربية وسلاح المنطقة الشرقية في كفة واحدة من الميزان، باسم المساواة بينهما في تدبر ومعاملة. فالسلاح في الغربية، بنوعيه الفلسطيني والبلدي، سلاح استخدم ضد إسرائيل حيناً، وضد لبنان غالباً... أما السلاح في الشرقية فلم يكن لشيء من ذلك، كان سلاحاً حمل عن اضطرار للدفاع عن النفس وعن لبنان لا أكثر ولا أقل»(١) ٥.

ـ «[توجد الدولة في المنطقة الغربية] لأنها غير لبنانية، يوجد فيها الفلسطيني، الشيوعي والكذا.. لا يوجد فيها لبنانيون»(٣) ٧.

أخيراً، يمكن تلخيص الطروحات السابقة في الجدول التالي الذي يحدد مواصفات الدولة اللبنانية القائمة وعلاقاتها مع القوى الداخلية:

جدول رقم ـ ١٠ ـ الدولة اللبنانية القائمة والقوى الداخلية في نظر حزب الكتائب

مواصفات الدولة / مواقف القوى		حزب الكتائب		المسلمون	
حرية وديمقراطية	٥	تأييد ومساندة الحكم	٤	انتهازيون	١
				أسلمة لبنان	١
توافق بين الطوائف	٢	المحافظة على المؤسسات الخاصة بالحزب	٤	التسلط والهيمنة على الدولة	٣
اقتصاد مميز	١			التعاون مع العرب والشيوعية والمعادين للبنان	٤

نفهم من هذا الجدول أن حزب الكتائب يهتم بالمعنى «الجوهري» لميثاق ١٩٤٣ الذي تستمد الدولة اللبنانية منه أنظمتها وعملها. إن مفهوم الحزب لهذا الميثاق يتجاوز حدود المراتب والمراكز الممنوحة لهذه الطائفة أو تلك، ويتمحور حول فكرتي حرية الطوائف والمعتقد والتوافق فيما بين هذه الطوائف. فاللبناني، بفضل هذا الميثاق، وعلى اختلاف انتماءاته الدينية والمعتقدية، يكتسب قيمة وجوده. وبهذا، فإن التعدد الطوائفي المنتظم وفق ميثاق ١٩٤٣ يغدو ميزة عالية التقدير تضع لبنان في مرتبة تفتقر إليها كل دول المنطقة والعالم.

وينفي الحزب أن يكون الميثاق قد أعطى الموارنة امتيازات، بل «ضمانات» لتعزيز الثقة بينهم وبين الطوائف الأخرى. ثم يبرز أن مشاركة المسلمين في الحكم من خلال رئاسة الحكومة، مضمونة حسب الميثاق إياه، وأن ضعف هذه المشاركة ناجم عن عدم أهلية رئيس الحكومة في أن يمارس دوره كمسؤول دولة. المشكلة إذاً تكمن في عدم تطبيق الميثاق لأن المسلمين نظروا إليه بوصفه مرحلة متوقعين ومنتظرين تعديله، بينما نظرت الكتائب إليه بوصفه صيغة نهائية للنظام اللبناني.

ويطال مديح الحزب للصيغة اللبنانية، النظام الاقتصادي الحر مبيناً نتائجه على مستوى المعيشة الذي يتجاوز مستويات المعيشة في الدول المحيطة بلبنان.

كما يترافق فخر الحزب بالنظام السياسي اللبناني، مع تعبيره عن دعمه للحكم القائم ومساندته لسياسته الداخلية والخارجية. هذا الحكم الممثل برئيس الجمهورية

الذي جاء انتخابه تعبيراً عن «الديمقراطية» اللبنانية وتجسيداً «للوحدة الوطنية» اللبنانية، لكن أيضاً لغلبة حزب الكتائب على خصمه «الشيوعي».

مع ذلك، تبقى الدولة القائمة، في نظر الحزب، ضعيفة القوى وعاجزة عن بسط سلطتها على الشعب. لذلك يتمسك الحزب بوجوده المستقل من خلال تدعيم مؤسساته العسكرية لتأمين الحماية من العدو الداخلي ومن اضطهاد الاحتلال الأجنبي. وفي الواقع يعبر الحزب عن أن هذا الاستقلال هو استمرار لوضع ساد منذ بدايات الحرب اللبنانية، حيث «اضطر» الحزب أن يبني دولة خاصة في مناطق سيطرته (شرق بيروت) للتعويض عن عجز السلطة المركزية عن القيام بمهامها الطبيعية.

في المقابل، يصور حزب الكتائب خصمه بأنه خائن لاتفاق ١٩٤٣. «فالمسلمون» يعملون، في نظره، على أسلمة النظام اللبناني، ويتعاونون مع الشيوعيين والشيوعية الدولية و«الغرباء» (من الدول العربية)؛ و«الشركاء» انتهازيون يراقبون سياسة الحكم التي إن نجحت سارعوا إلى قطف الثمار وإلى التعاون معه، وإن فشلت ألقوا المسؤولية على شريكهم الآخر (الموارنة). أما «المعارضة» فتعمل على استمرار الحرب ومعاداة حزب الكتائب بهدف الوصول إلى السيطرة على الدولة، وذلك على العكس من سياسة حزب الكتائب التي تدعو إلى الحوار والوفاق.

الدولة اللبنانية والقوى الخارجية

يكتسب البعد الخارجي للنزاع في لبنان أهمية خاصة في الخطاب السياسي الكتائبي. ذلك أن حزب الكتائب يرى أن الحرب اللبنانية ليست إلا نتيجة للصراعات الخارجية التي تجد الساحة اللبنانية مفتوحة أمامها بسبب التعددية والحرية والانقسام بين اللبنانيين. إن النزاع في لبنان يبدو في نظر الكتائب قائماً بين اللبنانيين من جهة واليسار الدولي من جهة ثانية، فالحرب بين اللبنانيين مصطنعة:

- «إن الحرب التي وقعت عندنا ليست حرباً لبنانية، لأن الحرب بين اللبنانيين مصطنعة... قضيتنا هي بين اللبنانيين واليسار الدولي أو الشيوعية الدولية.. (حتى) الاشتراكية هي باب للشيوعية أو تغطية لها»(٣) ٧.
- «في اعتقادي واعتقاد كل اللبنانيين أن ما يجري على الأرض اللبنانية هو نتيجة الصراعات الخارجية التي وجدت لها في لبنان مجالاً، نظراً إلى الحرية التي يتمتع بها اللبناني وإلى تعدد الآراء الموجودة في لبنان، واختلاف التيارات الفكرية والعقائدية فيه. لذلك يمكن لأي دولة أو لأي فريق لا يستطيع أن يتنفس في بلده أن يجد في لبنان متنفساً»(١١).

ـ «هي حروب الآخرين على أرضنا. ونحن الأداة بين أيدي الغرباء. كل من يريد أن يحارب، ولا يستطيع ذلك في بلده، يكون لبنان الساحة بالنسبة إليه»(١٢) ٧.
ـ «لقد راهن الغرباء على انقسامنا، وتقاتلوا بنا، فدفعنا ضريبة الدم عنهم، وحلت بنا الكوارث»(٢) ٧.

ينطبق هذا الفهم للصراع في لبنان على حرب الجبل، التي تبدو في نظر الحزب حرب «الغرباء» أو مفروضة منهم، حرب بين سوريا وإسرائيل، ذلك أن اللبناني لا يقبل، كما يرى الحزب، هذه الحرب في منطقة شكلت نموذجاً للتعايش بين اللبنانيين في ظل ميثاق ١٩٤٣:

ـ «معركة الجبل هي معركة الأغراب أي السوريين والإسرائيليين لأن اللبناني لا يقبل ما يحدث في هذه المنطقة [التي] كانت نموذجاً للصيغة اللبنانية، والغريب لا يريد الحياة لهذه الصيغة لأنها في حد ذاتها حضارة»(٤).
ـ «المواجهة المسلحة التي تجري في الجبل مفروضة علينا من القوات الغريبة»(٥) ٢.

ويبرز الحزب قوى خارجية عديدة تتدخل في الحرب اللبنانية، القوى الاقليمية هي العرب، وخاصة سوريا والمنظمات الفلسطينية، وإسرائيل. أما القوى الدولية فتتمثل في المعسكرين الغربي الرأسمالي والشيوعي.

١ ـ العرب = أ ـ المنظمات الفلسطينية

في مقدمة العرب الذين يظهر حزب الكتائب دورهم السلبي في لبنان، تقف المنظمات الفلسطينية التي يتميز وجودها السياسي والعسكري في لبنان بالفوضوية، بالخروج على سلطة الدولة والعمل على إقامة قوى سياسية لبنانية خاضعة لنفوذها وعلى تغيير النظام اللبناني. هذه السياسة الفلسطينية التي أهملت، في نظر الحزب، استخدام لبنان كساحة إعلامية لخدمة القضية الفلسطينية، أدت إلى الاجتياح الإسرائيلي للبنان:

ـ «من المسلم به أن علة العلل في أزمتنا هي الوجود الفلسطيني المسلح الذي استتبع تدخل الجيش السوري، فالاجتياح الإسرائيلي.. حتى الساعة لسنا نفهم ماذا يمكن للسلاح الفلسطيني في الشمال والبقاع أن يفعل أكثر مما فعله في الجنوب، وبعض الجبل، وبعض العاصمة، حيث استدرج إسرائيل إلى أن يكون لها ما لها من هيمنة واحتلال»(١) ٧.
ـ «هؤلاء [الفلسطينيون] بدل أن يستعملوا لبنان منبراً، استعملوه طابوراً خامساً لكل التيارات التي أرادت أخذهم.. لم تكن القضية بين اللبنانيين والفلسطينيين، بل القضية أصبحت بين اللبنانيين وبعض الفلسطينيين الذين يريدون تغيير النظام في لبنان»(٣) ٤.
ـ «[الفلسطينيون] بدلاً من أن يركزوا اهتمامهم على القضية الفلسطينية ويستخدموا لبنان

والساحة الإعلامية اللبنانية في مصلحتهم لشرح قضيتهم، استعملوه كطابور خامس لكل التيارات ولم تعد حركتهم قومية بل صارت مسألة سياسية»(٥) ٢.

ـ «[المقاومة الفلسطينية هي عبارة عن] منظمات عدة أو على الأقل فريقان يتصادمان. وفي طبيعة الحال [إن] قراراتهم متناقضة وخططهم أيضاً. وكلها توضع في معزل عن السلطة اللبنانية وفي غيابها. فهل هذا فوضى أم لا؟»(١٠) ١١.

ب ـ سوريا ولبنان

أما الدور السوري في لبنان، فقد شكل موضوعاً لهجوم حزب الكتائب الذي أخذ يبرز انحراف الحكم السوري عن أهدافه المعلنة لدى دخول جيشه إلى لبنان، حيث لم تحل السياسة السورية دون الفلتان الفلسطيني ولم تساعد على بسط سلطة الدولة اللبنانية، بل راح هذا الجيش يصب حمم قذائفه على المناطق المسيحية، ولهذا يرى الحزب أنه لم يعد من مبرر للوجود السوري في لبنان الذي، إضافة إلى ما تقدم، عجز عن الصمود في وجه إسرائيل وأخذ يعمل على تقاسم مناطق لبنانية معها. من ناحية أخرى، إن رفض السياسة السورية لاتفاق أيار لا يطرح بديلاً يضمن تحرير الأراضي اللبنانية من الجيش الإسرائيلي، فضلاً عن أن الحكم السوري يعمل على فرض وصايته حين يحاول تحقيق الوفاق بين الأطراف اللبنانية المتنازعة:

ـ «لن نذكر بما صبَّته قوة الردع السورية من نار وحديد على المناطق الشرقية وزحلة، عامي ١٩٧٨ و١٩٨١.. لن نذكر بتقاعس هذه القوة عن تأدية المهمة الأساسية في مجيئها إلى لبنان: مهمة «ضبضبة الفلتان الفلسطيني» ومساعدة الشرعية على استرداد ما اغتصب من أرض وسلطة ونظام.. لماذا كل هذا التشبث بوجوب بقاء القوات السورية في لبنان، بعدما سقطت كل مبررات وجودها، وبعدما صارت عبئاً وخطراً من غير منحى، وعلى غير صعيد؟»(١) ٧.

ـ «إن الحزب لا يقبل مطلقاً اقتطاع الجنوب أو الشمال أو البقاع، وتحويله ضفة غربية إكراماً لدمشق التي تعمل بجد للوصول إلى هذا الواقع»(٦) ١١.

ـ «(نحن مع الوفاق)، لكن الوفاق يجب أن لا يصبح قميص عثمان ومدخلاً إلى ضياع الوطن. هذا الطرح تقدمه دمشق. فهي تريد وفاقاً من عندها ولو طار الجنوب، لكننا نقول إن ضياع الجنوب يضيع الوفاق والوطن.. ويصبح قزماً مرهوناً لإسرائيل من المدفون حتى الأولي»(٦) ١١.

ـ «الملاحظ اليوم أن خصوم الاتفاق من سوريين وخاضعين للتوجيه والمشيئة السوريين لا يطالبون بغير إلغاء الاتفاق من دون أن يقولوا لنا كيف يمكن إخراج إسرائيل ما دمنا لا نستطيع الحرب ولا نستطيع التفاوض. وشعوري أن السوريين يرفضون كل تفاهم..»(٧) ٢.

يذهب هذا الموقف النافر من السياسة السورية إلى حد المساواة بين الاحتلال الإسرائيلي للبنان وبين الوجود العسكري السوري الذي تحول، في نظر حزب الكتائب

إلى احتلال ما دام الحكم السوري لا يحترم ما يسميه الحزب بالحقوق اللبنانية. هكذا يمنح الحزب نفسه الحق في التفاوض مع المسؤولين الإسرائيليين كما تتباحث قوى المعارضة اللبنانية مع مسؤولين سوريين، تشجعه في ذلك سياسة الحكم اللبناني القائم في التفاوض مع الحكومة الإسرائيلية للتوصل إلى اتفاق أيار الشهير:

- «نحن لا نصنف بين الاحتلالات، فكلها سواء، ونرفض مبدأ التمييز بين من يتسمون أشقاء ومن يعتبرون أعداء، فلسنا في وارد الأخوة إلا لمن يحترم حقنا، ويلزم حدّه في التعامل معنا، ولا في وارد العداء إلا لمن ينتهك حقنا، ويتجاوز حده في الافتئات علينا»(٢) ٤.
- «ولست أفهم لماذا كل هذه الضجة وكل المصلحة هي التفاوض والتباحث مع الزائر [وزير الدفاع الإسرائيلي] لإيجاد الحلول لأزمة الجبل الذي يحتله الجيش الإسرائيلي. ولست أفهم كيف ترضى الدولة بفريقيها المسيحي والمسلم أن تفاوض إسرائيل طوال خمسة أشهر في سبيل حل الأزمة ولا يجوز لنا كمواطنين المساعدة على حلحلة الأمور إذا قمنا بهذا أو ذاك. ثم كيف يجوز لسياسيين لبنانيين أن يستقبلوا وزيز الدفاع السوري(..) وقد جاء إلى البقاع وطرابلس خلافاً للأعراف والأصول، كيف يجوز لهم أن يتلقوا التوجيهات السورية المعادية للبنان وأن يركز بعضهم معارضته في دمشق وتحت توجيهها من دون أن يثير هذا العمل أي استغراب أو استهجان. قلت كيف يجوز لهم كل ذلك ولا يجوز لنا أن نجتمع مع جهات لا يمكن أحد أن ينكر حضورها على الساحة اللبنانية»(٧) ٢.

٢ - إسرائيل

يبدو أنه لا بد للمنطق الكتائبي الذي يساوي بين السياستين السورية والإسرائيلية في لبنان، أن يبرر سياسة الدولة في التفاوض مع الحكومة الإسرائيلية من أجل تأمين انسحاب جيشها من الأراضي اللبنانية. ففي نظر الحزب إن سياسة الدولة هذه مشروعة ما دام العالم العربي بمجموعه عاجزاً عن مواجهة إسرائيل، وبالتالي ما كان على لبنان الضعيف أمام إسرائيل إلا أن يختار هذه السياسة آملاً مساعدة الدول العربية. ثم يمدح الحزب اتفاق أيار الذي عكس في نظره، الوحدة الوطنية اللبنانية التي ستقوى بعد تحرير لبنان، وفي المقابل يدين الحزب إلغاء هذا الاتفاق لأنه في حال تم يترسخ الاحتلال الإسرائيلي بما أن استخدام القوة في التحرير غير وارد:

- «من الطبيعي أن يرفض هذا البلد احتلال أراضيه، وكان عليه أن يختار أحد اثنين: الحرب أو المفاوضة. بالنسبة إلى الأولى، طالبنا العالم العربي أن يستعد لمواجهة إسرائيل التي كانت تخطط لغزو لبنان وقلنا لهم: عليكم أن تنظموا جيشاً للدفاع عن القضية الفلسطينية، فإذا تم ذلك وتخاذل لبنان لكم الحق في محاسبتنا. أما أن يترك الأمر لنا وحدنا وللشعب الفلسطيني، فهذا يعني الانتحار.. ونحن بالتالي غير قادرين عسكرياً، فكان اختيارنا المبدأ الثاني أي

المفاوضات. وأنا أعتبر أن موقف المفاوض اللبناني إلى الآن من أشرف المواقف، والطريقة المعتمدة هي أفضل طريقة، ونحن نأمل لأن نوفق لمساعدة الأصدقاء والعرب، ونحن نتكل على العرب من أجل تخليص أنفسنا وتخليص العرب»(٤).

- «هذا الاتفاق لولا الوحدة الوطنية اللبنانية ما صار، وأقول أن هذه الوحدة صار يتمسك بها اللبنانيون الآن بعد ٨ سنوات من الحرب بينهم أكثر من أي وقت مضى. المسلم والمسيحي صارا متمسكين بلبنان وأؤكد أيضاً أنه بعد انسحاب القوات الأجنبية سيشهد لبنان أكبر وحدة وطنية في تاريخه»(٥) ٢.

- «إن إلغاء الاتفاق يعني دعوة مجانية إلى إسرائيل لتبقى في لبنان لأنها لن تخرج إلا باتفاق خصوصاً أن إخراجها بالقوة غير وارد»(٧) ٢.

لكن في ضوء نتائج حرب الجبل التي انتهت بهزيمة الحكم وحلفائه، وحيث لم تحل إسرائيل دون هذه الهزيمة، راح حزب الكتائب ينتقد السياسة الإسرائيلية لأنها وضعت شروطاً قاسية لانسحابها من لبنان حسب اتفاق أيار، والتي منها الانسحاب السوري المسبق، ولأنها لم تعمل على تطبيق هذا الاتفاق، الأمر الذي صب لصالح الموقف السوري:

- «وضعت إسرائيل شروطاً لا علاقة للدولة اللبنانية فيها لا من قريب ولا من بعيد. فهي لا تنسحب ولا تطبق اتفاق أيار إلا إذا انسحبت سوريا.. أما اليوم فاسرائيل تقول أنها ستطبق الاتفاق من جهة واحدة، ويوم كان هناك جهتان، الحكومة اللبنانية والحكومة الإسرائيلية، لم تطبق إسرائيل هذا الاتفاق.. فإسرائيل عندما وضعت هذه الشروط أعطت لسوريا حق الفيتو»(١١).

في المقابل، تحول الموقف الكتائبي من الحكم السوري، الذي أصبح يمثل في لبنان دوراً هاماً وإيجابياً لا يمكن تجاهله، وانطلاقاً من ذلك يتخذ الحزب مواقفه اللينة من هذا الحكم:

- «هناك قوة إقليمية هي سوريا، وجودها العسكري يغطي على الأقل نصف وطننا ولها تأثير مباشر على معظم الأراضي اللبنانية..»(١٥).

- «طلبنا من السوريين إعطاء الأولوية والأهمية القصوى لمعالجة المشاكل الأمنية وتسريع تنفيذ الخطط الأمنية، وهم يعملون على ذلك ويدفعون أيضاً بالحل السياسي إلى الأمام»(١٥).

- «إن سوريا، شاء البعض أم أبى، تمثل دوراً مهماً جداً في لبنان منذ نحو سنة (١٩٨٤ - ١٩٨٥) وإن لم يعجب البعض ذلك. إنها الحقيقة السياسية وعلينا التحرك وفقها. نحن نريد عملاً عقلانياً، لكن هذا لا يعني التنازل عن مبدأ تحركنا ومعركتنا أو عن الأساس»(١٥).

يرافق هذا التحول في الموقف الكتائبي، يأس الحزب من السياسات الدولية التي

أظهرت، في نظره، دوراً محدوداً في لبنان، وخاصة إسرائيل التي كفت عن أن تلعب دوراً مباشراً في هذا البلد:

- «كل القوى الإقليمية والدولية تدخلت في لبنان وكل واحدة أظهرت محدودية عملها. الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا انسحبتا من دون نتيجة حسية، وإسرائيل بدورها في طور الانسحاب.. إن إسرائيل لم تعد تريد أن تبقى طرفاً مباشراً على الأرض اللبنانية»(١٥).

تجدر الإشارة أخيراً إلى أن الموقف الكتائبي على الصعيد الدولي كان، في مرحلة ما قبل سقوط اتفاق أيار، متحالفاً مع سياسة الولايات المتحدة الأميركية للبنان، ويروج لمواقف هذه الأخيرة المساعدة للدولة اللبنانية، وذلك على عكس الموقف السوفييتي:

- «أعتبر أن الذي يحكم العالم الآن هما الاتحاد السوفييتي وأميركا. حقيقة إن الذي ساعد لبنان أخيراً هو أميركا. وأعتبر أن الاتحاد السوفييتي أدار لنا ظهره»(٢) ٧.

حول العروبة في لبنان

في مرحلة ما قبل سقوط اتفاق إيار، يردّد حزب الكتائب مواقفه الهجومية على العروبة والعرب، مظهراً أن عروبة اللبنانيين أدت بهم إلى التخلي عن الذات اللبنانية وإلى الضرر بمصلحة لبنان، وأن المسيحي يتنكر للعروبة لأنها اختلطت بالإسلام تارة وبالشيوعية تارة أخرى، فضلاً عن أن العرب تخلوا عن واجباتهم في الدفاع عن لبنان في وجه إسرائيل:

- «نتائج عروبة لبنان: كانت التخلي عن الذات، إن لم نقل التنكر لها. كانت تغليب الباطل والغوغائية على الحق والأصالة، كانت الانجرار وراء تيارات وسياسات وحروب تتنافى وقناعاتنا أولاً، وتضر بمصلحتنا ثانيا. كانت الخسران والضياع والخراب والعذاب، كما تقلبنا وما زلنا نتقلب في أجوائها الرهيبة»(١) ٧.
- لماذا يتردد المسيحي في عروبته، لأن العروبة أصبحت الإسلام مع احترامي للإسلام. أين الديمقراطية في البلاد العربية؟.. كل العرب شيوعيون باستثناءكم دولة عربية. والله يستر الآخرين»(٣) ٧.
- «الملفت أن العرب لم يتحركوا لمساعدة لبنان في أثناء الاجتياح الإسرائيلي. وهذا شيء معيب، حتى أن إسرائيل دخلت لبنان في خلال ٤٨ ساعة من دون أن تلقى أي مقاومة فعلية. لقد كفانا شعارات وتهديدات»(٤).

في ضوء هكذا عروبة كما يراها حزب الكتائب، تُبرَّرُ عقدة الخوف عند المسيحي الذي ينفر من السياسات العربية ويلجأ إلى الدعم الإسرائيلي. وحالة سعد حداد تشكل نموذجاً لهذا المسيحي. فالضابط المذكور الذي أقام «دولة لبنان الحر» في جنوب لبنان،

يحظى بتقدير حزب الكتائب بحجة أنه يفضل أن تحتل أرض لبنانية من قبل عسكري لبناني فار من الجيش على أن تحتله قوى «غريبة» [فلسطينية]:

- «ولولانا نحن الذين يتهمونننا بالتعامل مع إسرائيل لكان خمسون في المئة من المسيحيين مع الإسرائيليين. لأننا في خوف. وهذا هو السبب الذي جعل سعد حداد على الخطة التي سلكها. وأنا أعتبر سعد حداد من أحسن الضباط»(٣) ٤ .
- «إن سعد حداد من أشرف الضباط اللبنانيين لأن ما قام به هو نتيجة ظروف معينة، لأنه وضع أمام خيارين: إما التسليم لجيوش غير معروفة وجيوش معروفة، لأن المسألة لم تكن في يد الفلسطينيين وحدهم.. إنما كان هناك مجموعة من الجماعات مختلفة الانتماءات والهويات، فكان من غير الطبيعي أن يستسلم لها، فاضطر لاعتماد الخيار الثاني الذي وفر الدفاع عن نفسه وأهله وحافظ على المنطقة الحدودية.. من الأفضل أن يحتل أرضاً لبنانية رجل لبناني من أن يحتلها الأغراب»(٤).

في نهاية هذا العرض، نصل إلى الجدول التاليّ الذي يحدد رؤ ية حزب الكتائب للسياسات الخارجية في لبنان:

جدول رقم - ١١ - لبنان والقوى الخارجية في نظر حزب الكتائب

القوى الخارجية	العرب		إسرائيل
	الفلسطينيون	سوريا	
دورها في لبنان أو موقف الحزب من سياساتها	- تجاوز سلطة الدولة اللبنانية - العمل على قلب النظام اللبناني وعلى تحريك المسلمين ضده.	- لم تضبط الوجود الفلسطيني - لم تساعد على بسط سلطة الدولة - معاداة المسيحيين - فرض الوصاية على لبنان - تقاسم النفوذ مع إسرائيل في لبنان. - - - - - - - - - - لها دور هام وإيجابي	- مساندة الحزب لسياسة الدولة في التفاوض معها - تأييد اتفاق سياسي معها كوسيلة وحيدة لتأمين انسحابها من لبنان - تبرير التعامل معها من قبل بعض المسيحيين. - - - - - - - - - - تضع شروطاً قاسية لانسحابها من لبنان. - لم تطبق اتفاق أيار ٨٣ - تتكفىء عن تدخلها المباشر في لبنان.

في توضيح مضمون هذا الجدول، ينبغي التنويه أولاً بأن حزب الكتائب يبيِّن أن أساس النزاع في لبنان هو خارجي، حيث نرى أن طرفي هذا النزاع هما إما «اللبنانيين»

من جهة واليسار الدولي من جهة أخرى، أو «إنها الصراعات الخارجية على أرضنا»، والتي تنفذ إلى لبنان من خلال واقعه التعددي. من هنا إن حرب الجبل مثلاً، هي، في نظر الكتائب، «حرب الغرباء» (بين سوريا وإسرائيل)، لضرب التعايش القائم بين اللبنانيين.

في تصوره للسياسات الخارجية في لبنان، يبدي حزب الكتائب موقفاً حذراً إزاء العروبة عامة وعروبة اللبنانيين خاصة. إنه يرى العروبة مختلطة بالإسلام تارة وبالشيوعية تارة أخرى وانطلاقاً من ذلك، يبرر خوف المسيحي من العروبة. ويزيد من الطين بلة أن العرب تخلوا عن واجباتهم في الدفاع عن لبنان في وجه إسرائيل، وأن اللبنانيين العروبيين وصل الحد بعروبتهم إلى التخلي عن الذات اللبنانية. هكذا يبرر الحزب تعامل بعض المسيحيين مع إسرائيل.

كيف يقدم الحزب السياسات العربية في لبنان من خلال المنظمات الفلسطينية وسوريا؟

هذه المنظمات تبدو، في وجودها المسلح في لبنان، «علة العلل» في الأزمة اللبنانية. إنها تتجاوز سلطة الدولة وتتعدى عليها بدلاً من الاستفادة من الساحة الإعلامية اللبنانية لاظهار القضية الفلسطينية. أكثر من ذلك، إن هذه المنظمات تعمل على تحريك المسلمين ضد سياسة الدولة وتعمل على قلب النظام اللبناني. بالتالي، هنا تكمن أسباب الاجتياح الإسرائيلي للبنان (في حزيران ١٩٨٢).

أما السياسة السورية، فتنفذ عكس ما تعلن. فالحكم السوري انحرف، في نظر الكتائب، عن أهدافه المعلنة منذ تدخله في الأزمة اللبنانية. إنه لم يحدّ من تعديات المنظمات الفلسطينية على الشرعية اللبنانية، ولم يعمل على بسط سلطة الدولة. بل على العكس من ذلك، إن السياسة السورية تعادي المسيحيين وتعمل على فرض وصايتها على اللبنانيين، فضلاً عن أنها تعجز عن مقاومة إسرائيل في حين أنها ترفض اتفاق أيار ١٩٨٣، بل إنها تعمل على تقاسم أراضي لبنان مع هذه الدولة المنافسة لها في لبنان. إذاً، يتحول الوجود السوري في لبنان، في نظر الحزب، إلى احتلال شأنه شأن الاحتلال الإسرائيلي، الأمر الذي يبرر، كما يبين الحزب، لقاء قياديي هذا الحزب مع المسؤولين الإسرائيليين، تماماً كما تفعل قوى المعارضة اللبنانية مع سوريا.

بالنسبة إلى السياسة الإسرائيلية في لبنان، يبرر الحزب سياسة الحكم اللبناني في التفاوض مع إسرائيل للوصول إلى اتفاق معها يؤمن انسحابها من لبنان، خاصة وأن

العرب عاجزون عن تقديم بديل لذلك. لهذا، يدافع الحزب عن اتفاق أيار لأنه عكس الوحدة اللبنانية، ولأن بدونه، وفي ظل هذا العجز العربي، سيستمر الاحتلال الإسرائيلي للأراضي اللبنانية.

غير أن الحزب يرى في مرحلة لاحقة لاتفاق أيار ١٩٨٣، أن إسرائيل لم تحترم هذا الاتفاق، وبأنها وضعت شروطاً تعجيزية لتطبيقه، كضرورة الانسحاب السوري المسبق من لبنان، مما شجع الموقف السوري المعارض لهذا الاتفاق. من هنا، يعود الحزب عن هجومه على السياسة السورية، فيتخذ موقفاً ليِّناً تجاهها معلناً أنها أصبحت تمثل دوراً هاماً وإيجابياً في لبنان بحيث لا يمكن تجاهله. يأتي هذا الموقف الجديد للحزب إذاً مترافقاً مع يأسه من السياسة الإسرائيلية التي كفت عن لعب دور مباشر في لبنان، ومن السياسة الأميركية والأوروبيـة الغربية التي انكفأت عن دعمها المباشر للحكم اللبناني القائم وعن وجودها العسكري في لبنان. وقد أضيفت هذه المواقف المستجدة للدول الغربية وإسرائيل، إلى الموقف السوفييتي الذي «أدار ظهره» للبنان منذ البداية أصلاً.

الفصل الخامس

القوات اللبنانية

ميثاق ١٩٤٣

لا تدخل «القوات اللبنانية» في الجدل القائم حول مواصفات صيغة ١٩٤٣ للحكم، ولكنها تحكم على هذه الصيغة بالفشل في ضوء سير عمل الدولة خلال الحرب اللبنانية. إذ أن ما يشير إلى هذا الفشل، في نظر «القوات»، هو عجز الحكم عن بسط سلطة الدولة في بيروت وانقسام الجيش، وسقوط رهان الدولة على الولايات المتحدة الأميركية:

- «ولقد فشل ميثاق ١٩٤٣ لأنه لم يستطع معالجة الأوضاع التي كانت سائدة أوائل السبعينات التي أدت إلى أحداث ١٩٧٥ (الحرب اللبنانية)»(١) ٣.
- «إن سقوط الجيش يعني سقوط صيغة ١٩٤٣. وهكذا فشلت محاولة إعادة بناء جيش موحد، وفشل مبدأ بيروت الكبرى والرهان على الولايات المتحدة الأميركية لتكون الضمان الوحيد [لاخراج لبنان] من النزاع الإقليمي»(٧) ٣.

وعلى عكس ميثاق ١٩٤٣، فإن الواقع السياسي ـ العسكري في لبنان يدل على أن اللامركزية السياسية هي الصيغة السياسية التي تفرض نفسها:

- «واقع الحال على الأرض يسير في اتجاه اللامركزية السياسية [من خلال تعدد الألوية العسكرية للميليشيات]»(٧) ٣.

الموقف من الدولة اللبنانية القائمة

في الواقع، لقد سبق هذا التشكيك بميثاق ١٩٤٣ موقف داعم للسياسة الداخلية والخارجية للحكم. ففي المرحلة التي تصل بين انتخاب رئيس الجمهورية وبين عشية سقوط اتفاق أيار ١٩٨٣، تظهر «القوات اللبنانية» مساندتها لعملية إعادة بناء الدولة، وتصف سياسة الحكم بالحكمة فتؤيد اتفاق أيار لأنه يعيد سلطة الدولة ويضمن وحدة وسيادة لبنان. أخيراً يبرز هذا الموقف المتحالف مع سياسة الحكم من خلال تعبير «القوات» عن قبول نشر

الجيش اللبناني في المناطق التي تنسحب منها إسرائيل في الجبل، وتسليمه قواعدها العسكرية في تلك المناطق، كما يتأكد هذا التحالف من خلال مشاركة «القوات» الجيش في حرب الجبل ضد عدو مشترك:

- «أعتبر أن دور الدولة اللبنانية حتى الآن دور حكيم لأنها تتصرف من موقع الدفاع عن المصلحة اللبنانية العليا»(١) ٨.
- «نحن أعطينا طوال السنوات الماضية الدعم الضروري للدولة لتنطلق، ولا نزال مستعدين للتضحية الآن لدفع الدولة إلى الأمام»(٢).
- «إن كل ما تم التوصل إليه في [اتفاق أيار] كان إيجابياً للبنان، والمفاوض اللبناني برهن فعلاً عن براعة. . [هذا الاتفاق] يضمن سيادة لبنان ويضمن وحدته، ويضمن أن تكون الدولة اللبنانية هي السلطة»(٤) ١١.
- «وجودنا في الجبل [هو] لحماية أهلنا، ونواجه مع الجيش اللبناني عدواً واحداً»(٥).
- «قبل الانسحاب الإسرائيلي من الجبل، اتخذنا قرارًا بمساعدة القوى الشرعية على تنفيذ نشر الجيش اللبناني في المناطق التي انسحب منها الإسرائيليون. وقررنا تسليم كل قواعدنا وثكناتنا في المناطق التي سيدخلها الجيش. .»(٥).

في المرحلة الثانية التي تمتد بين سقوط اتفاق أيار وتغيير قائد «القوات اللبنانية» [فادي افرام]، تتخذ هذه الأخيرة موقفاً معارضاً لسياسة رئيس الجمهورية ولحكومة «الوحدة الوطنية»: رفض محاولات إعادة العلاقات الايجابية مع سوريا، لوم الرئيس لعدم استفادته بالسرعة اللازمة من نتائج الاجتياح الإسرائيلي للبنان التي منها انتخاب الرئيس نفسه، إذ كان عليه، في نظر «القوات»، تركيب نظام سياسي جديد للبنان وإبرام اتفاق أيار وتأمين انسحاب سوري بموجبه. وحسب «القوات»، إن بطء المفاوضات مع إسرائيل أدى إلى ولادة المعارضة لاتفاق أيار، كما أدى عدم إبـرام هذا الاتفاق إلى حالة من العداء بين إسرائيل والحكم اللبناني. أضف إلى ذلك أن «القوات» تحكم على حكومة «الوحدة الوطنية» بأنها تمثل خيبة أمل لا الفرصة الأخيرة في عملية إنهاء الأزمة اللبنانية:

- «نعارض مواقف رئيس الجمهورية الأخيرة، خصوصاً تلك التي تستمد من سوريا، لأن هذه المواقف ضد مبادئنا»(٨).
- «[كان من المفروض الاستفادة من نتائج الاجتياح الإسرائيلي الذي سمح بانتخاب رئيس الجمهورية] بسرعة لتركيب نظام سياسي جديد وتأمين انسحاب سوري من خلال اتفاق ١٧ أيار. لكن تأخير المفاوضات مع إسرائيل ساهم إلى حد بعيد في خلق تيارات معادية لهذه المفاوضات، [التي] لو تمت في السرعة اللازمة لكانت تغيرت كل المواقف خصوصاً أن الدول العربية لم تكن معارضة [للاتفاق المذكور]، ولم تظهر المعارضة إلا بعد انتصار سوريا

عسكرياً. . [كذلك] إن عدم إبرام [اتفاق أيار] ترك نوعاً من العداء بين إسرائيل والحكم اللبناني»(٨).

ـ« هذه الحكومة [الوحدة الوطنية] كانت خيبة أمل وليست حكومة الفرصة الأخيرة، ولا حتى الفرصة التي ستخلص لبنان»(٨).

في ظل قيادة فؤاد أبي ناضر، استعادت «القوات اللبنانية» موقفها المتضامن مع رئيس الجمهورية ووضعت أملاً في تحقيق استقرار ما للوضع اللبناني في ظل حكومة «الوحدة الوطنية» التي، مع ذلك، لا تمثل طموح اللبنانيين في تحقيق الأهداف الوطنية المطلوبة:

ـ «ليس من شك في أن وجود الشيخ أمين الجميل في رئاسة الجمهورية، ليس كوجود أي رئيس آخر. . لكن المهم أن علينا التضامن مع رئيس الجمهورية اليوم لتحقيق هدف تحرير الأراضي اللبنانية كلها. فإن استطاعت الشرعية تحرير الأرض بوسائلها لماذا تهدر الأرواح والقوى»(١٠).

ـ«من الجائز أن تكون هذه الحكومة غير مثالية في تركيبتها، ولكني أعتقد بأنها إحدى الوسائل الممكنة لإيجاد نوع من الاستقرار في هذا البلد. كما أنه من غير الجائز أيضاً أن تصبح هذه الوزارة نواة وانطلاقة لتأمين الاستقرار الكافي والأمن اللازم والمستقبل السياسي المطلوب لهذا الوطن»(١٢) ١١.

الأنا والدولة

من الواضح والثابت أن «القوات اللبنانية»، حين تعبر عن دعمها لسلطة الدولة، لا تمنح ثقتها الكاملة بالمؤسسات الرسمية، وخاصة الجيش منها، بسبب حالة الضعف التي تميز هذه المؤسسات. «فالقوات» ترى أن الجيش اللبناني عاجز عن تثبيت حالة الأمن، وخاصة بعد هزيمته في حرب الجبل. وفي ظل استمرار الجيوش غير اللبنانية في الأراضي اللبنانية، يتأكد «للقوات اللبنانية» بأنها القوة الوحيدة التي تعبر عن تطلعات الجماعة المسيحية، وبأن تحافظ على مؤسساتها، العسكرية منها بخاصة:

ـ «للأسف سنة ١٩٧٥ انفرط الجيش اللبناني، الأمر الذي اضطرنا لاملاء الفراغ من خلال تأسيس القوات اللبنانية. وفي الوقت الحاضر نشعر بأننا مسؤولون عن الجبهة الشمالية وجبهة الجبل، مع العلم أن الجيش اللبناني غير قادر في الوقت الحاضر على الحلول محلنا. وطالما أن الأوضاع مستمرة على هذا الشكل، وطالما أن هناك حاجة إلى وجودنا كجسم عسكري، فكيف يطلب منا تسليم سلاحنا»(١) ٣.

ـ «إن قرارنا [بتسهيل انتشار الجيش في المنطقة الشرقية] يعني. . أن القوات اللبنانية هي الحليف الطبيعي للجيش اللبناني والشرعية. . كذلك لا يعني هذا الانتشار إعفاء هذه القوات

من مهمتها الوطنية، لأنها مستمرة في نضالها طالما أن الجيوش الغربية لا تزال موجودة في أرضنا، وطالما أن شبراً واحداً من لبنان لا يتمتع بالسيادة والشرعية اللبنانية»(٢).

ـ «إن القوات اللبنانية وجدت في الأصل لتملأ فراغاً كان موجوداً عندما لم يكن الجيش قادراً على لعب دوره»(٤) ١١.

ـ «أثبتت الحكومة المركزية عدم قدرتها على حل المشاكل الأساسية التي تواجهنا.. إن شلل الحكومة المركزية أثبت أن المقاومة اللبنانية هي القوة المحلية الوحيدة التي لا تزال قادرة على مواجهة التحديات الخارجية والحفاظ على الحرية في لبنان عموماً وحرية المجتمع المسيحي فيه خصوصاً، فقد أصبح واضحاً اليوم لكل المعنيين أن المقاومة اللبنانية تعبر عن التطلعات القومية للمجموعة المسيحية»(٩) ٣.

المسلمون والدولة

المقصود بالمسلمين هنا هو القوى السياسية للمسلمين المعارضين للحكم القائم، و«القوات اللبنانية» تذكر هؤلاء بالاسم حيناً وبـ«قسم من اللبنانيين» أو غير ذلك حيناً آخر. المسلمون متهمون من قبل «القوات» بالاستسلام للضغط العربي حين يرفضون اتفاق أيار والصلح مع إسرائيل، مع أن «التطبيع»، في نظر «القوات»، قائم على قدم وساق في الجنوب. كما تبرز «القوات» تآمر المسلمين مع غير اللبنانيين من أجل تهديم مؤسسات الدولة والقضاء على وحدتها. أما إلغاء اتفاق أيار، فإنه خطأ تاريخي في نظر «القوات» التي تدعو المسلمين إلى تحمل مسؤولية هذا الخطأ ونتائج رفضهم لهذا الاتفاق، ومن هذه النتائج عزم إسرائيل على استمرار احتلالها للجنوب إلى ما لا نهاية:

ـ «إن المسلم يختبىء وراء إصبعه، وما يقوله [عن رفض الصلح مع إسرائيل] ناتج عن وجود [ضغط] الدول العربية.. أطلب... الذهاب إلى منطقة الجنوب لنرى من يطبق التطبيع [مع إسرائيل]»(١) ٨.

ـ «وفي الداخل، انجرف قسم كبير من اللبنانيين مع المؤامرة وساعدوا الغرباء على محاولة تحقيق أهدافهم ضد لبنان. وطبعاً تسلسل المؤامرة كان يقتضي القضاء على مؤسسات الدولة الفعلية من خلال تهديم هذه المؤسسات، والقضاء على القرار الواحد للدولة اللبنانية من خلال تقسيم القرار عبر حكم الرأسين»(٣).

ـ «إذا استطاعت التيارات الداخلية في لبنان كما عودتنا أن تلعب وتفتت هذه الإرادة اللبنانية الواحدة، فعندئذ نقع في الخطر الكبير على لبنان [المقصود موقف المعارضة الإسلامية من اتفاق أيار]»(٤) ٣.

ـ« إن إلغاء اتفاق ١٧ أيار كان أكبر خطأ ارتكبه لبنان. وأن التاريخ سيحمل كل الذين ضغطوا لالغاء هذا الاتفاق مسؤولية هذا الخطأ، لأن إسرائيل ستبقى في الجنوب إلى ما لا نهاية»(٨).

أما عن أحداث شباط ١٩٨٤، فتنفي «القوات اللبنانية» أن تكون حركة أمل هي

التي اصطدمت مع الجيش اللبناني، وتدعي أن هذه الأحداث هي من فعل زمر شيعية وشيوعية متحالفة مع سوريا:

- «إن الاعتداءات في الضاحية الجنوبية [لبيروت] ليست من فعل جماعة نبيه بري [رئيس حركة أمل]، لأن هذا الأخير «مستقتل» ليتم اجتماع هيئة الحوار الوطني [بين الأطراف المتنازعة] بغية تكريس دوره السياسي.. والمسؤولون عن هذه الاعتداءات هم الجماعات الشيوعية والمتطرفون من الشيعة الذين تحركهم سوريا»(٨) ٤.

من ناحية أخرى، ولغاية الدفاع عن سياسة الدولة الداخلية، تبرر «القوات اللبنانية» نزول الجيش إلى بيروت الغربية، في إطار خطة «بيروت الكبرى» الأمنية، لتثبيت حالة الأمن في هذه المنطقة وذلك بطريقة غير متساوية مع المنطقة الشرقية. في هذا التبرير، تذكر «القوات» أن المنطقة الغربية كانت، حتى عشية الاجتياح الإسرائيلي للبنان، بل وحتى بعده، تشكل دولة داخل دولة، حيث كان الفلتان الأمني على قدم وساق، وحيث توجد أوكار الخلايا الشيوعية والإرهابية؛ في حين أن المنطقة الشرقية كانت تنعم بالأمن والسلام وتنعدم فيها أي قوة تخريبية، فضلاً عن أنها تعتبر المنطقة الأساسية لتواجد الجيش وثكناته وقيادته، وفيها يتم إعداد أفراد هذا الجيش:

- «[في المنطقة الغربية] هناك دولة ضمن دولة.. فكان هناك وضع شاذ نزل الجيش لضبطه مع العلم أنها تحتاج إلى وقت كبير لضبطها في صورة نهائية، خصوصاً أن الخلايا الشيوعية السرية ما تزال موجودة فيها»(١) ٣.
- «في المنطقة الغربية نزل الجيش في ساحة حرب وإلى منطقة خراب، في منطقة فلتان أمني، ليعيد السلطة والأمن إليها. إن مهمته في هذه المنطقة تبدو صعبة حتى بعد انسحاب الجيوش النظامية السورية والفلسطينية، لأن الخلايا السرية الإرهابية لا تزال تحاول إعادة بناء الهرمية الإرهابية التي استعملت بيروت الغربية نقطة انطلاق لتصدير الإرهاب إلى العالم.
«إنما انتشار الجيش في المنطقة الشرقية، هو انتشار في منطقة أمن وسلام، وليس جديداً من نوعه. ففي خلال السنوات الثماني الماضية، كانت المنطقة الشرقية ولبنان الحر [المنطقة الجنوبية التي كانت تحت سيطرة سعد حداد بالتعاون مع إسرائيل]، المنطقة الأساسية لانتشار الجيش ولوجود ثكناته ومراكز قيادته وتدريبه. الجميع يعرف أنه ليس في بيروت الشرقية خلايا إرهابية، وليس فيها وجود لأي غريب هدفه التخريب»(٢).

وتصف «القوات اللبنانية» وضع بيروت الغربية بعد أحداث شباط ١٩٨٤ وانقسام الجيش، بأنها تعاني من تعدد الأحزاب وتنافسها، مما يعرقل مهمة اللواء السادس المنشق عن قيادة الجيش في توفير حالة الأمن. هكذا تعود المنطقة الغربية إلى وضع ما قبل الاجتياح الإسرائيلي للبنان، بينما تنعم المنطقة الشرقية بغياب تعدد الفرقاء وسيادة جو من

تعاطف وثقة بالجيش اللبناني الذي يقوم بواجبه على خير ما يرام:

ـ «إن الجيش يتعامل في المنطقة الغربية مع أربعة أو خمسة فرقاء على الأقل، وهذا الوضع ليس موجوداً عندنا، فالجيش يتعامل مع فريق واحد. ومن المؤكد أن ليس في إمكان اللواء السادس مواجهة هذا العدد من الأحزاب، مما أدى إلى عرقلة تنفيذ مهماته. في المناطق الشرقية مثلاً، بإمكان الجيش أن يقوم بمهامه على أحسن وجه.. لقد برهنا مراراً عدة تجاوبنا مع وجود الجيش في مناطقنا وأقدمنا على تنازلات صعبة فقط لكي نعطي الجيش دفعاً جديداً من المصداقية على الأرض تمكنه من الانطلاق»(١٢) ٤.

أضف إلى ذلك أن «القوات اللبنانية» تبرز أن المنطقة الغربية تشهد ظاهرة استبداد تنعدم فيها حرية التعبير ويشعر فيها المسيحيون بالخوف نتيجة ممارسات ضدهم:

ـ «إن الوضع في بيروت الغربية اليوم أخطر من أي وقت مضى، والمسيحيون هناك يشعرون بخوف»(٧).

ـ «أنا أعتبر أنه يوجد الكثير من القيادات الواعية في بيروت الغربية، ولا تريد الوضع القائم على الساحة، ولكنها لا تستطيع اليوم التعبير والكلام»(١١).

حرب الجبل

كيف تقيِّم «القوات اللبنانية» دور الحزب التقدمي الاشتراكي كأحد أطراف المعارضة ضد الحكم، وكخصم في حرب الجبل وكيف تبرز دورها بالمقابل في هذه الحرب؟

ترفض «القوات» في البداية أن يكون وجودها في مناطق جبل لبنان قد سبب الحرب، بل تظهر أن وجودها هناك كان لحماية المسيحيين الذين عادوا إلى قراهم بعد أن تهجروا منها إثر اغتيال كمال جنبلاط:

ـ «أرفض [القول أن حرب الجبل هي بسبب] دخول «القوات اللبنانية»، لأن هذه القوات عادت مع الشعب الذي هجر عندما تعرض للمجازر، كمجزرة الدامور والمجزرة التي حصلت بعد اغتيال كمال جنبلاط. في الواقع لم يجرؤ هذا الشعب على العودة وبيده غصن زيتون، إنما رجع ومعه القوات كضمان له من خارج المنطقة، وأنشأت [القوات] ثكنات وقامت بإعداد المواطنين في هذه المنطقة. وقد حصل كل هذا في المناطق المسيحية حتى لا تحصل أي مشاكل مع الدروز، لأن هناك رواسب ما تزال عالقة من الماضي في الأذهان، ويمكن القول أن ٩٠٪ من عناصر القوات هم الآن من الجبل»(٢) ٨.

ـ «في العام ١٩٧٥ تعاون السيد كمال جنبلاط مع الفلسطينيين والسوريين وسيطر على الشوف وعاليه، فهجر عدد كبير من الأهالي وحصلت مجازر في بعض القرى بسبب معارضة الأهالي

لسياسة كمال جنبلاط. ولا نزال نتذكر مجزرة الدامور وما حصل بعدما اغتال السوريون كمال جنبلاط. القوات دخلت الشوف لحماية كل المواطنين ومنع حصول اصطدامات. القوات اللبنانية ليست غريبة وعناصرها في الجبل والشوف من أبناء المنطقة»(٥).

وتتهم «القوات» رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي بالتعاون مع الفلسطينيين والشيوعيين الذين استغلوا الطائفة الدرزية من أجل إثارتها ضد المسيحيين وتصفيتهم، الأمر الذي تجنبته «القوات» التي تعتبر أن حرب الجبل لم تكن طائفية، على العكس من زعم رئيس الحزب المذكور:

- «في الواقع لقد استغل [الشيوعيون والمنظمات الفلسطينية] وليد جنبلاط والطائفة الدرزية لاعطاء فكرة خاطئة عن هذه الحرب واعتبارها حرباً طائفية بغية استمرار المؤامرة»(١) ٨.
- «[إن] جنبلاط وأعوانه يحاولون إظهار الحرب كأنها أهلية بين الدروز وقوات غريبة عن المنطقة»(٥).
- «إن السيد وليد جنبلاط خطط للمجازر ونفذها مسلحوه بالتعاون مع الفلسطينيين بهدف خلق نفور وحقد دائم بين المسيحيين والدروز. لكننا لم نقع في الشرك وأؤكد أن لا خلاف بين المواطنين المسيحيين والدروز»(٥).

إضافة إلى إدانة تعاون الحزب التقدمي الاشتراكي مع الفلسطينيين والشيوعيين، تدين «القوات» أيضاً تحالف هذا الحزب مع الحكم السوري ومعارضته لسياسة الحكم اللبناني، ومحاولاته استغلال سنّة إقليم الخروب وإشعال الحرب فيه من أجل الضغط على الدولة لالغاء اتفاق أيار:

- «لقد امتدت المعارك [إلى إقليم الخروب] لأن [الحزب] الاشتراكي أراد [ذلك] بعد أن شعر أن باستطاعته أن يدخل هذه المنطقة، وأكثريتها من المسلمين السنّة، في [المعركة] حتى يستطيع أن يوصل المعركة بالساحل، بهدف الارهاب والضغط على الدولة ضد [اتفاق أيار]، بأوامر صريحة آتية من الشام»(٤) ٣.
- «إن محاولات الدولة للاتفاق مع وليد جنبلاط على دخول الجيش اللبناني منطقة الجبل فشلت بسبب السيطرة السورية على «حرية قرار» وليد جنبلاط»(٦) ٤.

أخيراً، نستعيد في صورة الجدول التالي، موقف «القوات اللبنانية» من الدولة اللبنانية القائمة ومن سياسات القوى المعارضة في لبنان:

جدول رقم ـ ١٢ ـ تصور «القوات اللبنانية» لمواقف المعارضة من الدولة القائمة في مقابل مواقفها

القوى	المعارضون	تكرار	القوات اللبنانية	تكرار
موقفها من الدولة	ـ التآمر مع العرب والشيوعيين ضد سياسة الدولة ومؤسساتها.	٤	ـ دعم الحكم القائم	٥
			ـ معارضة الحكم القائم	٣
	ـ إقامة دويلات ضمن الدولة اللبنانية	٣	ـ دعم رئيس الجمهورية وتشكيك بـ «حكومة الوحدة الوطنية»	٣
	ـ كبت الحريات في مناطق سيطرتهم، وخاصة بالنسبة إلى المسيحيين	٢		

نرى من خلال هذا الجدول أن «القوات اللبنانية»، وبعيداً عن تقديم مواصفات للنظام السياسي اللبناني، تبرز الخصم (أو الخصوم) بوصفه متآمراً مع العرب والشيوعيين والغرباء ضد سياسة الدولة اللبنانية القائمة ومؤسساتها، ويقيم دويلات في المناطق التي يسيطر عليها ضمن هذه الدولة وعلى حسابها، ويمارس في تلك المناطق سياسة استبدادية تكبت الحريات عامة، وحريات المسيحيين خاصة، فضلاً عن أنه يحضن أعمال الفوضى والارهاب والتخريب، وذلك على عكس الوضع في المنطقة الشرقية لبيروت التي تنعم بالأمن والسلام وحيث يحظى الجيش اللبناني بدعم القوى السياسية المسيطرة.

في المقابل، يبدو موقف «القوات اللبنانية» من الدولة القائمة متبدلاً ومرتبطاً بالمراحل السياسية. ففي مرحلة ما قبل سقوط اتفاق أيار، تلقى سياسة الحكم دعماً وتشجيعاً من «القوات». وبعد سقوط هذا الاتفاق، تلتزم «القوات» موقفاً معارضاً للحكم القائم (ممثلاً برئيس الجمهورية) مع المحافظة على خصومتها للقوى السياسية في الطرف المقابل. ويترافق موقف «القوات» هذا مع حكمها على ميثاق ١٩٤٣ بالفشل ومع وصف للواقع السياسي ـ العسكري اللبناني باللامركزية. مع ذلك، إن هذه المعارضة غير ثابتة، لأننا نرى أن «القوات» تستعيد موقفها الداعم لرئيس الجمهورية وتشكك بقدرة «حكومة الوحدة الوطنية» على نقل البلاد إلى حالة الخلاص من الأزمة.

ومهما كان من أمر، فإن «القوات» تبقى محافظة على مؤسساتها الخاصة كبديل لواقع الضعف الذي يميز مؤسسات الدولة القائمة، وبوصفها المؤسسات التي تعكس طموحات المسيحيين في لبنان.

الدولة والقوى الخارجية

الأطراف الخارجية الواردة في خطاب «القوات اللبنانية» حول الدولة اللبنانية في علاقاتها مع القوى الخارجية، هي المعسكران الشيوعي والغربي الرأسمالي، ثم العرب وإسرائيل. وفي ضوء سياسات هذه القوى في لبنان وعلاقاتها مع الدولة اللبنانية، تحدد «القوات» مواقفها السلبية أو الايجابية.

١ ـ العرب ولبنان

العرب في نظر «القوات»، هم مصدر البلايا اللبنانية. إنهم يختبئون وراء لبنان ويضعونه في واجهة الصراع العربي ـ الإسرائيلي. وحين يقدم هذا البلد على تحقيق اتفاق مع إسرائيل لاجلاء جيشها عن الأراضي اللبنانية، ينتفض العرب معارضين:

ـ «كل مشاكلنا تأتي من العرب. لو أن أراضيهم هي المحتلة بدلاً من أراضينا لما كانوا تصرفوا على هذا الشكل. إنهم يحتمون وراء لبنان ويريدونه في الواجهة، ويستعملونه في النهاية «كبش محرقة». إذا أراد لبنان أن يزيل الاحتلالات عن أرضه ويوقع اتفاقاً لمصلحة لبنان، تقوم قيامتهم»(٤) ١١.

هذا الانطباع السلبي عن الموقف السياسي العربي في لبنان، يتجلى في أبرز صوره في السياستين السورية والفلسطينية.

أ ـ سوريا ولبنان

يبدو لنا من خلال الخطاب السياسي «للقوات اللبنانية»، أن سوريا لا تعترف بوجود لبنان وأنها تطمع بأراضيه، لذلك فإن مشكلة لبنان الأساسية، فيما يتعلق باحتلال أراضيه، تكمن في هذه السياسة ـ العقبة للحكم السوري الذي لا يحترم اتفاقاته مع لبنان أيضاً:

ـ «تجاربنا مع سوريا فاشلة لأنها لا تعترف بوجود لبنان وتريد احتلال أراضيه. لذلك نحن نعتبر المشكلة الأساسية مع سوريا»(١) ٨.

ـ «الخبرة علمتنا مدى أطماع الحكم السوري وأهدافه في لبنان»(٢).

ـ «بعكس ما يفكر أكثرية العالم بأن مشكلة الانسحابات ستكون في تل أبيب، المشكلة الأساسية ستكون في الشام. وكلنا نعرف مدى صدق السوريين ومدى احترامهم لوعودهم وللاتفاقات التي يعقدونها»(٣).

من ناحية أخرى، ترى «القوات» أن الحكم السوري يعمل إما على إسقاط النظام اللبناني، أو على الهيمنة على القرار السياسي للدولة. وذلك في إطار محاولات تحقيق الزعامة السورية على منطقة الشرق الأوسط. وتبقى النتيجة تقاسم أراضي لبنان بين سوريا وإسرائيل:

- «إن السوريين يعملون جاهدين لإسقاط النظام اللبناني ولن يدخروا جهداً في سبيل ذلك»(٥) ٣.
- «السوري والفلسطيني والاشتراكي نفذوا خطة باتت معروفة، وموجزها أنهم عبر الضغط العسكري يستطيعون إيجاد ضغط سياسي لاسقاط النظام [في لبنان]»(٦) ٤.
- «الخطر الأساسي [على لبنان] هو الخطر السوري، وقبله كان الخطر الفلسطيني (الذي يبدو أن سوريا احتوته). والخطر السوري يكمن في أن النظام السوري يحاول أن يكون المحور الأساسي في المنطقة. هال سوريا أن يصل إلى الحكم في لبنان من يستطيع اتخاذ قرار دون العودة إليها»(٦) ٤.
- «السيطرة السورية بدأت بعد انسحاب الإسرائيليين من الجبل. فقد انتصرت سوريا عسكرياً. . وتحاول الآن تحقيق انتصار سياسي [وهو إخضاع حكومة «الوحدة الوطنية» لسياستها]. . القرار السوري لا يزال يهدف إلى السيطرة على ثلاثة أرباع لبنان، وترك الربع الأخير لإسرائيل»(٨).

وفي إطار العمل على الهيمنة على القرار السياسي للحكم اللبناني، تقوم سوريا حسب ما تراه «القوات» بإضعاف دور الجيش اللبناني للقضاء على أداة تنفيذ سياسة هذا الحكم:

- «هدف سوريا هو تقليص دور الجيش اللبناني. . وبإضعاف هذا الجيش وبتغييب أداة تنفيذ قرارات الحكم اللبناني، سيصبح لبنان كله تحت الهيمنة السورية»(٨).

وأخيراً، إن سوريا في سياستها وأهدافها في لبنان تلتزم في نظر «القوات» بالأهداف العامة للاتحاد السوفييتي الذي تتحالف معه في مواجهة الولايات المتحدة الأميركية، الأمر الذي يناقض السياسة اللبنانية الرسمية القائمة على معاداة الشيوعية:

- «إن سوريا ارتمت كلياً في أحضان الاتحاد السوفييتي الذي يحاول مدّ التيار الشيوعي في هذه المنطقة، في وقت أن أحد أسس نظامنا هو محاربة الشيوعية»(٥).
- «إن سوريا تنفذ مخططات سوفييتية ومخططات المصالح السوفييتية التي تتضارب كلياً مع المصالح الأميركية»(٤) ١١.

لكن في عهد حكومة «الوحدة الوطنية»، وفي المرحلة التي تصل بين تغيير قائد «القوات اللبنانية» وبين المرحلة الزمنية المختارة لهذه الدراسة، لا تضع «القوات» نفسها في

نزاع حاد مع سوريا، وذلك لأنها ترى أن هذه الأخيرة نجحت في إبراز الصراع في لبنان على أنه نزاع داخلي ولو أنها تدعم أحد أطرافه:

- «إن لم نكن اليوم في نزاع مكشوف مع الفريق السوري، فلأن هذا الأخير لعب دوراً ذكياً عندما حيَّد نفسه عن ساحة الصراع ليضع الفرقاء المحليين الآخرين في الواجهة، ثم طرح القضية على أنها نزاع داخلي على حقوق وإصلاحات وغيرها.. من هنا يبدو ظاهر الصراع أنه بيننا وبين الاشتراكي والقومي السوري، بينما السوري يكتفي بتقديم المساندة والدعم اللوجستي والتدريبي والعسكري للفريق المقابل»(١٠).

ب ـ المنظمات الفلسطينية ولبنان

الشعب والدولة اللبنانيان هما، في نظر «القوات» ضحية السياسة الفلسطينية في لبنان حيث يجري العمل على تحقيق كيان ذاتي للفلسطينيين بصورة تناقض سيادة الدولة اللبنانية. أكثر من ذلك، إن المنظمات الفلسطينية تحاول السيطرة على المسلمين واستخدامهم من أجل الهيمنة على السلطة اللبنانية. لذلك تتخذ «القوات» موقفاً مناهضاً لهذه المنظمات:

- «نحن لم نحارب الفلسطينيين إلا عندما غيروا اتجاههم في لبنان وحاولوا أن يبنوا دولة داخل دولة»(٨) ٨.
- «[كان الفلسطينيون يعملون] على القضاء على الفعاليات عند المسلمين اللبنانيين والسيطرة التامة على الحكم»(٣).

وعلى الرغم من نتائج الاجتياح الإسرائيلي للبنان على صعيد إضعاف المنظمات الفلسطينية، تعبر «القوات اللبنانية» عن مخاوفها من محاولات هذه المنظمات في أن تستعيد دورها في المناطق الإسلامية بشكل يعيد «خريطة» التوازنات اللبنانية الداخلية:

- «إن الفلسطينيين الذين يخرجون من مخيم عين الحلوة [في جنوب صيدا]... بدأوا يحاولون إعادة السيطرة على صيدا كما كانت في الماضي»(١١).
- «هناك أطراف فلسطينية بدأت اليوم تأخذ حجماً معيناً في بيروت الغربية، مما سيشكل من جديد مصدر قلق، ومصدراً لفقدان التوازن على الساحة اللبنانية»(١٢) ٤.

٢ ـ إسرائيل ولبنان

إنطلاقاً من علاقة التعاون بين «القوات اللبنانية» وإسرائيل منذ بدايات الحرب اللبنانية (١٩٧٦) (٨)، وبعد أن كانت «القوات» تأمل في أن إسرائيل تهتم بتهدئة حرب الجبل ولو أنها فشلت في تطبيع العلاقات مع لبنان؛ تعبِّر «القوات» عن عتبها (وليس عن هجوم يؤدي إل قطيعة) على السياسة الإسرائيلية في الجبل، حيث حرصت إسرائيل،

حسب «القوات»، على التعامل الإيجابي مع الدروز تحت ضغط دروز إسرائيل. هذا التعامل الذي أدى في نظر «القوات» إلى قلب ميزان القوى لصالح الدروز:

- «إسرائيل تفتش عن مصلحتها ولها اتصالات عدة مع كل الفرقاء. وهذه سياسة خاطئة..»(٥).
- «إسرائيل تأثرت في سياستها في لبنان بضغط الدروز الإسرائيليين.. بعض العناصر الدرزية فرت من الجيش الإسرائيلي والتحقت بالقوات الاشتراكية»(٥).
- «عمدت إسرائيل إلى تغيير أسلوب هدفها السياسي عبر العلاقات التكتيكية مع كل الطوائف، مع أسبقية العلاقة مع الدروز... [وهذه] سياسة خاطئة»(٦) ٤.

كذلك تأخذ «القوات» على سياسة إسرائيل في «عدم التدخل» في النزاع الجاري في لبنان وترك الساح للولايات المتحدة الأميركية، وذلك لأن الموقف السوري في لبنان أصبح أقوى:

- «الآن إسرائيل تنتهج خط عدم التدخل [في لبنان] تاركة لأميركا امتلاك الورقة اللبنانية. لكن هذا الأمر ضاعف من الضغط السوري»(٦) ٤.

مع ذلك، فالموقف الإسرائيلي لا يخلو من الإيجابيات. فها هي «القوات» تشير إلى أن العملية الإسرائيلية في حزيران ١٩٨٢ هي التي سمحت بوصول قائدها ثم حزب الكتائب إلى السلطة في لبنان بعد إخراج السوريين والفلسطينيين من بيروت:

- «الهدف السياسي [لإسرائيل] أوصلها إلى بيروت وجعلها تخرج الفلسطينيين والسوريين منها. وهذا أدى إلى تغيير النظام في لبنان»(٧).
- «أعتقد أن العملية الإسرائيلية في لبنان في حزيران ٨٢ غيرت الوضع الجيو- سياسي في البلاد، وهي التي سمحت بانتخاب بشير الجميل ثم أمين الجميل رئيسين للجمهورية»(٨).

بعد إلغاء اتفاق أيار، لا تتردد «القوات» في التفاخر بعودة العلاقات «المميزة» مع إسرائيل، مبررة ذلك بوجود علاقات مباشرة أو غير مباشرة بين جهات لبنانية وعربية مع هذه الدولة:

- «بعد إلغاء اتفاق أيار عادت إسرائيل لتنشىء علاقات مع الطوائف اللبنانية. واليوم هناك علاقات مميزة بين إسرائيل والقوات اللبنانية»(٧).
- « لم يعد سراً على أحد أن هناك علاقة بين القوات وإسرائيل، مع أن هذه العلاقة مرت بأزمة في ضوء حرب الجبل. لكن إسرائيل بدأت تنظر إلى ضرورة تحسين علاقاتها مع القوات. وسأغتنم هذه الفرصة لأقول أن كثيراً من الفئات اللبنانية تقيم علاقات مع إسرائيل، لكن من «تحت الطاولة» [أي سرية] [علاقات اقتصادية وسياسية].. كل العالم يعرف علاقات العرب

مع إسرائيل خصوصاً بعد المؤتمر اليهودي في المغرب. ولماذا مسموح لغيرنا بالتعامل مع إسرائيل في حين أنهم يتهموننا بالخيانة والعمالة»(٨).

مقابل ذلك، تعبر «القوات» عن ارتياحها لاقتناع اسرائيل بعدم جدوى تعاملها مع الحكم اللبناني القائم، الذي يدير شؤون البلاد وفق صيغة ١٩٤٣، من أجل الوصول إلى معاهدة سلام معه، ولإعادة تحسين العلاقات مع المسيحيين من خلال «القوات اللبنانية»:

- «بعد استشهاد الشيخ بشير الجميل، أقنع الوجود الإسرائيلي حول بيروت وضعف الجيش الإسرائيلي، الحكومة الإسرائيلية بأن دولة لبنان ١٩٤٣ قادرة على أن تعطي إسرائيل ما تطلبه: معاهدة سلام وعلاقات طبيعية بين البلدين. ولكن تبين الخطأ في الحسابات، فدولة ١٩٤٣ لن تتجرأ أبداً على معاداة العالم العربي الإسلامي من أجل التقارب اللبناني - الإسرائيلي. واليوم أخذت دولة إسرائيل تدرك هذا الواقع وتتعرف إلى أصدقائها الحقيقيين في لبنان. إن العلاقات بين إسرائيل والمسيحيين التي كانت ممنوعة منذ ١٩٤٨، هي الآن في تحسن مستمر»(٩).

المساواة بين الدورين السوري والإسرائيلي في لبنان

ثمة نصوص تعبر من خلالها «القوات اللبنانية» عن رفضها لكل من السياستين الإسرائيلية والسورية في لبنان، حيث يعمل الطرفان إما على السيطرة على لبنان أو على تقاسم أراضيه:

- «نحن وطنيون قبل كل شيء ونرفض السيطرة السياسية والاقتصادية السورية كما نرفض السيطرة الإسرائيلية»(١).
- «في رأيي إن إسرائيل لن تنسحب أبداً من الجنوب، وسوريا لن تنسحب من المناطق اللبنانية، وهذا يعني أن مشروع اقتطاع الأراضي اللبنانية نفذته سوريا وإسرائيل»(٨).

٣ - الولايات المتحدة، الغرب ولبنان

في تبرير تحالفها مع السياسة الغربية، وخاصة مع الإدارة الأميركية، ترى «القوات اللبنانية» أن ثمة قاسماً مشتركاً بين لبنان والعالم الغربي الرأسمالي، وهو «العالم الحر». إن هذا التحالف يوظف بالنسبة «للقوات» لصالح الدفاع عن هذا الانتماء للبنان، ولكن أيضاً لصالح عودة لبنان إلى حالة السلم، ودعم السلطة اللبنانية القائمة. كل ذلك في إطار المحافظة على المصالح الأميركية في الشرق الأوسط:

- «نحن نعتمد على أميركا لأننا نقاتل في هذا البلد حتى يبقى لبنان جزءاً من العالم الحر وضد الشيوعية، وأميركا تساعدنا على هذا الأساس. وبالتالي فنحن نعتبرها الركيزة الأساسية في

مخطط السلم الهادف إلى إعادة الاستقرار إلى هذا الوطن»(١) ٨.
ـ «الدور المهم [في لبنان] هو لأميركا، ولكن هذا لا يعني أن لا دور لأوروبا، بالعكس فلها وزنها. وحضور إيطاليا وفرنسا من خلال القوات المتعددة الجنسيات دليل على الاهتمام بلبنان، إنما الثقل الأساسي يتجلى في أميركا»(١) ٨.
ـ «نسجل لأميركا أول تحرك فاعل لها [دعم الشرعية] بعد تسع سنوات من الحرب، لدعم قضيتنا. ونتمنى أن يستمر هذا الدعم وهو لمصلحة أميركا ولحماية مصالحها الاستراتيجية في المنطقة»(٥).

٤ ـ الاتحاد السوفييتي ولبنان

إن انحياز «القوات اللبنانية» للسياسة الأميركية في لبنان، يقابله معاداة الاتحاد السوفييتي الذي يعمل، في نظر «القوات»، وفي إطار الصراع الدولي العام، على توسيع المد الشيوعي في لبنان، لكن أيضاً على إسقاط المبادرات الأميركية فيه، وعلى السيطرة عليه. من أجل ذلك، إن الاتحاد السوفييتي يمارس الارهاب في لبنان ويدعم سوريا والمنظمات الفلسطينية والأطراف اللبنانية المعارضة لسياسة الدولة القائمة:

ـ «إن الاتحاد السوفييتي يتحرك عبر سوريا والمنظمات الفلسطينية التابعة له. ومشكلة لبنان أنه ضحية الصراع القائم بين النظام الحر والمد الشيوعي، ونحن نحارب هذا المد»(١) ٨.
ـ «إن كل مسلسل السلام الذي سارت فيه وتسير فيه الآن أميركا في كل المنطقة، هو أمر ليس في مصلحة الاتحاد السوفييتي لأنه خارج إطار اللعبة. وإننا نتوقع أنه سيحاول وبواسطة قواعده على الأرض أن يفشل [اتفاق أيار]»(٤) ٣.
ـ «نحن نخشى أن تحرك سوريا والشيوعية الدولية في حال توقيع [اتفاق أيار]، أعمالاً إرهابية خصوصاً ضد الدولة وأنظمتها، وسوف تقوم هبّة على الاتفاق في مناطق غير خاضعة لسلطة الدولة، مناطق يوجد فيها مثلاً الخمينيون والليبيون والفلسطينيون. إنها التهديدات التي نعرفها عادة»(٤) ٣.
ـ «إن السوريين والسوفييت يعتمدون في مخططهم [لاسقاط المبادرة الأميركية] في الدرجة الأولى على حلفائهم المحليين، خصوصاً السيد وليد جنبلاط... [الذي] أعطى غطاء محلياً مهماً للتدخل السوفييتي والسوري، وعاونه في هذا حلفاؤه اليساريون والمنظمات الفلسطينية»(٥).
ـ «معركة الجبل كنا نتوقعها، وكان لا بد أن تقع، خصوصاً أن معلوماتنا كانت تشير إلى وجود مخطط سوفييتي ـ سوري ينفذه أعوان موسكو ودمشق المحليون من جنبلاطيين وفلسطينيين وإيرانيين وغيرهم..»(٦) ٤.
ـ «إن موسكو تسعى إلى السيطرة على لبنان والحكم اللبناني من خلال سوريا..»(٨).

في ضوء ما بيّناه أعلاه من تصور «القوات اللبنانية» للسياسات الخارجية في لبنان، نستنتج الجدول التالي:

جدول رقم - ١٣ - لبنان والقوى الخارجية في نظر «القوات اللبنانية»:

القوى	الفلسطينيون	سوريا	إسرائيل	إسرائيل وسوريا معاً
دورها في لبنان	- إقامة دولة ضمن دولة، ومحاولة السيطرة على المسلمين والدولة اللبنانية - العمل على خربطة التوازنات بين اللبنانيين	- عقبة أمام التحرير - تقاسم الأراضي اللبنانية مع إسرائيل - الهيمنة على الدولة اللبنانية - التعاون مع الاتحاد السوفييتي ضد لبنان - موقف غير سلبي منها	- سمحت بوصول الكتائب إلى السلطة - ساعدت الدروز في حرب الجبل - التفاخر بالتعاون معها	- السيطرة على لبنان وتقاسم أراضيه

- أميركا والغرب: - التحالف معها على أساس الانتماء المشترك إلى «العالم الحر».
- يدعمون السلطة اللبنانية في إطار الحفاظ على المصالح الأميركية في الشرق الأوسط.
- الاتحاد السوفييتي: - يعمل على توسيع المد الشيوعي في لبنان وعلى السيطرة عليه،
- ممارسة سياسة الإرهاب في لبنان، ومساعدة سوريا والقوى الفلسطينية واللبنانية المعارضة لسياسة الدولة.

في نظر «القوات اللبنانية»، إن مصائب لبنان تأتي من العرب الذين يقيدون مصيره. فها هي سوريا تقف عقبة أمام تحرير أراضي لبنان، تتقاسم هذه الأراضي مع إسرائيل وتعمل على التحكم بسياسة الدولة اللبنانية. ومن أجل تأكيد فعالية سياستها هذه، تتعاون سوريا مع الاتحاد السوفييتي.

كذلك، إن الفلسطينيين يتجاوزون الشرعية اللبنانية في وجودهم الفوضوي. فها هي منظماتهم تقيم دولة خاصة ضمن الدولة اللبنانية، وتحاول السيطرة على المسلمين والدولة، وتعمل على خربطة التوازنات بين اللبنانيين.

أما نظرة «القوات» إلى السياسة الإسرائيلية في لبنان، فتتبدل. إيجابيات هذه السياسة تتمثل في كونها ساعدت على وصول قائد «القوات اللبنانية» (الراحل، بشير الجميل) وحزب الكتائب إلى السلطة في لبنان. وسلبيات السياسة الإسرائيلية هي في

كونها ساعدت الدروز في حرب الجبل ولكن، بعد سقوط اتفاق أيار، يتحول عتب «القوات» هذا إلى فخر بعودة التعاون بينها وبين إسرائيل التي أصبحت تدرك «أصدقاءها الحقيقيين» في لبنان.

لكن يبدو أيضاً، أن الدورين السوري والإسرائيلي في لبنان متشابهان من حيث السيطرة على لبنان وتقاسم أراضيه.

الجزء الثاني

الدولة الشرعية

نقصد بالدولة الشرعية، الدولة التي تنشدها القوى السياسية المتنازعة، أي مواصفات الدولة التي تتصور هذه القوى أنها تشكل المخرج للمأزق الحالي. إذ أن نقد الدولة ونظامها، أو نقد الوضع السائد في ظل الدولة ونظامها، يعني إبطال شرعيتها أو شرعية الوضع القائم، وذلك في ضوء تصور لدولة أفضل.

الفصول التالية لهذا الجزء تعبر الخطابات السياسية المدروسة من أجل استنتاج مفاهيم الدولة الشرعية. وهي (الفصول) تتبنى الخطة المطبقة نفسها في الجزء الأول، كما أشرنا، إنها تستعرض الفئات العامة ونصوصها وتستنتج فئات فرعية انطلاقاً من هذه النصوص وصولاً إلى بلورة التصورات حول الدولة الشرعية في جداول. ونشير هنا إلى أن مضمون الخطاب الخاص بكل تنظيم سياسي مدروس سمح باستخلاص فئة من النصوص لا تنتمي إلى الفئات العامة المختارة، وهي تتعلق بدور الذات (الحزب، الطائفة أو الحزب ـ الطائفة) في عملية إعادة بناء الدولة. هذا ما سيظهر في الفصول التالية .

أ ـ المعارضون

الفصل الأول

الحزب التقدمي الاشتراكي

حول دور الذات الدرزية في بناء الدولة

لا شك في أن الذات الدرزية تشكل، في نظر الحزب التقدمي الاشتراكي، عاملاً هاماً في صياغة الدولة اللبنانية المنشودة. فالحزب الذي يعتبر الدروز «مؤسسو هذا البلد»(١٨) ٦، لا يتردد في التعبير عن فخره واعتزازه في الانتصارات التي حققها على غريمه حزب الكتائب في حرب الجبل وعلى السياسة الداخلية للحكم اللبناني القائم، كما على سياسته الخارجية. علماً أن هذه الانتصارات قد عززها تحالف الحزب مع حركة أمل، وهو تحالف عكس وحدة الموقف «الإسلامي» و«الوطني»:

- «نحن قهرنا مشروع الكتائب ونقهره كل يوم»(١١) ١١.
- «إن الانتصار الذي صنعناه في الجبل والضاحية وفي بيروت، والذي سنصنعه غداً في إقليم الخروب، هذا الانتصار إنما صنعته وحدة الموقف الوطني ووحدة الموقف الإسلامي، ولن نسمح لأحد بأن يفرق وحدة هذا الموقف»(١١) ١٢.
- «بعد معركة الجبل المنتصرة بدأ عصر النهوض: لقد جلا الإسرائيليون عن منطقة الجبل، وسحقت بنادق مقاتلينا تجمعات الفاشيين.. ثم كانت معركة الضاحية التي حطمت عنجهية الجيش الطائفي.. وهكذا تراجع المشروع الكتائبي وألغي اتفاق ١٧ أيار واستقوت المقاومة الوطنية في الجنوب.. وعاد لبنان إلى خياره العربي وهو خياره الطبيعي»(١٢) ٨.
- «فنحن خضنا المعارك، وحققنا النصر الأول وهو دحر الكتائب والجيش اللبناني الفئوي، والنصر الثاني هو إلغاء اتفاق ١٧ أيار وغيرنا بالتالي سياسة الحكم اللبناني الذي سعى ويسعى إلى صلح مع إسرائيل»(١٣) ٦.
- «لحسن الحظ أننا ربحنا هذه المعركة (في الشحار الغربي في جبل لبنان.. ضد الجيش اللبناني) لننتهي من الجيش الذي نفذ مجزرة بأهل الشحار»(٢٢) ١١.

لكن الحزب يرفض المراهنة على ميزان القوى العددي بين الأطراف اللبنانية المتنازعة في تحديد صيغة الدولة، معتبراً أن الدروز لا يثيرون خوف أحد على الصعيد الديمغرافي، وأن لكل أقلية لبنانية حقاً في النظام اللبناني:

- «لبنان بلد الأقليات، بعضها أكثر أهمية من البعض الآخر. لا نستطيع أن نلعب لعبة قانون العدد في لبنان، لا يميناً ولا يساراً. هذا ممنوع. كل أقلية لها حقوقها في هذا النظام الحالي الذي اعتبر مع الأسف طائفياً. .»(١٤) ٦.

كما يرى الحزب أن الخوف شعور يشمل مختلف الأقليات التي تؤلف الشعب اللبناني:

- «المسيحي خائف، والدرزي خائف، والمسلم خائف، إنها مشكلة الأقليات التي لم تحل»(٦) ٧.

وحلّ هذه المشكلة يكمن في تشييد لبنان جديد يقوم على «صيغة نهائية أبدية تخلصنا من دوامة الحروب التي تتجدد بين وقت وآخر وتبعد عنا تأثيرات الحروب الخارجية». كما يقوم هذا اللّبنان الجديد على «نظام وطني يمثل طموحات جميع اللبنانيين»(٨) ١٠.

لكن ما هي هذه الصيغة السياسية المنشودة التي تبسط سلاماً دائماً في لبنان، وتمثل آمال الشعب اللبناني؟

١ ـ الدولة الموحدة

الملفت في النصوص التي تدخل في سياق دعوة الحزب إلى إعادة بناء الدولة اللبنانية على أسس تتخطى بنيتها القائمة، هو إصرار الحزب على تحقيق الوحدة الوطنية بين اللبنانيين، سواء عبر الوفاق الشامل أو عبر نبذ طريقة التفكير الطائفية، وذلك لما لهذه الوحدة من أثر في تحقيق الضمان للجميع وفي الانتهاء من دوامة الأزمة:

- «نحن إذا اكتفينا بالاعتماد على [أميركا] دون أن نتوحد، فسنبقى في دوامة التقسيم، وقد يكون لبنان عرضة لانفجارات أكبر»(٢) ١١.
- «الصيغة البديلة (. .) تتمثل في حتمية مبادرة الرئيس أمين الجميل إلى جمع مؤتمر وطني تأسيسي لوضع أسس لبنان الجديد»(٢) ١١.
- «آن الأوان لكي نفكر كلبنانيين لا كدروز ولا كمسيحيين ولا كشيعة ولا كسنة، بل كلبنانيين، وأن نوحد لبنان على أسس صحيحة»(٢) ١١.
- «هذا الكيان [اللبناني] لا يمكن أن يحيا ويستمر بشرعية الطوائف والحمايات، ولا بد من حماية داخلية وطنية اجتماعية قوية تغطي الحد الأدنى من الضمان الوطني»(٣) ٦.
- «نحن نرفض الدخول في صفقة [درزية ـ مارونية] ونصر على مشاركة كل الأطراف في تقرير مصير الملف اللبناني من الشمال إلى الجنوب مروراً بالبقاع وبمشاركة كل الجهات»(٣) ٧.

ـ «إذا لم يكن هناك وفاق وطني، وإذا لم توجد وحدة وطنية، فلن نستطيع أبداً أن نتخلص من هذا المأزق»(٥) ٩.

ـ «هذا الوفاق يجب أن يتم بين وليد جنبلاط ونبيه بري [رئيس حركة أمل] ورشيد كرامي وسليمان فرنجية، ومع غيرهم من القيادات والفعاليات»(٧) ٧.

ـ «إما وفاق وطني وميثاق وطني جديد [لا سني ـ ماروني] أو لا وفاق في لبنان»(٧) ٧.

ـ «[من مهماتنا الحالية] نبذ الدعوات المذهبية والطائفية والتشديد على وحدة الشعب اللبناني ووحدة الوطن اللبناني أرضاً ونظاماً ديمقراطياً ومؤسسات»(١٢) ٨.

ـ «والضمانة الوحيدة [للتعايش بين مختلف الطوائف اللبنانية] توجد في الوحدة الوطنية المؤسسة على حرية ومساواة جميع المواطنين في الكرامة والحقوق، بدون تمييز للطوائف الدينية»(٢٠) ١٢.

لكن الدعوة إلى الوفاق الوطني تتضمن شروطاً تتراوح بين نزع الهيمنة الكتائبية عن الدولة وبين استحالة الوفاق مع حزب الكتائب:

ـ «نحن نستمر في إعطاء الحكم فرصة لأن يكون فعلاً ممثلاً لجميع اللبنانيين وخارجاً عن مشروع الهيمنة الكتائبي، ولكي يطرح أمين الجميل إصلاحات سياسية معينة»(٣) ٦.

ـ «مستحيل الوفاق مع الكتائب»(٢٣) ٧.

ـ «التعايش مستحيل مع الكتائب ولكن مع المسيحيين»(٢٤) ١٣.

لكن يمكن التفاهم مع كميل شمعون، الزعيم التقليدي لموارنة جبل لبنان:

ـ «هناك مع الرئيس شمعون، الذي يفهم بصورة أفضل مشاكل هذه المنطقة [جبل لبنان]، تفاهم وتحليل موضوعي لما يحدث في الجبل»(٤) ٦.

ـ «[شمعون] إنسان جيد.. نحن نريد معالجة [موضوع عودة المهجرين إلى جبل لبنان] مع أهالي الشوف ومع الرئيس كميل شمعون»(١٧)٧.

كما أن تمسك الحزب بالوحدة الوطنية اللبنانية، يعززه رفضه للتقسيم ولاقامة الكانتونات الطائفية الانفصالية، وخاصة الكانتون الدرزي:

ـ «الكانتون في لبنان أمر مبهم. البلد صغير جداً ونحن في حاجة لأن نعيش معاً. ما من أحد [من الطوائف اللبنانية] يستطيع العيش معزولاً عن الآخر»(١٤) ٥.

ـ «لن يكون هناك كانتون درزي على الاطلاق. هناك أسباب سياسية وديمغرافية، ونحن جزء من لبنان، وجزء من العالم الإسلامي..»(١٧)٧.

ـ «إننا نعارض بشدة كل خطة للتقسيم، أكان ذلك في شكل كانتونات، أو اتحاد كونفدرالي، أو لامركزية سياسية»(٢٠) ١٣.

٢ ـ الدولة العادلة

الصفة الأخرى التي يمنحها الحزب التقدمي الاشتراكي للدولة اللبنانية المنشودة

هي العدالة والمساواة التي تتحقق، في نظر الحزب، حين يتم تعديل الدستور بحيث يغدو المواطنون متساوين في الحقوق والواجبات أمام القانون دون أي تفضيل لأحدهم على حساب الآخر:

- «إن الوصول إلى ميثاق وطني يتم من خلال تعزيز المؤسسات الحالية وتعديل الدستور بحيث يصبح جميع اللبنانيين سواسية أمام القانون»(٨) ١٠.
- «الأوطان تبنى بنظام ديمقراطي يساوي بين جميع الناس، فلا يفرق بين مواطن وآخر إلا بما يقدم هذا المواطن لوطنه ولشعبه ولأهله»(١١) ١١.
- إن ميثاقاً وطنياً جديداً يجب أن يقوم بين اللبنانيين، ميثاقاً يتجاوز التسوية الطائفية التي قام عليها ميثاق ١٩٤٣، ميثاقاً يصنع وطناً ويبني مواطنين لهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات»(١٢) ٩.
- «نحن نريد أن نطمئن إلى أن حكم الشرعية هو حكم عادل»(١٨) ١٥.
- «أنا مع إقامة نظام في لبنان يعطي للشعب اللبناني الحد الأدنى من العدالة»(٢٢) ١٠.

ينشد الحزب التقدمي الاشتراكي إذاً دولة موحدة تجسد الوحدة الوطنية اللبنانية التي يعززها الوفاق الوطني، مع أن هذا الوفاق مبتور بعزل حزب الكتائب كطرف فيه؛ كما يعزز هذه الوحدة الوطنية رفض الحزب للطائفية ولأشكال تقسيم لبنان. كذلك ينشد الحزب دولة عادلة تتحقق فيها المساواة بين المواطنين دون أي تمييز فيما بينهم إلا بمقدار التزامهم الوطني. وسنرى الآن ما هي الصيغة السياسية للدولة، والتي يفترض أن تعكس هذه المواصفات.

في هذا المجال يطرح الخطاب السياسي للحزب ثلاث صيغ: إلغاء الطائفية السياسية، العلمانية، المشاركة أو المساواة الطوائفية في الدولة.

أ ـ إلغاء الطائفية السياسية

الشفامن‌ن مضار الطائفية السياسية هو في إلغائها. على هذا المنوال يسير الحزب التقدمي الاشتراكي في دعوته لالغاء الصيغة الطائفية للدولة، مما سيؤدي إلى تحقيق المساواة بين المواطنين، ورفع الهيمنة الفئوية على الدولة، وإبعاد لبنان عن النفوذ الأجنبي، فضلاً عن إنهاء الأزمة اللبنانية:

- «ما من صيغة تتلاءم وطموحات جميع اللبنانيين إلا إزالة ما يسمى بالنظام الطائفي اللبناني وما سمي بالميثاق الوطني الذي وضع عام ١٩٤٣، ثم الوصول إلى إلغاء الطائفية السياسية وإعطاء كل مواطن الحقوق نفسها وأن يتحمل المواطن نفس الواجبات، وإلا فسنبقى في هذه الدولة وستتكرر الأحداث كل عشر سنوات ولن نخرج منها إبداً»(٢) ١٠.

- «أنا أقترح نزع الصفة الطائفية عن النظام السياسي اللبناني. ولماذا يجب أن يكون رئيس الجمهورية مارونياً، فلينتخب رئيس الدولة من الشعب سواء كان مارونياً أو شيعياً أو درزياً أو أي شيء آخر»(٥) ٩.

- «أنا مع استقلال لبنان وسيادته، ومع نظام سياسي متطور بعيد عن الطائفية كي لا نبقى في دوامة النفوذ والاحتلالات»(٧) ٧.

- «[من المبادىء الهامة لإنهاء الأزمة اللبنانية]: إلغاء الطائفية السياسية»(١٠) ١١.

- «نحن اليوم نريد ميثاقاً وطنياً، وهناك حلان: الحل الأشمل هو في تطبيق إلغاء الطائفية السياسية، حيث يشعر كل مواطن أنه حر غير مقيد من خلال القيود الطائفية أو بهذا التمييز العنصري»(٩) ٤.

- «إننا لن نتساهل أبداً في قضايا الاصلاح السياسي، كما في المشاركة في القرار السياسي وإلغاء الطائفية السياسية، ورفع الهيمنة الحزبية والطائفية عن إدارات الدولة»(١٢) ٩.

- «نريد تنفيذ ما اتفق عليه دون مماطلة أو تسويف في البيان الوزاري [لحكومة الوحدة الوطنية] أو في لوزان [حيث انعقد مؤتمر الحوار بين الأطراف المتنازعة]»(١٦) ٦.

- «الذي سيشفي البلد من المرض الطائفي هو نزع الصفة الطائفية من جميع المؤسسات السياسية والقضائية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية»(٢٠) ١٣.

- «أقترح ميثاقاً جديداً لا يرتكز على التحالفات بين الطوائف، لكن على رؤية مشتركة للبنان الديمقراطي بكل ما في الكلمة من معنى»(٢٢) ١١.

- «جئنا لنقول ونردد بضرورة الحل السياسي الجذري في لبنان على قاعدة إلغاء الطائفية السياسية، واستئصال الجرثومة الكتائبية العميلة»(٢٥) ١١.

ب ـ العلمانية

هناك حل جذري آخر ينشده الحزب، وهو العلمانية التي، هي أيضاً، تحقق المساواة بين المواطنين، وتلغي التمييز فيما بينهم على أساس الدين أو الطائفة:

- «إنني أقترح صيغة جديدة سياسية لا دينية، علمانية، وتغييراً للنظام السياسي»(٥) ٧.

- «سوف أحتفظ بمآخذ ضد الدولة إلى أن تكون هناك دولة عصرية حقاً، وعلمانية وغير طائفية، تستطيع أن تكون الدولة التي أتعرف فيها على نفسي، والتي تجعل مني مواطناً كامل الحقوق في لبنان»(٥) ٩.

- «نحن نسعى، كما سعينا في الماضي، لتحقيق إلغاء الطائفية السياسية وتحقيق العلمنة»(١٣) ٦.

- «عندي مشروع وطني توحيدي، من خلال الجبهة الوطنية الديمقراطية، وإذا كنت أريد الذهاب بعيداً فلدي مشروعي الوطني العلماني(..)، إصلاح النظام السياسي بشكل جذري يزيل حكم الطوائف، ويرسي بالفعل حكم المواطن»(١٨) ١٤.

- «من برنامجنا: العلمانية [حيث] يجب أن يكون جميع المواطنين اللبنانيين متساوين في

الحقوق السياسية والمدنية بدون تمييز بسبب الدين أو الطائفة»(٢٠) ١٤.

إن غاية الحزب في تحقيق الدولة اللاطائفية أو اللادينية، تتعزز مع رفضه لإقامة دولة الإسلام رغم تعاطفه مع الحركات السياسية الإسلامية المناهضة لإسرائيل وأميركا وحزب الكتائب.

- «ولا مرة أيدت الدولة الإسلامية في لبنان - ثم إن [أمير حركة التوحيد - الإسلامي] صاحب طروحات ضد الأميركيين والكتائب والإسرائيليين، وهي طروحات قيمة ومهمة جداً»(٢٤) ١٣.

ج - المشاركة الطائفية

إلى جانب الحل الجذري، هناك خيار يحدده الحزب كحد أدنى ويشكل مخرجاً للأزمة اللبنانية، وهو تحقيق المشاركة الفعلية لمختلف الطوائف اللبنانية في إدارة شؤون الدولة، مع ما يعنيه ذلك من تعديل لحصص تلك الطوائف في وظائف الدولة سواء على مستوى إدارة الحكم أو في مختلف المؤسسات، وخاصة الجيش منها:

- «نحن نفهم الحكم القوي على أنه الحكم الذي يحقق المشاركة في القرار ويحقق الوفاق»(٧) ٧.
- «[من المبادىء الهامة لإنهاء الأزمة اللبنانية] أن يبقى النظام طائفياً، وساعتئذٍ لكل طائفة الحق في أن تطالب بأن تكون لها في السلطة الحصة التي تتوافق مع حجمها الطبيعي»(١٠) ١١.
- «[يجب] إعادة النظر في توزيع الحصص بين الطوائف، وتعطى لكل طائفة حصة معقولة في المشاركة الحقيقية بالقرار السياسي في هذا البلد»(٩) ٤.
- «أعتقد أنه يوماً ما سينمو الاتجاه التقدمي، ولكن هذا سيستغرق وقتاً طويلاً. بانتظار ذلك لا يمكن منعي من أن أعيش بطريقة مشرفة في بلدي. إنني بحاجة إلى بعض الوظائف ولاعادة بناء منطقتي. هذا كل شيء»(١٤) ٦.
- «لن نلقي السلاح، سنزيد التسليح إلى أن نطمئن أن المشاركة تحققت في كل الميادين، وخاصة في الجيش»(١٦) ٦.
- «إن الأكثرية الإسلامية البالغة ٧٠٪ من مجموع سكان لبنان يجب أن تكون لها السلطات السياسية الرئيسية في الدولة، إذا اعتمد نظام طائفي نرفضه»(٢٠) ١٣.

٣ - عروبة لبنان

مسألة أخرى تدخل في إطار المواصفات التي يعينها الحزب التقدمي الاشتراكي للدولة اللبنانية المنشودة، هي هوية لبنان. فالحزب يصر على الهوية العربية التي يجب في ضوئها تحديد السياسة الخارجية للدولة بما تتضمنه من اختيار للصديق وتحديد

للعدو. في نظر الحزب، إن تأكيد الهوية العربية للبنان يتغذى من المصالح المشتركة، والتاريخ المشترك والأحداث المشتركة مع العرب:

- «يستحيل على لبنان أن يخرج من الفلك العربي، ومن العلاقة العضوية بالمجموعة العربية لأسباب كثيرة، بينها المصالح السياسية والاقتصادية، وعندما يستعيد لبنان عافيته سيلعب دوره المميز على الصعيد العربي»(٢) ١١.
- «نحن نعارض المشروع الكتائبي، وسنقاتل من أجل تثبيت لبنان العربي الديمقراطي»(٨) ٩.
- «لن يكون لأعداء الشعب مكان بيننا، لن يكون للمتعاونين مع إسرائيل مكان بيننا، لن يكون للمتنكرين للبنان العربي مكان بيننا»(١١) ١١.
- «إننا لن نرضى بعد اليوم بتمييع سياستنا الخارجية، فنحن جزء لا يتجزأ من محيطنا العربي، ونحن تربطنا بهذا المحيط مصالح مشتركة وتاريخ مشترك وأحداث قومية مشتركة»(١٢) ٩.
- «[من برنامجنا تثبيت] الهوية العربية للبنان كما تقرر في مؤتمر جنيف [بين الأطراف المتنازعة]»(٢٠) ١٣.
- «لبنان هو عربي ويجب أن يبقى عربياً»(٢٤) ١٢.

ويعبر الحزب عن ميله للقومية العربية من خلال تقديره لأهم أبطالها في العصر الحديث، والذي تأثرت به العائلة الجنبلاطية، وهو جمال عبد الناصر الذي «سيبقى أبداً رمزاً مثالياً لحزب جنبلاط والعائلة الجنبلاطية»(١٣). كما يذهب طموح الحزب إلى حد تحقيق الوحدة العربية، ولو كان ذلك مؤجلاً ولكن مع حفظ خاصيات كل بلد عربي:

- «يجب أن نصل حتماً إلى [الوحدة العربية] وليس فقط مع سوريا، ولكن مع كل البلدان العربية مع ترك بضع خاصيات لكل بلد»(٢٤) ١٢.

ومن خلال هذه النافذة العروبية، نطل على تحديد الحزب للعدو والصديق، والذي يفترض في الدولة اللبنانية أن تتبنّاه في سياستها الخارجية. إن تفضيل سوريا كصديق واضح لدى الحزب نظراً لأنها تقف في مواجهة إسرائيل، والحزب يرفض إذاً المقارنة بينهما:

- «أنا كمواطن لبناني مع سيادة واستقلال لبنان وضد وجود الجيوش الغريبة، وأولها الجيش الإسرائيلي. فوضعنا مع سوريا مختلف، إذ نحن بلد عربي وسوريا بلد عربي، ولنا علاقات تاريخية تجعل من علاقتنا علاقة مميزة ولا مجال للمقارنة بين الوجود السوري [في لبنان] والاحتلال الإسرائيلي»(٢) ١١.
- «هناك فرق أساسي بين الوجودين السوري والإسرائيلي [في لبنان].. إن لبنان هو جزء لا يتجزأ من العالم العربي»(٧) ٧.
- «يجب أن يستقل لبنان عن الأحلاف والارتباطات المشبوهة مع الغرب وإسرائيل، ويرسي

قواعد تحالفية واضحة ومميزة مع سوريا، التي كانت وستبقى بقيادتها وجيشها وحزبها وبرئيسها (..) لتدعم مسيرة الوفاق الحقيقية في لبنان»(٢٥) ١١.

هذه الدعوة إلى إقامة علاقات مميزة، سياسية واقتصادية وأمنية، مع سوريا، المفضلة عن غيرها من الدول العربية أيضاً، تبدو ثابتة لدى الحزب لأنها تساعد على تحرير لبنان من إسرائيل:

- «سوريا حليف ونحن لا نمانع أن نلتقي معها»(٧) ٧.
- «إن علاقات مميزة ووثيقة جداً يجب أن تقوم بيننا وبين الشقيقة سوريا التي تدعم بقوة مسيرة السلام في لبنان وتقف في الخط الأمامي بمواجهة إسرائيل دفاعاً عن الأمن العربي والقضية العربية الواحدة»(١٢) ٩.
- «[يجب أن تكون للدولة اللبنانية] علاقات مميزة مع العالم العربي وخصوصاً مع سوريا، وبالتحديد في المجالات الاقتصادية والعسكرية والأمنية»(٢٤) ١٢.
- «لا بد أن يكون موضوع التحرير [في لبنان] شأناً عربياً وقومياً، وبالتحديد منسقاً ومبرمجاً مع سوريا»، لأننا نعرف حجم المواجهة مع إسرائيل»(٢٦).
- «لا مقارنة بين التضحيات التي قدمها الجيش العربي السوري، وسوريا الثورة... مع ما قدمته الدول العربية المتفرجة اليوم، إن لم نقل المنحازة أميركياً والمرتبطة بشكل أو بآخر بإسرائيل»(٢٦).

كما تتجلى النزعة القومية العربية للحزب في تعاطفه مع الثورة الفلسطينية، وخاصة الناحية الإنسانية منها، حيث يدعو الحزب إلى المحافظة على وجود الشعب الفلسطيني في لبنان تقديراً لقضيته، ولكن تحت إشراف الدولة اللبنانية وفق قوانين تنظم هذا الوجود وتمنع العودة إلى حالة الفوضى والتسيب التي كانت سائدة قبل الاجتياح الإسرائيلي للبنان في حزيران ١٩٨٢، وذلك إلى أن تحل القضية الفلسطينية:

- «من الناحية السياسية والإنسانية لا بد أن يعطى المقيم الفلسطيني في لبنان الحد الأدنى من الاستقرار والأمن حتى تصل القضية الفلسطينية إلى الحل النهائي. وكل من دخل بشكل غير شرعي أو تصرف بشكل غير شرعي على الأراضي اللبنانية فعليه أن يعالج وضعه بالطرق القانونية»(١٢) ١١.
- «أنا ضد العودة [للفلسطينيين] إلى الحالة التي كانت قبل سنة ١٩٨٢، سيكون ذلك سيئاً. ولكن مبدئياً على الدولة اللبنانية أن تحمي حقوق العيش والعمل للفلسطينيين إلى أن يتم الحل العادل لقضيتهم»(٢٢) ١٠.
- «من واجبنا نحن وحركة أمل، نحن كقوى وطنية لبنانية وحركة أمل أن نحافظ على الشعب الفلسطيني.. لأن [قضيته] مقدسة لـ «أمل» ولنا. لكن نرفض أن نعود إلى النغمة التي كانت

قبل الغزو الإسرائيلي عام ١٩٨٢، أي نرفض مبدأ الأمن الذاتي في المخيمات [الفلسطينية]»(٢٦) ٥.

٤ ـ الجيش

يولي الحزب التقدمي الاشتراكي أهمية خاصة للجيش في عملية إعادة بناء الدولة اللبنانية ومؤسساتها. ويربط الحزب إصلاح هذه المؤسسة العسكرية بالتسوية السياسية العامة التي يجب أن تخرج بتحديد طبيعتها وسياستها، وإلا فإن الحزب لا يعترف بالجيش اللبناني بصيغته الراهنة لعجزه عن تحمل مسؤولياته:

- «بناء الجيش يحتاج إلى تسوية سياسية، وإلا فإن هذا الجيش المؤلف من لبنانيين لهم انتماءاتهم الطائفية والسياسية، سيبقى عاجزاً وقد يتعرض للانقسام من جديد، أو قد يبقى في موضع غير القادر على تحمل المسؤولية»(٢) ١١.
- «موقفنا صريح وهو أننا لن نسمح للجيش اللبناني بالدخول إلى منطقة الشوف أو الجبل، إلا من خلال تسوية سياسية»(٧) ٧.
- «الجيش يكون بنتيجة الوفاق السياسي، ليس هناك من وفاق سياسي في لبنان ولن يكون هناك جيش»(٢٣) ٧.

ويرسم الحزب مواصفات الجيش المنشود، الذي يفترض أن يناسب طبيعة الدولة المنشودة، والذي يجب أن يكون وطنياً، عربياً، لا يتورط في النزاعات الداخلية الطائفية، وأداة قمع ضد الشعب وفقرائه، ومهمته الدفاع عن الأرض وتحريرها من الاحتلال الإسرائيلي:

- «لن نتساهل أبداً في قضية إصلاح الجيش إصلاحاً حقيقياً يجعل منه جيشاً وطنياً يرفض التجزئة والانقسامات، ويرفض التورط في النزاعات الداخلية، ويرفض أن يكون أداة قمع داخلية.. ويرفض أن يكون أداة للطوائف، ويصر أن يكون جيشاً لبنانياً لكل اللبنانيين عربياً مقاتلاً من أجل حماية لبنان العربية وهويته العربية، حيث يجعل همه الأول والأخير تحرير الأرض المحتلة في الجنوب وفي راشيا والبقاع الغربي»(١٢) ٩.
- «المطلوب جيش للجميع»(١٤) ٥.
- «وحدة الجيش تتحقق من خلال إصلاح المؤسسة العسكرية، ومن خلال تحديد سياسة دفاعية واضحة تحدد من هو العدو ومن هو الصديق، وبالذات تحديد العدو الإسرائيلي بأنه العدو الرئيسي، والصديق هم العرب وعلى رأسهم سوريا»(١٥) ٨.
- «نريد جيشاً وطنياً، وجيشاً يلتزم بالقضايا القومية، لا نريد جيشاً طائفياً دمر الضاحية [الجنوبية لبيروت] والجبل وبيروت ويخطف ويقتل»(١٦) ٦.
- «الجيش الذي نطمح له.. [هو] الجيش الذي يتصدى للعدو الإسرائيلي مع رفاقه في

المقاومة الوطنية اللبنانية، الجيش الذي يكون له توجه وطني وعربي واضح مرة أولى وأخيرة»(٢٥) ١٠.

- «علينا أن نوحد الجهود من أجل الوصول إلى النظام السياسي الوطني الديمقراطي الذي من خلاله فقط يخرج جيش وطني، جيش شعبي على المستوى اللبناني، جيش يدافع عن مصالح الشعب ولا يدافع عن مصالح البورجوازية الحاقدة للطائفية الحاكمة»(٢٥) ١٠.

لكن من ناحية أخرى، ثمة نصوص تشير إلى رضى الحزب ببنية للجيش يتحقق فيها التوازن بين الأطراف اللبنانية المتنازعة، على أن يمارس هذا الجيش سياسة غير منحازة إلى هذا الطرف أو ذاك:

- «إننا لن نقبل بالجيش [في جبل لبنان] إلا من خلال التراضي، ولماذا طرحنا بالذات هذا الشعار، لأن الجيش موجود أيضاً في الشرقية بالتراضي. عندما يصبح الجيش الأداة الأمنية التي تبسط بشكل غير منحاز، حينئذٍ نطمئن إلى أن يدخل هذا الجيش إلى مناطقنا»(٩) ٤.
- «للجيش مهمة الدفاع عن الوطن ويجب أن يكون متوازناً، أي للقوى الوطنية رأي في قيادته»(١٣) ٦.
- «ألا يحق لنا أن يكون لنا لواءٌ بأمرة درزي في هذا الجيش اللبناني الشهير؟ هذا أضعف الإيمان»(١٤) ٤.
- «يجب تعيين رئيس للأركان [درزي الطائفة] ويجب أن يأخذ المجلس العسكري [الذي يضم قادة يتم اختيارهم وفق انتماءات طائفية، وبشكل يحقق التوازن الطائفي] دوره»(١٥)٨.

التحرير

رأينا أن من المهام التي يطرحها الحزب التقدمي الاشتراكي على الدولة أن تعمل على تحرير الأراضي اللبنانية المحتلة من قبل إسرائيل. الآن سنرى كيف ينظر الحزب إلى عملية التحرير هذه، بعد أن حدد العدو والصديق، خاصة وأن الوجود العسكري لإسرائيل ولسوريا يغطي معظم الأراضي اللبنانية.

إن حربة الحزب موجهة أساساً ضد الاحتلال الإسرائيلي من خلال دعوته الدائمة إلى إزالته:

- «لقد دعوت أثناء الاجتماع الأول عند الرئيس أمين الجميل إلى انسحاب القوات الغريبة والقوات اللبنانية من الجبل، وطبعاً إلى انسحاب الإسرائيليين وتولي الجيش أمر المنطقة والمصالحة على صعيد الجبل»(٤) ٧.
- «إننا لن نتهاون أبداً في العمل على تحرير الجنوب والبقاع الغربي وراشيا من الاحتلال الإسرائيلي»(١٢) ٩.
- «سنناضل من أجل تحرير [الثلث المحتل من الأراضي اللبنانية] في الجنوب البطل والبقاع

الغربي وراشيا، فليس من السهل تحرير الأراضي»(١٢) ٩.
- «لن نلقي السلاح إلا بعد إزالة العدوان والاحتلال في الجنوب والبقاع الغربي وراشيا»(١٣) ٦.
- «نحن نريد أن نتوجه إلى تحرير الجنوب.. من وطأة الهجوم الكتائبي الإسرائيلي المشترك»(٢٣) ٦.
- «نحن معكم وأنتم معنا في سبيل تحرير الوطن من الإسرائيلي في الجنوب ومن الكتائبي والجيش الحاقد في الشمال»(٢٥)١١.

وفي هذا الاطار، يبدي الحزب تعاطفه مع المقاومة الوطنية المسلحة ضد الاحتلال الإسرائيلي، معتبراً أن هذه المقاومة سوف ترغم العدو على الانسحاب من الأراضي المحتلة:

- «[البديل عن اتفاق أيار] كان من الأفضل أن يستغل [الرئيس أمين] الجميل وحكومته المقاومة القائمة في لبنان ضد الاحتلال [الإسرائيلي]، والتي ستفرض على إسرائيل الآن الانسحاب الجزئي من الجبل»(٧) ٧.
- «[يجب] دعم المقاومة الوطنية في الجنوب والبقاع الغربي وراشيا دعماً مطلقاً»(١٢) ٨.
- «إن المقاومة الوطنية اللبنانية ضد الاحتلال الإسرائيلي سوف ترغم العدو على سحب قواته من الأراضي اللبنانية»(٢٠) ١٣.

هذا التعاطف مع المقاومة المسلحة ضد الجيش الإسرائيلي المحتل، يترافق مع الدعوة إلى التفاوض مع إسرائيل لكن ليس على نحو يؤدي إلى اتفاق سياسي معها، بل من أجل الوصول إلى اتفاق أمني معها لقاء انسحابها من لبنان، إضافة إلى تشديد الحزب على دور المنظمات الدولية وقراراتها في تحقيق التحرير المنشود:

- «أنا مع الانسحاب الإسرائيلي دون قيد أو شرط، وإذا كان الانسحاب يتطلب مفاوضات عسكرية محدودة فلا مانع من ذلك، أما المفاوضات السياسية فمرفوضة»(٢) ١١.
- «إن إسرائيل اجتاحت بلدي، ليس أنا الذي سأخرجها بسهولة، بل يلزم وضع دولي يضغط عليها... أعتقد أن قوات الأمم المتحدة، إذا ما عززت مهمتها، تستطيع مع الجيش اللبناني حماية الجليل»(٥) ٧.
- «كان يجب أن تتمسك السلطة اللبنانية بقرارات الأمم المتحدة وبالموقف الدولي إلى جانب لبنان»(٧) ٧.
- «أكرر أنه يجب التوصل [مع إسرائيل] إلى ترتيبات أمنية على الصعيد العسكري الصرف. لا يجوز إجراء مفاوضات سياسية مع الدولة العبرية»(١٤) ٥.
- «إذا ما انحصرت محادثات الناقورة في مجلس وزراء حكومة [الوحدة الوطنية] في إطار اتفاقية الهدنة، أؤيدها مع إعطاء دور للأمم المتحدة على الحدود»(١٨) ١٤.

- «على إسرائيل أن تسحب قواتها من جميع الأراضي اللبنانية بدون شروط، تطبيقاً لقرارات مجلس الأمن رقم ٥٠٨ و٥٠٩»(٢٠) ١٣.
- «لن يكون هناك أي حوار سياسي مع إسرائيل. فقط ضبط وتسوية الحدود المشتركة ليتمركز الجيش اللبناني وقوات الطوارىء الدولية»(٢٢) ١٠.

انطلاقاً مما تقدم في هذا الفصل، يمكننا أن نعيد بناء تصور الحزب التقدمي الاشتراكي للدولة اللبنانية المنشودة، وذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم - ١٤ - الدولة اللبنانية المنشودة في نظر الحزب التقدمي الاشتراكي

المواصفات		الصيغة السياسية		الوظيفة	
موحدة	١٣	إلغاء الطائفية السياسية	١٠	التحرير، ويتضمن الدعوة إلى:	
عادلة	٥	العلمانية	٥	- التحرير عامة	٦
جيش وطني	٦	المشاركة الطائفية	٦	- دعم المقاومة ضد الاحتلال	٣
عربية	٦			- التفاوض من أجل اتفاق أمني مع إسرائيل، وتطبيق قرارات الأمم المتحدة	٧

يدعو الحزب من خلال تشديده على ضرورة الوحدة الوطنية اللبنانية والوفاق السياسي (مع الإشارة إلى رفض حزب الكتائب كطرف في هذا الوفاق) ورفض التقسيم، يدعو إلى إقامة دولة موحدة على أسس جديدة تأخذ بعين الاعتبار المتغيرات في ضوء ميزان القوى القائم بين أطراف النزاع، حيث يبرز الحزب قوته من خلال الانتصارات المتتالية في هذا النزاع.

وينشد الحزب دولة عادلة تحقق المساواة بين اللبنانيين، وذلك على نقيض دولة الامتيازات الطائفية حيث يتمتع الموارنة بحصة الأسد مما ساعد إلى حد كبير على سيطرة حزب الكتائب على الدولة اللبنانية على حساب بقية الأطراف اللبنانية، وخاصة الشيعة والدروز منهم. وتتجلى عدالة الدولة في إلغاء الطائفية السياسية الذي يبدو مطلباً أساسياً للحزب. ففي ظل دولة لاطائفية تتحقق المساواة المنشودة بين أفراد الشعب اللبناني.

لكن الحزب يبدي مرونة في تصوره، بحيث يتمكن من تجاوز هذا المطلب إلى شعار آخر، هو العلمانية، ثم إلى المشاركة الطائفية التي تحقق المساواة بين مختلف الطوائف - الأقليات اللبنانية عبر تعديل حصصها في الدولة ومؤسساتها، حيث نحصل على دولة تشارك الطوائف بدلاً من دولة الامتيازات الطائفية القائمة. في ظل هذا الخيار

المتعدد الأوجه، يولد، في نظر الحزب، جيش وطني يخضع هو الآخر لهذا التعدد حيث نراه، إما جيشاً لا طائفي البنية، أو تراعى في قيادته مشاركة الجماعات الطائفية بشكل يحد من تفرد الموارنة في هذه القيادة، وتلحق بهذه البنية للجيش، دوراً يتمثل في عدم الانحياز والتدخل في النزاعات الداخلية، فضلاً عن عدم ممارسة سياسة القمع ضد الشعب، والتوجه، بدل ذلك، إلى الدفاع عن أرض الوطن وتحريرها تحت الراية العربية. فالحزب يطمح إلى تثبيت انتماء لبنان العربي في سياسة الدولة التي يجب أن تتجه نحو إقامة علاقات مميزة، اقتصادية وسياسية وأمنية، مع سوريا، والاستفادة من هذه العلاقات في مجال تحرير الأراضي اللبنانية من الاحتلال الإسرائيلي ودعم المقاومة الوطنية ضد هذا الاحتلال.

في سبيل تحقيق هذا الهدف، إذ يتعاطف مع المقاومة المسلحة ضد الجيش الإسرائيلي، يرفض الحزب التفاوض ذا الطابع السياسي مع إسرائيل، أي التفاوض الذي يؤدي إلى حل سياسي معها [كاتفاق ١٧ أيار ٨٢]، ويقبل باتفاق أمني لتأمين انسحابها ومنع العمليات العسكرية التي تنطلق من لبنان وتهدد حدودها. وفي هذا المجال، يدعو الحزب إلى الاستفادة من المحافل الدولية وقرارات الأمم المتحدة، والعمل على تنفيذها لكونها تدعو إسرائيل إلى الانسحاب من الأراضي اللبنانية.

بعد سوريا، يتعاطف الحزب مع الفلسطينيين ويدعو إلى الحفاظ على وجودهم في لبنان حسب قوانين تنظم هذا الوجود وتمنع فوضويته بانتظار إيجاد حل المسألة الفلسطينية.

الفصل الثاني

حركة أمل

الذات الشيعية والدولة المنشودة

تؤكد حركة أمل على ثقل الوزن الشيعي في معادلة الطوائف اللبنانية، وعلى فعالية الحضور الشيعي في الصراع القائم، مما يشكل عاملاً أساسياً في عملية إعادة بناء الدولة اللبنانية.

يتجلى هذا الثقل أولاً بالغلبة العددية للشيعة بالنسبة إلى الطوائف اللبنانية الأخرى، وخاصة الموارنة منها:

- «وإذا كانت المشاركة [في الحكم] بالعددية، فالكل يقر أن الشيعة هم الأكثر في لبنان»(٣).
- «بأي قياس يريدون أن نقيس، بالعددية؟ الشيعة أكثر عدداً، إذن لنا حقوق أكثر»(١٢).
- «ولا يخافوا إذا كان هناك عدد أكبر للمسلمين في الجيش لأن الشعب اللبناني أصبح كذلك [لأن هذا هو الأمر الواقع]»(٣١) ٥.

وهكذا لم يعد للموارنة من حجة تدعم تمسكهم بامتيازاتهم وحصتهم في الدولة:

- «وعلى المستوى الطائفي، فإن الطائفة المارونية ليست الأكثر في لبنان لتتمتع بهذا الامتياز. من هنا عنادهم وإصرارهم على إبقاء الحال على حاله بحيث يتمكنون من التمسك بامتيازاتهم رغم كونهم أقلية...»(٢٠).
- «لا يمكن أن يقبل العقل أن طائفة لم تعد الطائفة الكبرى في لبنان يكون لها أكثر من ثلث عدد النواب.. وهنا طلبنا أن يصار إلى إحصاء، بل قبلنا أي إحصاء تقريبي، مع تعهد سلفاً بأن هذا الاحصاء لا يعني أننا نريد للطائفة الشيعية موقعاً مميزاً عن الآخرين..»(٢٦) ١٧.

يتجلى الوزن الشيعي ثانياً، بالالتزام الوطني الحق والقوة المؤثرة للشيعة وبكفاءاتهم:

- «وإذا كانت المشاركة [في الحكم] في الوطنية وبمقدار ما يقدم الإنسان، فلا أظن أن إنساناً قاتل في الدنيا في سبيل لبنان كما قاتلنا»(٣).
- «نحن في حركة أمل وجبهة الخلاص الوطني والإسلامي، الممثلين الحقيقيين للشعب

اللبناني الذي نريد له الخلاص»(١١).

- «إذا أرادوا أن يقيسوا بمقدار ما قدمت كل طائفة للبنان، إن الجنوب ما زال يتحمل منذ سنة ١٩٤٨ [تاريخ قيام إسرائيل] وحتى الآن وزر القضية الفلسطينية»(١٢).

- «هذه الضاحية [الجنوبية] هي قلعة وطنية، هي حصن الإسلام والمسيحية في لبنان، ليست حصن التعصب. هذه الضاحية التي استعصت على إسرائيل التي رضخ لها الحكام العرب. .»(١٢).

- «الذي حدث لم يكن في الحسبان. فلا المارونية السياسية بقيادة حزب الكتائب هذه المرة استطاعت أن تحافظ على «ضبط» الشيعة وإنهاء تمردهم، ولا الدولة اليهودية استطاعت أن تربح رهان سكوت الشيعة عن احتلال مدنهم وقراهم. ومن هنا اتضحت صعوبة اختراق الرقم الصعب في معادلة الطوائف اللبنانية، ألا وهو الرقم الشيعي الصعب الذي أثر بشكل مباشر على الموقف الإسلامي الموحد في لبنان»(١٥).

- «إن مقاومة أهلنا في الجنوب هي المعادلة الأولى والأساس في بناء لبنان الغد، بل إن لبنان بدأ يولد من الجنوب، من هذا الرحم المعطاء الذي ما فتىء يلد البطولة والخير على السواء. والجنوب هو الرأس والعقل لأن العلم كل العلم فيه، والجنوب هو الأطراف، والوطن لا يقوم بدون ساقين»(١٦) ١٠.

- «ستبقى الضاحية الجنوبية في خاصرة بعبدا [حيث قصر رئاسة الجمهورية] لتبين للحكام أن في لبنان فقراء. ستبقى المحطة التي يلتقي فيها اللبنانيون والمطرقة التي تضرب شديداً على صدور الحكام»(١٧) ٣.

- «كان لدي شعور بأني وحدي أطالب بالوحدة وبالتراب الجنوبي، وحدي أطالب بالجريح، بلبنان الغد»(٢٢) ١٢.

- «لم نعد سلماً يصعدون عليه»(٢٥).

- «انتفاضة ٦ شباط [١٩٨٤] حملت بيروت ولبنان من العصر الإسرائيلي وأعادتهما إلى العصر العربي. .»(٢٨) ٨.

- «إن الجنوب اللبناني إما أن يكون كامل التحرير في كل التراب، وإما فإن كل لبنان بالتالي هو قيد الأسر»(٣٢) ٦.

هكذا تستند «أمل» في تحديد الصيغة المنشودة للدولة اللبنانية إلى التزايد السكاني الشيعي الذي يفترض أن يحسب له حساب في هذه الصيغة، كما أنها تستند إلى الوطنية الصادقة التي تميز الشيعة بها سواء من خلال مقاومتهم المستمرة التي لعبت دورها في التأثير على القرار الإسرائيلي بالانسحابات من جنوب لبنان، أو من خلال تحدي وقهر سياسة الحكم اللبناني القائمة على تثبيت الهيمنة المارونية ـ الكتائبية على الدولة، وعلى سلخ لبنان عن محيطه العربي.

لكن ما هي صيغة الدولة التي تتصورها حركة أمل مخرجاً للأزمة اللبنانية؟

١ ـ وحدة، استقلال وتحرير

أول ما يلفتنا في طروحات «أمل» حول إعادة بناء الدولة اللبنانية، هو الدعوة إلى الوحدة بين اللبنانيين. تتمثل هذه الدعوة أولاً في ضرورة الحوار والوفاق بين الأطراف المتنازعة:

ـ «أبدينا استعدادنا لنمد أيدينا للجميع [من أجل الحوار] تحت راية الشرعية»(٨) ٣.
ـ «لماذا لم تقرأوا في البيان بين وليد جنبلاط وبيني أن أيدينا ممدودة للباقين في سبيل وفاق لبناني ـ لبناني»(٨) ٤.
ـ «واجب الدولة أن تطور موقفها السياسي لجهة التفاف وطني شامل حولها وذلك من خلال قيام حالة اتفاق داخلي»(٩).
ـ «يجب أن نبدأ بلقاء وطني يكون الحوار داخله مسؤولاً بحيث تستعاد الثقة المفقودة..»(٩) ١٣.
ـ «إن الوفاق الوطني يعطل مفاعيل الهيمنة ويلغي بالضرورة الاعداد لمواجهتها ويمنع اتساع شقة الخلاف بين أهل الوطن الواحد ويعطي الحكم الشرعي العادل الورقة الأكثر ضغطاً والسلاح الأمضى الذي يؤمن استرجاع السيادة والوحدة»(١٠).
ـ «لست مستعداً لوفاق شيعي مع الدولة.. المطلوب وفاق وطني شامل بين اللبنانيين.. وهو شأن عام لا يعني طائفة أكثر من الأخرى»(١٠).
ـ «هذه الدولة يجب أن تبنى بالحوار»(١٢).

ويتأكد هذا الميل الوحدوي لأمل ثانياً، بالدعوة المباشرة إلى الوحدة اللبنانية:

ـ «فقيام لبنان بعد الذي جرى يكون بتحويل لبنان إلى فريق واحد متجانس كأن لبنان كله محافظة واحدة أو طائفة واحدة، وبذلك وحده تعمق صيغة التعايش لتصبح صيغة الوحدة»(٢).
ـ «إن البديل عن اتفاق ١٧ أيار هو [الوحدة اللبنانية الداخلية]»(١٢).
ـ « [يجب] أن تمد [القيادات المسيحية] اليد المخلصة لأهلها حتى نكون جميعاً صفاً مرصوصاً أسياداً لا مسودين»(١٦) ١٠.
ـ «لن نرضى بديلاً عن لبنان الواحد الموحد»(٣٠) ٩.

لكن ترتبط هذه الوحدة المطلوبة بتحقيق الاستقلال اللبناني:

ـ «يجب الاعتماد أولا وأخيراً على الجبهة الداخلية المتراصة قبل الدخول في مراهنات على هذا الطرف أو ذاك من القوى الخارجية»(١).
ـ «[يجب على الأطراف اللبنانية أن] تتعامل بالورقة اللبنانية دون سواها، الأمر الذي يعطل الدور الغريب في شأننا السياسي الداخلي ويجعلنا نرتاح جميعاً إلى قدراتنا المتضافرة

والمتآخية لمصلحة الجماعة اللبنانية ككل»(٩) ١٣.
ـ «وطالما آمن اللبنانيون بلبنان وطناً نهائياً بحدوده القائمة، حراً سيداً مستقلاً ديمقراطياً، وطالما ارتضوا وأكدوا على صيغته الحضارية وعلى مكانة الحرية في كيانه وتكوينه، وطالما أنهم مصرون على شرعيته العادلة والقادرة، فإنه أصبح لزاماً على كل لبناني أن يناهض كل انحراف عن هذا المبدأ»(٩) ١٣.
ـ «إن توحيد لبنان وإخراجه من حالة التفتت وتثبيت استقلاله هي عناوين لعمل هذه الحكومة [الوحدة الوطنية] وهي الاستحقاقات المنتظرة لعملها»(٢٣) ٢.
ـ «المطلوب لبنان الواحد المستقل»(٣١) ٤.

كما أن الوحدة ضرورية من أجل استعادة الأراضي المحتلة، لذا فهي ترتبط بالتحرير:

ـ «[يجب على] الجميع دولة وشعباً أن يعملوا باتجاه تحرير لبنان من إسرائيل»(٥).
ـ «والحل الذي يطول الجنوب ويعيده لحضن الوطن الأم فيه حل للبنان الواحد الموحد، وما عدا ذلك فهو تفتيت للبنان، ونحر لسيادته ووحدته واستقلاله»(١١).
ـ إن الحوار يبدأ بالجنوب عبر اتفاق لبنان موحد وبأنه على إسرائيل أن تخرج بمطلب لبناني واحد من جميع أراضي لبنان دون قيد أو شرط بناء لقرارات الأمم المتحدة»(١٢).
ـ «دعنا نتوحد مسلمين ومسيحيين، لبنانيين جميعاً ونتوجه للجنوب [من أجل تحريره]»(٢٥).
ـ «المعركة الكبرى في لبنان هي: التحرير والتوحيد..»(٢٧) ٩.

أما تحرير الأرض فيجب، في نظر «أمل»، أن يترافق مع تصفية العملاء الذين يسندون المحتل الإسرائيلي، ويعتبرون رمزاً للخيانة الوطنية:

ـ «نريد أن يقولوا إن إسرائيل هي العدو الأول والأخير وليس من عدو [لبناني] لنا في لبنان»(١٦) ١٢.
ـ «إن إخراج هذه اليد الإسرائيلية من بيروت ومن قلب الحياة السياسية اللبنانية، أصبح شرطاً أساسياً لكي تضع هذه الحرب أوزارها ولكي يتوقف هذا النزف في بيروت. [وحكومة الوحدة الوطنية] تضع نصب أعينها أن يتحقق ذلك [إضافة إلى تحرير الأراضي المحتلة] بكل الوسائل»(٢٣) ٢.
ـ «لا نريد معارك بين اللبنانيين، لا نريد معارك حتى مع الكتائب، ولكننا نريد معارك مع «القوات اللبنانية» التي ترتبط بإسرائيل»(٢٥).
ـ «المطلوب الانسحاب الشامل [لإسرائيل] دون قيد أو شرط من كل الأراضي اللبنانية، والمدعو لحد [قائد «جيش لبنان الجنوبي»] هو نفسه كأي ضابط إسرائيلي»(٢٨) ٢.
ـ «إن تنفيذ القرار ٤٢٥ هو المطلوب وبالتالي انسحاب إسرائيل بدون قيد أو شرط، ويعني الانسحاب انسحاب عملائها أمامها أو وراءها تواً»(٣٢) ٦.

نجد إذاً أن شعارات «الوحدة»، «الاستقلال» و«التحرير» تعتبر عناوين هامة تطرحها حركة أمل في سياق عملية إعادة بناء الدولة اللبنانية. وذلك باعتبارها تشكل مخرجاً لواقع التفتت المجتمعي وتناحر القوى السياسية؛ ونقيضاً لسياسة الانحياز التي يتبعها الحكم القائم في علاقاته الخارجية، وللاحتلال الإسرائيلي الذي يهدد باقتطاع الأرض.

وإذا كان من المفترض أن تنعكس هذه الشعارات في البنية السياسية المنشودة للدولة اللبنانية، فكيف يظهر هذا الانعكاس في تصور «أمل»؟.

٢ ـ الدولة العادلة

لا تتردد حركة أمل في إظهار دعمها للسلطة الشرعية ومؤسسات الدولة، ولكن «لا كأشخاص وإنما كرمز لوحدة لبنان». كما يبدو أن هذا الموقف مشروط أيضاً، وأساساً بصيغة للدولة قوامها العدل والمساواة، حيث يمكن للحكم أن يكون «شرعياً بالتفاف الشعب حوله»:

- «أولى واجبات الدولة هي العدالة الاجتماعية بمفهومها الشامل المتطور»(٦).
- «لم تسع حركتنا لاقتناص مركز أو لاخلال بتوازن، بل كانت تطلب العدالة»(٨) ٤.
- «الدولة يجب أن تكون ملكاً للجميع [وعادلة]»(١٠).
- «لن نقبل بعد اليوم إلا بالمساواة»(١٢).
- «لا بد من التخطيط لوضع أسس الدولة التي تكون أقوى من إرادة أي فريق لا بقوة سلطان الحاكم وقوة جيشه، بل بحكم الغد الذي يستشرف المستقبل ويربط المواطن بالحكم من خلال مؤسساته السليمة الديمقراطية والعادلة والقادرة»(١٣) ٣.
- «إن حركة أمل تسعى، لا بل إنها تقاتل من أجل إعادة بناء لبنان المستقبل الذي يقوم على دولة عصرية أساسها العدالة والمساواة»(٢٣) ٢.
- [من الأهداف التي «علمنا إياها موسى الصدر»]: دعم مسيرة السلام اللبناني والاصلاح مع التأكيد على أن البنية السياسية اللبنانية غير قابلة للحياة ما لم تدخل عليها الاصلاحات السياسية والعدالة الاجتماعية»(٢٧) ٩.
- «المطلوب العدالة والمساواة بين كل اللبنانيين»(٣١) ٤.

أ ـ بين إلغاء الطائفية السياسية والمشاركة

كيف تتجسد العدالة والمساواة في الدولة؟

نحصل من «أمل» على إجابتين، تتمثل الأولى بإلغاء الطائفية السياسية، وهو، على ما يبدو، يشكل مطالب الحد الأقصى للحركة:

- «إذا كانت المشاركة [في الحكم].. بالكفاءة، فإننا نرحب بإلغاء الطائفية السياسية دائماً ليترك الأمر للكفاءات»(٣).

ـ «إلغوا الطائفية السياسية، لن نقبل بصيغة ١٩٤٣ ولا بصيغة ١٩٥٨»(١٢).
ـ «إن إلغاء الطائفية السياسية هو من بنود ميثاق [حركة] أمل ويجب أن يتحقق فوراً»(٢٢) ١٢.
ـ ويصف رئيس حركة أمل البيان الوزاري لحكومة الوحدة الوطنية التي يشارك فيها، بأنه إعلان عن «ولادة لبنان الجديد»(٢٢) ١٢.
ـ «آن الأوان لنضع حداً نهائياً للطائفية [كعنصر تفجير مستمر]، وليشعر اللبناني أنه كغيره من مواطني دول العالم ينتمي إلى وطن وليس إلى طائفة أو ميليشيا أو مشروع كانتون»(٢٣) ٢.
ـ «نحن نريد بناء وطن يرتكز على إلغاء الطائفية السياسية ولا نطالب ببرنامج إصلاح سياسي يخدم مصلحة الطائفة الشيعية فقط»(٢٣) ٢.

تجدر الإشارة هنا إلى أن الدعوة إلى إلغاء الطائفية السياسية تترافق مع ضرورة الفصل بين الدين والطائفية، فالإيمان ذو النزعة الطائفية ينجم، في نظر حركة أمل، عن «عقلية ضيقة، وذهنية جامدة وعقيدة فاسدة، وهو، بالتالي، سبب التفرق والتنابذ والعامل الأساسي في ضرب وحدة الأمة التي أكدت عليها الرسالة»*. أضف أن للدين دوراً ينبغي أن يتمثل في «صياغة» حياة البشر في قوالبه ويوجهها في المسار «الصحيح»(٧).

الخطاب السياسي لحركة أمل يحضن أيضاً «الثقافة الإيمانية والأخلاقية»، إلا أنه لا يحمل مشروع دولة إسلامية في لبنان، «فالحكم الإسلامي على باقي الطوائف أمر لا يخطر في بالنا»، بل إن التعدد الطوائفي في لبنان يستبعد مثل هذا المشروع بسبب حق الطوائف في ممارسة شعائرها:

ـ «حركة أمل لا تفكر في إقامة دولة إسلامية على غرار ما هو قائم في إيران اليوم، فالجمهورية الإسلامية في إيران لها ما يبرر إقامتها.. أما نحن في لبنان، فإننا نعرف تمام المعرفة أن هذا الوطن يضم عدة طوائف لها الحق في أن تمارس شعائرها على النحو الذي تريده، وإذا كنا رفضنا الهيمنة علينا فإننا نرفض أيضاً أن نهيمن على باقي الطوائف»**.

ولا شك بأن هذا الاستبعاد لمشروع الدولة الإسلامية يبقى أميناً لمواقف مؤسس حركة أمل في هذا المجال:

ـ «لم أفكر يوماً في إقامة دولة إسلامية، لأن ذلك مستحيل التحقيق في لبنان. لذلك صرفت جهدي واهتمامي في القضايا اللبنانية العامة، نتيجة الفراغ الذي أحدثه إهمال الدولة في هذا المجال»***.

---

* «أضواء على الميثاق، المبدأ الأول»، أمل، عدد ٥٩، أيار ١٩٧٩، ص ٧.
** حيدر، عاكف، في حوار صحفي، أنظر الحركات الإسلامية في لبنان، ملف الشراع، ص.ص. (٨٣ ـ ٨٤).
*** الصدر، موسى، «مواقف وأقوال»، أمل، عدد ٦٢، أيار ١٩٧٩، ص ١١.

نعود الآن إلى الخيار الثاني لحركة أمل حول صيغة الدولة المنشودة، والذي يقوم على تعديل اتفاق ١٩٤٣ بحيث يتحسن الموقع الشيعي في الدولة على نحو مواز للموقع الماروني:

- «أخرجوا من عقدة أن الشيعة هم للمهام الوضيعة واعلموا أن هؤلاء بشر مثلكم، ولبنانيون مثلكم، ولا يريدون على الاطلاق أكثر من مساواتكم في كل الميادين ولكن في الحقوق أيضاً»(٣).
- «ليتأكد الشيخ بيار الجميل وحزب الكتائب أننا نعرف مصدر خوفه، ولذلك لا أحد يقرب إلى هذا المركز [رئاسة الجمهورية]. ولكن عليه أن يفهم مصدر خوفنا وغبننا. وللشيعة الحقوق ذاتها التي للطائفة المارونية، لكننا لا نطالب برئاسة الجمهورية»(٨) ٤.
- «إن الحكومة الجديدة [حكومة الوحدة الوطنية] كلها من المفترض أن تعتمد [= تطبق] إلغاء الطائفية السياسية فوراً من كل الوظائف العامة ما عدا وظائف الفئة الأولى [التي يجب أن] تعتمد فيها المناصفة [بين المسيحيين والمسلمين].. أما بالنسبة للنصوص التي تكرس الطائفية فمن الواضح أنها من بين القضايا الكثيرة التي يطالب الشعب اللبناني بالتخلص منها»(٢٣) ٢.
- «كل الذي نريده موقعاً متساوياً مع هؤلاء الآخرين [= الموارنة]»(٢٧) ١٧.

ب - جيش وطني موحد

تتجسد عدالة الدولة أيضاً في مؤسساتها، وخاصة في الجيش الذي تطالب حركة أمل بأن يكون موحداً، لا طائفياً وغير منحاز إلى أي من قوى المجتمع اللبناني:

- «[يجب أن] تنضوي [«القوات اللبنانية»] عبر قانون خدمة العلم إلى جيش البلاد لتشترك كل السواعد في التحرير عند الاقتضاء بالتفاف كل الجيوش في جيش لبنان وحول لبنان»(٢).
- «سنقاتل كي يكون الجيش للجميع، لا خروفاً هناك وذئباً هنا، بل أسداً على الجميع»(٨) ٣.
- «أردناه [للجيش] للجميع وطنياً، لبنانياً، قوياً وقادراً»(١٢).
- «دافعنا عن الجيش وسندافع من أجل إيجاد جيش لبناني عادل»(١٢).
- «نريد جيشاً للجميع ولتحرير الجنوب، ولا تهمنا طائفة القائد شرط الكفاءة والعدل»(٢٣) ٣.
- «المطلوب وحدة في لبنان، والوحدة بدون جيش لبناني موحد كيف يمكن أن تتم؟.. الوسيلة الوحيدة للقضاء على الميليشيات هي إلغاء الطائفية السياسية في الجيش وأن يجند الجميع للخدمة الإجبارية..»(٣١) ٥.

ج - الدولة والخدمات العامة

أما الوظيفة المطلوبة من الدولة، والتي تعكس عدالتها، فهي ربط الدولة بالمواطن

عبر مؤسساتها التي يجب أن تؤمن الخدمات العامة له وأن تعمل على تنمية مناطقه، ولكن يبدو أن المقصود هنا هو المواطن الشيعي ومناطقه المتخلفة.

- «نرى أن مسألة الولاء للوطن هي كاملة غير منقوصة، وذلك يكون بالاتجاهين: من الشرعية باتجاه شعبها، ومن الشعب باتجاه الشرعية»(٤).
- «كنا نتوقع أن تعالج قضية الجنوب بطريقة يشعر بها الجنوبي المنتفض أنه لا ينفصل إطلاقاً عن الدولة»(٥).
- «أقل الواجب هو أن تقوم الدولة بواجباتها كاملة غير منقوصة لجهة تحريك إداراتها ومؤسساتها وأجهزتها بشكل يؤمن للمواطن [الجنوبي] خلفية حياتية تكون بمثابة السند الحقيقي لصموده»(٥).
- «على أن حقوق المواطن ليست شخصية. فهناك حقوق أخرى يجب أن تؤمن له من خلال تأمين حقوق الجماعة، بمعنى الخدمات العامة التي تفيده وتسهل أمره، وبمعنى الانماء المتوازن والعادل بين مختلف المناطق من أجل تضييق الهوة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والحضارية أيضاً بين هذه المناطق وبالتالي بين مختلف الجماعات. وهذا أمر لا يمكن تحقيقه إلا بتخصيص المناطق المحرومة والمتخلفة بأكثر اعتمادات التنمية لعشرات السنين حتى تصبح هذه المناطق وكأنها تشبه قلب لبنان وجبله المميز»(١٣) (٣).
- «نطالب الدولة اللبنانية بدعم الصمود في الجنوب»(١٤) ٤.

٣ - حول عروبة لبنان

تعبر حركة أمل عن ميلها العربي في تأكيدها على الهوية العربية للبنان، لذلك فهي تدعو إلى تكريس هذه الهوية في الدولة اللبنانية التي يتعين أن تحدد خياراتها في السياسة الخارجية على ضوئها، مما يحتم على هذه الدولة الالتزام بالقضايا العربية، وخاصة من زاوية الصراع العربي - الإسرائيلي:

- «دافعنا وسندافع من أجل لبنان عربي يتفاعل مع محيطه ويعمل من أجل القضية الإسلامية»(١٢).
- «إلغاء الاتفاق [١٧ أيار] هو منطلق جديد في الفهم السياسي على أساس أن تأخذ الهوية العربية للبنان حقوقها الكاملة من حيث الانتماء والتصرف القومي في إطار عربي مشرقي، هذا الفهم يلزمنا برسم سياسة دفاعية مستوحاة من انتمائنا العربي وتسهل إقرار عقيدة ثابتة للمؤسسة العسكرية»(١٩).
- «[يجب] عودة لبنان نهائياً من الرهان الإسرائيلي للعب دوره العربي ومن أجل المساهمة الفعالة في خدمة القضايا العربية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية وقضية التحرر والتنمية»(٢٧) ٩.

هكذا ترتسم الدولة اللبنانية المنشودة في صورة الجدول التالي الذي يعكس تصور حركة أمل لهذه الدولة:

جدول رقم ـ ١٥ ـ الدولة اللبنانية المنشودة في نظر حركة أمل

المواصفات		الصيغة السياسية		الوظيفة	
موحدة	٢١	إلغاء الطائفية السياسية	٦	التحرير	١٠
عادلة	٨	أو			
جيش وطني	٦	المشاركة الطائفية	٤	تأمين الخدمات العامة	٥
				المشاركة في القضايا العربية	٣
عربية	٣				

تتحدد في هذا الجدول الإصلاحات التي تقترحها حركة أمل للدولة اللبنانية القائمة. ففي مقابل الدولة الطائفية التي ترزح تحت الهيمنة المارونية لا ينبني مشروع الدولة الإسلامية، بل الدولة الموحدة العادلة من خلال إلغاء الطائفية السياسية، أو تحقيق المشاركة الطائفية التي تضع الشيعة والموارنة على قدم المساواة، وفي كلا الخيارين يكمن تحسين للوضع الشيعي الدوني أو الأكثر دونية بين المسلمين في ظل الدولة القائمة. وفي مقابل الجيش المنحاز الذي تنخر به السوس الطائفية وتنعكس فيه بنية الدولة القائمة، تنادي «أمل» إما بالصيغة الوطنية الموحدة كميزة لجيش الدولة أو بالمشاركة العادلة للطوائف فيه. ثم يأتي تحرير الأرض المحتلة، الجنوب اللبناني أساساً، وتأمين الخدمات العامة للمناطق المحرومة، الشيعية الانتماء كما رأينا، في طليعة وظائف الدولة المنشودة. أخيراً، إن بديل السياسة الخارجية القائمة على نزع لبنان من انتمائه العربي وعلى الانحياز للسياسة الأميركية والتواطؤ مع إسرائيل، يتمثل في الدولة اللبنانية العربية التي تطالب «أمل» بأن تترجم هذا الانتماء عبر الالتزام في القضايا العربية، خاصة ما يتعلق منها بالصراع ضد إسرائيل.

الفصل الثالث

دار الفتوى

تحتل فكرة الوحدة اللبنانية حيزاً بارزاً في تصور دار الفتوى للدولة اللبنانية المنشودة. وتعبر عن تلك الفكرة الدعوة إلى الحوار والوفاق بين الأطراف المتنازعة أولاً، والدعوة المباشرة إلى الوحدة ثانياً.

١ ـ الحوار والوفاق

يبدو الحوار والوفاق من أجل الإصلاح السياسي في لبنان، بديلاً عن استمرار القتال والخطر المحدق بلبنان، كما يبدو معبراً عن الحس الوطني الأصيل للمسلمين:

ـ «وباسم [حقنا في الوطن] نطالب بالنظر الجاد في حرب الجبل لدفع الهيمنة غير الشرعية عنه وجعله مدخلاً لوفاق وطني شامل للقضاء نهائياً على دار الخلاف بين أبناء المنطقة الواحدة»(٥) ٨.

ـ «وبحس وطني أصيل، ومن منطلق تعلق المسلمين بوطنهم لبنان الذي لم يوفروا له ولاء، ولا عطاء إلا أدوه كأروع ما يكون العطاء السخي والتفاني، يرون اليوم ضرورة الإسراع في قيام حوار وطني مشبع بالصدق والاخلاص ويمدون يدهم بما عرف عنهم وبما أثبتوه من روح التسامح والانفتاح إلى أخوانهم في الوطن»(٨) ١٥.

ـ «إن هذه الخطورة التي تتهدد الوطن بأسره، والمواطنين دونما استثناء، تحتم وضع قضية الوفاق الوطني حول المسألة السياسية في طليعة الاهتمامات الرسمية والشعبية من غير ما تردد، ووضع الاصلاحات السياسية موضع التطبيق بدون إبطاء»(٩) ١٤.

ـ «كم نود أن يتم [تحقيق مطالبنا] عن طريق التعاطي الفكري والحوار لا بوسيلة القتل والدمار، فنحن لسنا دعاة عنف وتخريب»(٩) ١٥.

٢ ـ الوحدة الوطنية

تأتي الدعوة إلى الوحدة الوطنية اللبنانية في نظر دار الفتوى، رداً على واقع الانقسام والتناحر السائد في لبنان:

ـ «إن ضرورات التسليم بالاستقلال اللبناني وبوحدة السيادة اللبنانية، وبوحدة الوطن اللبناني، [هي] التسليم بوحدة الشعب اللبناني كله، لأن هناك تطابقاً ضرورياً بين وحدة الأرض ووحدة

الشعب، هذا التطابق هو الذي يعطي الهوية اللبنانية جوهرها وحقيقتها وقيمها، فلا قسمة للشعب مع وحدة الوطن، ولا قسمة لوطن مع وحدة الشعب»(٧) ٣٥.

ـ «ومما نحرص عليه من وحدة وسيادة واستقلال كامل وسلطة شرعية فوق كل شبر من تراب [الوطن] ومن مواطنية لبنانية جذرية لا شك فيها ولا اتهام من هوية عربية ناصعة لا زيغ فيها ولا لبس، ونعود [بلبنان] إلى دولة عادلة قادرة ووطنية ذات رسالة إنسانية رائعة»(٨) ١٥.

ـ «نريد للبنان نظاماً إنسانياً كاملاً، يستمد قواعده وأصوله من شرعة حقوق الإنسان، لا تفرقة فيه بين لبناني ولبناني بسبب الدين أو الطائفة أو المذهب أو العائلة أو العنصر أو اللون أو الانتماء إلى منطقة معينة من مناطق لبنان، ذلك أننا نريد أن نبني لبنان الواحد لا لبنان المناطق والأقاليم والكانتونات»(٩) ١٣.

ـ «تبقى الوحدة الوطنية اللبنانية، والتي تقوم على أساس من انتماء اللبنانيين الأول للبنان، هوية وحيدة، وولاء كاملاً، هي الأساس في الشعور بالعزة الوطنية لتوفير المنعة اللبنانية ولرد كل عدوان، وبالذات لاجلاء المحتل الإسرائيلي عن أرض الوطن، وذلك بالتفاف اللبنانيين جميعاً حول سلطة شرعية قادرة وعادلة»(١٠) ٣.

ـ «إن الوطن بالضرورة، ولبنان خاصة، لا يمكن أن يقوم إلا على التوحيد والعدل، ونحن نفهم التوحيد على أنه عمل يتناول ميادين لا نهاية لها، كما نفهم العدل على أنه ممارسة لموازين الخير من غير حدود، إلا أننا في لبنان نبقى بحاجة إلى التوحيد على قدر ما يتحمل المجتمع ويطيق»(١١) ١١.

ـ «إن الحلف الوحيد الذي نؤمن به هو [خلافاً للأحلاف الطائفية] حلف اللبنانيين، ليكون فيما بعد حلفاً فريداً بين المواطن وأرض الوطن»(١٣) ٨.

ـ إنه لمن الغباء بمكان أن نعتقد بأن الحرية اللبنانية أمر يمكن تجزئته، فلا حرية للقرار المسيحي دون تدخل من قرار المسلم، ولا حرية لقرار المسلم دون تدخل من قرار المسيحي، ولا قيمة لحرية تنفرد حرية واحدة منها عن الأخرى. القيمة في انصهار الحريتين في حرية وطنية واحدة، وفي انصهار القرارين في قرار لبناني واحد، والقيمة في القرار اللبناني أن لا يكون قراراً إسلامياً أو قراراً مسيحياً بقدر ما يكون قراراً وطنياً، يعني كل المواطنين مرة واحدة»(١٤) ١٥.

إذاً، إن الوحدة الوطنية، المعززة بالحوار والوفاق بدلاً من الحرب والقتال، والتي يفترض أن تنعكس في دولة لبنانية موحدة، تمنح، في نظر دار الفتوى، الهوية اللبنانية قيمتها، وترتبط بالاستقلال وسيادة الدولة، التحرير، الحرية والديمقراطية، فضلاً عن ارتباطها بضرورة قيام سلطة شرعية قادرة وعادلة.

٣ ـ العدالة والمساواة

في نظر دار الفتوى إن دولة العدالة والمساواة تشكل مخرجاً للأزمة اللبنانية، وقد جاءت النصوص التي تدعو إلى هذه الدولة على النحو الآتي:

ـ «وكلما كانت الأهداف الوطنية، في العدالة والمساواة والانماء العام واضحة، كان ذلك سبباً في التفاف اللبنانيين حول السلطة برموزها المسيحية والإسلامية بلا تفرقة ولا تمييز»(١) ١٧.

ـ «[المطالب الإسلامية] لم تدع يوماً إلى الامتيازات الإسلامية في هذه البقعة من العالم، إنما دعت إلى دولة العدالة والمساواة على أساس من المواطنية اللبنانية لا على أساس الطائفية الدينية. . وهذا هو الضمان الحقيقي للبنان وكل اللبنانيين بلا تفرقة ولا تمييز»(٢) ٨.

ـ «إن ضمان المسلمين يبقى ضماناً هشاً إذا لم يكّن مبنياً على مبادىء العدل والديمقراطية والمساواة»(٢) ٩.

ـ «المساواة هي تطلع لبناني مطلوب، وتبقى الديمقراطية الكاملة الخالصة من أي شرط طائفي، هي أمل المسلمين والمسيحيين معاً»(٢) ١٠.

ـ «إن في الوطن على صغر مساحته متسعاً لجميع أبنائه على أساس من العدالة وصون الحريات، وأن أي فئة من الفئات لا يمكن أن تبني لبنان على صورتها سواء كانت حزبية أو طائفية أم عنصرية، ومهما تمادت هذه الفئة أو تلك في مثل هذه المحاولات، فإنها ستعود في الخاتمة إلى منطق المواطن الحكيم المدرك لمسؤوليته الوطنية، لأن لبنان لا يمكن أن يكون إلا على صورة من التجانس البديع بين طوائفه، تظلله الكرامة وتحفظه قواعد العدالة والمساواة»(٥) ١٧.

ـ «إن تحرير الوطن ينبغي بالضرورة أن توازيه حركة تحرير المواطن، وذلك يعني وجوب العمل على تحرير بعض المواطنين، أولاً من عقدة الخوف التي تحولت إلى عقدة للسيطرة، وتحرير البعض الآخر من عقدة الغبن التي تحولت فيهم إلى عقدة للاستسلام. وبذلك نصل إلى تحقيق المساواة الوطنية التامة في قضية البناء وقضية المصير»(٥) ٢٠.

ـ «إن وحدة الشعب اللبناني تفترض المساواة المطلقة أمام هذه الهوية [اللبنانية]، فلا هيمنة لحزب على حزب أو على حكم أو على سلطة، ولا هيمنة من طائفة على طائفة أو على حكم أو على سلطة، ولا خوف على طائفة أو نظام من طائفة أو فئة، ولا امتياز لطائفة أو فئة، ولا ضمان يعطى لطائفة يحقق لها امتيازاً لتواجه بها افتراض غدر قد يكون عليها من طائفة من الطوائف. فهذه اللغة ليست لغة المواطنين الذين يثق بعضهم ببعض والذين يحترمون النظام والقانون ويفهمون معنى المواطنية، ويريدون بناء الأوطان بناءً شامخاً متآخياً»(٧) ٣٥.

ـ «إن الحرية اللبنانية هي حرية المواطن والوطن في آن معاً، فإذا تساوى المواطنون اللبنانيون في حرياتهم الشخصية في الوطن تساووا بالدرجة نفسها في حقهم في تقرير مصيره ونظامه وتعيين ركائزه البشرية وتحديد أطره العامة»(٧) ٣٥.

ـ «إن المطالبة بالعدالة والمساواة ووحدة الوطن هي مطالب إنسانية يتساوى في ظلها المسيحيون والمسلمون. . نعتقد بأن العدل بين الناس لا بين القبائل الطائفية، هو في أساس الحكم وبنائه السليم»(٩) ١٥.

ـ «يبقى الامتياز الوحيد في لبنان، هو ذلك الامتياز الذي يعطى للبنان بأسره، شعباً متساوياً، وديمقراطية وطنية، وسيادة كاملة وسلطة عادلة، وتلغى أية امتيازات طائفية أو دينية أو حزبية أو

عائلية أخرى مهما كانت»(١٠) ١٣.

هكذا إذاً، تنشد دار الفتوى دولة العدالة والمساواة التي تصون الحريات والديمقراطية، وذلك لما تشكله من ضمانة لجميع الأطراف اللبنانية، حيث تحفظ التوازن بين مختلف الطوائف وتزيل مشاعر الخوف والغبن، وتلغي الهيمنة والامتيازات الطائفية، فضلاً عن أنها تسبب التفاف الشعب حول السلطة.

لكن ما هي صيغة الدولة التي يمكنها أن تجسد العدالة والمساواة؟

أ ـ التوازن بين المسيحيين والمسلمين

تتمثل هذه الصيغة في تحقيق التوازن بين المسلمين والمسيحيين، وذلك سواء في مجال تعاطي الدولة مع المناطق أو في مجال الامتيازات والمؤسسات:

- «ويبدو أن التوازن الذي يرضي كل الأطراف هو التوازن الذي تمارسه السلطة الشرعية ببسط نفوذها، المتوازن. . .، على المناطق اللبنانية، الإسلامية والمسيحية، بالشدة نفسها وبالعدل نفسه، مما يرهص بتطبيق سياسة المستبد العادل»(٤) ٧.
- «إن تحرير المجتمع اللبناني لا يقوم إلا على توازن جديد يقوم ويتكامل بين الطاقات الإسلامية والمسيحية، لأن الطاقات المسيحية، والقيادات المسيحية الموحدة، والمؤسسات المسيحية المتكاملة، تبقى ناقصة التحرر ضعيفة العطاء إذا بقيت الطاقات الإسلامية اللبنانية متنافرة، والقيادات الإسلامية متنافرة، والمؤسسات الإسلامية مستضعفة، وعكس هذا الأمر صحيح في هذا السياق»(٥) ٢٠.
- «الشرعية [يجب أن تدعم نفسها] بعدلها مع نفسها ومع الناس، حتى تكتسب مصداقيتها في الداخل والخارج، وذلك عن طريق توازنها المخلص الدقيق، وعدالتها التامة، فتلزم بها نفسها، وتساوي بها بين كل المناطق وكل اللبنانيين»(٧) ٣٥.
- «الامتيازات الإسلامية المادية الدينية، إذا وجدت، ينبغي أن يقابلها على الصعيد المسيحي امتيازات مماثلة للامتيازات الإسلامية المادية وبالحجم نفسه، والامتيازات السياسية المارونية ينبغي أن يعطى مثلها امتيازات سياسية متوازنة لكل الطوائف الإسلامية والمسيحية معاً»(١٠) ١٠.

ب ـ إلغاء الطائفية والامتيازات

التعبير الآخر عن دولة المساواة المنشودة، يبدو في الدعوة إلى إلغاء النظام السياسي الطائفي والامتيازات الطائفية، واستبداله بنظام ديمقراطي يقوم على العدالة والمساواة:

- «إن إنهاء المطالب الإسلامية هو خطأ ديني لأن تخلي المسلمين عن هذه المطالب، في

العدالة والمساواة الوطنية وإلغاء الطائفية السياسية هو، في الوقت نفسه، تخل عن العقيدة الإسلامية نفسها»(٢) ٨.

- «إن النظام الديمقراطي الحر يبقى هو النظام الأمثل لممارسة اللبنانيين حرياتهم الدينية والاجتماعية والاقتصادية وحقوقهم وواجباتهم السياسية جميعاً، بعيداً عن الأنانيات والامتيازات الطائفية التي عانى منها اللبنانيون وما يزالون»(٧) ٣٥.

- «[يجب] الحرص على إلغاء السياسة الطائفية، وهو الكلام الأكثر صواباً من كلام الدعوة إلى إلغاء الطائفية السياسية»(١٠) ١٢.

- «والمقاومة.. تعني عندنا بوضوح تغيير النظام الطائفي التقسيمي بنظام ديمقراطي مقاوم، يحمل في ذاته المناعة الكاملة والشاملة ضد مشروع صهينة لبنان إو قبرصته أو تطييفه أو مذهبته أو تفتيته. إنه بكلمات: نظام لبنان المستقبل، لبنان الاحلام، لبنان العروبة، لبنان الديمقراطية والعدالة والمساواة»(١٢) ١٠.

- «ندعو دائماً إلى إلغاء الطائفية وإحلال الدين محلها في موقع يتمتع به بالحرية، وتمارس فيه العقيدة بالنسبة لكل المؤمنين»(١٣) ١١.

النظام الديمقراطي الحر المطلوب هنا، يبدو قادراً على تأمين العدالة والمساواة بين اللبنانيين، وعلى ضمان حرياتهم بكافة أوجهها الاجتماعية والاقتصادية والدينية، وهو قادر على مقاومة العدو. وفي الوقت نفسه، يبدو هذا النظام السياسي المنشود شرعياً من الناحية الدينية الإسلامية، ولكن لا بمعنى أن العقيدة الإسلامية تتضمنه، وإنما شرعيته هذه مستمدة من تأمينه للعدالة والمساواة، ومن كونه ينقض الطائفية والصراع الطائفي. فالدين، كما تراه دار الفتوى، أسمى من الطائفة والتعصب الطائفي والامتثال من دون مبرر ديني:

- «إن الدين فوق الطائفة، وهو منها بمنزلة الجوهر من العرض والروح من البدن، يرفدها بالقيمة، ويسمو بها في سلم الأخلاق الرفيعة ما دام يشغل منها وظيفة القلب في الجسد، يبعث فيها الحياة ويحجب عنها كل خصال الاسفاف كالتعصب والحقد، ويحصنها من التسييس، ويحرم عليها الاقتتال من غير ما مبرر يرضي الله»(٧) ٣٥.

هكذا ينحصر الدين في إطار أخلاقي. إنه يحلق فوق الطائفة والطائفية، ولدى امتزاجه بالسياسة يصيبه التشوه.

٤ ـ العروبة والسياسة الخارجية

إنه لجلي أن التيار الذي تعبر عنه دار الفتوى مشبع بالعروبة، الأمر الذي تعكسه معظم الطروحات الواردة في العينة المدروسة. يتجلى هذا الميل العربي في التأكيد على

الانتماء العربي وضرورته، معززاً بالديمقراطية، للبنان، وذلك لما للعروبة من قيمة توحيدية:

- «[يجب] الحرص على عروبة لبنان الحضارية، وتراثه اللبناني الممتد في عمق التاريخ، في حدود لبنان ـ الوطن الدستورية»(١٠) ١٢.
- «أما القدر من التوحيد الذي يمكن لمجتمعنا اللبنانيّ الراهن أن يتحمله في رؤيتنا.. فهو ما يمكن أن نسميه اليوم «بتوحيد العروبة» لغة وتراثاً وانتماء، وهو التوحيد الممكن والوحيد، على ما نرى، لمجتمع تتضاءل فيه إمكانيات التوحيد الإنساني والديمقراطي، وحتى إمكانيات التوحيد العقدية الإسلامية»(١١) ١١.
- «تبقى عروبة لبنان، لغة وانتماء وحضارة كما جاءت في مقررات مؤتمري جنيف ولوزان، هي محور التوحيد الأول الذي يجمع بين المواطنين جميعاً. وإذا كانت العروبة هي ضمان وحدة اللبنانيين، فإن الديمقراطية هي ضمان استمرار العروبة»(١٢) ١٢.
- «يبقى الحل بالنسبة للبنان.. بالعروبة [التي] توحد الشعب، وتصون الأرض، وتكون سنداً للديمقراطية وسياجها الأوحد»(١٣) ١١.
- «والعروبة، باعتبارها صيغة توحيدية، تبقى الصيغة العلمية الوحيدة التي يمكن أن تحول دون تفتيت الأديان إلى مذاهب، وتسخيرها لأهواء الساسة والسياسيين، وهي الصيغة الوحيدة التي يمكن أن تسقط كل التناقضات التي تعيق تطور الأمة، وهي الصيغة التي يمكن أن تضيء طريق شعوبنا ومجتمعاتنا، الممزقة شرقاً وغرباً، والمتفرقة ما بين شرق وغرب»(١٣) ٧.

بيد أن دار الفتوى ترفض أن تتحقق عروبة لبنان بالإكراه، وتدعو إلى الالتزام بها بالقدر الذي يتحمله المجتمع:

- «وإذا كنا نرفض العروبة بالإكراه، وإذا كنا نرفض أن تصبح عندنا العروبة ورماً يتعدى حجمه حجم لبنان، فإننا مستعدون لقبول العروبة بالاختيار... كما أننا مستعدون لقبول العروبة التي تبقى بحجم لبنان، ولا تستحيل ورماً يؤدي إلى التهلكة»(٢) ١١.

هكذا تأتي الدعوة إلى تعزيز العلاقات مع الدول العربية سواء من أجل دعم المطالب الإسلامية أو من أجل إعادة بناء لبنان ومنع تقسيمه وتحريره من الاحتلال الإسرائيلي:

- «إن أولى الثمار العربية التي ننتظرها هي مساعدتنا على تحقيق مطالبنا الإسلامية الوطنية في بناء دولة العدالة والمساواة، دولة الديمقراطية الكاملة..»(٢) ١١.
- «يجب الحرص على الاستعانة بجميع القدرات العربية لضمان الأهداف والوسائل المساعدة على إعادة توحيد لبنان وصيانة استقلاله وسيادته، ودرء التقسيم عنه بالسرعة الممكنة»(٧) ٣٥.

في هذا المجال، تحظى المملكة العربية السعودية وسوريا بعلاقة مميزة، ولكن مع الحفاظ على استقلال لبنان وعدم جره إلى سياسة المحاور العربية:

- «وإذا كانت المملكة العربية السعودية قد بادرت إلى هز جذع نخلتها المثمرة ليتساقط الثمر على لبنان [مثلاً، المساعدات التي قدمتها المملكة لرفع الأنقاض عن بيروت بعد الانسحاب الإسرائيلي منها]، فإن ذلك يعني عند المملكة بداية متواضعة لموقف داعم أكبر بدليل أن نتائج زيارة [الرئيس] الجميل إلى المملكة حملت إرهاصات لهذا الموقف الذي نطمح إليه، وهو تحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي الذي بات هو وحده يشكل الخطر الأول على كيان لبنان ومصيره»(٢) ٥ .
- «وفي سياق العلاقات مع الدول العربية الشقيقة وانطلاقاً من مصلحة لبنان العليا ومعطياتها الدائمة والمصيرية، يجب الحرص على توطيد العلاقات المميزة مع الجمهورية العربية السورية بما يحافظ على مصالح لبنان ويؤكد الروابط الأخوية والقومية بين البلدين»(٨) ١٤ .
- «أما سياسة [لبنان] الخارجية مع الدول العربية فينبغي أن تقوم على تمتين العلاقات الايجابية المتنامية، خاصة مع الظهير الأقرب منها [سوريا]، وذلك في إطار المحافظة على السيادة اللبنانية الكاملة، وعدم الدخول في سياسة المحاور العربية مهما كانت»(١٠) ١٢ .

يبقى أن نشير إلى الاهتمام بعدم الخلط بين العروبة والإسلام، مع تفضيل الأولى كصيغة توحيدية في لبنان، وذلك لعجز الإسلام السياسي والفقهي عن بلورة هكذا صيغة:

- «[إن] الوظيفة الفقهية في إقامة الدولة الإسلامية في لبنان، بقيت دون القدرة على الاقناع، حتى إقناع الذات، بإمكانياتها، وبالتالي دون القدرة على توحيد المواطنين اللبنانيين في إطار صيغة لبناء الدولة، فيما لقيت الصيغة العربية التوحيدية في مؤتمر جنيف المنعقد بحضور ومباركة المملكة العربية السعودية، إجماع المؤتمرين اللبنانيين على الرغم من خلافاتهم المستعصية»(١٣) ٩ .

وبهذا، يغدو طرح الدولة الإسلامية في لبنان مشكلة تضاف إلى المشاكل الأخرى التي يعانيها هذا البلد:

- «لا يشكل هذا الطرح [الدولة الإسلامية] أي حل للمشكلة اللبنانية بقدر ما يعتبر مشكلة تضاف إلى جملة المشاكل التي يعاني منها الوطن»(١٣) ٨ .

لا خوف إذاً على العروبة من الإسلام:

- «لا خوف من العروبة على الاطلاق، فإذا كان الإسلام يعرِّب، فمن المؤكد أن العروبة لا تؤسلم»(١٣) ١٠ .

أخيراً، وفي إطار السياسة الخارجية اللبنانية المنشودة، وغير العربية، تؤكد دار

الفتوى على ضرورة التزام الدولة طريق الحياد عن المحاور الدولية، وذلك لصيانة توازن الوضع الداخلي اللبناني واستقلال لبنان وعروبته:

- «[يجب] الحرص على عدم جر لبنان إلى سياسة المحاور الدولية لما قد يكون لذلك من انعكاس سيء على صعيد الوضع الداخلي، ذلك لأن التسليم بضرورة التوازن الداخلي يفرض التسليم أيضاً بوجوب توازن العلاقات أمام المحاور الدولية»(٧) ٣٧.
- «[يجب] أن تبقى سياسة لبنان الخارجية معتمدة الحياد في كل أمر، إلا في القضايا القومية المشتركة التي تهدد الوطن واستقلاله وعروبته، والابتعاد نهائياً عن سياسة المحاور الشرقية والغربية»(١٠) ١٢.

نستعيد تصور دار الفتوى للدولة اللبنانية المنشودة في الجدول التالي:

جدول رقم - ١٦ - الدولة اللبنانية المنشودة في نظر دار الفتوى

المواصفات		الصيغة السياسية	
موحدة	١٠	التوازن (المشاركة الطائفية)	٤
عادلة	١٠	إلغاء الطائفية السياسية واستبدالها بنظام ديمقراطي حر	٥
عربية	٥		

في مركز هذا التصور، تقع أولاً صفة الوحدة التي تشكل بديلاً عن نظام الامتيازات السياسية الطائفية التي تهيمن بموجبها فئة مارونية على الدولة، وبديلاً عما يؤدي إليه هذا النظام من انقسام سياسي طائفي ومن مشاريع تقسيمية. وتأتي ثانياً، وبالأهمية نفسها، صفة العدالة، التي يجب أن تميز الدولة اللبنانية، وذلك في مقابل واقعها [الدولة] القائم على التمييز بين المسلمين والمسيحيين، والمنعكس في سياسة للحكم منحازة لصالح هؤلاء مما جعل المسلمين في موقع دوني وهامشي في البلد.

الدولة العادلة المطلوبة يفترض فيها استبدال هذا الواقع بتحقيق المساواة بين اللبنانيين من خلال تحقيق التوازن في الدولة بين الطوائف اللبنانية، أو إقامة النظام الديمقراطي. يتفرع عن هذه المواصفات، مواصفات أخرى تتمثل في الاستقلال، الحرية والسيادة. ثم تكتمل جميع هذه المواصفات للدولة مع وظيفتها في تحرير الأرض وتأمين الحريات الشخصية والانماء.

أما العروبة التي تؤكد دار الفتوى على ضرورة انتماء لبنان لها لما تحمله من قدرة توحيدية يحتاج لها لبنان، فهي ترتبط بالديمقراطية ولا تتضمن مشروع أسلمة. هذا الخيار

العربي الذي لا يبدو مناقضاً للخيار اللبناني بل معززاً للوحدة الوطنية اللبنانية، يأتي في مواجهة الانزلاق نحو المعسكر الغربي ونحو التواطؤ مع السياسة الإسرائيلية الذي تم في ظل الحكم اللبناني القائم، وينعكس، رداً على ذلك، في سياسة خارجية منشودة تقوم على الحياد إزاء المعسكرات الدولية، وعلى الالتزام بالقضايا القومية العربية من خلال علاقات مميزة يفترض أن تقيمها الدولة مع سوريا، مع ملاحظة أن دار الفتوى تبدي ميلاً نحو دور مساعد للبنان تقوم، ويفترض أن تقوم به المملكة العربية السعودية، وذلك دون أن يؤدي هذا التوجه السياسي العربي إلى المساس باستقلال لبنان وسيادته ومصالحه.

ب ـ المحافظون

الفصل الرابع

حزب الكتائب اللبنانية

الذات المسيحية ـ الكتائبية

الكلام عن الذات في سياق تصور الدولة، يتراوح لدى حزب الكتائب بين الفخر والاعتزاز بالأنا ممثلة بالقوى السياسية المسيحية، وخاصة الكتائب منها، وبين الدعوة إلى الوحدة المسيحية. في المجال الأول، يبرز الحزب «تفوق» و«براعة» هذا «المقاوم اللبناني» الذي يرمز إلى القوى السياسية المسيحية المتحالفة التي لولاها، لزال لبنان خلافاً للقوى السياسية اللبنانية الأخرى:

ـ «وما دام [للبنان] من الجبهة اللبنانية، وقواته اللبنانية، وكتائبه اللبنانية وسائر المناضلين اللبنانيين الشرفاء هنا، وفي رحاب الاغتراب، ما دام له من قلاع وسيوف وبنادق مستعدة للذود عنه في كل حين، فإن أبواب الجحيم نفسها لن تقوى عليه»(١) ٧.

ـ «[المتربصون بلبنان من الداخل والخارج] حساباتهم ومؤامراتهم وحروبهم سقطت، أو انقلبت عليهم، لأن المقاوم اللبناني كان فذاً متفوقاً في الإيمان بقضية، وفي خوض ملاعب النار ببسالة، وإقدام، وبراعة عجب منها الأبعدون قبل الأقربين»(١) ٥.

ـ «قالوا بقضية المحرومين، فأصبح كل اللبنانيين محرومين. قالوا بعدم تقسيم لبنان، فتقسم لبنان على الأرض، ولولا فئة مؤمنة بلبنان لكان تشرذم وألغي نهائياً»(١٢) ١٢.

في هذا السياق لا يتردد حزب الكتائب في التأكيد على تمثيله لطليعة الشعب اللبناني، ولكل هذا الشعب نافياً أن يكون نشاطه محصوراً لصالح فئة معينة منه:

ـ «المسيرة الحزبية الكتائبية [هي] الحركة الطليعية للشعب اللبناني بكل طوائفه وفئاته»(٧) ٤.

ـ «ردنا على أهل المؤامرة هو قياس الكتائب قياس لبنان كله، أدياناً وبشراً وأرضاً. إن حزبنا هو لجميع اللبنانيين، لا للبعض منهم إلا من كان على لبنان وليس معه»(١٣).

في المجال الثاني، وفي ظروف خطر تشقق الذات، ينحصر الهمّ الكتائبي في الدعوة إلى الوحدة المسيحية التي تؤمن مصلحة المسيحيين وتمتن موقفهم في مواجهة الخصم ضمن عملية الوفاق السياسي. كذلك، يفترض في هذه الوحدة أن تحقق أمن

المسيحيين وتحافظ على حضارتهم ورقيهم بحيث لا يخضعوا لسلطة البندقية:

- «[يجب] الوصول إلى قرار مسيحي موحد يكون المدخل إلى الوفاق الوطني.. لكن ذلك لا يعني أن الحزب كان ينفرد بالقرار، بل هو أراد تكوين المنطلق وصوغ التصور والطروحات لطرحها بعد ذلك على الفعاليات»(١٨).
- «المهم أن نبقى كمسيحيين موحدين وأقوياء لتكون لدى الذي يتكلم باسم المسيحيين المصداقية اللازمة للتوصل إلى النتائج المناسبة لمسيحيي لبنان»(١٥).
- «من عمق تجربة الكتائب، أدعوكم إلى الوحدة والتماسك لأن أمن المجتمع المسيحي ينطلق من داخل هذا المجتمع بالذات، على أسس أخلاقية راسخة، والمحافظة عليه مجتمعاً راقياً لا يخضع لسلطة البندقية بل لسلطة الحق»(١٧).

أكثر من ذلك، ثمة دعوة حتى إلى وحدة الحزب التي يفترض أن تشكل ضمانة للمسيحيين والوطن:

- «نصر على وحدة الحزب لأنها ضمانة مسيحية ووطنية»(١٧) ١١.

ماهية الدولة الشرعية

يتمحور الخيار الكتائبي بالنسبة إلى التركيبة السياسية للبنان حول التمسك بصيغة ١٩٤٣ ورفض أي صيغة بديلة مقترحة من هنا وهناك. ويواكب هذا الخيار تفسيراً «لجوهر» هذه الصيغة الذي لا يقف عند حدود المناصب، بل يرتكز على مفهومي استقلال لبنان وحريات طوائفه. هكذا ينفي حزب الكتائب أن يكون لبنان وطناً مسيحياً:

- «هذا الميثاق يعني أن يصبح لبنان سيداً حراً مستقلاً.. فالمسيحي الذي تخلى عن الانتداب الفرنسي والحمايات الأجنبية، والمسلم، عليهما أن يعترفا بالكيان اللبناني بحدوده الحاضرة، وأنه بلد الحريات بكل ما للكلمة من معنى. لذلك كنا نقول أن الميثاق غير المكتوب هو أهم من الميثاق المكتوب.. على رغم كل الملاحظات على الصيغة وميثاق ١٩٤٣، لا أرى للبنان أي صيغة أخرى»(٣) ٤.
- «أؤكد أننا لم نرد لبنان وطناً مسيحياً، إنما كنا وما زلنا نناضل في سبيل لبنان ـ الصيغة التي تشكل حضارة بحد ذاتها، ونحن على استعداد للاستشهاد في سبيلها»(٩) ٤.
- «إن تمسكنا بلبنان الميثاق يذهب إلى الجوهر ولا يتعلق بالقشور والشكليات. ولبنان ـ الميثاق ليس فقط مناصب ومراكز تصنف تحت عنوان حقوق الطوائف أو الامتيازات الطائفية.. إن لبنان الذي نعنيه هو لبنان الحريات، وملتقى الأديان والحضارات»(١٠).

إن المحافظة على ميثاق ١٩٤٣ تعني، لدى الحزب، أن هذا الميثاق لا يتغير جوهرياً، أي من حيث تكريس التعدد الطوائفي للشعب اللبناني ومن حيث تأمين

«الضمانات» للمسيحيين، ولكن يمكن تطوير هذا الميثاق في اتجاه اللامركزية الإدارية والإنمائية في ظل سلطة سياسية مركزية:

- «أليست الكتائب رهاناً على كل لبنان، على كل أرضه وشعبه في إطار فلسفة التعايش والصيغة التي تتطور ولا تتغير في الجوهر والأساس، تحترم التعددية وتواكب الحاضر والمستقبل، آخذة في الاعتبار كل التطورات مع المحافظة الكلية والمطلقة على ضمانات أعطيت للمسيحيين يجب أن تبقى. كل ذلك يجري في مناخ التفاعل ضمن صيغة سياسية وسلطة مركزية في إطار نوع من اللامركزية الإدارية والانمائية التي تقتضيها الظروف والتطورات»(١٧).

من ناحية أخرى، يرتبط الميل نحو المحافظة على الصيغة السياسية اللبنانية بضرورة احترام التعددية الطوائفية التي تميز المجتمع اللبناني. ففي نظر الحزب، إن لبنان ملجأ الأقليات يجب أن يُعنى بجماعاته الدينية المختلفة دون إجحاف في حق أي منها، وأن يحترم حرياتها، وذلك بغض النظر عن التفاوتات فيما بينها سواء من حيث العدد أو من حيث الحالة الاجتماعية:

- «أنا الحريص على التعددية. إذا لم تكن هناك تعددية ليس هناك لبنان، وإذا كانت التعددية غير حرة لن يكون لبنان»(٣).
- «إن ما قضى بإنشاء الكيان اللبناني هي الحاجة إلى حل دائم لمشكلة الأقليات في هذا الشرق، لأن مشكلة الشرق الأوسط الأساسية والأولى، هي مشكلة الأقليات، وخصوصاً الأقليات الدينية. فعليه تكون مهمة لبنان أن يعنى، أول ما يعنى به، بجماعاته الدينية وضمان حرياتها، فلا يكون فيه غبن أو إجحاف في حق أي طائفة من طوائفه»(٨).
- «لبنان ليس ملتقى أقليات تتساكن مرغمة، وتتحايل على حياة التعايش المعرض دائماً للانهيار، بل إطار تعاون وتضامن وتضافر جهد في سبيل الحرية والكرامة والمساواة بصرف النظر عن التفاوت في الأعداد والحالات المجتمعية»(٨).

في ضوء هذا الواقع المجتمعي التعددي اللبناني الذي فرض صيغة ١٩٤٣، يدعو الحزب إلى استمرار النظام السياسي والدستور اللبنانيين الحاليين:

- «بالنسبة إلى نوع النظام السياسي، فإن الدستور والعرف يكرسانه نظاماً برلمانياً ديمقراطياً. فلا رجوع عن ذلك نظراً إلى ارتباط هذا النظام بأصول لبنان وتراثاته وتعدديته الدينية والحضارية»(٨).
- «الطرح الفدرالي إذا كان يرمي إلى تأكيد التعدّدية، فإن النظام اللبناني يؤكدها، أما إذا كانت تعني مشاركة الطوائف، فالنظام أيضاً ينص على ذلك. وكذلك الأمر بالنسبة إلى الأحوال الشخصية التي يحفظ لها استقلاليتها»(١٦).

ومع أن هذا الخيار في المحافظة على النظام السياسي القائم يترافق مع إظهار حسناته الديمقراطية، ونعته بالفدرالية أيضاً، فإن الحزب ينفتح في الوقت نفسه على الصيغة الفدرالية، التي يرفض أن تفسر على أنها صيغة تقسيمية مشيراً إلى بلدان شهدت حالات مماثلة ولجأت إلى الفدرالية منعاً للتقسيم. لكن هذا الانفتاح على الفدرالية لا يعني أن حزب الكتائب يتبناها بحسم كما نفهم مما يلي:

- «الكل يستميتون في سبيل المحافظة على وحدة لبنان. وإذا كان الاختلاف على بعض الصيغ، يمكن تسميتها صيغاً تقسيمية كالصيغة المركبة، فهي ليست صيغة تقسيمية»(١١).
- «البعض يعتبر أن الفدرالية تعني التقسيم، واللامركزية السياسية كذلك. في حين أن أكثر بلدان العالم عندما تهددت بالتقسيم لجأت إلى هذه الصيغ. ومهما كانت التسميات، غايتنا أن يبقى لبنان، وأن يعيش جميع اللبنانيين أحراراً في هذا البلد الذي توافقنا على تسميته بلد الحريات»(١٢) ٧.

لكن هذا الانفتاح على الفدرالية يترافق مع شعور بعجز صيغة ١٩٤٣ عن توحيد اللبنانيين مما يستدعي، في نظر الحزب، التفتيش من أجل حل ما مستقى من تجارب الشعوب التي مرت بتجربة لبنان:

- «إن صيغة ١٩٤٣ لم تعد قادرة على جمع اللبنانيين. إذاً لا بدَّ من البحث عن صيغة من ضمن وحدة الأرض اللبنانية... هناك بلاد متعددة مرت بتجارب كالتجربة التي يمر بها لبنان وفيها حضارات متعددة وشعوب مختلفة وطوائف عدة»(١١).

الموقف من المطالب الإصلاحية

من ناحية الإصلاحات السياسية، يعترف الحزب بضرورة إزالة مشاعر الغبن والخوف عند اللبنانيين رافضاً أن يوضع ذلك في إطار التناحر في سبيل السلطة:

- «غايتنا جميعاً إزالة كل مشاعر الغبن والخوف وما إليها لدى كل اللبنانيين. لكن لا يجوز أن يوضع ذلك في إطار لعبة السباق إلى السلطة أو الإيحاء بأن ثمة أقلية تتحكم بكثرة»(٨).

الواقع أن الحزب يرد بذلك على دعاة إلغاء الطائفية السياسية الذين يتطلعون إلى الحصول على مغانم السلطة وراء هذا الشعار. ويضيف الحزب بأن هذا الشعار الطائفي يهدد التوازن والوفاق الوطني ويؤدي إلى هيمنة أصحابه على الدولة. ورداً على الدعوة إلى إلغاء الطائفية السياسية يطرح الحزب شعار العلمانية:

- «أما الحديث عن إلغاء الطائفية السياسية والوقوف عند هذا الحد بغية استئثار هذه الطائفة أو تلك بالمغانم، فهو مطلب طائفي مرفوض. لا نقول ذلك دفاعاً عن مواقع يدعي البعض إما

جهلاً أو افتراء، بأننا نستأثر بها»(١١) ٥.

- «إنهم باسم الطائفية يرفعون شعار إلغائها. وهي دعوة أشد بشاعة وخطورة على التوازن والتوافق الوطني، أقل نتائجها تذويب واحتواء وتحكم باسم نوع جديد من أنواع الديمقراطيات المزيفة. إما الإبقاء على ما نحن عليه، وهذا ما لا تقرره الكتائب إلا على مضض، وإما العلمنة الشاملة، وهذا ما تريده الكتائب إذا ما قبله الغير على غير مضض»(١٣) ٥.

دعم الدولة ومؤسساتها

لقد كان على حزب الكتائب وهو يتمسك بميثاق ١٩٤٣ كصيغة مثلى للنظام السياسي اللبناني، أن يدعم الدولة ومؤسساتها، وأن يدعو الأطراف اللبنانية كافة إلى اتخاذ الموقف نفسه. وها هو يدعو إلى حلف بين جميع اللبنانيين يدعم الحكم القائم ممثلاً برئيس الجمهورية ويدعو إلى التعاون المخلص معه، وتقوية الدولة والتخلي عن منافسة مؤسساتها:

- «إن مغامرة الإنقاذ تظل مهمة لبنانية قبل كل شيء، يقودها فخامة رئيس الجمهورية شخصياً، ويتحتم على الجميع أن يسهموا فيها ويجندوا لها قدراتهم، فلا تبقى فئة أو منطقة على هامش المغامرة. من أجل ذلك فإن الطوائف والأحزاب والتجمعات والهيئات، مدعوة إلى حلف وطني مقدس، يرتفع فوق كل الاعتبارات، ويعمل في خط الانقاذ»(٢) ٧.
- «إن ثمة دولة موجودة، وإن تكن طرية العود وناشئة، وإذا شئنا لها أن تقوى ينبغي أن تنتفي كل مزاحمة لها أو منافسة. وهذا الأمر نطلبه من الآخرين مثلما هو مطلوب منا»(٧) ٢.
- «إن مغامرة الانقاذ التي يقودها الرئيس الشيخ أمين الجميل تتطلب منا جميعاً، أحزاباً وطوائف وفعاليات دينية وسياسية واقتصادية، توحيد الصف من ورائه وتأييده في نهجه الوطني الذي أدهش العالم بلا حدود حتى انتصار القضية اللبنانية وخلاص لبنان»(٩).
- «اليوم يجب أن نلتف جميعاً من دون أي عقد حول الشرعية، ونتعاون مخلصين معها، لأن خشبة الخلاص اليوم للبنان هي الشرعية»(١٢).

كذلك، إن هذه الدعوة إلى الالتفاف حول الدولة ومؤسساتها وسياستها تتوجه خاصة إلى المسيحيين والقوى السياسية العاملة في صفوفهم؛ بل إن الحزب يعتبر أن الوحدة المسيحية مرتبطة بالمحافظة على المؤسسات التي يديرها المسيحيون، والتي منها رئاسة الجمهورية:

- «لا شك في أن توجهات حزب الكتائب تنصب في دعم الحكم خصوصاً بشخص رئيسه، رئيس الدولة، ورفيقنا السابق (..)، فنحن في الكتائب نعتبر أننا مع الرئيس في الخندق ذاته. إن مصلحة لبنان العليا تمر بتوحيد الصفوف الكتائبية، وصفوف القوات اللبنانية، والصفوف المسيحية حول رئيس الجمهورية في الإطار العام لتوحيد الصفوف اللبنانية»(١١) ٣.

ـ «لا يمكن أن تتحقق هذه الوحدة [المسيحية] إلا بالمحافظة على المؤسسات وفي طليعتها رئاسة الجمهورية وحزب الكتائب والجبهة اللبنانية التي جسدت وحدة الصف والطموحات اللبنانية وكرستها. . ونؤكد على محافظتنا على مؤسسة القوات اللبنانية كما أرادها بشير الجميل، الكتائبي»(١٧) ١١.

أما فيما يتعلق بالأجهزة الخاصة بحزب الكتائب وحلفائه، فإن هذا الحزب، رغم إعلانه لدعم الدولة ومؤسساتها وسياسة الحكم القائم، يشترط التخلي عن تلك الأجهزة لصالح الدولة بقدرة هذه الأخيرة على تأمين حماية المسيحيين وعودة السلطة إلى كامل الأراضي اللبنانية:

ـ «أكبر خدمة تخدمنا إياها الدولة أن تأخذ سلاحنا وتدعنا من دون سلاح، أن تأخذ سلاحنا وتدافع عنا»(٣) ٧.

ـ «وجود القوات اللبنانية [هو] استثنائي وقسري، ومتى عادت الدولة على كل شبر من أرض لبنان سينتفي مبرر وجودها. . فالجيش هو صاحب الحق في الانتشار على كل التراب الوطني»(٤).

حول الحوار والوفاق

يعبر حزب الكتائب عن قناعته بعقم الوسائل العسكرية وبعجز أي من القوى المتنازعة في لبنان عن تحقيق الانتصار على الآخر، لذلك فهو يدعو إلى الحوار وتحقيق الوفاق السياسي بين تلك القوى:

ـ «علينا أن نعود إلى لغة التفاهم ولغة الحوار وإلى الأصول المتبعة، في سبيل الاصلاحات السياسية وليس عن طريق القنابل والدمار»(١١).

ـ «يجب الجلوس حول طاولة مع الأطراف الأخرين من أجل الحوار مثلما هو مفروض في مجلس الوزراء [حكومة الوحدة الوطنية]»(١٥).

ـ «لندرك جميعاً أنه لا يمكن لأحد أن ينتصر على الآخر ولن تكون الغلبة لفريق دون غيره»(١٧).

هذه اللغة الحوارية والوفاقية، لكن دائماً في إطار المؤسسات الشرعية، ليست على حساب الكرامة الكتائبية، فالحزب يؤكد بأن دعوته إلى الحوار والوفاق مع خصومه ليست ناجمة عن حالة ضعف واستسلام. إنه يشترط في موقفه هذا عدم الارتهان لأي طرف خارجي وتوفير أمن وحرية الكتائب:

ـ «الوفاق واحد من التزامات الحزب التاريخية. إنه من الثوابت، من الأصول التي يؤدي بها الحزب رسالته الوطنية. لكننا نخشى أن يكون خصوم الكتائب فهموا مواقفها الوفاقية على غير

حقيقتها فرأوا فيها وجوه ضعف وانهيار... من مبادىء الوفاق: لا إرتهان للإرادات الغربية... تأمين كرامة الكتائب وأمنهم وحريتهم...»(١٣) ٥.

لبنانوية، عروبة

في إطار تصور الدولة المطلوب قيامها، تبدو مسألة الهوية ملحة لدى الكتائب، إذ في ضوء تحديد انتماء لبنان تصاغ علاقات الدولة بالسياسات الخارجية للدول في المحيط والعالم. كيف تبدو هذه المسألة في المنظور الكتائبي؟

إن التأكيد على اللبننة واضح لدى حزب الكتائب، الذي يدعو إلى وضع الانتماء اللبناني في أولوية الانتماءات، وبهذا يكمن الخلاص من الأزمة اللبنانية:

- «لم يبق من علاج أو حل للمشكلة، أو للمعضلة سوى تجريب لبنان اللبناني، على غرار سوريا السورية، ومصر المصرية، والعراق العراقي.. لنجرب لبنان اللبناني بولاء ووفاء وعطاء، من دون تعقد ومن دون مركبات نقص ومن دون خلائق ذل واستضعاف، فيكون لنا الدولة الجديرة بحمل صفة الدولة»(١) ٧.
- «يجب أن يقول المسلم أنه لبناني قبل أن يكون عربياً أو فلسطينياً. كن لبنانياً وبعد ذلك فلسطينياً ومسلماً. لو قمت بهذا لما كنا وصلنا إلى ما وصلنا إليه»(٣) ٤.
- «أنا أولاً لبناني قبل أن أكون مسيحياً أو مسلماً»(٣) ٧.

في الوقت نفسه، إن التأكيد على ضرورة الانتماء اللبناني قبل أي انتماء آخر، لا يجب، حسب الحزب، أن يحول دون أن يكون لبنان جزءاً من العالم العربي. إذ توجد روابط لغوية ومصلحة بين لبنان وهذا العالم، مما يتطلب التعاون والتضامن والالتزام بقضايا العرب، ولكن انطلاقاً من المصلحة اللبنانية:

- «هناك لغة وروابط ومصالح لنا مع العرب.. أنا لا أقبل أن يكون لبنان جسماً غريباً في هذا العالم العربي، لأننا نحن الذين أقمنا وأسسنا الجامعة العربية، ونحن أطلقنا العروبة»(٣) ٧.
- «إن ما بين لبنان ومحيطه العربي من الروابط والأواصر ما يقضي بأن يكون مع هذا المحيط على أقصى التعاون والتضامن، والالتزام الكامل بكل قضاياه، فلا رجوع أيضاً عن ذلك في أي حال من الأحوال»(٨) ٣.
- «[يجب] المحافظة على ميثاق جامعة الدول العربية انطلاقاً من مصلحة الوطن»(١٧) ١١.

في ضوء ما سبق من طروحات، نعيد صياغة تصور حزب الكتائب للدولة اللبنانية المنشودة في الجدول التالي:

جدول رقم ـ ١٧ ـ الدولة اللبنانية المنشودة في نظر حزب الكتائب

فئات المواصفات	الصيغة السياسية	البنية الإدارية	الهوية	دور الدولة
المضمون	الابقاء على صيغة ١٩٤٣ = استقلال لبنان، حرية طوائفه وتأمين الضمانة للمسيحيين	سلطة مركزية على رأس لا مركزية إدارية وإنمائية	ـ لبنانية ـ لبنان جزء من العالم العربي (روابط لغوية ومصلحية)	ـ المحافظة على التعدد الطوائفي ـ العناية بالجماعات الطائفية دون الأخذ بعين الاعتبار الاختلاف العددي فيما بينها.

يتضح لنا من خلال هذا الجدول أن حزب الكتائب يؤكد أساساً على ضرورة المحافظة على صيغة ١٩٤٣ مفسراً «جوهرها» الذي يتعدى حدود المناصب، فهي تعني الاستقلال وحريات الطوائف ولا تعني منح لبنان صفة مسيحية. ويضيف الحزب أنه يجب احترام الجماعات الدينية التي تشكل شعب لبنان والعناية بها ومنحها حقوقها كأقليات بغض النظر عن حجمها العددي أو حالتها الاجتماعية. إن هذه العناية بالطوائف تكون مكفولة من خلال استمرارية الدستور والنظام السياسي الديمقراطي البرلماني القائمين.

يقبل الحزب بإصلاح إداري، فيقترح تحقيق اللامركزية الإدارية والإنمائية التي تخضع للسلطة المركزية. من ناحية أخرى، إذ يرى الحزب عجز صيغة ٤٣ عن توحيد اللبنانيين، فإنه ينفتح على إعادة تنظيم لبنان على أساس فدرالي، مع أنه يصف النظام السياسي الحالي بالفدرالية أيضاً، رافضاً نعت هذه الصيغة بالتقسيمية متذرعاً بتجارب شعوب عديدة تشبه التجربة اللبنانية.

ورداً على المطالب الإصلاحية للقوى السياسية المعارضة للنظام القائم، يعترف الحزب بضرورة إزالة مشاعر الغبن، لكن أيضاً مشاعر الخوف، دون أن يكون ذلك في إطار لعبة الصراع على السلطة. وفي مقابل شعار إلغاء الطائفية السياسية الذي يرى فيه وسيلة لوصول أصحابه إلى السلطة، يطرح الحزب شعار العلمانية.

على الرغم من كل ذلك، يبقى التمسك باتفاق ١٩٤٣ في قلب تصور حزب الكتائب لإعادة بناء الدولة اللبنانية، تمسكاً يترافق مع الدعوة الدائمة إلى التفاف الشعب اللبناني، وخاصة إلى توحيد المسيحيين، حول الحكم القائم وحول رئيس الجمهورية،

علماً أن الحزب يبقى محتفظاً لنفسه بمؤسساته العسكرية إلى حين استعادة الدولة لسلطتها ونفوذها. حتى في دعواته إلى الحوار مع الخصوم، دعوات معززة بشعوره بعجز أي طرف عن الانتصار على خصمه، ومشروطة بالمحافظة على الكرامة الكتائبية؛ حتى في دعواته هذه يفضل الحزب أن يتم الحوار في إطار المؤسسات الشرعية للدولة.

أما عن مسألة الهوية، فإن الحزب يدعو إلى اللبنانية كانتماء أولي وغالب على كل الانتماءات الأخرى للبنانيين، على ألّا يحول ذلك دون أن يكون لبنان جزءاً من العالم العربي. فالحزب يعترف بالروابط اللغوية والمصلحية بين لبنان وهذا العالم الذي يجب أن ينطلق التعامل معه، رغم ذلك، من المصلحة اللبنانية.

لبنان ومحيطه

كيف تنعكس عروبة حزب الكتائب في إقامة تصور عن علاقة لبنان وسياسة دولته الخارجية؟ نجيب على هذا السؤال استناداً إلى مواقف حزب الكتائب فيما يتعلق بـ «كيف يجب أن تكون» علاقة لبنان مع سوريا والمنظمات الفلسطينية وإسرائيل.

أ- لبنان والعرب: سوريا والمقاومة الفلسطينية

يحكم الموقف الكتائبي الإيجابي من العلاقات مع سوريا فكرتا المصلحة والاستقلال اللبنانيين. فالحزب يميل إلى ضرورة إقامة علاقة الند بالند مع هذا البلد تنتفي معها أية إمكانية للخضوع للقرار السياسي السوري. تبرر هذا الميل صلة الموقع الجغرافي والروابط العربية بين لبنان وسوريا:

- «في الواقع لو صادقنا كل العالم وخاصمنا سوريا، كأننا لم نفعل شيئاً. فسوريا هي بوابة لبنان.. علاقتنا مع سوريا يجب أن تكون متينة لمصلحة البلدين»(٤).
- «إن وضع لبنان الجغرافي، وكمجتمعات بشرية، يحتم وجود علاقة مميزة بين لبنان وسوريا.. [لكن] من منطلق سيادة لبنان واستقلاله، ومن الند إلى الند، والاتفاق على مصالح وليس فرض مواقف»(١٢) ٧.
- «نحن نعتقد بأن العلاقات الجيدة بين الكتائب والجبهة اللبنانية من جهة، وسوريا من جهة أخرى، هي لمصلحة لبنان والمسيحيين اللبنانيين»(١٥) ٣.
- «لم يكن الرهان السوري ابن ساعته، بل هو من عمر أزمة تعود إلى كينونة البلدين وطبيعة جغرافيتهما.. [إن] اتخاذ الخيار السوري [كان] انطلاقاً من التساؤل: لماذا لا تكون الفرصة النهائية لإرساء أزمة العلاقات بين البلدين على أسس ثابتة وجذرية، وحل النزاع نهائياً عبر صيغة تؤمن للبنان استرداد سيادته واستقلاله، وتوحي لسوريا أن لبنان بلد صديق وجار حليف، وليس أرضاً تستقطب أعداءها..»(١٦).

ـ «نؤكد على علاقتنا بسوريا التي تقوم على الصداقة والتعاون في إطار سيادة الوطن الكاملة والمصالح المشتركة وهي علاقة مدروسة وغير مرتجلة. .»(١٧).

من ناحية أخرى، يدعو الحزب إلى إعادة تنظيم العلاقات بين الدولة اللبنانية والمنظمات الفلسطينية، بحيث ينتهي الوجود المسلح لهذه المنظمات. ويرى الحزب أن مصلحة الدولة تقتضي إخضاع الوجود الفلسطيني في لبنان وتنظيمه وفق الشرعية اللبنانية:

ـ «إما أن تعود الأمور إلى نصابها عبر صيغة عملية ومعقدة تنظم الوجود الفلسطيني في لبنان وعلاقاته بالسلطات اللبنانية، وإما أن يترك الحبل على الغارب هكذا فيترك لبنان عرضة لكل المفاجآت»(١٠) ١١.

ـ «ولأن مصلحة الوطن تتناقض مع الوجود الفلسطيني المسلح فإننا نكرر مواقفنا المبدئية والمستمرة في رفض هذا الوجود المسلح»(١٧) ١١.

ب ـ لبنان وإسرائيل

إن ميل حزب الكتائب إلى سياسة خارجية للدولة اللبنانية، تقوم على ترسيخ العلاقات مع الدول العربية والمحافظة، في الوقت نفسه على استقلالية الذات والقرار السياسي اللبنانيين؛ إن هذا الميل يترافق مع تبني سياسة الانفتاح مع إسرائيل، سياسة تبررها ضرورة تحرير الأراضي اللبنانية. ففي قناعة الحزب، إن إسرائيل لا يمكن أن تنسحب من لبنان إلا من خلال تحقيق اتفاق معها، وبمساعدة الإدارة الأميركية، اتفاق يرسي حالة السلام بين البلدين ما دام الخيار العسكري في عملية التحرير غير وارد بالنظر إلى عجز لبنان والدول العربية. لكن هذا الانفتاح مع إسرائيل يجب أن لا يؤدي، في نظر الحزب، إلى حالة توتر في العلاقات بين لبنان والدول العربية:

ـ «يجب أن ننتهي [من الاحتلال الإسرائيلي] عاجلاً قبل أن يصبح لبنان عضواً جديداً في نقابة الدول العربية التي اقتطعت أو ضمت إسرائيل أجزاء منها. وللخلاص من هذا الاحتلال طريقان لا ثالث لهما:

ـ إما اعتماد الحل العسكري المضمون الانتصار. وهذا لا يسع لبنان والدول العربية مجتمعة أن تقوم به،

ـ وإما اللجوء إلى الحل السياسي والدبلوماسي، وهذا هو المجال الذي تتحرك الدولة فيه، وبمؤازرة الصديقة الكبيرة، الولايات المتحدة الأميركية. . .»(١) ٧.

ـ «أنا أريد السلام مع الجميع. أريد السلام مع إسرائيل، مع العرب، مع الشيوعيين. هذا البلد الصغير يحتاج إلى الأمن والسلم مع الجميع. اسألني، مع إسرائيل؟ أقول نعم، أريد سلماً مع إسرائيل شرط أن لا يسبب حرباً مع العرب، بحيث لا نكون قد فعلنا شيئاً»(٣) ٧.

ـ «نحن نريد الصلح مع إسرائيل والعالم. ولكن أن نعقد صلحاً مع إسرائيل ونقيم حرباً مع العرب تكون النتيجة لا شيء»(٤).

- «إن الاتفاق [مع إسرائيل] هو الطريقة الوحيدة التي نخرج بها إسرائيل في الوقت الذي لم تستطيعوا إخراجها، ثم لا تقبلون إلا بالقرارين ٥٠٨ و ٥٠٩، لكن من يستطيع تنفيذ قرارات الأمم المتحدة؟»(٥) ٢.
- «إن لبنان الحر هو ضمانة لكل جيرانه، ولبنان المحتل هو مشكلة لكل جيرانه. من هنا ندعو إلى إنجاح مفاوضات الناقورة، فهي جزء من المقاومة من أجل التحرير لأن المقاومة العسكرية وحدها لا تكفي، وإلا بقي الاحتلال وفاتنا التحرير»(١٣).

إعادة الأراضي المحتلة إلى سلطة الدولة

الواقع أن حزب الكتائب يعطي أهمية خاصة لإنهاء الوجود العسكري والسوري على السواء، وكذلك الوجود الفلسطيني الذي تحول احتلالاً في نظر الحزب. إن إعادة سلطة الدولة وتحقيق الوفاق السياسي بين القوى المتنازعة والاصلاحات السياسية، وكذلك استقلال لبنان وسيادته، كل ذلك يتوقف على التخلص من كل هذه الاحتلالات:

- «في مقدمة الأولويات المطلوب العمل لها، أولوية تحرير لبنان من الاحتلالات الثلاثة، الفلسطيني، السوري والإسرائيلي. إذ لا حرية، ولا سيادة، ولا استقلال، بل لا دولة بوجود قوات احتلال غريبة..»(١) ٧.
- «إن حزب الكتائب، إذ يرحب بكل المشاريع الاصلاحية المطروحة.. يرى أن لا إصلاح بالمعنى الصحيح إلا إذا ابتدأ بإجلاء القوات الغريبة وغير الشرعية عن كل أراضي البلاد»(٨).
- «علينا أن نحارب ونناضل في سبيل الـ ١٠٤٥٢ كيلومتراً مربعاً [= مساحة لبنان]، وفي سبيل تحريرها ليصبح لبنان أفضل بلد في المنطقة ويعود إلى ما كان عليه من قبل»(٩).

انطلاقاً مما تقدم، يمكننا أن نرسم الجدول التالي الذي يعكس موقف حزب الكتائب من مستقبل العلاقات بين لبنان والعالم الخارجي:

جدول رقم - ١٨ - علاقات لبنان المنشودة مع القوى الخارجية في نظر حزب الكتائب

القوى	الفلسطينيون	سوريا	إسرائيل	إسرائيل وسوريا معاً
الموقف	إنهاء الوجود المسلح وإخضاعه لسلطة الدولة	علاقة الند بالند والتعامل معها في ضوء المصلحة اللبنانية	انفتاح وسلام معها لتأمين التحرير دون أن يؤدي ذلك إلى توتير العلاقات مع الدول العربية	إنهاء احتلالهما للأراضي اللبنانية كأساس لإعادة الوفاق بين الأطراف اللبنانية المتخاصمة ولتحقيق الإصلاح

هكذا نرى أن حزب الكتائب يدعو إلى ضرورة إعادة تنظيم الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان وإخضاعه لسلطة الدولة.

وعلى الرغم من كل نقد يثيره الحزب حول السياسة السورية في لبنان، يبقى معترفاً بالروابط العربية التي تجمع بين لبنان وسوريا، الأمر الذي يدفع بالحزب إلى إقامة العلاقات مع هذا البلد، لكن على أساس احترام المصلحة والاستقلال اللبنانيين، بما يتضمنه ذلك من ضرورة التفلّت من محاولات الهيمنة السورية على القرار السياسي اللبناني.

أما عن العلاقة مع إسرائيل، فالحزب يدعو إلى سياسة الانفتاح مع هذا البلد، انفتاح يؤدي، خاصة في مرحلة ما قبل اتفاق أيار، إلى تحقيق السلام بين لبنان وإسرائيل على أن لا يؤدي ذلك إلى توتير العلاقات مع الدول العربية.. هذه السياسة إزاء إسرائيل، تبررها، في نظر الحزب، ضرورة تحرير الأراضي اللبنانية وواقع أن إسرائيل لا تنسحب من لبنان من دون اتفاق معها، وأن استخدام القوة ضدها غير وارد.

أخيراً، يدعو الحزب إلى ضرورة خروج كافة الجيوش غير اللبنانية من الأراضي اللبنانية. إذ أن حرية وسيادة واستقلال هذا البلد وتحقيق السلام والاصلاح فيه، كل ذلك يتوقف على إنهاء الاحتلالات وعودة سلطة الدولة إلى كامل الأراضي اللبنانية.

الفصل الخامس

القوات اللبنانية

ماهية الدولة الشرعية

تبدو مواصفات الدولة اللبنانية المنشودة في نظر «القوات اللبنانية» غير محددة أو متعددة المضامين. ويمكن تصنيف تلك المواصفات بثلاث فئات. الأولى تتمثل في المحافظة على ميثاق ١٩٤٣ في ظل دولة قوية، حيث تلمح «القوات» أن هذا الميثاق ليس سبب الحرب، بل إن عدم تطبيقه على نحو غير مناسب هو الذي كان وراء تفجير الأزمة اللبنانية:

- «هدفنا هو قيام وطن واحد في وحدة تضم كل المقومات الثقافية والطائفية التي يرتكز عليها بقيادة دولة قوية»(١) ٣.
- «صيغة ١٩٤٣ ستدرس.. وسيكون السؤال: هل كانت الصيغة هي الخطأ أم أن عدم تطبيقها في طريقة صحيحة كان وراء ما وصلنا إليه؟»(٤) ١١.

ويتجلى أيضاً هذا الموقف الايجابي من صيغة ٤٣ في دعوة «القوات» إلى التفاف الشعب اللبناني حول الحكم القائم وسياسته:

- «[يجب] توحيد الكلمة والقرار، وأن يكون هناك قرار واضح ومعلن بمساندة الشرعية في الاتجاه الذي تسير فيه، وعندها يكون موقف الشرعية أقوى»(٢)
- «مسيرة الانقاذ نحن أيضاً ملزمون بها.. إن المسيحي والسني والدرزي وكل الطوائف والفئات على أنواعها من انشمال إلى الجنوب، ملزمة هذه المسيرة [الانقاذية إلى جانب رئيس الجمهورية]»(١٢) ٤.

الفئة التي تعكس تصور «القوات» لطبيعة الدولة المنشودة، تتضمن الدعوة إلى بناء دولة لا مركزية يقسم لبنان بفضلها إلى مناطق جغرافو ـ سياسية تعكس الأمر الواقع الناجم عن ظروف الحرب، وحيث يُعترف بالسيطرة الحالية لكل تنظيم سياسي على المنطقة أو المناطق الخاصة بـه. إن وحدة لبنان تكون هكذا، حسب «القوات»، في إطار نظام المحافظات، وذلك دون تحديد تفاصيل أخرى تتعلق بصلاحيات السلطة المركزية التي تجمع هذه المحافظات:

- «القوات اللبنانية لم تأخذ بوهم.. الدولة الوحدوية والمتماسكة. هذا هو الأمل الذي انتهى.. [إن مشروعنا] نابع من قناعاتنا بتعددية الكيانات الطائفية في إطار لبنان موحد جغرافياً.. مشروعنا هو اللامركزية السياسية التي لا تعني تعويم الصيغة، وتمنع التقسيم لأنها توحد الأرض وتحافظ على تنوع الشعب.. [يجب تثبيت] هدنة قوية.. ونعمل في اتجاه اللامركزية السياسية من خلال تثبيت اللامركزية الأمنية»(٧).
- «هناك أمر واقع. الإدارات أصبحت إلى حد معين غير مركزية. وتعاملنا كقوات مع هذه الإدارات الرسمية هو تعامل بين مؤسستين مع الحفاظ على المؤسسات الرسمية لتكون نواة تحقيق اللامركزية في المستقبل»(٧).
- «خطوط التماس قامت لتبقى. وإذا قررت الحكومة سحب الجيش من خطوط التماس فإن القوات اللبنانية ستحل محله تلقائياً لضمان الأمن في المناطق الشرقية... وبقاء خطوط التماس سيكون من ضمن طرح اللامركزية السياسية والعيش في ضوء التعددية السكانية. ولبنان الجديد سيكون موحداً ضمن نظام المحافظات مع العلم أن هناك لا مركزية أمنية قائمة في الوقت الراهن»(٨).

لكن «القوات» لا تخفي العقبات التي تحول دون تحقيق مشروع اللامركزية السياسية هذا. فهي ترى أن سوريا ترفض هذا المشروع لأنها تطمح إلى تقاسم لبنان مع إسرائيل، وأن المسلمين السنة يتمسكون بالصيغة القائمة للنظام السياسي اللبناني لأنهم المستفيدون الرئيسيون منها، في حين أن الشيعة يرفضون هذا المشروع لأن ليس لديهم منطقة حرة تحت سيطرتهم(٧)، وذلك فيما عدا الدروز الذين يؤيدونه(١٠).

أما الفئة الثالثة التي تضم مواصفات الدولة المنشودة لدى «القوات»، فهي لا تعكس خياراً محدداً، ولكنها تعكس إرادة الحوار والبحث عن صيغة «مميزة» للبنان تضمن «كرامة» و«حرية» المسيحي وتحول دون عودة هذا الأخير إلى شروط «أهل الذمة»؛ صيغة تكرس دولة عصرية ومستقلة وتتجاوز الدويلات القائمة أيضاً:

- «في العام ١٩٤٣ اجتمعوا ووجدوا أن الصيغة التي عمل بها منذ ذلك الحين هي الفضلى. حسناً، ولكن اليوم علينا نحن أن نجتمع من جديد ونجد الصيغة الجديدة، والمسؤولية في إيجاد هذه الصيغة تقع على عاتق المسيحي قبل غيره، فبوجوده تكون صيغة مميزة للبنان مميز وإلّا ذاب الوطن»(١٠).
- «نعتبر أنه في هذا البلد لا يمكن لأحد أن يربح عسكرياً، ولا يفرض رأيه عسكرياً على الطرف الآخر. إنما «الشغلة» الوحيدة التي يمكن أن نتوصل إليها هي أن نجلس جميعاً على طاولة واحدة ونبتّ، نهائياً، كل منا ماذا يريد..»(١٠) ١١.
- «هناك أمر أساسي لا بدَّ منه، وهو حريتنا وكرامتنا ووجودنا وكياننا السياسي الوحيد في العالم

العربي، حيث للمسيحي كيانه وكرامته وعنفوانه ولا يعيش بالذمة كما هو الحال في البلاد العربية»(١٢) ٤.

ـ «نحن قوة دفع لمشروع دولة حرة ومستقلة، عصرية وحديثة، ولسنا قوة لضرب الدولة واستبدالها بتجمعات قبلية وإقطاعية»(١٣).

القوات اللبنانية والحوار

يبدو موقف «القوات» من مسألة الحوار مع القوى السياسية المقابلة متردداً وغير ثابت. فمن ناحية ترفض «القوات» الخوض في الحوار حول الصيغة السياسية الجديدة للبنان، وتؤجل ذلك إلى ما بعد تحرير الأراضي اللبنانية المحتلة الذي يشكل شرطاً لتحرير مواقف بعض الفئات التي تخضع لسلطة المحتل أي لسوريا:

ـ «علينا أن نجتمع (مسلمين ومسيحيين) لنتفق على لبنان الذي نريده جميعاً، ولكن قبل كل شيء لا بد من تأمين الانسحاب لكل القوات الغريبة.. وطالما أنها موجودة وتشكل نقطة ضغط على فئات معينة، فلن تستطيع هذه الفئات أن تعبر عن موقفها»(١) ٣.

ـ «نرى أن هناك أولوية في تحقيق الانسحابات وتوحيد الأرض وإعادة السيادة على كل لبنان. ومتى توحدت الأرض، نبحث في أي لبنان نريد على صعيد كل اللبنانيين»(٢).

ـ «لا بد من حصول مؤتمر وطني شامل بعد أن يتم جلاء الاحتلالات وبعد أن يعود لبنان الـ ١٠٤٥٢ كيلومتراً مربعاً»(٤) ١١.

ـ «موقفنا كقوات لبنانية أن تتم الانسحابات، وبعدها يستطيع اللبنانيون أن يتحاوروا في حرية حول أي لبنان نريد. لأن بعد الانسحابات لا يعود هناك قرار سوري يفرض فرضاً»(٦) ٤.

ومن ناحية أخرى، وفي مرحلة ما بعد إلغاء اتفاق أيار خاصة، تدعو «القوات اللبنانية» إلى تحقيق الحوار الوطني بين القوى السياسية المعنية، ولكن بصورة مستقلة وخارجاً عن التدخل السوري بخاصة:

ـ «نحن مع الحوار، حوار الجيل الجديد في لبنان، ولكن من دون المرور عبر سوريا التي تعاني مشكلة في لبنان خصوصاً معنا. نحن مع الحوار مع سوريا بالنسبة إلى مشكلتها معنا، وضد الحوار [معها] بالنسبة إلى مشكلة لبنان»(٧).

ـ «الخلاص بين أيدينا. وعبثاً نعتمد على قوات خارجية أو مساعدة أجنبية من أي صوب أتت، فالحل ينبع من عندنا. أما الوسيلة الأساسية والرئيسية التي لا بد منها لكي ننهض بالبلاد من هذا الوضع المميت، فهي أن نجتمع حول طاولة واحدة ونتفق على طريقة إعادة تركيب هذا البلد»(١٢) ١٠.

ـ «[رداً على دعوات الوحدة مع سوريا] يجب الإسراع بوقف نزاعاتنا الداخلية والجلوس إلى طاولة المفاوضات ونخرج باتفاق وطني حديث، ونحن في القوات جاهزون للدخول في هذا المشروع الوطني»(١٣).

الذات والدولة

تبقى «القوات» متشددة في المحافظة على مؤسساتها ما دامت الدولة ومؤسساتها، وخاصة الجيش منها، عاجزة عن القيام بمهامها في المحافظة على أمن المسيحيين، هذا الدور الذي تقدم «القوات» نفسها للعبه بوصفها «الضمانة» لهؤلاء:

- «حين تجد الدولة من خلال الجيش أنها قادرة على تسلم المهمات الأمنية، ونحن في الحقيقة نهدف إلى قيام جيش قوي يتمكن من الحلول محلنا، فلا مانع لدينا من تسليم السلاح إلى الشرعية»(١) ٣.
- «يجب أن تبقى القوات اللبنانية لملء الفراغ إلى حين يتمكن الجيش من لعب دوره الطبيعي. وعندها تزول الأسباب الموجبة لوجودنا في جسم عسكري»(٢).
- «عندما تترك الجيوش الغريبة لبنان، ويعود الجيش للامتداد على كل الأراضي اللبنانية ويؤمن أمن المواطن، عندها لا يعود أي سبب لوجود القوات اللبنانية كجسم عسكري»(٤) ١١.
- «عندما نلمس أن الدولة قد استعادت سيطرتها الكاملة على البلاد وأنها تمسك بزمام الأمور على كل الأراضي اللبنانية، عندئذ نتخلى عن كل مؤسساتنا، مدنية كانت أم عسكرية، لمصلحة الدولة. ولكن طالما نحن نشعر أن المسيحي ما زال مهدداً في هذا البلد، وأن حرية المسيحيين مهددة، فنحن في حاجة إلى أن تكون لنا ضمانة معينة ممثلة بهذه المؤسسة [القوات اللبنانية]»(١٢) ٤.

والدور الذي تتبناه «القوات» لا يقتصر على المجال الأمني فقط، بل يطال أيضاً المجال الاجتماعي المتمثل في الحد من ظاهرة غلاء المعيشة والاحتكار:

- «في انتظار عودة الدولة وتسلمها مسؤولياتها على الأرض، فإن تحركنا سيكون على صعد عدة. فعلى الصعيد التنفيذي، سنعمل على تنشيط أجهزتنا المختصة مما يمنع قيام التسلط الفردي عند بعض ضعفاء النفوس، ويلغي «الدكاكين».. وعلى صعيد الوضع الاجتماعي المعيشي سنقوم بخطوة صغيرة قريبة المدى [وهي] مراقبة الغلاء والاحتكار»(١٠).

ومع تقديمها لنفسها كبديل للدولة الضعيفة النفوذ والقدرات، تعرف «القوات اللبنانية» عن نفسها ليس كمجرد تنظيم عسكري أو أداة عسكرية، ولكن أيضاً كحركة سياسية تاريخية ومقاومة، «تشعر» بأنها تمثل طموح المسيحيين في لبنان. تعبر «القوات» عن ذلك بصراحة:

- «على هذه الأرض نشأت المقاومة وتجذرت فيها، وفيها ستبقى. أجدادنا زرعوا هذه المقاومة من آلاف الأعوام وكانوا يفكرون كما نفكر. وأولادنا الذين سيعيشون من بعدنا سيفكرون بالطريقة نفسها. مهمتنا تتلخص في تأمين السبيل الآمن لهذه المقاومة لتتوفر لها قوة فاعلة

تخفف الضغط عنا والتهويل علينا. وتحقيق هذه القوة الفاعلة وتعزيزها يأتي في أولوية اهتماماتنا»(٦) ٤.

- «القوات مؤسسة كاملة عرفت أن تتكيف مع كل الظروف. القوات مؤسسة أكبر من رجالها، وأهدافها الدفاع عن الكيان المسيحي وتنظيمه من ضمن أرض موحدة وشعب متعدد»(٧).

- «المهم اليوم أن نحمي الكيان المسيحي من ضمن مجتمع مقاوم في شكل منظم»(٧).

- «القوات اللبنانية لا يمكنها أن تكون حزباً، لأنها فوق كل الأحزاب. هي حركة التحرر الوطني التي تمثل الشعب المسيحي في لبنان. وعلى هذا الأساس للقوات اللبنانية هدف سياسي: الدفاع عن المسيحيين وإقامة معادلة جديدة للبنان.. إننا نشعر بأننا نمثل المسيحيين لأننا مقتنعون بأن القوات اللبنانية هي التعبير الطبيعي عن الشعب المسيحي»(٩).

- «إن القوات اللبنانية باقية، ووجودها أساساً ليس مرحلياً مرتهناً بالوضع العسكري أو السياسي لقضيتنا، وإنما هو وجود دائم مرتبط بمجتمعنا بحد ذاته ويفرضه الواقع التاريخي للبنان والشرق. نحن «مؤونة» هذا الشعب في أيام المحن. وفي الوقت الذي يظن البعض أن دور القوات انتهى، يكون دور القوات قد بدأ.. إن التزامنا بالدفاع عن الكيان اللبناني المستقل وبالدفاع عن أمن المسيحيين وحرياتهم وكرامتهم على هذه الأرض أمور غير قابلة للبحث، وتشكل بالنسبة لنا «الخط الأحمر» الذي لا يمكن لأحد أن يتجاوزه»(١٣).

لكن هذا النزوع الشديد نحو تحويل «القوات اللبنانية» إلى مقاومة سياسية - عسكرية تاريخية تمثل المسيحيين وتدافع عن أمنهم وكرامتهم وكيانهم؛ هذا النزوع يبدو أنه غير ثابت القدمين. فها هي «القوات» تشعر بفقدان مصداقيتها أمام من تطمح إلى تمثيلهم، وتعبر عن هذا الشعور معلنة النقد الذاتي والدعوة إلى مواجهة الأوضاع اللبنانية والمسيحية بواقعية، وإلى إعادة تنظيم الذات بتوحيد الصفوف بين «القوات اللبنانية» نفسها وبين المسيحيين عامة، فضلاً عن إيجاد الحلول المناسبة للأوضاع الاجتماعية المتردية من خلال تحقيق ما من شأنه أن يطمئن رجال المال ويضمن عدم هجرتهم من لبنان:

- «سنعزز ترتيب البيت ونرسخ الصف والروح والكلمة الواحدة في القوات اللبنانية، ثانياً، علينا أن نعمق ثقة الشعب بالقوات عن طريق تثبيت الأمن داخل المناطق المحررة [المسيحية]، والتأكيد تكراراً أننا المرجع الصالح لإعادة الحقوق لكل المواطنين وصيانتها. ثالثاً، علينا أن نبدأ بإعادة تجهيز أنفسنا وأجهزتنا العسكرية لنؤمن القدرة الذاتية أولاً ومن ثم إعادة الثقة إلى المجتمع في إمكانياتنا الدفاعية الذاتية هذه»(١٠).

- «وآسف إذا كان المسيحي ميركانتيلي أكثر من غيره فهاجر. لكن ما من شك في أن علينا أن نعيد إليه بعض الثقة. وفي المقابل يجب أن يفهم المسيحي أن اليوم ليس وقت الهروب وتهريب الأموال إلى الخارج، إنما يجب البقاء في هذه المنطقة. ونحن ملتزمون بالمحافظة على وجودنا في المنطقة وتوظيف أموالنا لنعيش ونشغل مئات الأشخاص الذين هم من دون

عمل. ويجب عليهم الصمود لأن الصمود اليوم هو صمود اقتصادي بمقدار ما هو صمود عسكري وسياسي»(١٣).

في نهاية هذا العرض، نعيد بناء تصور «القوات اللبنانية» للدولة اللبنانية المنشودة في صورة الجدول التالي:

جدول رقم ـ ١٩ ـ الدولة اللبنانية المنشودة في نظر «القوات اللبنانية»

صيغة الدولة		الأنا والدولة	
ـ المحافظة على صيغة ١٩٤٣ ـ اللامركزية السياسية ـ صيغة تضمن حرية وكرامة المسيحيين واستقلال لبنان	٤ ٣ ٤	المحافظة على القوات بوصفها تياراً ضامناً للمسيحيين	٤

يتبين لنا من خلال هذ الجدول أن «القوات اللبنانية» تعرض ثلاثة خيارات للدولة اللبنانية ـ البديل الأول، هو التمسك بالصيغة السياسية الراهنة للدولة ولكن مع تقوية أجهزتها؛ الثاني يتمثل في إقامة دولة اللامركزية السياسية استجابة للأمر الواقع الذي يتميز بالتقسيمات الجغرافو ـ سياسية، علماً أن «القوات» لا تحجب العراقيل التي تحول دون هذا المشروع، فهي ترى أنه على العكس من الدروز، فالشيعة والسنة وسوريا يرفضونه.

أما الخيار الثالث فهو ليس محدداً، بل يبدو بمثابة دعوة إلى الحوار بين الأطراف المتنازعة من أجل بلورة نظام سياسي مستقل وعصري، ويضمن بخاصة كرامة وحرية المسيحيين في لبنان بحيث لا يعودون إلى العيش في شروط «أهل الذمة».

لكن «القوات» تبدو أيضاً مترددة إزاء مسألة الحوار حول الإصلاحات السياسية في الدولة اللبنانية. فهي تدعو تارة إلى تأجيل هذه المسألة إلى ما بعد تحرير الأراضي اللبنانية وعودة سلطة الدولة إليها بحيث تتحرر المواقف السياسية من التأثيرات الخارجية. وتارة أخرى، تدعو «القوات» إلى إقامة الحوار مع الأطراف المقابلة شرط استقلالها عن المواقف السورية.

في كل الأحوال، تقدم «القوات اللبنانية» نفسها كممثل ضامن للمسيحيين في لبنان وكبديل للدولة القائمة الضعيفة. أبعد من ذلك، تذهب «القوات» إلى اعتبار نفسها حركة سياسية تاريخية ومقاومة من أجل حفظ وصيانة الكيان المسيحي. لكن هذا الشعور بالقوة

والعزة لا يخلو من الشعور بالأزمة الناجمة عن الانشقاقات في صفوف القوى المسيحية. فها هي «القوات» تدعو إلى عودة وحدة الصف داخلها وداخل المسيحيين، وإلى معالجة الأزمة المعيشية الناجمة عن ظروف استمرار الحرب وهجرة أصحاب الأموال من البلاد.

الموقف من القوى الخارجية

القوى الخارجية الواردة في خطاب «القوات اللبنانية» ضمن إطار رسم كيفية التعامل السياسي بينها وبين لبنان، تتمحور أساساً حول العرب وإسرائيل والدول الكبرى.

أ- العرب ولبنان

إن ما تأمله «القوات» من الدول العربية هو أن تتفهم الأخطار التي تحدق بلبنان وبالتالي مساندة سياسة رئيس الجمهورية. لأجل ذلك، تلمح «القوات» إلى الخطر الواحد الذي يهدد لبنان والدول العربية الأخرى، وهو خطر الشيوعية:

- «على العرب مساندتنا وتفهمنا حتى نعيد وحدة كلمة الشعب اللبناني تجاه الأخطار التي تواجهنا، فلبنان في خطر وكلنا نعمل ضد الشيوعية، أي أهدافنا واحدة.. ونأمل من الدول العربية أن تساعد [رئيس الجمهورية]»(١) ٨.

ومع تأييد «القوات» لتحقيق اتفاق بين لبنان وإسرائيل، فإنها تشترط أن لا يؤدي ذلك إلى نتائج سلبية بالنسبة إلى علاقات لبنان بالدول العربية:

- «[نحن مع التوصل] إلى اتفاق مع إسرائيل على أن لا يؤدي ذلك إلى أي نتائج سلبية مع الدول العربية. وكما قال الشيخ بيار الجميل، فنحن نريد السلام مع كل العالم، مع إسرائيل، ولكن لا نريد الحرب مع العرب لأننا نريد أن نرتاح في هذا البلد»(١) ٣.

لكن في حال اتخاذ الدول العربية موقفاً سلبياً من سياسة رئيس الجمهورية، وخاصة من اتفاق ١٧ أيار، فإن «القوات» لا تكترث حتى ولو أدى ذلك إلى قطع هذه الدول لعلاقاتها مع لبنان، وخاصة العلاقة الاقتصادية منها. بل إن «القوات» تدعو اللبنانيين، في هذه الحال، إلى تحمل النتائج وإلى إيجاد البدائل الاقتصادية للوضع الجديد. كل ذلك من أجل تنفيذ اتفاق أيار الذي يضمن، في نظر «القوات»، استعادة الأراضي المحتلة وأمن الدولة:

- هناك بديل [اقتصادي في حال أغلقت الأسواق العربية في وجه لبنان]. واللبناني «ما بينخاف عليه». سوف نتضايق في حال أغلقت الحدود [مع الدول العربية]، وأنا لا آمل ذلك، ولكن إذا أغلقت، فإن لبنان سيظل في استطاعته إيجاد البدائل على الرغم من أنه سوف يتضايق في البداية، ولكن أن يتكيف مع هذا الواقع الاقتصادي الجديد سيجد أمامه أبواباً وأسواقاً تجارية وصناعية جديدة تفتح أمامه.. المهم أن نستعيد الأرض والأمن أولاً»(٦) ١٠.

وفيما يلي رؤية «القوات اللبنانية» لمستقبل العلاقات بين لبنان وسوريا والمنظمات الفلسطينية كقوى ذات احتكاك وتدخل مباشرين في الأزمة اللبنانية القائمة.

١ ـ سوريا ولبنان

يتّسم موقف «القوات اللبنانية» من العلاقات مع سوريا بالندية. فالقاعدة التي على أساسها تدعو إلى إعادة بناء العلاقات مع سوريا تتمثل في صيانة أمن واستقلال وكرامة وحرية لبنان والمسيحيين. ضمن هذه الحدود تعبر «القوات» عن استعدادها للحوار مع الحكم السوري:

ـ «ليس لدينا عقدة تجاه أحد. فإذا كانت سوريا تستطيع أن تؤمن للبنان أمنه وحريته وكرامته واستقلاله، نجتمع معها»(١٢) ٤.

ـ «انطلاقاً من المعطيات ومن الثقة بالذات، يهمنا أن تتوفق الدولة بتركيز العلاقات مع سوريا على أسس سليمة ومستقرة. كما يهمنا أن ينجح حزب الكتائب بحل المشاكل العالقة مع سوريا.. يجب على سوريا هذه المرة أن تعطي الدليل على إمكانية قيام علاقات لبنانية ـ سورية دون المس باستقلال وسيادة لبنان، وعلاقات سورية ـ مسيحية دون المس بأمن وحرية المسيحيين»(١٣).

كذلك أن الندية في العلاقة مع سوريا لا تسمح «للقوات» بقبول السياسة السورية في الهيمنة على لبنان، فهي تشترط الحوار مع سوريا أيضاً بالتخلي عن هذه السياسة:

ـ «بقدر تمسكنا [بأمننا وكياننا ومستقبلنا] نحن منفتحون للتفاهم مع الجميع. فإذا وجدنا نتيجة اتصالات معينة أن لدى السوري قابلية لذلك، لن يكون عندنا عقدة للحوار معه. لكن إذا استمر في سياسة الهيمنة على لبنان، فسيجدنا عقبة في وجهه، وعندها يكون قد عاد إلى اقتراف الأخطاء من جديد..»(١٠).

أخيراً، ترفض «القوات اللبنانية» أي دعوة إلى قيام الاتحاد الفدرالي مع سوريا، بل أي عودة للقوات السورية إلى بيروت (١٣).

٢ ـ الفلسطينيون ولبنان

أما بالنسبة إلى الوجود الفلسطيني في لبنان، «فالقوات» تؤيد الناحية الشرعية منه في إطار القوانين اللبنانية بانتظار حل القضية الفلسطينية، وترفض كل ما يتعدى ذلك لأن طاقة لبنان لا تحتمل:

ـ «نحن نؤيد بقاء الفلسطينيين الذين حضروا سنة ١٩٤٨ ومعهم أوراق لبنانية رسمية في هذا الشأن. [وذلك] بانتظار حل قضيتهم، وقد جاؤوا على هذا الأساس. أما الذين حضروا إلى

لبنان في صورة غير شرعية، فعليهم مغادرة البلاد والعودة إلى حيث أتوا لأن طاقة لبنان لا تتحمل أكثر مما يحمل حالياً... وعندما يعيشون في سلام وضمن الأنظمة اللبنانية فلا مانع من بقائهم حتى تنتهي أزمة الشرق الأوسط»(١) ٨.

على هذا، فالمطلوب من المنظمات الفلسطينية أن لا تتدخل في الشؤون اللبنانية، وإلا فإن «القوات» على استعداد دائماً لمقاومتها:

- «وبالنسبة إلى الفلسطيني، وبعد الخسارة التي مني بها في لبنان، نطلب منه أن يترك لبنان وشأنه، وأن يبعده من حساباته، لأنه لو شاء إعادة بناء الهرمية التي كان [قد] أوجدها في لبنان، فهو يخطىء، لأننا سنقاوم دائماً وبقوة أكثر»(٢) ٣.

ب - إسرائيل ولبنان

يتجه موقف «القوات اللبنانية» من العلاقة بين لبنان وإسرائيل، للدعوة إلى تثبيت هذه العلاقة بصورة رسمية من خلال التطبيع. والحجة في ذلك تتمثل في أن إسرائيل لا تسحب جيشها من لبنان من دون مقابل. هكذا، وباسم إرادة تحقيق السلام بين لبنان ومحيطه، وأن إسرائيل قوة إقليمية لا يمكن تجاهلها، وأن قضية جنوب لبنان لا تحل من غير إرادة إسرائيل؛ وتحت شعار تحرير الأراضي المحتلة؛ باسم كل ذلك تشدد «القوات» على ضرورة إقرار السلام مع هذا البلد من خلال اتفاق أيار، بل ومن خلال معاهدة أيضاً، وعلى نحو يؤدي إلى تكريس العلاقات الاقتصادية القائمة بين البلدين بصورة غير شرعية، كما إلى تمتين العلاقات بين شعبي إسرائيل ولبنان:

- «نحن أحرار في هذا البلد حتى لو حصلت مشاكل اقتصادية. نحن نريد استقلال هذا البلد، وإسرائيل لن تنسحب من دون مقابل، فهي تريد تطبيعاً معيناً وفتح حدود معينة. وإذا لم نفعل ذلك فستبقى، وبالتالي ستبقى سوريا. وهذا يعني أننا ما زلنا في مكاننا، وهذا شيء خطير على لبنان»(١) ٨.
- «إن المفاوضات مع إسرائيل هي الطريقة السلمية للوصول إلى الانسحابات التي نريدها.. طالبنا بمعاهدة سلام قبل الآن، وهذا هدف بعيد المدى لأننا نريد السلام مع كل محيطنا..»(٢) ٣.
- «على لبنان أن يستمر في السير نحو الاتفاق [مع إسرائيل]، لأن الأولوية هي لأمننا نحن قبل أي شيء آخر. فأنا مثلاً أفضل أن آكل خبزة وزيتونة كل يوم وأن لا أركب سيارة مرسيدس شرط أن أعيش آمناً في بلدي الحر المستقل»(٤) ١١.
- «إن قضية الجنوب لا تحل بدون الاتفاق مع إسرائيل»(٧).
- «من الضروري أن نحقق علاقات طبيعية ومتينة بين الشعبين، لأن إسرائيل قوة إقليمية لا يمكن تجاهلها»(٧).

ـ «نحن حريصون على التمسك بواقعية معينة لأنه حان للبنان أن يرتاح، وللشرق أن يستقر وللجنوب أن يستعيد أمنه، وأن تنتهي حقبة التهجير الجنوبي التي بدأت سنة ١٩٦٩ مع اتفاق القاهرة. وهذا الأمر لا يمكن أن يحصل إذا جعلنا من حدودنا مع إسرائيل جبهة عسكرية بدل أن تكون حدوداً دولية آمنة»(١٣).

أخيراً فإن الدعوة إلى تمتين العلاقات مع إسرائيل، يصاحبها لدى «القوات» أمل في تدخل هذه الدولة في النزاع اللبناني القائم لمواجهة السياسة السورية في لبنان:

ـ «ما يعيد تخفيف هذا الضغط [السوري على لبنان] هو عودة إسرائيل إلى وضع أكثر اشتراكاً [في النزاع اللبناني] لترجيح التوازن [بين أطراف النزاع]»(٦) ٤.

ج ـ ضد سوريا وإسرائيل؟

لكن ثمة نصوصاً تشير إلى موقف «للقوات اللبنانية» يصف السياستين السورية والإسرائيلية بأنهما تنطلقان على السواء من مصلحة كل منهما دون الأخذ بعين الاعتبار مصلحة هذا الطرف أو ذاك من الأطراف اللبنانية المتنازعة. الأمر الذي يؤدي «بالقوات» إلى الدعوة إلى الصمود الذاتي من ناحية، وإلى خروج كل القوات العسكرية غير اللبنانية من لبنان:

ـ «لا تعتقدوا أن سوريا أو إسرائيل ستقف إلى جانبنا أو ضدنا، علماً أنهما لا تستأذناننا للوقوف هنا أو هناك.. وحده الصمود برهن أن في استطاعة [إقليم الخروب] وأهله لعب دور مهم في هذا الجزء من الوطن»(١٠).

ـ «نحن نطالب بخروج كل الغرباء على السواء من لبنان لكي نستعيد بلدنا، وإني أعتبر أنه عندما يغادر الغرباء بلادنا، عند ذلك يمكن للبنانيين العيش بسلام ومحبة»(١٢) ٤.

د ـ الولايات المتحدة، الاتحاد السوفييتي ولبنان

للولايات المتحدة الأميركية قسطها في حيز الدول التي تدعو «القوات اللبنانية» إلى تمتين العلاقات معها. ففي نظر «القوات»، على لبنان أن يدعم علاقاته مع الإدارة الأميركية للمحافظة على انتمائه إلى «العالم الحر»، وفي مواجهة الاتحاد السوفييتي. لكن أحياناً لا يعني ذلك الاعتماد المطلق على الدعم الأميركي للبنان، بل يجب أن يكون الاعتماد على الذات هو الأساس. من ناحية أخرى، إن التعاون مع الإدارة الأميركية يجب أن يكون في اتجاه تحقيق التوازن في حضور المعسكرين العالميين، الغربي الرأسمالي والاتحاد السوفييتي في لبنان والمنطقة:

ـ «كموقف مبدئي، نعتبر أن الولايات المتحدة الأميركية حليف أساسي لنا. نضالنا في هذه السنوات الماضية كان لابقاء لبنان في العالم الحرّ، والولايات المتحدة هي البلد الأساسي

في هذا العالم. لذلك نركز على المبادرة الأميركية تجاه لبنان»(٢).

ـ «العلاقات اللبنانية الأميركية تعدت الصداقة العادية، وهذا أمر إيجابي. لكن لا يجب أن ننسى أن الاتكال على أميركا لإيجاد التوازن مع السوفييت أمر ضروري. لكن الخطأ يكمن في الاتكال على أميركا اتكالاً مطلقاً. فالسياسة الأميركية غير ثابتة وهي تتغير بتغير الإدارات.. من هنا ضرورة إقامة علاقات مع أميركا تتعدى الأشخاص لتصل إلى ثوابت معينة. يبقى أن الاتكال الأساسي يجب أن يكون على أنفسنا وبالتالي معرفة إقامة علاقات متوازنة في المنطقة»(٦) ٤.

ـ «إن قوة الآلة العسكرية السورية من ناحية، وعلاقات سوريا الاستراتيجية مع الاتحاد السوفييتي وجمهورية إيران الإسلامية من ناحية أخرى، تحتمان علينا البحث عن صداقات تسمح لنا بقيام توازن إستراتيجي من خلال [علاقتنا مع] الكتلة الغربية وإسرائيل»(٩).

وهكذا، نرسم الجدول التالي الذي يختصر نظرة «القوات اللبنانية» إلى السياسات الخارجية المنشودة في لبنان، وإلى كيفية بناء العلاقات بين لبنان والدول الخارجية:

جدول رقم ـ ٢٠ ـ العلاقات المنشودة بين لبنان والقوى الخارجية في نظر «القوات اللبنانية»

القوى	الفلسطينيون	سوريا	إسرائيل	إسرائيل وسوريا معاً	الدول الكبرى
الموقف منها	إخضاع وجودهم في لبنان لسلطة الدولة	ـ إقامة العلاقات معها في ضوء متطلبات الاستقلال ـ رفض الاتحاد الفدرالي معها. ـ يجب أن تتخلى عن سياسة الهيمنة على لبنان	ـ تطبيع العلاقات معها.	ضرورة إنهاء احتلالهما للأراضي اللبنانية	تمتين العلاقات مع الولايات المتحدة الأميركية في مواجهة الاتحاد السوفييتي

يبدو أن «القوات اللبنانية»، في حرصها على تعزيز العلاقات مع الدول العربية، تشدد على ضرورة استقلال القرار السياسي للدولة اللبنانية حتى لو أدى ذلك إلى اهتزاز تلك العلاقات. تنسحب هذه الدعوة على الموقف من العلاقات مع سوريا، التي تبدي «القوات» استعدادها للحوار معها في إطار حفظ استقلال لبنان وحرية المسيحيين فيه، وشرط تخلي الحكم السوري عن سياسة الهيمنة على الدولة اللبنانية. كل ذلك يترافق مع رفضها لأي مطالبة باتحاد لبنان مع سوريا فدرالياً.

وبالنسبة إلى الوجود الفلسطيني في لبنان، تدعو «القوات» إلى تنظيمه وإخضاعه للقوانين اللبنانية بانتظار حل القضية الفلسطينية، بما يتضمنه ذلك من عدم تدخل المنظمات الفلسطينية في الشؤون الداخلية اللبنانية. وفي حال عدم تطبيق ذلك، فإن «القوات» تبدي استعدادها لمقاومة هذه المنظمات.

أما عن العلاقات مع إسرائيل، فمع أن «القوات» تطالب هذه الدولة وسوريا على السواء بالانسحاب من الأراضي اللبنانية زاعمة أن السلام اللبناني يتحقق بعد ذلك؛ إلا أن «القوات» تعبر بوضوح عن ميلها لتحقيق السلام مع إسرائيل ليس من خلال تطبيق اتفاق أيار الذي ألغي، بل ومن خلال أي اتفاق آخر حتى تطبيع العلاقات، وذلك بحجة أن إسرائيل لا تسحب جيشها إلا بعد اتفاق معها.

أخيراً، تدعو «القوات اللبنانية» إلى تدعيم العلاقات مع الولايات المتحدة بما يضمن انتماء لبنان إلى «العالم الحر»، وذلك بهدف تحقيق التوازن بين وجود الدول الكبرى في المنطقة ولبنان. لكن التحالف مع أميركا لا يجب، في نظر «القوات»، أن يعني التخلي عن الاعتماد على الذات أساساً نظراً لتقلب المواقف الأميركية إزاء حلفائها.

الجزء الثالث

الخطابات/الحياة الاجتماعية ـ السياسية والنزاعات

نحاول في هذا الجزء طرح مسألة العلاقة بين الخطاب والواقع، وينطلق البحث في هذه المسألة من الفصل الأول حيث تم جمع العناصر المشتركة وغير المشتركة للجداول المستنتجة في الجزءين الأول والثاني، وأصبح من الممكن فهم منطق الخطاب حول الدولة من جهة، ومن جهة أخرى استخدام تلك العناصر مؤشرات تسمح بتحليل العلاقة بين مضمون الخطاب وواقع الدولة والصراعات الجارية في المجتمع. إلا أن سياق التحليل سوف يدفع إلى طرح تساؤلات مختلفة حول ما لا يقال في الخطاب واختفاء مظاهر من الواقع عنه، الأمر الذي يفرض من أجل توسيع أفق التحليل، دراسة الأوضاع الاجتماعية وبنى المجتمع اللبناني، اجتماعيات القوى السياسية وسير النزاعات، ووسائل نشر الخطاب ووظيفته في هذه النزاعات.. الخ.

الفصل الأول

تحليل مقارن

لإجراء مقارنة بين مختلف المفاهيم التي تتبناها القوى السياسية المدروسة حول الدولة اللبنانية، استخرجنا جداول تعكس هذه المفاهيم وتتضمن العناصر المشتركة وغير المشتركة بين كل من صفَّي القوى المعارضة والقوى المحافظة. غير أنه ينبغي أن تقرأ هذه الجداول في ضوء مضمون الخطابات السياسية الذي تم عرضه في القسمين الأول والثاني من هذه الدراسة.

في الوقت الذي تقدم لنا الجداول إياها عناصر تقارب وتباعد المنظورات حول الدولة، بما تتضمنه من وصف للواقع ومن مشاريع تتجاوز عيوبه، إلا أنها (الجداول) تعتبر أيضاً مادة تسمح لنا بتعيين كيفية اشتغال التفكير الإيديولوجي. فالمواصفات التي تتدرج في صورة الدولة المنشودة لا تمثل، في الواقع، ومن خلال تكرارها الذي يثبت أهميتها بالنسبة للقوى المعنية، سوى مجموعة القيم السياسية العليا التي تتبناها هذه القوى. وفي الوقت الذي تشكل الأنا، كطائفة و/أو كحزب ـ طائفة، من حيث موقعها في الدولة وبالمقارنة مع موقع الآخر، الأرضية التي ينبت عليها التفكير الإيديولوجي، فإن تلك القيم السياسية تشكل الأساس الذي تبنى عليه التقييمات والأحكام في عملية وصف واقع الدولة وعملها. هذا ما سنلاحظه فيما يلي.

١ ـ الخطاب السياسي للمعارضة والدولة

أ ـ الجداول

جدول رقم ـ ٢١ ـ :الدولة اللبنانية القائمة في نظر قوى المعارضة

القوى / منظوراتها	المواصفات	وضع الطوائف	سياسة الدولة	الخيار الخارجي
مشترك	طائفية/فئوية	الموارنة: امتيازات	ـ انحياز لصالح الكتائب و«القوات» ـ تفرقة المسلمين وقمع المعارضة ـ تواطؤ مع إسرائيل والغرب ـ إخراج لبنان من الدائرة العربية	ـ عروبة ـ سوريا حليف ـ تعاطف مع القضية الفلسطينية ـ إسرائيل عدو
ح.ت.إ.وح.أ.	اتفاق ماروني سني		ـ تعاون مع بعض زعماء المسلمين	
ح.ت.إ.		الدروز:وضع دوني	ـ السيطرة على جبل لبنان	ـ الاتحاد السوفييتي صديق ـ علاقة عابرة مع إسرائيل
ح.أ		الشيعة :وضع دوني	ـ قمع الشيعة ـ تجاهل وضعهم الاجتماعي ـ تواطؤ مع العدو في الجنوب	
ـ دار الفتوى	ضعيفة تحت تأثير الميليشيات	المسلمون: وضع دوني		ـ المملكة العربية السعودية

جدول رقم ـ ٢٢ ـ الدولة اللبنانية المنشودة في تصور قوى المعارضة

القوى / تصوراتها	المواصفات	النظام السياسي	الوظيفة
مشترك	ـ موحدة ـ عادلة ـ عربية ـ جيش وطني	ـ الغاء الطائفية السياسية ـ التوازن الطائفي ـ الديمقراطية	التحرير
ح.ت.إ.		ـ العلمانية	
ح.أ.			تأمين الخدمات العامة

نلفت النظر إلى أن الطروحات الواردة في هذه الجداول، المشتركة منها بوجه خاص، متضمنة أيضاً في البيانات المشتركة للقوى والشخصيات المعارضة للنظام

السياسي اللبناني، وإن كانت هذه الطروحات واردة بشكل مختلف أو معززة بإضافات ترتبط بالمراحل التي صدرت فيها[1]. فضلاً عن ذلك، فإن هذه الطروحات المشتركة تحظى بمصادقة رجال الدين الرسميين (أو ممثلين عنهم) من خلال بياناتهم وخطبهم الدينية ـ السياسية ومشاريعهم الإصلاحية[2].

ب ـ التعليق

يدل هذا الجدول الأخير على أن قيم الوحدة، العدالة، المساواة، الديمقراطية، العروبة والتحرير، تنتفض في وجه حالات معاكسة لها. خطابات القوى السياسية المعارضة تبرز هذه الحالات بعبارات ترهيبية: الدولة طائفية، تحكمها فئة أقلية، سياساتها تقوم على مبدأ التمييز فتضع المسلمين في مرتبة دنيا، بينما ينعم الفريق الآخر، المسيحيون الموارنة وحلفاء السلطة، بالامتيازات؛ إنها تعمل على تفرقة المسلمين وعلى

---

(١) نحيل القارىء هنا مثلاً إلى «ورقة العمل الإسلامية» في مؤتمر الحوار، الموقعة من الحزب التقدمي الإشتراكي، حركة أمل، رشيد كرامي، صائب سلام وعادل عسيران. أمل، عدد ٣١٧، ٢٢ آذار ١٩٨٤، ص ص (٨ ـ ٩). راجع أيضاً بيان تأسيس الجبهة الوطنية الديمقراطية التي ضمت أحزاب اليسار اللبناني، والتي أيدت التحالف بين الحزب التقدمي الإشتراكي وحركة أمل؛ الأنباء، عدد ١٥٣٩، ١٥ تشرين الأول ١٩٨٤ ص ص (٧ ـ ٩). أخيراً البيان التأسيسي لجبهة التحرير والتوحيد التي ضمت أحزاب اليسار وحركة أمل وشخصيات عديدة: السفير، ٨٧/٧/٢٤، ص ٣.

(٢) راجع «ثوابت الموقف الإسلامي»، الموقعة من رؤساء طوائف السنة والشيعة والدروز. الشيخ محمد مهدي شمس الدين يصف هذه الثوابت بأنها «شريعة المسلمين السياسية»: السفير ١٩٨٣/٩/٢٢، ص ٣. أيضاً:

ـ خالد حسن، المسلمون في لبنان والحرب الأهلية (خطب مفتي الجمهورية اللبنانية ومقابلاته الصحفية بين ١٩٧٣ و١٩٧٨)، الطبعة الأولى، دار الكندي، بيروت ١٩٧٨، موضوع هذا الكتاب نقد النظام السياسي اللبناني وسياسة الدولة والمطالب الإسلامية (نعطي مثالاً ص ١٩٤، ص ٢٠٠ وص ٢٠٦)، ولكن رفض العلمانية لتنافيها مع الشريعة الإسلامية (مثلاً ص ٣٠١ وص ٤١٣). كذلك:

ـ شمس الدين، محمد مهدي، «مشروع دستور جديد للبنان على أساس نقض نظام ١٩٤٣»، السفير، ١٩٨٥/٧/٢٠ ص ٣؛ وكتابه العلمانية، الطبعة الأولى، دار التوجيه الإسلامي، بيروت ١٩٨٠. في هذا الكتاب براهين المؤلف على تناقض العلمانية والإسلام.

ونشير أيضاً إلى التضامن المعروف للمفتي الجعفري الممتاز (الشيعي) مع حركة أمل.

أخيراً، يؤكد الحزب التقدمي الإشتراكي رداً على من «يراهن» على انقسام الطائفة الدرزية، أن أبناء هذه الطائفة «يقفون صفاً واحداً متماسكاً لا يخترق حول زعمائها الروحيين والسياسيين»، راجع صفحة المراجع ـ العينات (٦).

قمع وإخضاع المعارضين منهم، تتواطأ مع إسرائيل والغرب وتبعد لبنان عن محيطه العربي وقضاياه. خطاب المعارضة يقدم مجموعة الاثباتات هذه كحقائق ويستبطن منها لا شرعية الدولة القائمة بالقياس إلى القيم العليا المتبناة. وبالتالي، فهو يحض، بعبارات العنف التي تثير الحماسة والعاطفة، على مقاومة هذا الواقع ورموزه الموصوفين بالخصوم المسؤولين عن انحرافه. إنه يدعو إلى استبدال هذا الانحراف بالأهداف الاصلاحية المنعوتة بعبارات المدح. وفي حال النصر على الخصم، تؤكد القوى المعارضة على فعالية قيمها المشتركة وتضاعف من عبارات الإغراء بها مبينة أهمية تبنيها.

لكن ثمة تزاحماً في المنطق بين الأنوات المعارضة. فمن جهتها، إن حركة أمل التي تشترك مع الحزب التقدمي الاشتراكي في رفض ميثاق ١٩٤٣ بوصفه اتفاقاً بين السنة والموارنة، تبرز الشيعة بوصفهم الأكثر حرماناً في السلم الطوائفي اللبناني، وبالتالي، بما أنهم الأكثر عدداً، وأنهم أظهروا وطنيتهم في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، وعروبتهم في تحمل وزر القضية الفلسطينية، فإن العدالة تقتضي، في حال عدم إلغاء الطائفية السياسية، المساواة في الحصص بين الشيعة والموارنة.

حجة العدد التي تقود إلى مثل هذا الاستنتاج، مرفوضة من قبل الحزب التقدمي الاشتراكي. فهو إذ يصادق على أن مجموع المسلمين هو الأكثرية بين اللبنانيين، يطالب بأن تكون لهم السلطات الرئيسية في البلاد. لكنه يدعو أيضاً إلى استبدال وضع الدروز، العريقين في انتمائهم اللبناني، والذين حققوا انتصارات على قوى السلطة وحلفائها، بتعديل حصتهم في الدولة لأن لكل طائفة الحق في حصة تتوافق مع «حجمها الطبيعي».

وبالنسبة إلى دار الفتوى، فهي إذ تؤكد على أن مجموع المسلمين يشكل أكثرية الشعب اللبناني[٣]، تنطلق من مسلّمة أن كل من المسيحي والمسلم هو مواطن لبناني. لذلك، في حال عدم إلغاء الطائفية السياسية، فإنه على الدولة أن تجسد التوازن بينهما، في بنيتها وفي عملها. والملفت أن عبارات الخطاب هنا هي أقرب إلى الاعتدال منه إلى العنف، فهي تنبذ التقاتل اللبناني وتدعو إلى الحوار كوسيلة للإصلاح، كما تستنكر وجود الميليشيات وتنازعها وممارساتها، وتنشد دولة قوية بديلة عنها.

الحوار هو أيضاً شعار مشترك للحزب التقدمي الاشتراكي وحركة أمل، إلا أن خطاب كل منهما يبين أن الخصم هو الذي يناور، يستخدم المماطلة والتسويف، ويرفض الإصلاح، ضارباً بذلك بإمكانية الحوار عرض الحائط.

---

(٣) خالد، حسن، المسلمون في لبنان والحرب الأهلية، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٧.

في العلاقة مع الخارج، المشترك في الخطاب السياسي المعارض هو أنه يروج للحليف ويحرض ضد العدو، مظهراً حسنات الأول وسيئات الآخر. الحليف هو عربي من حيث المبدأ نظراً لبديهية العلاقة التاريخية والثقافية التي تجمع لبنان والعرب. هذا هو الدافع الأولي للتحالف مع سوريا. إضافة إلى ذلك، فإن حسنات هذا البلد تتجلى في أنه يدعم المطالب العادلة للمعارضة ويمنع الخصم اللبناني من تكريس الواقع اللاشرعي. هذا البلد يواجه أيضاً العدو الإسرائيلي الذي يدعم بدوره الخصم اللبناني من أجل تثبيت ذلك الواقع اللاشرعي الذي يعمل لصالحه. إسرائيل هي، من حيث المبدأ، غريب مزروع في المحيط العربي، يجهد من أجل تفتيت اللبنانيين وإثارة الصراعات فيما بينهم بهدف اغتصاب الأرض أو السيطرة على لبنان وفرض شرعية الوجود الإسرائيلي في المنطقة.

في العلاقة مع الخارج أيضاً نلاحظ تباعداً بين قوى المعارضة. فالحزب التقدمي الاشتراكي لا يتورع عن نقد انحراف الموقف السوري الذي يتخلى عن دعمه لقوى اليسار والمقاومة الفلسطينية ويتحالف مع الخصم اللبناني (الجبهة اللبنانية). كذلك لا يمتنع هذا الحزب عن قبول دعم العدو له خلال الحشرة التي وقع فيها بعد أن ظهرت إمكانية سيطرة الخصم اللبناني على مناطق جبل لبنان. مع ذلك، فالخطاب السياسي للحزب لا يروج للتعامل مع إسرائيل، بل لمعاداتها وللتعاطف مع المقاومة ضدها، مصوراً أن تعامله مع هذا العدو كان عابراً. ويوسع الحزب دائرة علاقاته العربية، كما يتحالف مع الاتحاد السوفييتي الذي «يتضامن» مع قضايا الشعوب المضطهدة.

أما حركة أمل، فإن خطابها يؤكد على ثبات العلاقة مع سوريا. لكنها، خلافاً للحزب التقدمي الاشتراكي، تستنفر ضد الوجود الفلسطيني الفوضوي في لبنان، رغم أنها تتعاطف مع القضية الفلسطينية. حركة أمل ترى أن هذا الوجود يعارض مبدأ وجود الدولة، بأن الفلسطينيين عجزوا عن مواجهة الاجتياح الإسرائيلي وأن قياداتهم تلعب ورقة التفرقة والنزاع بين المسلمين. ويزيد الطين بلة مساعدة الدول العربية للمنظمات الفلسطينية في وقت تلكأت هذه الدول عن مواجهة العدو الإسرائيلي في لبنان.

الخطاب السياسي لحركة أمل يتعاطف مع الثورة الإيرانية، لكنه يبين «التزام» الشيعة بالفتاوى الدينية لقائد هذه الثورة، أما القرار السياسي للحركة فهو «حر» و «مستقل» عن إيران[٤].

---

(٤) حيدر عاكف، مقابلة صحفية، انظر: الحركات الإسلامية في لبنان، مصدر سبق ذكره، ص ٨٥.

أخيراً، فإن دار الفتوى، إذ تسلم بتجسيد العروبة في العلاقة المميزة مع سوريا، تتجاوز ذلك إلى مدح علاقات تشمل الدول العربية الأخرى، وخاصة المملكة العربية السعودية التي تدعم وتساعد على الحل السياسي في لبنان، فضلاً عن دعمها المالي له.

٢ ـ الخطاب السياسي المحافظ

أ ـ الجداول:

جدول رقم ـ ٢٣ ـ الدولة اللبنانية القائمة في الخطاب السياسي المحافظ

القوى / منظوراتها	مواصفات الدولة	الموقف	المسلمون والمعارضة	الخيار الخارجي
حزب الكتائب	ميثاق ١٩٤٣: حرية، ديمقراطية سيادة، استقلال، ضمانة للمسيحيين	مساندة الحكم القائم		
القوات اللبنانية	تأييد وتشكيك	مساندة ومعارضة		
مشترك		التمسك بالمؤسسات الخاصة	التآمر مع الغرباء ضد الدولة	ـ موقف متبدل من سوريا وإسرائيل ـ معارضة الوجود الفلسطيني الفوضوي ـ علاقة إيجابية مع الغرب

جدول رقم ـ ٢٤ ـ الدولة اللبنانية المنشودة في الخطاب السياسي المحافظ

القوى / منظوراتها	صيغة الدولة
مشترك	الابقاء على صيغة ١٩٤٣
حزب الكتائب	المحافظة على التعدد الطوائفي
القوات اللبنانية	اللامركزية

قبل أن نباشر تعليقنا لعله من المفيد التنويه بأن الطروحات الواردة في هذه الجداول متضمنة، بأسلوب أو بآخر، في خطب رئيس الجمهورية[٥] وبرامج وبيانات القوى السياسية الموالية للنظام السياسي اللبناني[٦]، إضافة إلى أنها مدعومة من المؤسسة الدينية المسيحية في لبنان[٧].

ب ـ التعليق

على العكس من الخطاب السياسي المعارض، فإن القوى المحافظة تظهر قيمها العليا متحققة في الواقع: الاتفاق بين المسيحيين والمسلمين (ميثاق ١٩٤٣)، التعدد الطوائفي وضمان المسيحيين، الحريات، الديمقراطية، السيادة والاستقلال والهوية اللبنانية. لذلك يحتفل الخطاب إياه بالنصر وينتج عبارات المدح والترغيب بالنظام السياسي القائم.

وإذا كان المجتمع والدولة يعانيان من أزمة، فإن ذلك ليس مرده إلى النظام السياسي بل إلى سوء التطبيق، وأساساً، إلى الخصم. هذا الأخير هو الخارج، أو المسلم بتعاونه مع الخارج. إذاً العنصر الخارجي بالنسبة للخطاب السياسي المحافظ، هو مصدر البلاء في لبنان، وبالتالي فإن موضوع الترهيب يتناول هذا العنصر بالذات: المنظمات الفلسطينية تتجاوز القوانين وتعمل على خربطة التوازنات بين الطوائف بتحريض المسلمين لقلب النظام؛ سوريا لا تحد من ممارسات هذه المنظمات، بل تعمل على

---

(٥) راجع: شرف، جورج، **لبنان الوطن والدولة في تفكير الرئيس أمين الجميل**، دراسة وخطب مختارة، دار النشر والتسويق، بيت المستقبل، انطلياس، ١٩٨٤؛ وخاصة الخطب المختارة ص ص (١٢٣ ـ ٢٠٢).

(٦) على سبيل المثال، نحيل القارىء إلى:

ـ «الجبهة اللبنانية» والصيغة، **العمل الشهري**، عدد ٨، تشرين الأول ١٩٧٧، ص ص (٨٥ ـ ١٢٠).

ـ وثيقة الكتائب والأحرار من أجل ميثاق جديد، **السفير**، ٢٠ تموز ١٩٨٤، ص ٣.

(٧) راجع مثلاً:

ـ نداء البطريرك الماروني إلى المتقاتلين في حرب الجبل (الذي أيد فيه دخول الجيش اللبناني إلى هذه المنطقة وتثبيت سلطة الدولة)، **النهار**، ٦ أيلول ١٩٨٣، ص ٣؛ ومذكرته إلى الفاتيكان بنفس المناسبة، **النهار** ٧ تشرين الأول ١٩٨٣، ص ص (١ و ٨)؛ كذلك كلمته في افتتاح الدورة السنوية العادية لمجلس البطاركة والموارنة الكاثوليك، **النهار**، ٢٤ كانون الأول ١٩٨٣؛ ثم رسالته بمناسبة عيد الفصح، **النهار** ٢١ نيسان ١٩٨٤، ص ٣. أخيراً نذكر:

ـ بيان المؤتمر المسيحي في بكركي (الذي شمل الرؤساء الدينيين للمسيحيين [ما عدا الروم الأرثوذكس] والأحزاب السياسية في المنطقة الشرقية من بيروت) **النهار**، ١ شباط ١٩٨٣، ص ٤.

فرض الوصاية على لبنان، وتتقاسم النفوذ مع إسرائيل في هذا البلد؛ وهاتان الدولتان تتنازعان على أرض لبنان (حرب الجبل)؛ المسلمون اللبنانيون يتعاونون مع الغرباء (العرب والشيوعيين) ضد الدولة. كل هذه الوقائع يستخدمها الخطاب السياسي المحافظ كإثباتات وبالقياس إلى قيمه السياسية، يبرهن على انحرافها، فيدعو إلى إدانتها، وبالتالي يحث على مواجهتها بعبارات العنف والحماسة، وذلك من أجل استعادة سلطة وسيادة واستقلال الدولة.

الخصم موضوع النقد والمواجهة تسبب، من خلال فعله، في إيقاظ مشاعر الخوف عند المسيحي، فلجأ هذا إلى التعاون مع إسرائيل. ولشرعنة هذا السلوك يضيف الخطاب السياسي المحافظ حججاً أخرى: تعاون الخصم اللبناني مع العرب، ميزان القوى بين لبنان وإسرائيل الذي لا يسمح بالتغلب على هذه الأخيرة بالقوة. وإذا كان الخطاب المعارض يروج للعروبة انطلاقاً من بديهية العلاقة التاريخية والثقافية بين لبنان ومحيطه العربي، فإن الخطاب المحافظ يسلم بهذه البديهة لكنه يضيف واقعة أخرى: العرب تخلوا عن لبنان، وأن دولاً منهم تعقد السلام مع إسرائيل وأخرى تتجه نحو هذا الهدف. إذاً، يستنتج الخطاب: يحق للبنان المحتل أن يعقد صفقة سلام مع إسرائيل تأميناً لانسحابها من أراضيه.

هذا الخطاب يبدو أيضاً محشوراً بين خصم يهدد سلطة الدولة وبين إسرائيل المحتلة، لكن التي تمد يد العون للمسيحيين، فيختار التعامل معها، ومع حلفائها الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، آملاً ومبشراً بعودة المياه إلى مجاريها. لكن إسرائيل «تبدل» سياستها إلى درجة تجعل الخصم اللبناني ينتصر (كما في حرب الجبل)، فيقع الخطاب السياسي المحافظ في الارتباك والتردد إزاء خياره الخارجي، وينشطر إلى خطابات أنوية «متنافسة».

من جهتها، تقدم «القوات اللبنانية» طروحات متباينة ومتضاربة. فهي تارة تحاسب الدولة على عجزها عن الاستفادة من العلاقة مع إسرائيل لبسط سيادتها، فتشكك بصيغة ١٩٤٣ وتطرح مشروع اللامركزية السياسية الذي يعترف بالواقع القائم؛ وتارة أخرى تعود إلى التضامن مع الدولة حفاظاً على وحدة الموقف، وتتخذ موقفاً مرناً إزاء سوريا، وطوراً تؤكد أن «الحرص على لبنان ووحدته وانتمائه» يتم من خلال العروبة والتعاون مع سوريا[٨]؛ وتارة أخيرة تعلن أن المشكلة الأساسية هي في «الوجود الكثيف الضاغط»

(٨) راجع صفحة المراجع ـ العينات (١٤).

لسوريا في لبنان[٩]، فتقترح «تدويل» الأزمة اللبنانية[١٠] وتعرض مشروع صيغة سياسية تكفل «حرية وشخصية كل المجموعات التاريخية اللبنانية»[١١]. لكن الثابت هو أن «القوات اللبنانية» تقدم نفسها ممثلة لتطلعات المجتمع المسيحي ومدافعة عن كيانه، وبالتالي فإن مشاريعها السياسية تحفظ «كرامة» المسيحي و«حريته».

أما الخطاب السياسي الكتائبي فيعكس تحول الهم من التفاف كل اللبنانيين حول الحكم الشرعي الذي يمثلهم بفضل «النظام الديمقراطي» القائم، إلى وحدة المسيحيين وتضامنهم حول الحكم، وذلك تجنباً للمخاطر التي سيجلبها انقسام المسيحيين على مصيرهم. هذا الخطاب ينفتح على المشروع الفدرالي مدعياً أن النظام اللبناني يمكن اعتباره فدرالياً، ويبدي استعداد الكتائب لاقامة العلاقة مع سوريا التي أصبح دورها «مهماً» في لبنان، ولكن هذه العلاقة لا تقوم إلا على أساس «المصلحة» و«الاستقلال» اللبنانيين.

رغم ثبات دفاع حزب الكتائب عن الدولة ومؤسساتها، فإنه يتفق مع «القوات اللبنانية»، بثبات أيضاً، في التمسك بالقوى الذاتية (المؤسسات السياسية والعسكرية الخاصة بكل من الطرفين) لمساندة الدولة، أو لتكون بديلة عنها إذا اقتضى الأمر، ضد الأخطار المحتملة.

أخيراً، فإن الحوار حول الإصلاحات السياسية مع الخصم اللبناني هو، في نظر القوى المحافظة، إما مؤجل إلى ما بعد انسحاب «القوات الأجنبية» من لبنان وعودة سلطة الدولة فيه، أو مشروط بتحرر هذا الخصم من «الضغط» السوري[١٢]. والخطاب

---

(٩) جعجع، سمير، مقابلة في: **النهار العربي والدولي**، عدد ٥٣٧، السنة العاشرة، ١٧ ـ ٢٣ آب ١٩٨٧، ص ١٣.

(١٠) المصدر نفسه، ص ١٥.

(١١) المصدر نفسه، ص ١٣.

(١٢) تجدر الإشارة هنا إلى أن الخطاب السياسي للعماد ميشال عون يستعيد الكثير من مضمون خطاب كل من حزب الكتائب و«القوات اللبنانية». إن دفاعه عن الدستور وميثاق ١٩٤٣ لا يتجلى فقط في التأكيد المستمر على شرعيته كرئيس للحكومة الإنتقالية عُيِّنَ حسب الدستور (بعد انتهاء ولاية الرئيس السابق أمين الجميل في أيلول ١٩٨٨)، بل أيضاً في رفضه لاتفاق الطائف*. باعتباره قلص من صلاحيات رئيس الجمهورية. يؤكد ذلك قوله أن رئاسة الجمهورية «لن تكون لها صلاحيات... راجعوا بنود الإصلاحات، أي لن تكون لها قوة تمسك بالقرار الإجرائي وتوقف مشاريع معينة إذا حدثت». مع ذلك، يستبدل العماد اتفاق الطائف بصيغة تفاهم مع «مختلف الفئات اللبنانية» حول =

الكتائبي يصر، فضلاً عن ذلك، على حصول الحوار ضمن إطار المؤسسات الشرعية.

إذاً، نلاحظ أن الإيديولوجيات السياسية اللبنانية المتنازعة تنتج، في تناولها لمسألة الدولة، خطاباً بسيط اللغة وذا شكل تأكيدي، تبرز فيه قيماً سياسية للأنا الجماعية، غير قابلة للشك ومدعومة من المؤسسة الدينية، مع أن هذه المؤسسة تبدو أكثر انفتاحاً على تغليب لغة الحوار وإدانة لغة القتال.

هذه القيم تخدم كأدوات للحكم على الواقع الذي تبدو عناصره بديهيات. تطفو هذه العناصر على السطح كلما كانت غير متناسبة مع القيم العليا (التي هي نفسها مواصفات الدولة المنشودة). في هذه الحال، توصف الوقائع بعبارات ترهيبية تنفي شرعيتها، وتلقي مسؤولية انحرافها على الخصم أو العدو. هذا الأخير يُحاجج وتُستخدم أقواله وأفعاله لإبطال شرعيته وتأكيد شرعية المحاجج. الخطاب الإيديولوجي يدعو أيضاً إلى تبني وتحقيق الأهداف التي تتناسب مع القيم العليا بأسلوب ترغيبي يتناول حسناتها، وذلك

= «المشترك» فيما بينها على صعيد الحكم، أما «الغير متفاهم عليه فنضعه في اللامركزية. بهذا الشكل نحافظ على خصائص الطوائف ونكون أنصفناها ورفعنا عنها الغبن وشجعنا الوطن على التوحيد ضمن التعددية المطلوبة أو ضمن التعددية الموجودة» (الديار، ٢٨ تشرين الأول ١٩٨٩، ص ٢). وبعد أن يضع هكذا الفارق بينه وبين اتفاق الطائف «١٨٠ درجة وكل في اتجاه»، حيث «بدعة الإصلاحات هدفها نقل مركز القرار السياسي من المنطقة الشرقية الحرة التي تدافع عن كل لبنان، إلى منطقة احتلال لتتنازل عن كل شيء، فيما بعد تحت الهيمنة السورية» (النهار، ٢٣/١٠/ ١٩٨٩، ص ٦)، مما يعني رفضه لتقليص صلاحيات رئيس الجمهورية الماروني لصالح رئيس الحكومة والوزراء؛ يدعو العماد عون إلى «توازن السلطات» في سياق انفتاحه على اتفاق الطائف («أنا أريد أن أبرهن للناس أنني أريد الطائف، والطائف ميت لأن أهله قتلوه»): النهار، ٢٨/ ٧/ ١٩٩٠، ص ٦.

من ناحية أخرى، وفي سياق تبدل مواقفه وانفتاحه على اتفاق الطائف، ينتقل العماد عون من عداء حاد للوجود السوري في لبنان خلال «حرب التحرير» منذ آذار ١٩٨٩ ، إلى تأكيد العلاقة «الحتمية» مع سوريا، نظراً لما يجمعنا بها من «ثوابت» جغرافية، «تداخل بين الشعبين والاقتصاد»، «ضرورات أمنية»، مع الأخذ بعين الاعتبار «استقلال لبنان وسيادته» ونبذ «الوصاية السورية على القرار اللبناني»، ولكن مع تبني سياسة لبنانية «منسجمة مع سوريا» و«عدم الإساءة» إليها (من مقابلة معه في النهار، ١٨/٧/١٩٩٠، ص ١).

* جرت اجتماعات الطائف (المملكة العربية السعودية) بين النواب اللبنانيين في تشرين الأول ١٩٨٩. انظر نص الاتفاق الذي خرجت به تلك الاجتماعات في النهار، ٢٣/١٠/١٩٨٩، ص ص (١، ٦).

سواء في حالة النصر أو اللانصر. لكن هذه الأهداف تنعكس في عبارات عامة خاضعة لتفسيرات متنوعة حسب الأنا الطائفية ومتغيرات الواقع. هذا الخطاب الذي تتكرر فيه المواقف من أجل التأكيد عليها وترسيخها في الأذهان، يحض على العنف كوسيلة لتحقيق تلك الأهداف، أما الحوار فهو إما مشروط أو يتجاهله الخصم.

الفصل الثاني

النظام السياسي اللبناني والطوائف

رأينا في الفصل السابق أن القاسم المشترك لمختلف الخطب السياسية المدروسة هو أن مفهوم الدولة، بما يتضمنه من مواصفات وأحكام قيمية ومشاريع، يخضع لصورة الأنا الجماعية والآخر: الأنا هي الطائفة منظوراً إليها كوضع سياسي ـ اجتماعي، بالمقارنة مع أوضاع الطائفة أو الطوائف المقابلة، في هرم الدولة اللبنانية. هذا المنطق في النظر إلى الدولة يرتبط، بلا شك، بطبيعة المجتمع اللبناني والنظام السياسي الذي يؤطره.

الواقع أن شعب لبنان هو عبارة عن مجموعة طوائف دينية وأقليات قومية متساكنة على أرض دولة مشتركة. الطوائف تنقسم إلى فئتين: الأولى مسيحية وتضم بشكل رئيسي الموارنة، الكاثوليك والأرثوذكس؛ الثانية مسلمة وتشمل بشكل رئيسي السنة، الشيعة والدروز.

إن دولة الـ ١٠٤٥٢ كيلومتراً مربعاً التي قامت عام ١٩٢٠، تضم جبل لبنان الذي سكنه الدروز والموارنة وأقليات من السنة والشيعة، المدن الساحلية (بيروت، طرابلس وصيدا) التي سكنها أساساً السنة والأرثوذكس وأقليات من طوائف أخرى، ثم جبل عامل (أو جنوب لبنان) منطقة إقامة الشيعة، والبقاع الذي احتل الشيعة وسطه وشماله، الدروز في جنوبه والسنة في غربه.

بالنسبة إلى التكون السياسي للبنان، يمكن اعتبار فترة ١٩١٨ ـ ١٩٤٣ مرحلة انتقالية فاصلة. ففي إطار تقاسم وتجزئة مناطق الامبراطورية العثمانية المهزومة على يد الحلفاء في نهايات الحرب العالمية الأولى، إن إعلان فرنسا «المنتدبة»، مدعومة من عصبة الأمم المتحدة، دولة «لبنان الكبير» بضم المناطق الإسلامية الساحلية والجبلية إلى جبل لبنان، قد وضع شعب هذه الدولة في معركة التعايش مع هذه الإزدواجية: القبول بالانتداب والاعتراف بالكيان السياسي المعلن.

في هذه المرحلة الانتقالية كانت تتبلور بورجوازية تجارية وسيطة، كما كانت مواقف القيادات السياسية تتحول: بالنسبة للمسلمين، لقد كفوا عن رفض الكيان السياسي الجديد وتحولت معارضتهم له إلى مطالب العدالة والمساواة في مؤسسات الدولة[1]؛ بالنسبة للموارنة، نشأ تيار «عكس مصالح كبار رجال الأعمال المسيحيين الذين كانت البلاد العربية مجالاً لنشاطهم الاقتصادي»[2]، وذلك في معارضة التيار الماروني التقليدي الموالي للانتداب الفرنسي.

كان للقاء طرفي البورجوازية المدينية (الماروني: بشارة الخوري، والسني: رياض الصلح) أن بلور حركة الاستقلال التي استطاعت، مدعومة من انكلترا، أن تكسب معركتها عام ١٩٤٣ بالتفاف مختلف زعامات المناطق اللبنانية حولها. وهكذا جاء ميثاق ١٩٤٣ ليعكس اتفاقاً سياسياً بين رجال الاستقلال حول هوية الدولة ونظامها وسياساتها. غير أن هذا الميثاق ليس مكتوباً، ومصادره الأساسية تتمثل في البيان الوزاري الأول لحكومة رياض الصلح، وخطب رئيس الجمهورية بشارة الخوري[3]. ومهما كانت مضامين تلك الخطابات والبيان، والتي تبقى خاضعة لتأويلات مختلفة، فإن الغاية المباشرة للميثاق كانت بلوغ الاستقلال، وتحقيق «دولة عربية سيدة»[4] دون أن تقطع علاقاتها «الثقافية والحضارية» مع الغرب، مما يعكس تخلي المسيحيين عن مطلب الحماية الغربية مقابل تخلي المسلمين عن مطلب الانضمام إلى سوريا والاعتراف بكيان وطني مشترك ذي «وجه عربي».

لقد قامت قوى الاستقلال بتعريب الدستور اللبناني الذي وضعته السلطات الفرنسية عام ١٩٢٦، بتطهيره من النصوص التي تضمن سيطرة «المنتدب»، لكنها أضافت إليه الميثاق «كدستور عرفي وعرف دستوري»[5]. هذا الميثاق يقضي بتوزيع رئاسات الدولة على الطوائف: رئيس الجمهورية ماروني، رئيس الحكومة سني، ولاحقاً، رئيس مجلس

---

(١) خليفة، عصام، «مواقف بعض النخب الإسلامية (١٩١٨ - ١٩٤٣): من رفض الدولة اللبنانية إلى التعايش الميثاقي»، الواقع، عدد (٥ - ٦)، ١٩٨٣، ص ص (٢٤٥ - ٢٧٢).

(٢) الصليبي، كمال، تاريخ لبنان الحديث، بيروت، ١٩٧٨، ص ٢١٨.

(٣) الجسر، باسم، ميثاق ١٩٤٣، لماذا كان ولماذا سقط؛ بيروت، ١٩٧٣، ص. ص (١٣٦ - ١٤١).

(٤) المصدر نفسه، ص ٣٩. أيضاً:

-Rabbath, Edmond, **la formation historique du liban politique et constitutionnel,** Beyrouth, 1973, p. 482.

(٥) الجسر، باسم، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢٣.

النواب شيعي؛ وذلك تبعاً للأهمية العددية لكل طائفة لبنانية والتي أظهرها إحصاء سنة ١٩٣٢ حيث تراتبت الطوائف من حيث حجمها العددي كما يلي: موارنة، سنة، شيعة، أرثوذكس، دروز، كاثوليك[٦]. بيد أن الدستور جعل من رئيس الجمهورية سيد الدولة طوال فترة حكمه (٦ سنوات)، فهو الذي يتولى، بعد انتخابه من قبل مجلس النواب، السلطة التنفيذية بمعاونة الوزراء (المادة ١٧)[٧] الذين يسميهم هو ويعين من بينهم رئيساً لهم (بعد مشاورات مع الكتل النيابية)، وله الحق في إقالتهم (المادة ٣٥). زد على ذلك أن لرئيس الجمهورية الحق في حل المجلس النيابي (المادتين ٥٢ و٥٩) بموجب قرار معلل صادر في مجلس الوزراء. أما رئيس هذا المجلس، فصلاحياته تقتصر على تقديم برنامج الحكومة مع وزرائه أمام المجلس النيابي لنيل الثقة، وهو مسؤول، مع الوزراء، عن سياسة الحكومة وكل من هؤلاء مسؤول عن أفعاله الشخصية (المادة ٦٦) مع أن الوزير المعني يوقع على مراسيم رئيس الجمهورية (المادة ٥٤).

تمتد سلطة رئيس الجمهورية إلى الجيش، الموضوع تحت تصرفه، والقضاء والإدارة. فالقانون التشريعي رقم ١٠، الصادر في ٧ تموز ١٩٦٧ «يسند إليه تسمية العسكريين من كل شعبة. وهو يملك السلطة نفسها فيما يتعلق بالقضاة والمجالين القضائي والإداري، مع أنه لا يقدر أن يتصرف هنا إلا بناءً على اقتراح وزير العدل وبعد موافقة مجلس القضاء الأعلى»[٨].

هكذا نلاحظ أن الصلاحيات الواسعة لرئيس الجمهورية تجعله، دستورياً على الأقل، الحاكم الفعلي لدولة ذات إدارة مركزية إلى درجة أن الحياة السياسية في البلاد تعتمد على الصفات الشخصية لرئيسها حيث أن التعبير المناسب الذي اصطلحت عليه اللغة الدارجة، من أجل تسمية مدة ولاية الرئيس، هو «العهد» الذي يعبر على نحو مدهش عن «شخصنة النظام بواسطة الرئيس الذي تحرك نزواته عجلات الدولة»[٩].

من ناحية أخرى، لا تقتصر طائفية النظام السياسي اللبناني على توزيع رئاسات الدولة حسب الطوائف، بل إنها تشمل أيضاً كافة إدارات الدولة حيث لكل طائفة نسبة محددة من الحصص كما يلي[١٠]:

---

(٦) Johnson, Michel, **class and client in Beirut**, London, 1986, p.24.

(٧) إن مواد الدستور التي نشير إليها في هذا الفصل مأخوذة من Rabbat, Edmond، مصدر سبق ذكره.

(٨) Rizk, boutros, **l'Administration libanaise (1943 – 1979)**, thèse d'état, paris, 1981, p.39.

(٩) Rabbath, Edmond, مصدر سبق ذكره, P.530.

(١٠) Rizk, Boutros, مصدر سبق ذكره, P.264.

الموارنة: ٣٠،٥٪	السنة: ٢٠،٥٪	آخرون: ٧٪
الأرثوذكس: ١٠،٥٪	الشيعة: ١٨،٥٪	
الكاثوليك: ٦٠،٥٪	الدروز: ٦٠،٥٪	

هذا مع العلم أن الموارنة «يدَّعون الحق في تقلد المراكز الحساسة دوماً: قيادة الجيش، رئاسة الجامعة، الإدارات العامة الكبرى، العديد من مكاتب المحافظين والقائمقامين. أما للطوائف الأخرى فتمنح مسؤوليات ليست أقل أهمية، ولكنها تبدو متراكبة في الشبكات المارونية»[١١].

في هذا المجال لا يستطيع المرء إلا أن يلاحظ التناقض بين مواد الدستور. فمن جهة إن المادة ١٢ تضع «الاستحقاق والجدارة» شرطاً لتولي الوظيفة بينما المادة ٩٥ تشترط التوظيف بـ «التمثيل العادل» للطوائف، و «بصورة مؤقتة»، على أن لا يؤدي ذلك إلى «الإضرار بمصلحة الدولة».

بقي على الدستور أن يحترم الطوائف بمنحها حق رعاية الأحوال الشخصية لأبنائها من زواج وطلاق وإيصاء وإرث وأوقاف دينية، وذلك وفقاً للتشريعات الدينية الخاصة بكل طائفة. هذا ما تؤكده المادة ٩ التي لا تمنح الدولة أي سلطة في هذا المجال، أو بالأحرى إن سلطتها هي سلطة الطائفة أو الطوائف نفسها، مما يعني أن لا مجال للبناني أن يكون له انتماء غير طائفي. أضف إلى ذلك أن «حرية الاعتقاد (المطلقة)» التي تقول بها المادة إياها تصل، مع المادة العاشرة، إلى درجة اعتبار التعليم حراً «بوصفه ليس مناقضاً للنظام العام وللأخلاق الحسنة، ولا يمس كرامة الطوائف».

هنا ينبغي أن نلاحظ تقييد وتشريط حرية الاعتقاد بعدم المس «بكرامة» الطوائف، دون أن نفهم معنى هذه الكرامة، الذي يبقى، ربما، من اختصاصات السلطات الدينية، مع العلم أن «كرامة» كل انتماء غير طائفي غير محفوظة في الدستور، على الأقل بالمقارنة مع الدفاع الصريح عن كرامة الطائفة.

هكذا يمكن أن نستنتج أن النظام السياسي اللبناني، الذي تبدو فيه السلطة السياسية مركزية، هو نظام «للتعايش» و «التوافق» بين الطوائف حسب توازن معين تتحدد بموجبه حصص الطوائف في مؤسسات الدولة. إنه يكرس الطائفة كمؤسسة سياسية، اجتماعية، تربوية واقتصادية، وبوصفها تتمتع بتراتب داخلي يقف على رأسه مجلس ديني

---

(١١) Rabbath, Edmond، مصدر سبق ذكره P.130.

لإدارة شؤونها: كمؤسسة سياسية، تشكل الطائفة وسيطاً بين الفرد والدولة، فهي المعبر الوحيد الذي يصل به إلى الوظيفة، إلى النيابة، إلى الوزارة أو الرئاسة؛ كمؤسسة اجتماعية تملك الطائفة جهازاً قضائياً يشرف على الحالة الشخصية للفرد (زواج، طلاق، إرث)، كما تملك جمعيات تؤمن الاتصال شبه الدائم بين أبنائها، ودوائر لاحصاء عدد أبنائها، فالإحصاء الذي هو، أصلاً، مقياس حصتها في الدولة، «يعطي فكرة واضحة عن مدى قوة الطائفة إزاء الطوائف الأخرى»[١٢]؛ كمؤسسة تربوية، للطائفة دور عبادة ومدارس وجامعات تبث من خلالها القيم الدينية والثقافة المميزة؛ وعلى المستوى الاقتصادي تملك الطائفة عقارات يعود ريعها لمشاريع الاحسان والتعليم.

إن الطائفة، التي هي في الأصل جماعة تاريخية تعود جذورها إلى ظهور الأديان والانشقاقات التي حصلت داخلها، وتمتد عبر العصور الإسلامية حيث ساد «تسامح» الإسلام مع الأديان الأخرى، ثم تتعزز في ظل نظام الملل العثماني[١٣] وتتبلور مع الاحتكاك الأوروبي بالعالم الإسلامي؛ إن الطائفة، التي يحترمها النظام اللبناني، تحاصر الفرد منذ ولادته بدءاً بالعائلة، مروراً بالعادات والتقاليد والمؤسسات، وصولاً إلى جهاز الدولة الذي لا يعترف بعضوية الفرد إلا من خلال اعتراف الطائفة بعضويته فيها (ولا عجب إذاً أن تعكس بطاقة الهوية الرسمية هذا الانتماء المزدوج اللبناني).

في الحاصل، هذه هي البنية الطائفية، المجتمعية والسياسية، التي منها تستمد الخطابات السياسية للقوى السياسية المدروسة مضمونها الطائفي: إن كلاً من هذه القوى يقدم نفسه ممثلاً للطائفة التي ينتمي إليها، ومدافعاً عن حقوقها، وبهذه الصفة أيضاً يقدم مشروعاً سياسياً. لكن أليست النظرة إلى النظام السياسي اللبناني من موقع طائفي قاصرة عن رؤية واقعية شاملة له؟ إن القوى السياسية المحافظة التي تفخر بهذا النظام لا تدقق

---

(١٢) نصار، ناصيف، **نحو مجتمع مدني جديد**، بيروت، ١٩٧٨، ص ١٣٨.

(١٣) كان النظام العثماني «لا مركزية معقدة: صلاحيات إقليمية في بعض المجالات (حكم الأمراء)؛ صلاحيات تعيين في مجالات أخرى (شؤون مدنية، اجتماعية ثقافية ودينية)؛ إلى ذلك كان يضاف نظاماً من اللامركزية في المستوى الديني، فالصلاحية، التي تتعدى المجال السياسي - العسكري، مُنِحَتْ للعلماء في حالة المسلمين، وللبطاركة والحاخاميين بالنسبة لغير المسلمين. أما الطوائف الإسلامية المنشقة (الشيعة، العلويين، الإسماعيليين، اليزيديين) فهي، رغم غياب أي اعتراف شرعي بها، كانت تملك مؤسساتها الطائفية الخاصة، لأنها لم تكن قادرة على الدخول إلى المؤسسة الدينية السنية».

Corm, Georges, **Constribution à l'étude des sociétés multi-confessionnelles**, paris, 1971, P.206.

في حدود الحريات التي كفلها الدستور للشعب اللبناني، لكننا نفهم أن خلفية هذا الفخر تتمثل في الموقع الراجح للموارنة في الدولة ومؤسساتها، وأن وراء الدعوة إلى استمرارية هذا النظام تكمن، رغم الحجج المقدَّمة، إرادة الإبقاء على هذه الأرجحية. بالمقابل، إن القوى السياسية المعارضة، بإبرازها الموقع الدوني للمسلمين في الدولة، وبنقدها لطائفية النظام السياسي، تخفي مظاهر أخرى للطائفية اللبنانية لا تقل أهمية عن حصص الطوائف في الدولة. نقصد بذلك، التربية والأحوال الشخصية التي من خلالها ينشد النظام اللبناني مجتمعاً طائفياً. هكذا، إن الفصل بين السياسي والمجتمعي يميز الخطب السياسية لقوى المعارضة، في حين أن الربط بينهما يميز الخطاب السياسي للقوى المحافظة مما يساعد على تكريس الحالة الطائفية، «التعددية»، التي تمدحها هذه الأخيرة.

في ضوء ذلك، جملة من الأسئلة يمكن أن تطرح نفسها: هل إن النظام السياسي الطائفي جدير بالمدح فعلاً، أم أنه يشكل عنصراً مفجراً للنزاعات في لبنان؟. هل إن خطورة الطائفية تقف عند حدود السياسي أم أنها تذهب بعيداً إلى المجتمع والثقافة والتربية؟. لماذا الموقع المهيمن للموارنة في الدولة والموقع الدوني للمسلمين، هل يرتبط ذلك بإرادة خارجية أم جاء ليرفع شعور الخوف عند المسيحيين في ظل العالم الإسلامي الواسع، أم أنه جاء نتيجة تطور تاريخي معين، غير متكافىء بين المسلمين والمسيحيين؟. أخيراً، هل حقق النظام السياسي اللبناني الشعور بالاطمئنان للمسيحيين عامة، وللموارنة بخاصة؟.

إن الإجابة عن هذه الأسئلة تتطلب محاولة العبور إلى المجتمع اللبناني لكشف وجهة تطوره من خلال معاينة الاقتصاد اللبناني وآثاره على البنى الطائفية. في هذا المجال، إن الفرضية التي نعتمدها تنطلق من أن مواقع الطوائف في الدولة اللبنانية تحددت في ضوء علاقات القوى فيما بينها، في مرحلة محددة من التطور الاجتماعي والسياسي (الاستقلال)، وبالتالي فإن النظام السياسي، إذ ينظم تلك العلاقات، يصبح عنصراً للتوتر ولعدم الاستقرار كلما أنبت التغير الاجتماعي، الاقتصادي أو السياسي، قوى جديدة تهدد التوازن القائم أو تخرقه. تشهد على ذلك مختلف الهزات السياسية والاجتماعية التي عصفت بلبنان عبر مختلف عهود الاستقلال: أحداث ١٩٥٨، ١٩٦٩، ١٩٧٣ وأخيراً الحرب الطويلة المستمرة منذ نيسان ١٩٧٥. ولم يكن العهد الشهابي

(١٩٥٨ ـ ١٩٦٤) أكثر من محاولة إصلاحية لتخدير أزمة ١٩٥٨ عبر تخفيف غبن الزعماء المسلمين بتحقيق مساواة في الحصص الإدارية بين الطوائف، دون المس بأسس الطائفية، وبإجراء بعض الإصلاحات الاقتصادية؛ إلا أن ذلك لم يمنع البناء الشهابي من أن يهوي في العهود اللاحقة.

الفصل الثالث

الاقتصاد، الطبقات والمجتمع الطائفي

اتجه تطور بنى الاقتصاد اللبناني، منذ الاستقلال وحتى عشية الحرب اللبنانية، نحو تثبيت هيمنة بورجوازية وسيطة حددت للبنان وظيفة خدماتية مزدوجة: تسهيل تداول رؤوس الأموال والسلع والقوى العاملة بين الغرب الرأسمالي والشرق العربي لقاء عمولة أو حصة من الأرباح. وقد انعكست تلك الهيمنة في التزايد المستمر لحصة القطاع الثالث (أو الخدمات: مال، تجارة، سياحة، نقل، تربية وصحة) في الاقتصاد المحلي على حساب القطاعات الأخرى، فقد ارتفعت تلك الحصة من ٦٣٪ في ١٩٥٠ إلى ٧٤٪ عام ١٩٧٤، بينما زادت حصة الصناعة من ١٤٪ إلى ١٧٪ في الفترة نفسها، وانخفضت حصة الزراعة من ٢٠٪ عام ١٩٥٠ إلى ١٠٪ عام ١٩٦٨ وإلى ٩٪ عام ١٩٧٤[1].

إن أهم سمة مميزة لهيمنة قطاع الخدمات تتمثل في اختراق الرأسمال الغربي لفرعين رئيسيين من هذا القطاع: المصارف والتجارة. وقد انعكس هذا الاختراق في نمو المؤسسات الخدماتية التي تهيمن عليها الرأسماليات الغربية، وذلك سواء بمشاركة رساميل لبنانية أو بدونها. ففي الفرع المصرفي، وبعد أواسط الستينات حيث ظهرت أزمة المصارف وإفلاساتها التي أنهت سيطرة الرساميل العربية واللبنانية[2]، أخذت هيمنة

---

(١) ODEH, B.J., **Lebanon: dynamics of conflicts,** London, 1983, P. 76.

ولعل هيمنة الخدمات على الاقتصاد اللبناني مؤشر صارخ على هيمنة رأسمالية «طرفية»، تابعة للرأسمالية «المركزية» وخادمة لمصالحها. حول مفهوم رأسمالية «المركز» و«الأطراف»، انظر: أمين، سمير، **ما بعد الرأسمالية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، كانون الثاني ١٩٨٨، ص.ص (١٨ و٢٣ ـ ٢٧).

(٢) حول أزمة البنوك في لبنان الستينات، راجع:

شرارة، وضاح، **السلم الأهلي البارد**، جزء ٢، بيروت، ١٩٨٠، ص. ص. (٤٨٠ ـ ٥٠٩).

الرأسمال المالي الغربي تتنامى[٣]. وبالنسبة إلى التجارة، تتجلى هيمنة الرأسمال الغربي في الازدياد المتتابع لحصة الواردات القادمة من البلدان الرأسمالية، وذلك في مقابل انخفاض سافر لحجم الصادرات اللبنانية إلى هذه البلدان[٤] وتطور الصادرات اللبنانية إلى العالم العربي: حتى العام ١٩٧٢، بلغت نسبة الصادرات اللبنانية إلى بلدان المنطقة العربية ٥٨٪، بينما حظيت البلدان الأوروبية والأميركية الشمالية ٢٢٪ وبلدان العالم الثالث حوالي ٢٠٪. أكثر من ذلك إن نسبة الصادرات اللبنانية إلى البلدان العربية، الخليجية بخاصة، تطورت إلى ٦٩،٩٪ عام ١٩٨٠ بينما زادت نسبة الواردات من هذه الدول من ٨،٧٪ عام ١٩٧٤ إلى ١٤،٦٪ عام ١٩٨٠[٥]. أما بنية الصادرات حتى العام ١٩٨١، فتكشف عن نمو تصدير المنتجات المنجمية غير المعدنية في المقام الأول، صادرات المنتجات الصناعية (المنسوجات، الملبوسات، الجلود والأحذية) في المقام الثاني، المعادن ومصنوعاتها في المقامين الثالث والرابع، وذلك في مقابل انخفاض هام للصادرات الزراعية.

الصناعة

إن تفحص البنية الصناعية اللبنانية يكشف عن فرعين مختلفين: الصناعة الحرفية المرتبطة بالاستهلاك المحلي، والتي تنحو بقدر كبير من الأهمية منذ ما قبل «لبنان الكبير»؛ والصناعة المتخصصة المتجمعة في عدد محدود من المؤسسات الكبيرة المرتبطة بالاستهلاك الخارجي.

بالنسبة إلى الصناعة الحرفية، تبين أنه في العام ١٩٧١ كان عدد المؤسسات التي تضم بين ٥ و٢٥ عاملاً «أكثر من ١٠٧٠٠ مشغل صغير أو مؤسسة صغيرة تؤمن ثلث الانتاج الإجمالي ونحو ٤٠٪ من القيمة المضافة، وكذلك أكثر من نصف العاملين في الصناعة وحوالي ٤٢٪ من مجموع الأجراء وحوالي ربع الأجور المدفوعة»[٦]. أما المؤسسات الصناعية الكبيرة فقد شهدت نمواً ملحوظاً إثر الأزمة المصرفية في الستينات، وبعد حرب حزيران ١٩٦٧ حيث تزايدت حاجات الدول العربية من المنتجات الصناعية

(٣) دوبار، كلود ونصر، سليم، الطبقات الاجتماعية في لبنان، مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٢، ص. ص ٨٢ ـ ٨٥.

(٤) المصدر نفسه، ص. ص ٨٦ ـ ٨٩.

(٥) صادر، مكرم، «الاقتصاد اللبناني في محيطه الإقليمي»، الواقع، عدد (٧ ـ ٨)، ١٩٨٤، ص ٢٨٠.

(٦) دوبار ونصر، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٢.

من جهة، وحيث برز من جهة أخرى ميل الشركات الأجنبية «لفتح فروع لها والانطلاق من لبنان مستفيدة من جملة التسهيلات والإعفاءات التي تضمنتها تشريعات الدولة الجمركية والمالية، وتضمنتها اتفاقات الترانزيت والتبادل الثنائية والإقليمية مع دول المنطقة، ومستفيدة أيضاً من رخص العمالة وتوفر السيولة»[7]. هذا، ويقدر أن ٢٠ فقط من المؤسسات الصناعية الـ ٣٠٠ قد حققت حوالي ٥٠٪ من قيمة الانتاج الصناعي في لبنان عام ١٩٧٣[8].

من ناحية المنتجات الصناعية، يلاحظ أنه منذ الستينات أخذت الصناعات التقليدية الاستهلاكية (الغذاء والألبسة) تتراجع أمام منافسة المنتجات المستوردة، ولصالح صناعات المعادن والمعدات الآلية والكهربائية. وإذا تفحصنا هذا النوع من الانتاج الصناعي اللبناني بالمقارنة مع السلع المستوردة من العالم الرأسمالي الغربي ومع تلك المصدرة إلى العالم العربي، نستطيع أن نستنتج وظيفة الصناعة اللبنانية: تصنيع تكميلي للسلع المستوردة وتصديرها للعالم العربي، وخدمة محدودة للسوق الداخلية. هنا أيضاً نجد أنفسنا أمام وظيفة الوساطة الممنوحة للصناعة اللبنانية من قبل البورجوازية التجارية الوسيطة.

الزراعة

لقد تطلبت هيمنة البورجوازية الوسيطة على الاقتصاد تهميش دور الزراعة في هذا الاقتصاد وإخضاع البنية الزراعية للهيمنة نفسها. تجلى ذلك في انخفاض حصة الزراعة في الإنتاج المحلي وحصتها من نفقات الدولة إلى ٢،٣٪ عام ١٩٧١، فضلاً عن التوسع البطيء جداً للمساحات المزروعة رغم إمكانات الري المتوفرة بفضل كثرة الأنهار في لبنان[9].

أما إخضاع البنية الزراعية لهيمنة البورجوازية الوسيطة فقد تم عن طريق توجيه الزراعة نحو التخصص في إنتاج محاصيل تستجيب لحاجات السوق العربية (الفاكهة وتربية الدواجن) في حين أن زراعة التبغ والشمندر السكري المرتبطة بالطاقة التصنيعية المحلية قد تدهورت بفعل السياسة الاحتكارية لشركة التبغ الرسمية ولمعمل السكر،

---

(٧) بعلبكي، أحمد، الزراعة اللبنانية وتدخلات الدولة في الأرياف، بيروت، ١٩٨٥، ص ٢٣٣.

(٨) دويار ونصر، مصدر سبق ذكره، ص ٩٣.

(٩) بعلبكي، أحمد، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٩.

وذلك لصالح المنتجات المستوردة والمضاربة للانتاج المحلي[10].

إن تدعيم هيمنة البورجوازية التجارية الوسيطة على الزراعة كان بفضل ضعف الرأسمالية الزراعية: إن أكثرية الملكيات الزراعية الكبيرة المروية تعود إلى متمولين متفرغين لغير الزراعة، ولا ينتمون إلى المناطق التي توجد فيها ملكياتها. هذه حالة جنوب لبنان. أما مهن هؤلاء المتمولين فهي على التوالي: رجال سياسة، مغتربون بارزون، تجار بارزون، أطباء، موظفون كبار. وهكذا فإن سياسة الرأسمالية الزراعية هذه كانت تقوم على «التوظيف المؤقت في الزراعة»[11] أكثر منه على تنفيذ مشاريع زراعية جدية.

من ناحية أخرى تتميز البنية الزراعية اللبنانية بانتشار واسع لقطاع الانتاج السلعي الصغير المرتبط بالسوق الداخلية، إذ أن «قطاع صغار الفلاحين» لا يزال يحتل أهمية كبيرة في المجتمع الريفي اللبناني[12]. مع ذلك، يخضع الفلاحون لاستغلال الرأسمالية اللبنانية: احتكار التجار للتسويق، احتكار الشركات المستوردة للمدخلات (inputs) الضرورية للإنتاج الزراعي، احتكار المصارف والمرابين للتسليفات الزراعية بفوائد مرتفعة. تلك كانت أشكال النهب التي امتصت قسماً هاماً من فائض العمل الزراعي، والتي أحدثت أزمة في قطاع صغار ومتوسطي الفلاحين وأدّت بهم إلى النزوح بحثاً عن مجالات عمل ثان أو بديل.

بوجه عام، إن تطور بنى الاقتصاد اللبناني على النحو الذي سبق كان متناسقاً مع سياسة الدولة التي شجعت نمو قطاع الخدمات من خلال سياسات التجارة الحرة، الاعفاءات الجمركية، اتفاقات الترانزيت وقانون سرية المصارف. بشكل خاص، إن جملة من الاجراءات التشريعية والإدارية سمحت بالصفة الاحتكارية لعملية الاستيراد والتصدير. يشهد على ذلك قانون ٣٤ (١٩٦٧) الذي ينص على أنه «لا يمكن للشركات الأجنبية، التي لها وكلاء أو ممثلون في لبنان، أن تستبدل هؤلاء إلا بعد أخذ موافقتهم»[13]، مما شجع هؤلاء على التحكم بأسعار البضائع المستوردة. كذلك، إن نظام كوتا الاستيراد

---

(١٠) نصر، سليم، «من الخلفيات الداخلية للحرب اللبنانية»، الواقع، عدد ١، بيروت، ١٩٨١، ص ١٥٣.

(١١) بعلبكي، أحمد، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٤.

(١٢) دوبار ونصر، مصدر سبق ذكره، ص ١١٨.

(١٣) نصر، سليم، من «الخلفيات الداخلية»، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٥.

المعمول به في وزارة الاقتصاد «يحدد دورياً الكمية القصوى للمنتجات الزراعية المختلفة التي يسمح باستيرادها، ويحدد أيضاً حصص الاستيراد للمستوردين»[١٤]. أضف إلى ذلك أن واردات بعض المنتجات التي يمكن أن تنافس الانتاج المحلي، تخضع لرخصة الاستيراد عن طريق وزارة الاقتصاد. وهكذا، استطاعت حفنة من التجار ذوي النفوذ السياسي، وبالاشتراك مع بعض الجهات المعنية في الجهاز الإداري، أن تحتكر رخص وعمليات الاستيراد وأن تتبنى، بالتالي، سياسات للأسعار تجني لهم المزيد من الربح. وتحت ضغوط التجار، لم تستطع محاولات بعض الوزراء «التكنوقراط» في فرض ضرائب على بعض السلع المستوردة (مشروع سابا عام ١٩٧١)، وفي تحديد أسعار بعض الأدوية (مشروع بيطار عام ١٩٧٢)، من الحد من تلك السياسات.

الطبقات الاجتماعية

إن التحقق من الآثار الاجتماعية لتطور الوضع الاقتصادي اللبناني يبين أن تصاعد هيمنة البورجوازية التجارية الوسيطة قد ترافق مع تمركز قوي للنشاطات الاقتصادية، الإدارات المركزية والخدمات الصحية والثقافية، في عاصمة البلاد وجبل لبنان، وذلك على حساب المناطق اللبنانية الأخرى: حتى عشية الحرب اللبنانية كانت «بيروت الكبرى» تحضن ٣/٤ المؤسسات المصرفية وأكثر من ثلثي المؤسسات الصناعية والتجارة الخارجية، إضافة إلى أنها شكلت مركزاً للنقل الجوّي والمواصلات والتعليم العالي. أما المناطق الريفية، الجنوب والبقاع والشمال بخاصة، فقد كانت بمعظمها لا تزال متخلفة وتفتقر إلى تنفيذ مشاريع مقررة (منذ العهد الشهابي بخاصة) وإلى مشاريع جديدة تتعلق بتأمين الكهرباء والماء، طرقات ومدارس ومستشفيات.

الجدول رقم ـ ٢٥ ـ، على الصفحة التالية يعكس التفاوت في النمو بين العاصمة والأرياف الطرفية[١٥].

لقد جذب المركز المديني الكتل الفلاحية المعانية من الإفقار، فكان نزوحها المتتالي، مدفوعاً إلى حده الأقصى بالنسبة لأبناء الجنوب والبقاع بفعل الغارات

---

(١٤) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(١٥) المصدر نفسه، ص ١٦٢.

جدول رقم ـ ٢٥ ـ التفاوت في النمو بين العاصمة والأرياف الطرفية

المحافظة	نسبة السكان	الطلاب في كل ١٠٠٠ نسمة	الأسرة في المستشفيات	الأطباء
بيروت والضواحي	٪٤١،٥	٣٨٣	٪٣٢،٣	٪٦٦
جبل لبنان	٪١٨،٣	٣٤٤	٪٤٤،٧	٪١٦
لبنان الشمالي	٪١٧،٨	٢٠٠	٪١٢،٥	٪١٠
لبنان الجنوبي	٪١٢،٤	١٧٢	٪٧،٣	٪٥
البقاع	٪١٠،٣	١٧٦	٪٣،٢	٪٣

الإسرائيلية خاصة بين ١٩٧٠ و١٩٧٥، والذي طال ما يقرب الـ ٤٠٪ من مجموع أبناء الريف في لبنان، بينهم ٥٠٪ من البقاعيين و٦٥٪ من الجنوبيين[١٦]. وإذا أضفنا المهاجرين العرب إلى هؤلاء (فلسطينيين وسوريين) نرى الاحتياط الكبير لليد العاملة الرخيصة التي تزودت بها مؤسسات الصناعة والخدمات.

لكن الصناعة لم تستخدم حتى العام ١٩٧٠ سوى ١٩،٥٪ من هؤلاء النازحين واستفادت من سوق العمل لتمارس مختلف أنواع الاستغلال: حتى العام ١٩٧٤، استخدمت البورجوازية الصناعية بفضل قانون العمل (الصادر عام ١٩٤٨) ٣٦٪ من القوة العاملة تحت سن العشرين، منها ٤٨٪ نساء تحت سن الزواج[١٧]، والتي دُفع لها أجراً أقل من الحد الأدنى للأجور. كذلك إن المادة ٥٠ من القانون نفسه تبيح الصرف الكيفي للعمال مما سمح لأرباب العمل بالتغيير الدوري للعمال تحت حجج متعددة من أجل دفع أدنى أجر ممكن. وتنسحب عملية الاستغلال هذه على آلاف المستخدمين في قطاعي الخدمات والبناء.

زد على ذلك أن فوضى الجهاز التعليمي أو عدم توازنه مع حاجات المجتمع، قد أدت إلى تزايد عدد المتخرجين الجامعيين الذين أكثريتهم الساحقة من حملة الشهادات غير العلمية، والذين أخذوا.يواجهون تخمة في القطاع العام وفي قطاع الخدمات، مما وضعهم أمام خياري البطالة والهجرة إلى الخارج.

---

(١٦) المصدر نفسه، ص ١٥٦.

(١٧) المصدر نفسه، ص ١٥٩.

لعل اللوحة التقديرية التالية تبين الفرز الطبقي الذي ظهر في السبعينات في بيروت وضواحيها، وتعكس مدى المأساة الاجتماعية التي أخذت تلف الطبقات الـدنيا من المجتمع المديني في مقابل مظاهر النعيم التي كانت تنعش الطبقات العليا من هذا المجتمع. ولم يكن مجتمع الأرياف مختلفاً عن هذا التمايز الاجتماعي، فقد كان، حتى العام ١٩٧٤، يحضن ٥٠٪ من القوة العاملة اللبنانية[١٨]، عاكساً، في ظل الأزمة الزراعية، التمايز بين صغار ومتوسطي المزارعين وبين مالكي الأرض والثروة.

جدول رقم - ٢٦ - تقديرات النسب المئوية لحجم الطبقات الاجتماعية اللبنانية[١٩]

الطبقة	بيروت	الضواحي
- البورجوازية التجارية المالية	٤	٤
- البورجوازية الصناعية	(١)*	(١)
- البورجوازية المستقلة	٣٠	٢٥
- بورجوازية صغيرة ذات أجر	٣٥	٢٠
- بروليتاريا	١٠	١٥
- بروليتاريا رثة	٢٠	٣٥
- صغار المزارعين وغيرهم	(١)	(١)
- المجموع	١٠٠	١٠٠

* (١) = أقل من ١٪

حقاً، لقد واجهت الطبقات الدنيا والوسطى استغلالاً ذا حدين: المؤسسة الجاهدة إلى تخفيض الأجور، وجشع التجار المستوردين ووسطائهم الذين يحتكرون السلع وتحديد أسعارها، مما أفضى إلى تزايد مستمر للهوة بين الأجر وبين تكاليف المعيشة. هكذا، في فترة ١٩٦٤ - ١٩٧٤ ازداد مؤشر كلفة المعيشة الرسمي ١١٠٪ فيما ازدادت أجور العمال ٤٧٪[٢٠]. وبفعل هذه الهوة وانتشار البطالة، أخذ النزاع الاجتماعي يشتد،

---

(١٨) odeh, B.J., مصدر سبق ذكره ,P.77.

(١٩) Johnson, Michel, مصدر سبق ذكره P.34.

(٢٠) نصر، سليم، «من الخلفيات الداخلية»، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٠.

بخاصة منذ الستينات، ويعبر عن نفسه في النضالات المطلبية التي خاضتها النقابات العمالية والحركات الطلابية والأحزاب اليسارية.

والآن، إذا كان «فعل الطبقة ككل، المقرَّر تاريخياً، يتحدد، في التحليل الأخير.. بهذا الوعي (الطبقي) وليس بفكر الفرد؛ هذا الفعل لا يمكن له أن يُعرف إلا انطلاقاً من هذا الوعي»[٢١]، فإنه يبقى أن نتحقق فيما إذا كان الانقسام الطبقي في لبنان يترافق مع تكون وعي طبقي على نحو يؤدي إلى فعل طبقي مقرر، وفيما إذا كانت الحالة الطائفية تعيق مثل هذا التكون والفعل.

المجتمع الطائفي

بادىء بدء، إن لبنان يعكس بوضوح الارتباط بين الطائفة أو قسم منها وبين المكان الذي تحتله.

الجدول التالي يلخص هذا الارتباط[٢٢]:

جدول رقم - ٢٧ - التأليف الطائفي لكل منطقة إقامة

الطائفة / المنطقة	بيروت	الضواحي	مدن أخرى	جبل لبنان	شمال لبنان	الجنوب	البقاع
السنة	٢٣،٥	٨،٧	٣٦،٧	١،٣	٤٢،٨	٠،٤	١٦،٩
الشيعة	١٦،١	٣٢،٩	١٦،٦	٠،٣	٠،٠	٥٠،٩	٤٠،٤
الدروز	٥،٢	١،٤	٥،١	١٦،٨	٠،٠	٠،٠	١،٠
الموارنة	٢٢،٦	٢٦،٢	٢٠،٤	٦٦،٥	٣٢،٠	٣١،٤	٢٧،٣
الأرثوذكس	١٧،٢	٨،٩	١٠،٦	٥،٢	٢٤،١	٠،٠	١،٠

إن كل منطقة لبنانية تتميز بأكثرية طائفية محددة. لكن حضور طوائف مختلفة في منطقة واحدة لا يعكس، في الواقع، إندماجاً فيما بينها، بل تجاوراً وانعزالاً لكل مجموعة في مكان خاص. وإذا التفتنا إلى الحالة البيروتية، الحالة المدينية الأكثر تقدماً من المناطق اللبنانية الأخرى، نجد هذه الصورة: طوائف لبنانية، أقليات قومية ومهاجرون عرب. ليس من الصعب التمييز بين منطقة بيروتية وبين الهوية الطائفية أو القومية

(٢١) Lukacs, Georg, **Histoire et Conscience de classe,** Paris, 1960, P.73.

(٢٢) Rondot, Pierre, **Les communautés dans l'Etat libanais,** 1979, P.14.

لساكنيها: الفلسطينيون تجمعوا في مخيماتهم الفقيرة (تل الزعتر وجسر الباشا في شرق بيروت، شاتيلا وبرج البراجنة وصبرا في جنوب بيروت)؛ المسيحيون الميسورون منهم تجمعوا في شرق بيروت والمسلمون الميسورون في غربها. على هذا النحو تجمع أيضاً المهاجرون السوريون. الأرمن (الذين لجأوا إلى لبنان، كالأكراد، بين الحربين العالميتين) أقاموا في شرق بيروت (برج حمود)، إلا أن «نمو التمايز الاجتماعي - الاقتصادي والتعرب الجزئي» لقسم منهم أدى إلى توزع هذا القسم الميسور بين مناطق شرقية أخرى وفي رأس بيروت، في حين أن الأكراد أقاموا في الكرنتينا (شرق بيروت) وفي وسط بيروت الغربية في أبنية قديمة عكست وضعهم الاجتماعي البائس.

فيما يتعلق بالجماعات الطائفية اللبنانية، إن الخريطة السكانية لبيروت تبين أنه، إلى جانب المناطق المحسوبة أصلاً على السكان التقليديين (السنة: المزرعة، الباشورة، عين المريسة ورأس بيروت؛ الأرثوذكس: المصيطبة، رأس بيروت، وسط الأشرفية)، كان يلاحظ حضور ماروني مهمّ في الضواحي الشرقية، وغلبة شيعية في الضاحية الجنوبية (برج البراجنة، الغبيري، الشياح) وحضور شيعي مهم في الضاحية الشرقية (النبعة، بجوار الأرمن) ومجاور للموارنة (الشياح، سن الفيل، الدكوانة، البوشرية)، بينما سكن الدروز أحياء بيروت الغربية (القنطاري، رأس بيروت، وطى المصيطبة، كركول الدروز).

إلى ذلك كان يلاحظ تجمعات سكانية عائلية وقروية (من الطائفة نفسها) في المجال البيروتي، تميل إلى التذرر بفعل الأزمة السكنية والتمايزات الاجتماعية وأماكن العمل[٢٣]، إلا في حالة النزوح الجماعي لزمر عائلية وعشائرية (شيعية من بعلبك مثلاً)[٢٤]. كما كان يلاحظ تراجع بطيء للزواج القائم على علاقات القرابة المباشرة[٢٥] وصمود قوي للزواج بين المنتمين إلى الطائفة نفسها[٢٦]. هنا يتبين لنا إلى أي حد كان النمو الرأسمالي الليبرالي «الحديث» يفضي إلى اندماج مجتمعي أو إلى إزالة قيم «المنع» أو «التجنب» أو «المقاومة»، التي تجد أصولاً لها في العقيدة الدينية، والتي يتبناها أفراد

(٢٣) نصر، سليم، «بيروت الكبرى ١٩٧٥: حدود الاندماج المجتمعي»، الواقع، عدد ٣، بيروت ١٩٨١، ص ٧٩
(٢٤) المصدر نفسه، ص ٨٦.
(٢٥) المصدر نفسه، ص ١٠٤.
(٢٦) المصدر نفسه، ص ٨٢.

الطائفة. فالزواج الذي يعتبر أحد أهم متطلبات هذا الاندماج، كان لا يزال يخضع للقيم والتشريعات الطائفية الموروثة منذ القدم. هكذا يمنع على المرأة المسلمة، شيعية كانت أم سنية، أن تتزوج من غير مسلم ما لم يتحول إلى الإسلام وقت الزواج، إلا أنه يسمح للرجل، مع أن هذا مكروه، أن يتزوج من غير مسلمة خاصة إذا كانت هذه الأخيرة من أهل الكتاب (يهودية أم مسيحية). في هذه الحال ينبغي أن يصبح الأولاد مسلمين وأن يعودالزوجان إلى محكمة إسلامية لحل المسائل القانونية. وإذا تزوج مسلم من مسلمة تغير بإرادتها دينها بعد الزواج، فإن زواجهما يلغى أوتوماتيكياً. أضف إلى ذلك أن الزواج من غير مسيحي، من شخص غير معمد، محرم حسب تعاليم الكنيسة. أما حالات الزواج القليلة التي تحصل بين مسلم ومسيحي، فهي في أوساط «مثقفة، غنية، وعائلات محترمة»[٢٧]. إن إجراءات ضد هكذا زواج متروكة للعائلات التي تعارض بدورها مثل هذا الزواج، لكن إصرار الزوجين يجعله قائماً. ولإرضاء الدينين ينبغي الزواج مرتين: مرة حسب الشرع الإسلامي ومرة أخرى حسب الكنيسة. لكن المرأة التي تتزوج من رجل لا ينتمي إلى دينها، تحرم من الإرث[٢٨].

بالنسبة إلى الدروز فإنه سواء تعلق الأمر بالرجل أو بالمرأة، إن الزواج ممن ينتمي إلى الإسلام، أو إلى أي دين آخر، «ممنوع قطعاً»[٢٩]. كمال جنبلاط يؤكد ذلك مضيفاً بأنه «لم تشذ عن ذلك إلا الندرة»[٣٠].

إن تأثير قيم «التجنب» الاجتماعية يمتد أيضاً إلى النشاطات الاقتصادية، فنرى، مثلاً، في ضواحي بيروت، أن كثرة اللحامين والخبازين الشيعة بالنسبة إلى المسيحيين تعود إلى اعتقاد الشيعة بأنه «ليس إجبارياً على المسيحي أن يذكر اسم الله عندما يحضّر العجين أو يذبح الحيوانات، مما يجعل هذه المنتجات غير طاهرة، إذاً هي محرَّمة الأكل. هذا الاعتقاد الشيعي، معززاً باعتقاد المسيحيين بأن اللحم المحضّر من قبل المسلم، المحرم عنده الدم، هو غالباً أنظف من لحم محضر من قبل الآخرين، يلعب ضد مصلحة الخباز واللحام المسيحيين»[٣١].

---

(٢٧) Khuri, Fouad I., **From village to suburbs, order and change in Greater Beirut**, London, 1975, P.133.

(٢٨) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(٢٩) Rondot, Pierre, مصدر سبق ذكره, P.39.

(٣٠) جنبلاط، كمال، هذه وصيتي، ترجمة إلى العربية مؤسسة الوطن العربي للطباعة والنشر، ١٩٧٨، ص ٥٤٠.

(٣١) khuri, Fouad I., مصدر سبق ذكره, P.91

من ناحية أخرى تفرض قيم المنع عادات وتقاليد خاصة بكل طائفة، تتناول مثلاً لباس المرأة حيث تغطية الشعر وعدم إظهار أجزاء من اليدين والساقين تجنباً لإثارة الرجل جنسياً، عند المسلمين، وحيث يختلف شكل الحجاب ولونه بين مختلف المذاهب، إضافة إلى اختلاف طرق الصلاة وعادات الزواج ودفن الموتى.. الخ. إذاً إن قيم المنع السائدة في المجتمع الطائفي، وهي قيم تساهم في تأكيد الهوية الطائفية وتمايزها، تلعب دورها في مقاومة امكانيات اندماج مجتمعي «قومي» على النمط البورجوازي الغربي. إنها، «إيديولوجيات ضرورية تاريخياً» للبنية الطائفية وبعبارات غرامشي، «لها شرعية التي هي شرعية نفسية، إنها تنظم الكتل البشرية، تشكل الأرض حيث يتحرك الناس، حيث يكتسبون وعياً بموقعهم، حيث يناضلون..»[٣٢]. أما مظاهر التفتت النسبي للعائلة الممتدة، ذات الأصول الريفية حيث الطائفة منقسمة إلى عائلات إقطاعية وقروية متنافسة، فكانت تلعب لصالح الانتماء إلى مجتمع مديني أوسع هو الطائفة، وحيث يسود «التعايش» المابين طوائفي.

لقد تعزز هذا الانتماء أيضاً بفضل النظام التربوي والمؤسسات التربوية التي نمت مع تطور المدينة نحو هيمنة البورجوازية التجارية الوسيطة. فهذه المؤسسات، المنتشرة بصورة تستجيب للتنوع الجغرافو-طوائفي، تنقسم بين مؤسسات خاصة بالطائفة ومؤسسات رسمية ذات بنية طلابية تعكس الهوية السكانية للمنطقة التي توجد فيها، سواء كانت هذه المنطقة صافية طائفياً أو مختلطة[٣٣]. من ناحية المؤسسات التربوية الخاصة، إن المدارس الابتدائية والتكميلية المسيحية، «تستقبل طلاباً مسلمين في حدود ٣٠٪ من إجمالي الطلاب، بينما المدارس الإسلامية لا تستقبل أي تلميذ مسيحي مع أنها تستخدم معلمين مسيحيين»[٣٤]. لكن استقبال المدرسة الكاثوليكية طلاب مسلمين لا يعني إدماجهم مع زملائهم المسيحيين، بل إن العلاقات بين الطوائف في هذه المدرسة «تنمي التماثل مع الطائفة وبالتالي، المحافظة»[٣٥].

هكذا نرى أن الطائفية في لبنان لا تقف عند حدود البنية السياسية وأهمية حصة

---

(٣٢) Gramsci, Antonio, cité par sami naji in **Analyse de l'idéologie,** plusieurs auteurs, Paris, 1983, P.36.

(٣٣) Al-Amin, Adnan et wehbé, Nakhlé, **Système d'enseignement et division sociale au liban,** 1980, P.45.

(٣٤) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(٣٥) المصدر نفسه، P.208.

هذه الطائفة أو تلك في الدولة، وإنما تتجاوز ذلك إلى حدود المجتمع فتحدث فيه انقسامات عامودية تعارض إمكانات الاندماج «الأمّوي» والانتظام الطبقي الذي يفرزه التطور الاقتصادي. تتجلى هذه الانقسامات في أشكال التجمع السكني والقيم الاجتماعية الخاصة بالأحوال الشخصية، بمعتقدات التجنب ومؤسسات التربية، فضلاً عن العادات والتقاليد والطقوس التي تتناول طرق الأكل واللبس والصلاة المستمدة من الدين أو المذهب. هذه المظاهر المجتمعية للطائفية، والتي تؤكد على الذات الطائفية وعلى التمايزات فيما بين الطوائف، لا تحظى بالأهمية التي تستحق لدى القوى السياسية المعارضة للطائفية السياسية، والمحافظة على الطائفية المجتمعية ما دام النقد يتجاهل هذه الطائفية وبرامج التغيير لا تمسها. يشهد على ذلك شعار «الفصل بين الدين والطائفية» الذي ترفعه حركة أمل، وشعار «لا للطائفية نعم للإسلام» الذي ترفعه القوى الناصرية وتؤيده القيادات المسلمة السنية.

إن نبذ الطائفية والزعم بأن الدين أسمى منها لدليل على أن هذا الدين الأسمى غير معاش في الواقع. فالمعاش هو دين آخر، هو دين الطائفية الذي يساهم في تنمية الروح الطائفية من خلال المؤسسات والقيم السائدة. هذا الدين الآخر، والتمايز الطائفي والمذهبي، ما دام ليس محل نقد جدي من قبل القوى السياسية المعارضة، موافق عليه، سواء ضمناً أو صراحة، في الوقت الذي تُرفض فيه النزعة الطائفية «البغيضة» والعلمانية ويُدَّعى رفعة الدين عن هذه النزعة. في الواقع إن التمسك، إيديولوجياً، بالدين المحلق في السماء بعيداً عن تجسيده الواقعي، ليس سوى تأكيد على ضرورة استمرار تمسك الجمهور الطائفي باعتناقه مما يخدم تحريكه ضد الخصم الطائفي، إذ إن الممارسة الفعلية للدين تحفظ الانقسام القائم (سنة، شيعة، دروز/موارنة، كاثوليك ارثوذكس). هكذا يصبح الخطاب السياسي الطائفي جزءاً مكملاً «للبنية الذهنية» أو للإيديولوجيا الطائفية.

إن قوى اليسار اللبناني التي انخرطت في الحرب اللبنانية، ليست بعيدة هي أيضاً عن مسايرة المجتمع الطائفي والمؤسسات الطائفية التي تعيد إنتاجه ما دام سيف نقدها مسلط على البنى السياسية فقط. حين تختزل مسألة التربية إلى مشكلة تأمين فرص التعليم للجميع، وخاصة للفقراء، وتجهيزات مدرسية ورواتب معلمين، دون اهتمام جدي بالوظيفة الطائفية للمؤسسات التعليمية[٣٦]، ولا بدور أنظمة الأحوال الشخصية؛ إن

---

(٣٦) انظر برنامج «الجبهة الوطنية الديمقراطية» في الأنباء، عدد ١٥٣٩، ١٥ تشرين الأول ١٩٨٤، =

ذلك لدليل على المصالحة مع المجتمع الطائفي. هذا ما يعنيه أيضاً تأجيل الحزب الشيوعي اللبناني لمطلب الفصل بين الدين والدولة إلى المرحلة الشيوعية[37] واكتفائه، مرحلياً، بالإصلاح السياسي الديمقراطي، أي بعلمنة البنية السياسية حيث يلتقي مع الحزب التقدمي الاشتراكي وحركة أمل، بالإضافة إلى زعماء مسلمين، الذين يطالبون بإلغاء الطائفية السياسية.

يبقى أن نلاحظ أن تجنب نقد المجتمع الطائفي ومؤسساته من قبل القوى السياسية المعارضة، يقابله تقديس القوى السياسية المحافظة لهذا المجتمع «التعددي» حيث لكل جماعة منه «خصائص حضارية متميزة» من الضروري الحفاظ على استمرارها (هكذا يتفق الخصمان حول تثبيت الحالة الطائفية في لبنان). ذلك أن حزب الكتائب يتبنى «عقيدة روحانية»، وهو «لا يعتقد أبداً بالفصل المطلق للزمني والروحي» ولكن «بالتمييز بينهما»[38] في الوقت الذي يرفض أن تقوم تشريعات الدولة على أسس دينية[39] (مما يناقض قبوله بقوانين الأحوال الشخصية الحالية التي تستوحى من تشريعات الطوائف، والتي تعتبر من «الخصائص المميزة» للمجتمع «التعددي»).

إن هذا «التمييز» بين الزمني والروحي يعني، بالنسبة لحزب الكتائب، «التعاون الحميم بين السلطات الروحية والسلطات الزمنية» والتعليم الديني في المدارس[40]. ليس تعليقنا على العقيدة الروحانية ولا على مسألة الفصل بين الروحي والزمني، وإنما على التلاعب بالكلمات الذي يبرر رفض العلمانية. فالخطاب الكتائبي يؤكد على استحالة هذا الفصل دون أن يتناول مسألة حياد الدولة بالنسبة إلى المؤسسات الدينية أو حتى الفصل بينهما. إن تجنب هذه المسألة والتأكيد على «التكاملية» بين السلطات الروحية والزمنية وعلى التعليم الديني في المدارس، يتوافق مع تكريس «المجتمع التعددي» الطائفي، مما ينفي الصفة العلمانية للحزب، في المستوى الإيديولوجي، خلافاً لما

= ص. ص. (٧ ـ ٩)؛ أيضاً: وثيقة المؤتمر الوطني الخامس للحزب الشيوعي اللبناني، ص ٧٧ و٧٨، مع أن برنامجه «للثورة الوطنية الديمقراطية» يشير إلى إصلاح تربوي يتنافى والطروحات الطائفية، ص ١٠٩.

(٣٧) الحزب الشيوعي اللبناني، المصدر نفسه، ص ١١٣.

(٣٨) Naji, Amin, مصدر سبق ذكره P.30

(٣٩) المصدر نفسه، P.31

(٤٠) المصدر نفسه، P.30

يشيعه البعض[٤١]. يكفي أن نقول إن الدعوة إلى تكريس هذا المجتمع تتطلب مصالحة مع الدين والإيديولوجيا الدينية ما دامت هذه الأخيرة تشكل إحدى «الخصائص الحضارية المميزة» له.

(٤١) نلمح هنا إلى Johnson, Michel مصدر سبق ذكره، وإلى:

Entelis, John. **Pluralism and party transformation in Lebanon, Al-kata'ib (1936 - 1970)**, LEIDEN, 1974, P.72,

مع أن هذا الأخير يشير إلى أن الإيديولوجية الكتائبية هي إلى حد ما «جهد مبذول في سبيل مصالحة القيم التقليدية مع متطلبات الحداثة»، P.73.

الفصل الرابع

انقلاب التوازنات بين الطوائف

ثمة تمايز واضح بين الطوائف في مستوى مراكز الدولة كما رأينا سابقاً. نريد هنا أن نبحث في أصول هذا التمايز على المستويين الاجتماعي والاقتصادي، وفي التعديلات التي جرت على التوازنات بين الطوائف المنخرطة في دورة النظام الاقتصادي الرأسمالي، كما في القوى الجديدة التي ظهرت مع تلك التعديلات.

في الأصول التاريخية للتفاوت

مما لا شك فيه أن تغلغل الرأسمالية في الطوائف اللبنانية قد حصل بصورة متفاوتة. وإذا عدنا إلى القرن الماضي حيث كان الغرب الرأسمالي يجهد لتعزيز اختراقه للامبراطورية العثمانية من خلال الأقليات، نفهم أن لهذا التفاوت المختزل في الخطابات السياسية المدروسة إلى «امتيازات» أو حقوق ـ «ضمانات»، أصولاً تاريخية موضوعية.

في هذا المجال، يشكل الموارنة الطائفة الأسبق إلى التبرجز نظراً لجملة عوامل نوجزها كما يلي:

أولاً، الانفتاح الثقافي المبكر للطوائف الكاثوليكية على أوروبا من خلال حملات التبشير الفرنسية منذ القرن الثالث عشر، وانطلاق هذا الانفتاح مع «الامتيازات» الممنوحة في عهد الإمبراطورية العثمانية (منذ القرن السادس عشر) للدول الأجنبية حيث تمتعت تلك الطوائف بحماية فرنسا. وبفضل هذين التبشير والحماية «نشأت شبكة من المدارس الكاثوليكية في كل مكان تقطنه طوائف كاثوليكية أو قابلة لأن تصبح كاثوليكية»[1].

ثانياً، الحركات الفلاحية التي أصابت الاقطاع الماروني في القرن التاسع عشر وألغت «امتيازات المقاطعجية» مفسحة المجال أمام نمو رأسمالية كومبرادورية، ميركانتيلية

(١) حوراني، ألبرت، الفكر العربي في عصر النهضة (١٧٩٨ ـ ١٩٥٩)، بيروت، ١٩٦٨، ص ٧٧.

وصناعية (الحرير) مرتبطة بالرأسمالية الأوروبية (الفرنسية بخاصة).

لقد شكل هذا التحول في البنية المارونية، مدفوعاً بالتزايد السكاني، عاملاً هاماً في خربطة التوازنات الاجتماعية في جبل لبنان لغير صالح الدروز، وفي تفجير النزاعات التي أفضت، في القرن الماضي، إلى إقامة نظام القائمقاميتين في العام ١٨٤٢ والمتصرفية في العام ١٨٦١.

من ناحيتها، كانت الطوائف الأخرى لا تزال تبدي مقاومة في وجه النفوذ الأوروبي بما يحافظ على بناها التقليدية. فالدروز، الذين كانوا قد حصروا ثقافتهم الدينية بين أيدي الحكماء ومشايخ العقل (أمناء أسرار الدين) وأغلقوا باب الانتساب إلى الطائفة منذ القرن الحادي عشر(٢)، كانوا لا يزالون خاضعين لسلطة وتنافس العائلات الاقطاعية (القيسية اليمنية ثم الجنبلاطية - اليزبكية والأرسلانية) التي رفضت التعاون مع الغرب إلا في المجال السياسي لأن ذلك يمكنهم من تأمين دعم خارجي في مقابل تعاون فرنسا مع الموارنة. هكذا مثلاً حاول المرسلون الأميركيون «التقرب من بعض الرؤساء الدروز؛ لكن هؤلاء لم يروا في ذلك إلا مناسبة للحصول على دعم سياسي خارجي، وليس لإعطاء انتمائهم الروحي»(٣).

ثقافياً، لم تنفتح بعض العائلات الدرزية على التيارات الفكرية الأوروبية إلا منذ مطلع القرن الحالي (شكيب إرسلان، كمال جنبلاط).

أما الشيعة، فقد كانوا، هم أيضاً، كسكان مناطق ريفية (الجنوب والبقاع) حيث لجأوا، شأنهم شأن الدروز، هرباً من عسف السلطة ذات الولاء السني، وحتى قيام دولة إسرائيل (١٩٤٨)، لا يزالون تحت سلطة العائلات الإقطاعية الكبرى والمتنافسة، ويعيشون من «اقتصاد زراعي اكتفائي متوازن يتعايش مع تجارة داخلية على مستوى

---

(٢) Chevalier, Dominique, **la socoété du mont Liban à l'époque de la révolution industrielle en Europe,** Paris, 1982, P.18.

ويقول كمال جنبلاط أن أساس عقيدة الدروز يقوم على «طلب الحكمة، فليس سوى الطالبين بمستطيعين قراءة الكتب المقدسة التي تسمى «كتب الحكمة». . وفي إيامنا هذه، فإنه ليس لغير الدرزي، الذي عرف «الرسالة» في حياة سالفة أن يتلقاها، هذا إذا كان أهلاً لذلك»، هذه وصيتي، مصدر سبق ذكره ص ٤٩.

(٣) Chevalier, Dominique, مصدر سبق ذكره p. 258 et p. 160.

المنطقة (بما فيها فلسطين وسوريا الداخلية)»[٤]، اقتصاد مترافق مع ثقافة تستمد مكوناتها الأساسية من التراث الإسلامي والتعليم الديني الشيعي، ويلعب فيها رجل الدين ابتداء من إمام القرية حتى المجتهد الأكبر دوراً «مرجعياً» لسلوك الأفراد.

من جهتهم، كان السنة، كقوم مديني ينتمي إلى أكثرية مذهبية في العالم الإسلامي وإلى دين السلطة الرسمية، مع المسيحيين الأرثوذكس، يتألفون أساساً من بحارة وحرفيين وتجار[٥]، وكان دورهم السياسي مقتصراً على العائلات الكبرى الوسيطة بين الحكومة المركزية و«الرعايا». في الوقت نفسه، كانت الثقافة محتكرة من قبل الهيئات الدينية التي كانت لا تزال مغلقة في وجه أفكار الإصلاح (العثمانية)، إن لم نقل معادية لها؛ كما أنها لم تشعر، كما شعرت الطبقة المماثلة لها في مصر، «بالهزة الفكرية والاجتماعية التي أحدثها الاحتلال الأوروبي»[٦].

في الحاصل، لما كان الوضع الأقلي للمسيحيين قد دفع بالموارنة إلى توثيق علاقاتهم مع أوروبا عبر القرون الماضية، من خلال قنوات تقليدية (الكنيسة)، فإن الطوائف الإسلامية، أو الإسلامية الأصول، سواء كانت أقلية (الشيعة والدروز) أو أكثرية (السنة)، واجهت التغلغل الأوروبي، مع أطماعه الاستعمارية، بالمحافظة على الدين والتراث. أما انفتاح النخب الإسلامية على ثقافات النهضة الأوروبية فكان مشروطاً بهذه المحافظة.

تغير علاقات القوى

إلا أن التفاوت بين الطوائف اللبنانية المختلفة أخذ يتجه نحو الضعف شيئاً فشيئاً في ظل «لبنان الكبير» ومع تكون نواة بورجوازية تجارية مارونية ـ سنية متحدة في حركة الاستقلال عام ١٩٤٣. تحت لواء الدولة الجديدة، وبقيادة هذه الطبقة، أخذت الرأسمالية تجذب العديد من الفئات داخل الطوائف بصورة تهدد الطبقات المسيطرة وتحدث انقلاباً، بحدة تختلف بين هذه الطائفة وتلك، داخل الطائفة.

---

(٤) كوثراني، وجيه، المسألة الثقافية في لبنان، الخطاب السياسي والتاريخ، بيروت، ١٩٨٤، ص ١١٥.

(٥) دوبار ونصر، مصدر سبق ذكره، ص ٣١.

(٦) حوراني، ألبرت، مصدر سبق ذكره، ص ٧٦.

أ- في المجال الاقتصادي

إثر الأزمة الاقتصادية التي هزت جبل لبنان في نهاية القرن التاسع عشر، والتي دفعت بالعديد من الفلاحين والأعيان إلى الهجرة نحو بيروت والخارج، اكتسب الموارنة، بفضل أموال الهجرة، وعلى مدى القرن العشرين، ازدهاراً اقتصادياً في مناطقهم، ونشأت بورجوازية استفادت من شراء الأراضي في البقاع، الشوف وجنوب لبنان، ووظفت أموالها في الأعمال التجارية والمصرفية[٧]. أضف أن البورجوازية المالية المارونية امتدت في شركات عقارية وفي إدارات شركات الأعمال والاستيراد، وفي المشاريع السياحية (كرياضة الشتاء)[٨]. في المجال الصناعي، سمحت دراسات جزئية حول بنى المؤسسات الصناعية في ضواحي بيروت عشية الحرب اللبنانية، بصياغة الفرضية التالية: «إذا كانت البورجوازية الإسلامية السنية ممثلة بقوة على مستوى المؤسسات الكبيرة، غير أن مساهمتها في المؤسسات الصناعية المتوسطة تبدو أقل بكثير، في مقابل حصة أكبر بكثير لأرباب العمل المسيحيين (الموارنة والأرمن بخاصة»[٩].

أما نمو البورجوازية السنية فقد سجل، إضافة إلى حضورها الهام في المؤسسات الصناعية الكبرى، بأنها تضم فئة تجارية (استيراد وتصدير)، وفئة حاضرة في مجالس إدارات الشركات المساهمة وفي البنوك وشركات النقل، وفئة مالكي العقارات وارستقراطيي المال[١٠] ذات الثروة الموروثة، في الغالب، من تجار أواخر القرن الماضي أو من عائلات الأرض. إلى هذه البورجوازية السنية، لا بد أن نضيف البورجوازية الأرثوذكسية التي، هي أيضاً، تتكون من مالكي عقارات، والتي لها موقع «غالب» في التجارة[١١].

وعلى الرغم من استمرار إقطاع الأرض عند الشيعة والدروز، فإن ضروباً من التحول الرأسمالي حصلت داخل كل منهما. فالشيعة، المتأخرون عن الموارنة في الهجرة إلى المدينة وإلى الخارج (منذ الخمسينات من هذا القرن)، شهدوا، بفضل أموال المهاجرين إلى إفريقيا السوداء بخاصة، بورجوازية ذات «فروع ثانوية نسبياً: عقارات

---

(٧) Corm, Georges, **Géopolitique du conflit libanais,** paris, 1986, p.169.

(٨) De Bar, Luc-Henri, **les communautés confessionnelles au Liban,** paris, 1983, p. 133.

(٩) دويار ونصر، مصدر سبق ذكره، ص ١٠١.

(١٠) De Bar, Luc-Henri, مصدر سبق ذكره p.35.

(١١) Corm, Georges, مصدر سبق ذكره,p.170.

للإيجار، زراعة الحمضيات، مشاريع للترفيه (مجموعة صالات سينمائية)، تجارة مع إفريقيا. . .»[١٢]، إضافة إلى البنوك والمتاجر المتوسطة التي أخذت تغزو الضاحية الجنوبية منذ بدايات الحرب.

يبقى أنه بين الدروز، «شديدي الارتباط بأرضهم وبمرابع الطائفة»[١٣]، مما يؤكد على قوة استمرار العلاقات الريفية فيما بينهم على نحو مميز وبحيث تحافظ الأرستقراطية الاقطاعية على نفوذها، نجحت فئة في الهجرة إلى الخليج وإفريقيا وأميركا الجنوبية، الأمر الذي ساهم في نشوء بورجوازية درزية «مصطنعة»، وحاضرة في بعض شركات الطيران، النقل، السياحة، البنوك، التأمين، الصناعة والمهن الحرة[١٤].

حول مقولة الطائفة ـ الطبقة

لعل القارىء يلاحظ هنا بأننا لا نبحث في أي من الطوائف اللبنانية يملك السيطرة الاقتصادية الفعلية في البلاد لكي نبرر مدى علاقة هذه السيطرة بامتلاك السلطة في الدولة. في الواقع، إن أياً من الدراسات والتنظيرات التي عالجت المسألة الطائفية اللبنانية لم تطرق الباب جدياً في هذا المجال. وهذه الأعمال لا يزال يهيمن عليها، إلى هذه الدرجة أو تلك، العامل الإيديولوجي. لنأخذ مثلاً مقولة الطائفة ـ الطبقة، التي سادت الكثير من الأدبيات الصياسية اليسراوية، الماركسوية منها بشكل خاص، والتي زعمت «أن الطبقات الاجتماعية اللبنانية لها هي أيضاً لون طائفي: غلبة الانتماء الطائفي المسيحي على الطبقات البورجوازية والمتوسطة، وغلبة الانتماء الإسلامي على الطبقات الكادحة من باعة ومتسولين وكسبة وعمال صناعة وأرض»[١٥]؛ وذلك دون أن يتناسى هذا الزعم بأن «الكتل الطائفية هي بقيادة الفئات الاجتماعية المسيطرة ضمن الطائفة» (منظمة العمل الشيوعي)[١٦]. هذا مع العلم أن «البرنامج المرحلي» للأحزاب والقوى الوطنية اللبنانية كان قد أشار إلى أنه كان قد حدث «خراب متزايد للفئات المتوسطة التي باتت تتحمل، إلى جانب العمال والفلاحين وسائر الجماهير الكادحة في المدن والريف، نتائج الأزمات الاقتصادية واشتداد وتيرة الاستغلال والتمايز

---

(١٢) دوبار ونصر، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٥.

(١٣) جنبلاط، كمال، هذه وصيتي، مصدر سبق ذكره، ص ٥٥.

(١٤) De Bar, Luc-Henri, مصدر سبق ذكره, p.133.

(١٥) طرابلسي، فواز، المسألة الوطنية الديمقراطية، بيروت، ١٩٧٨، ص ١٩.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٢٠.

الاجتماعي»[١٧]. إذا كانت هذه الفئات المتوسطة مسيحية «في الغالب» وفق الزعم المذكور، فهل أصبحت مسلمة أم متوحدة مع المسلمين ما دام الخراب المتزايد قد أصابها وما دام الانتماء الإسلامي «يغلب» على الطبقات الكادحة، وفق الزعم نفسه؟!.

إن مقولة الطائفة ـ الطبقة، غير المدعومة بإحصاءات تؤكدها، والتي تزاوج بين الطبقة والطائفة وتظهر الصراع في لبنان بوصفه صراعاً طبقياً ذا «لون» طائفي أو صراعاً طائفياً ذا «جوهر» طبقي، ليس لها وظيفة سوى تبرير واقع أن اليسار المقاتل عامة، والفرع الشيوعي منه بخاصة، كان، ولا يزال، منعزلاً عن الكتلة المسيحية، المارونية بخاصة. ولنا عودة إلى هذه المسألة لاحقاً(*). حسبنا أن نذكر هنا، بالاستناد إلى المعطيات التي وقفنا عندها، والتي تستبعد أن تشمل طبقة معينة طائفة معينة، أن المقولة إياها تفتقر إلى الواقعية.

الحزب الشيوعي اللبناني يصوغ مقولة الطائفة ـ الطبقة بعبارات مختلفة مؤخراً: «تؤكد المعطيات التقريبية المتوفرة ضعف الموقع الاقتصادي، نسبياً، للبورجوازية الإسلامية، وضعف مواقعها داخل السلطة»[١٨]. بما أن الحزب لا يقدم هذه المعطيات، ولو «التقريبية»، للقارىء، فإنه من الأرجح أن تعتمد الأطروحة المذكورة على فكرة التوافق بين الموقع السياسي والموقع الاقتصادي. لكن ألا يمكن، وفق الفكرة نفسها، أن يكون عدم التكافؤ بين الموقعين المذكورين، أي أن يكون الموقع الاقتصادي «قوياً» والموقع السياسي «ضعيفاً»، مما يدفع لتعديل الموقع السياسي، وأن يكون هذا، بالتالي هو مغزى مطلب البورجوازية الإسلامية بإلغاء الطائفية السياسية، أي بنزع الهيمنة المارونية من السلطة، هذا إذا افترضنا، مع الحزب، أن هذه البورجوازية موحدة؟!.

في أية حال، تبدو هذه الفكرة، مرة أخرى، غير معبرة عن واقع البورجوازيات الطائفية اللبنانية، والتغيير (أو الثورة) الاقتصادية «تتوافق نادراً جداً» مع التغيير (أو الثورة) السياسية[١٩]. على البحث العلمي، أو الأكثر علمية والأقل إيديولوجية، أن يكشف حدود هذا التوافق بعيداً عن التشنجات القتالية.

---

(١٧) ذبيان، سامي، الحركة الوطنية اللبنانية، الماضي، الحاضر والمستقبل، من وجهة نظر ستراتيجية، بيروت، ١٩٧٧، ص ٣٧١.

(*) راجع الفصل السادس حيث سنؤكد هذه الحقيقة.

(١٨) الحزب الشيوعي اللبناني، تقرير اللجنة المركزية إلى المؤتمر الرابع، تموز ١٩٧٩، ص ٨٧. أيضاً: وثيقة المؤتمر الخامس، ١٩٨٧، تعبر عن المعنى نفسه، راجع ص.ص. ٦٠ و٦١.

(١٩) Turner, Bryan, مصدر سبق ذكره. p.60.

من ناحية أخرى، تبقى الردود على هذه الطروحات اليسراوية قاصرة، هي أيضاً، عن توضيح الحقائق أو متأثرة بتشنجات مضادة. نأخذ منها الأقل تشنجاً والأكثر انفتاحاً على الحوار: «تبقى الثروات الكبرى مركّزة على نحو واسع في أيدي الاقطاع الشيعي، عند مالكي العقارات المدينية، السنة بأكثريتهم، لكن أيضاً الأرثوذكسيين»[٢٠]. ويتابع هذا الردّ: «في الواقع، إن تقدم الطائفة المارونيّة يوجد خاصة في مقابل الطوائف الإسلامية ويشتمل على نمو التربية الحديثة»[٢١]. يضع هذا الرد إذاً الموارنة في مقابل مجموع المسلمين، ويضيف إلى هذا المجموع البورجوازية الأرثوذكسية، دون أن يذكر «الثروة» الدرزية، وذلك من أجل تبرئة البورجوازية المارونية من تهمة احتكار الثروة في لبنان. والحال أن ذلك المجموع غير موحد، لا سياسياً ولا اقتصادياً ولا دينياً، فلكل طائفة حالة مختلفة، ولا نقول منعزلة، في تحولها البورجوازي. وعليه، فإننا نرجح، استناداً إلى الوضع التاريخي المتميز للموارنة، الفرضية القائلة بأن النخبة المارونية تتقدم عن نظيراتها من الطوائف الأخرى، ليس على الصعيد التربوي فحسب، بل أيضاً على الصعيدين الاقتصادي والمهني.

ونزيد ما يدعم فرضيتنا هذه، بأن الطائفة المارونية «تحتوي على أكثر من ٢٠٪ من الكوادر العليا، المالكين، المقاولين، المعلمين وأعضاء مهن حرة، وهي نسبة لم تصل إليها أي طائفة أخرى»[٢٢]. ونتابع بأن ذلك لا يعني أن الثروة أو السيطرة على الاقتصاد اللبناني هي بيد البورجوازية المارونية، فالطبقات «الغنية» أصبحت موجودة عند كل الطوائف اللبنانية، التي فيها بورجوازية مدينية وأسياد أرض في الريف. إن عمل الاقتصاد اللبناني يتم عبر التعاون بين تلك الطبقات من أجل «ديمومة» اقتصاد حر تهيمن عليه البورجوازية التجارية الوسيطة، التي من المرجح أن تكون مختلطة من حيث الهوية الطائفية. وسيكون للتطور الذي حصل داخل الطوائف أثر هام في خربطة ميزان القوى الطائفي لغير صالح الطبقات الاجتماعية المسيطرة عند الموارنة، نظراً لما حدث من تغير في بنى الطوائف الأخرى (الدروز، والشيعة بخاصة) بحيث احتلت الفئات البورجوازية مكاناً مرموقاً داخل الطائفة.

---

(٢٠) Corm, Georges, **Géopolitique du conflit libanais,** مصدر سبق ذكره, p.170.

(٢١) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(٢٢) Rondot, Pierre, مصدر سبق ذكره , p.17.

ب ـ في المستوى التربوي

الملفت في تطور البنى الطائفية هو نمو المؤسسات الخاصة بالطائفة، والتي تُعنى بشؤونها دون غيرها: إن دراسة إحصائية للمؤسسات الطائفية في لبنان بيَّنت تزايد هذه المؤسسات، حتى العام ١٩٧٨، على مختلف المستويات (المحاكم القضائية، المجالس التمثيلية وأماكن العبادة، الجمعيات الخيرية، الإعلام، التربية)[٢٣]. وتلاحظ هذه الدراسة أن وتائر التزايد المذكور كانت أسرع عند الطوائف الإسلامية منها عند المسيحيين، وإن كان هؤلاء لا يزالون، بسبب احتكاكهم المبكر بأوروبا، متفوقين من حيث عدد المؤسسات. نأخذ مثالاً على ذلك المؤسسات التربوية:

جدول رقم ـ ٢٨ ـ المؤسسات التربوية للطوائف اللبنانية

الطائفة	المدارس	الجامعات	الصفحة في المرجع[٢٣]
ـ مسيحيون			
موارنة	٢٠٢	٤	١٢٣
لاتين	١٤٧	١	١٤١
كاثوليك	٦١	١	١٢٩
سريان كاثوليك	٧	ـ	١٣٧
أرثوذكس	٢٣	١	١٢٧
بروتستنت	٣٦	٥	١٤٧
ـ مسلمون			
شيعة	١٣٧	ـ	١١١
سنة	١٣٣	٤	١١٨
دروز	٢٦	ـ	١١٤

انعكس هذا النمو في المؤسسات التربوية في تقلص الفوارق في نسبة الأمية بين الطوائف، كما في تقلص الاختلاف في المستوى التعليمي. حتى العام ١٩٧٤، انخفض مستوى الأمية في لبنان بمعدل ٢٠ ـ ٢٥٪ عما كان عليه سنة ١٩٣٢، وكان هذا

(٢٣) من أجل تعريف وإحصاء المؤسسات الطائفية في لبنان، راجع لبكي، بطرس، «من العائلة الامتدادية إلى الطائفة في لبنان»، الواقع عدد (٧ ـ ٨)، ١٩٨٤، ص.ص (١٩٩ ـ ١٨٤).

الانخفاض من ٤٦،٦٪ في العام ١٩٣٢ إلى ١٠،٩٪ في العام ١٩٧٤ بالنسبة للمسيحيين، ومن ٦٧٪العام ١٩٣٢ إلى ١٤،٢٪العام ١٩٧٤ بالنسبة للمسلمين. أضف إلى ذلك أن التركيبة الطائفية للطلاب الجامعيين اللبنانيين في العام الدراسي ١٩٧٢ - ١٩٧٣ بيَّنت أن ٤٧،٠٨٪ منهم من المسيحيين و٥٢،٩٢٪ من المسلمين، علماً أن ٦٠٪ من طلاب الجامعة اللبنانية و٩٠٪ من طلاب جامعة بيروت العربية هم مسلمون، وأن ٨٠٪ من طلاب جامعة القديس يوسف و١٠٠٪ من طلاب كل من جامعة الروح القدس ومعهد الحكمة العالي هم مسيحيون[٢٤].

مع إشارتنا إلى أن النقص في الجامعات والمدارس لدى المسلمين كان يعوَّض بالمدارس والجامعات الرسمية رغم الاختلافات في المستوى التعليمي بين هذه المدارس ومدارس خاصة عدة، فإن أهمية المؤسسات الطائفية لا تقف عند حدود تزايدها العددي، وإنما تتعدى ذلك إلى درجة أنها تشكل وسيلة نفوذ على أبناء الطائفة من أجل ترسيخ تكتلهم على أساس القيم المشتركة. المؤسسة التربوية تمارس هذه الوظيفة بصورة سافرة من خلال شهادة كتاب التاريخ المعتمدة في المدارس الرسمية والخاصة، والتي تنشد طالباً خنوعاً إزاء المعلومات التي يتلقاها، ولا تنمي حس الشك والنقد والتساؤل والبحث عن تحليل معمق للظاهرات. ويحرص الكتاب التاريخي على الانتماء الديني الذي من خلاله «يتعارف اللبنانيون ويتمايزون»[٢٥]. يتبع ذلك أن المدارس الطائفية تنقل، عبر كتاب التاريخ، النزاع الايديولوجي - السياسي إلى الطلاب، فكل منها يلقِّن الطالب معلومات تاريخية تتناسب مع أيديولوجية الطاقم السياسي المهيمن داخل الطائفة[٢٦].

ولما كانت، عشية الحرب اللبنانية، نسبة الطلاب الجامعيين الممارسين للدين قليلة، وكذلك نسبة الطلاب غير الممارسين، فإن «كل التظاهرة الدينية مبنية أساساً على التمييز الطائفي والنزاع السياسي»[٢٧]. أما نسبة الطلاب الممارسين للدين «فترتفع عند غير الميسورين»، ويلاحظ عند المسيحي أن «الادماج الديني يمتّن المحافظة» بينما

(٢٤) حول هذه الإحصاءات، راجع لبكي، بطرس، «موازين القوى بين الطوائف وتكون الصراعات الداخلية في لبنان»، الواقع، عدد (٥ - ٦)، ١٩٨٣، ص. ص (٢١٥ - ٢٤٤).

(٢٥) Al-Amin et wehbé, مصدر سبق ذكره , p.137.

(٢٦) المصدر نفسه، p.187.

(٢٧) المصدر نفسه، p.186.

المسلم، سواء كان متديناً أم لا، «يميل إلى أن يكون احتجاجياً»[٢٨]. وهكذا تساهم المدارس الطائفية «في التكوين الايديولوجي الخاص بالطائفة، والذي سبق أن تم في إطار العائلة. لكن حدود وظيفة هذه المدارس تقف عند تأكيد المحافظة ضد الليبرالية»[٢٩]. وإذا كانت المدرسة الطائفية تلعب لصالح موقف طائفي بغض النظر عن الحالة الاجتماعية للطالب[٣٠]، إلا أن المدرسة الرسمية تخلق فرصاً أكثر لظهور مواقف مرتبطة بالتناقضات الطبقية.

ج - في المستوى السكاني

بدون شك، لقد توافقت وظيفة المؤسسة التربوية مع التطور الذي حصل في البنى الطائفية، والذي كان يحدث تحولاً في موازين القوى بين الطوائف. وقد رأينا من مظاهر هذا التحول، قيام ونمو البورجوازيات الوسطى وتزايد المؤسسات الطائفية. إلى ذلك يضاف التعديل الذي حصل في التعداد السكاني. وفي هذا المجال لا يستطيع المرء إلا ملاحظة هذا الإهمال الحاصل لإحصاء السكان في لبنان منذ الاستقلال. هذا الإهمال يرتبط ولا شك بأسطورة التوازن التي جاء بها ميثاق ١٩٤٣ مفترضاً أن المسيحيين يزيدون المسلمين بنسبة ٦ إلى ٥ تقريباً، لكنه يعكس في الوقت نفسه، عدم استقرار هذه الأسطورة. إذ أنه رغم غياب إحصاءات رسمية ودقيقة، فإن التقديرات تعكس الانقلاب الحاصل في الميزان السكاني الطوائفي. نذكر بين تلك التقديرات ما يلي:

جدول رقم - ٢٩ - فرضية «مع كافة التحفظات»: تقدير الطوائف اللبنانية بالنسبة المئوية[٣١]

مسلمون شيعة:	٢٤٪	موارنة:	٢٣٪
مسلمون سنة:	٢١٪	أرثوذكس:	١٢٪
دروز:	٦٪	كاثوليك:	٦٪
مسلمون ودروز:	٥١٪	أرمن:	٦٪
		آخرون:	٢٪
		مسيحيون وآخرون:	٤٩٪

(٢٨) المصدر نفسه، p.187.

(٢٩) المصدر نفسه، p.197.

(٣٠) المصدر نفسه، p.229.

(٣١) Rondot,, Pierre, مصدر سبق ذكره, p.12.

نلاحظ أنه تغيب عن هذه اللائحة نسبة الأكراد (الذين يدينون بالإسلام) والعلويين، والمؤلف يجمع الأرمن (وهم أقلية قومية كالأكراد) مع «الآخرين» كي يظهر التوازن العددي التقريبي بين المسيحيين والمسلمين. رغم ذلك، ودون التوسع في التعليق على ذلك لأن ما يعنينا أكثر هو الطوائف الرئيسية موضوع دراستنا، فإن الأهمية العددية لهذه الطوائف تتراتب كما يلي: شيعة، موارنة، أرثوذكس، دروز وكاثوليك. إذاً لم يعد الموارنة أكبر الطوائف اللبنانية، فهم باتوا يحتلون المرتبة الثانية بعد الشيعة. من هنا يمكن أن نفسر الجدل القائم حول الأهمية العددية للطائفة كحجة تستخدم لتبرير الدعوة إلى تعديل نسب الحصص الطوائفية في مؤسسات الدولة. وحسب منطق التوزيع الحالي لهذه الحصص، تستخدم حركة أمل حجة العدد لتبرير ضرورة تعديل حصة الشيعة في السلطة أو بمساواتها مع حصة الموارنة، أما حزب الكتائب فيتجاهل الأحجام العددية للطوائف مبدياً اهتمامه بضرورة المحافظة على التعددية الطائفية، فهذه الأحجام لا تتفق مع المحافظة على الحصة المارونية في السلطة. في حين أن الحزب التقدمي الاشتراكي، الواعي للوضع الأقلي للدروز، يدور حول مسألة العدد، منطلقاً من واقع أن المسلمين، وليس طائفة محددة منهم، يشكلون الأكثرية مما يبرر، في نظره، مطالبته بتعديل حصة المسلمين في السلطة. أما «دار الفتوى» فتشترك مع الحزب التقدمي الاشتراكي في استخدام حجة الأكثرية «الإسلامية» واعية، على ما يبدو، أن الدخول في تفصيل حول أي من الطوائف الإسلامية هو الأكبر لن يكون لصالح تعديل حصة السنة في السلطة، على الأقل بالنسبة لحصة الشيعة. وهكذا يستخدم كل من القوى السياسية المتنازعة في لبنان حجة العدد، أو يتجاهلها، على نحو يفيد في تعديل/أو في المحافظة على/ وضع الطائفة التي ينتمي إليها في مؤسسات الدولة.

في ختام هذا الفصل، يمكننا أن نستنتج الفرضية القائلة بأنه، حتى عشية الحرب اللبنانية، كان التطور الاقتصادي والاجتماعي في لبنان يسير في اتجاهين مختلفين، إن لم نقل متناقضين:

الأول: تعزيز هيمنة قطاع الخدمات على الاقتصاد تحت قيادة بورجوازية تجارية ومالية مرتبطة بالرأسماليات الغربية وبالسوق العربية. وبفعل ذلك كانت الهوة تتسع بازدياد بين الطبقات الاجتماعية الناشئة، وتفسح المجال لتفجر صراعات تحتل فيها مطالب تصحيح الأجور، تحسين شروط العمل وتوفير فرص التعليم، أي تدخل الدولة في تضييق الهوة بين تلك الطبقات، مكان الصدارة.

الثاني: كان يصاحب هذا الفرز الطبقي انتقالاً من المجتمع الريفي، حيث تشكل العائلة الممتدة بنية مجتمعية متماسكة، إلى المجتمع الطائفي البورجوازي، أي المديني على الطريقة اللبنانية، حيث تتفكك تلك العائلة دون أن تفقد قيمتها، المعنوية على الأقل[٣٢]، لصالح رباط مجتمعي أوسع هو الطائفة التي اكتسبت، بفعل اختلاط مختلف العائلات المنتمية إلى الطائفة نفسها وإلى مناطق ريفية مختلفة، وانخراط هؤلاء المهاجرين في دورة الاقتصاد الرأسمالي الخدماتي وخضوعهم لمؤسسات الدولة (الإدارة، التعليم)؛ نقول، لقد اكتسبت الطائفة، ككتلة مجتمعية تفترض حداً من التماسك، أهمية خاصة مع نمو المؤسسات الدينية والاجتماعية والتربوية التي تمارس وظيفة توثيق الرباط بين أبناء الطائفة بتلقينهم القيم والعادات والتقاليد المشتركة، أي قيم «التجنب» التي يفترض بها أن تقاوم الوافدات «الحديثة» التي تتيح إمكانات الاندماج مع الآخرين (من طوائف أخرى). نعني بتلك الوافدات، كل ما هو «مستورد» ومعروض في أسواق المدينة من أفكار وأماكن لهو (سينما، نادي)، وما يتعلق بتحرر المرأة. ومما يذكر أن أنظمة الدولة ومؤسساتها شجعت ميول الواقع اللبناني، بمستوييه الاقتصادي، فيما يتعلق بهيمنة البورجوازية التجارية الوسيطة، والمجتمعي، فيما يتعلق بتعزيز المؤسسات الطائفية.

إن الاتجاهين المختلفين للتطور اللبناني سيشكلان مواضيع رهانات للإيديولوجيات السياسية المختلفة، حيث كل منها ستخفي ظاهرة وتشدد على ظاهرة أخرى من الواقع اللبناني، وذلك بما يخدم هيمنتها وقوتها في النزاعات الجارية.

وبما أن الانتقال إلى المجتمع الطائفي المتمأسس كان يحمل في ثناياه عناصرانقلاب لميزان القوى القائم بين الطوائف اللبنانية، على المستويات الاقتصادية، المؤسساتية والسكانية، فإنه يبقى علينا أن نتحقق من هذا الانقلاب في المستوي السياسي.

---

(٣٢) بيضون، أحمد، يشير إلى سيادة نمط عائلي في جنوب لبنان، عام ١٩٧٦، في مواجهة النتائج الاجتماعية لحرب السنتين (١٩٧٥ ـ ١٩٧٦)، التي كانت تدفع بأبناء الجنوب، النازحين إلى المدينة، للعودة إلى قراهم الأصلية؛ هذا النمط يشمل «علاقات الأمومة والأبوة وعلاقات البنوة التي تناظرها، وتشمل أيضاً علاقات العمومة والخؤولة وفروعها». هذا النوع من العلاقات يبقى «محور التضامن وطاقته التي تستنفرها الحاجة فتكنس العناصر المنافية للتضامن أو تتعثر عندها، تبعاً لميزان بين الطرفين يتغير من حالة إلى أخرى». راجع «جنوب لبنان ١٩٧٦ . . .»، الواقع، عدد (٥ ـ ٦)، تشرين الأول ١٩٨٣، ص ١٤١.

الفصل الخامس

من الزعيم الى الحزب

إن حركة تطور المجتمع اللبناني ذات الاتجاهين المتناقضين، الطبقي حيث الانتماء ينطلق من وحدة الموقع الاقتصادي والوعي بهذا الموقع، والطائفي حيث الانتماء إلى الجماعة يتم بمعزل عن الانتماء الطبقي، كانت تنعكس في بروز قوى سياسية جديدة، أو في توسع قوى سياسية فتية، تحمل إيديولوجيات سياسية متنوعة. وقد كانت سيرورة هذا النمو نزاعية حيث كان يتهدد نفوذ القوى السياسية التقليدية وبالتالي، مواقعها في الحقل السياسي اللبناني كحقل قوى متنافسة. في هذه السيرورة كانت عملية تمأسس الطائفة تتجلى في حزب (أو حركة) سياسية تضع على عاتقها بلورة مطالب الطائفة والدفاع عن حقوقها وتحسين /أو المحافظة على/ مواقعها في الدولة. نقول: حزب سياسي في مقابل زعيم* سياسي تقليدي، في حالة نزاع معه ليس لأنه كف عن حضن هموم الطائفة، بل لأنه أصبح عاجزاً عن الاستجابة لمتطلبات التطورات الجديدة، أو عقبة أمام نمّو القوى الجديدة. كيف ذلك؟

الإجابة عن هذا السؤال، الذي لا يعتبر موضوع بحث لدى القوى السياسية المدروسة، والذي يفسر أصول هذه القوى وعوامل نشوئها، تتطلب معاينة القوى السياسية التقليدية التي كانت تسيطر على الحقل السياسي اللبناني وتحتكر التمثيل السياسي فيه، فضلاً عن معاينة القواعد التي كانت تحكم العلاقات فيما بينها من جهة، وبينها وبين المواطنين من جهة أخرى.

إن حدود الزعامة السياسية في لبنان هي، في آن، الطائفة والمكان الذي تسكنه، والعائلة (أو العائلات) النافذة في الطائفة ـ المكان. النظام التمثيلي اللبناني يكرس العنصرين الأول والثاني، فالنواب والوزراء والرؤساء يمثلون الطوائف (والأمة في الوقت نفسه)، ويخضع النواب لقانون الدوائر الانتخابية. بينما يرتبط العنصر الثالث بالروابط المجتمعية التقليدية السائدة.

يعتمد القانون الانتخابي اللبناني الدائرة الانتخابية (المادة ٢) كقاعدة جغرافية

(*) الزعيم او البيك في اللغة الشعبية هو من يملك نفوذاً قوياً، له أتباع ويتمتع بمكانة سياسية مرموقة، وقاعدته السياسية ثابتة إلى درجة كبيرة.

للانتخاب في الدائرة المختلطة، حيث كل الناخبين من كل الطوائف يصوتون لكل المقاعد النيابية المحددة سواء كانت هذه الأخيرة ممنوحة للطائفة التي ينتمي إليها الناخب أم لا (المادة ٤). النتيجة هي أن المنافسة تجري بين المرشحين من الطائفة نفسها، وأنه في الدوائر المختلطة يجب أن تنشأ لوائح تعكس تحالفات ما بين طوائفية للمرشحين. ولأن نفوذ زعيم منطقة ما، أو حزب سياسي ما، قد يمتد إلى خارج دائرته الانتخابية، فإن ذلك كان يشجع مرشحين من طائفة أخرى على التحالف معه من أجل ضمان المقعد. وإذا كان المرشح ضعيف النفوذ في طائفته، فإن تحالفه مع زعيم قوي النفوذ في طائفة أخرى من الدائرة الانتخابية نفسها قد يضمن له المقعد. وقد يكون التحالف بين المرشحين، سواء كانوا من الطائفة نفسها أم لا، محدوداً بالمصلحة الانتخابية، وقد يكون تقليدياً، أي مبني على الانتماء العائلي والمصلحة السياسية.

إن فحص واقع التمثيل السياسي في لبنان يبين أن الانتخابات النيابية ليست أكثر من فعل شكلي، وتأتي كحصيلة للعلاقات المجتمعية التي تربط الممثل بناخبيه. لفهم حقيقة هذه العلاقات، يزودنا المجتمع الطائفي ـ العائلي المتعايش مع علاقات رأسمالية، تجارية وخدماتية، بأدوات هامة. ففي مجال العلاقات السياسية، ينتج المجتمع التقليدي قيم الرابطة الشخصية والكرم والشجاعة أو البطولة، بينما تنتج العلاقات الرأسمالية فكرتي الخدمة والوساطة. إن اتحاد تلك القيم في نظام من العلاقات بين الممثلين السياسيين و«المواطنين» ينتج ما يسمى بعلاقات الزبانية (clientelisme) أو التبعية. داخل هذا النظام، تتم عملية تبادل الخدمات بين الزعيم وأتباعه عبر وسيط. هذا الأخير هو «القبضاي» الذي له صفات «التمرد» و«يتكيف مع مجموعة من القيم المقبولة من الشعب العادي. يعيش ويموت وفق مبادىء الشرف، وهو عادة شاب رومانسي المظهر، وشعبي بمعنى أن لديه مؤيدين كثر»[1]. وبالنسبة إلى الجمهور العادي، إن القبضاي هو «قائد أخلاقي، رجل الشعب، مساعد الفقير والضعيف، حامي الحي وسكانه، بطل طائفة»[2].

للزعيم مجموعة من القبضايات الذين يؤمن لهم الحماية القانونية والراتب مقابل تكفلهم بتأمين أكبر عدد ممكن من «الزبائن» خاصة خلال الحملات الانتخابية. لهذا يسمى القبضاي بـ«المفتاح الانتخابي»، ولهذا أيضاً فهو يشكل تهديداً كامناً للزعيم وللنظام. لكن الأتباع يمنحون أصواتهم للزعيم مقابل خدمات يتلقونها منه عبر الوسيط ـ القبضاي، والزعيم يستخدم نفوذه في الدولة، وعلاقاته التجارية والمالية، من أجل تأمين

---

(١) Johnson, Michel, مصدر سبق ذكره, p.3

(٢) المصدر نفسه، p.82.

تلك الخدمات.

هذا النمط من علاقات الزعيم - المواطن لا ينحصر في المدينة البيروتية، بل يشمل الريف أيضاً حيث لا تزال البنى العائلية والعشائرية سائدة وتسم الزعامة السياسية. إن العائلة (أو البيت*) مالكة الأرض، وواسعة النفوذ من خلال تحالفها مع عائلات (أو بيوت) أخرى في مواجهة العائلات المنافسة، هي التي تحوز على الزعامة السياسية؛ هذه هي حال آل فرنجية في زغرتا (الشمال) المارونية حيث تمثل القدرة الاقتصادية، الكرم والشجاعة، «الصفات الثلاث التي يتوجب على كل بيت امتلاكها للحصول على وضع زعيم وتشكل، بالتالي، رئاسة»[٣]. هذه هي الحال أيضاً في الجبل الدرزي حيث التنافس التقليدي بين عائلتي جنبلاط وأرسلان، وحيث صفة الكرم والخدمة تميز الزعيم[٤]. أما الريف الشيعي فيتبع القاعدة نفسها: لقد احتكر آل حمادة تمثيل منطقة بعلبك - الهرمل حيث كان يقف الزعيم على رأس تحالف العشائر التي كان ينعم رؤساؤها (المفاتيح الانتخابية)، لقاء تأمين انتخاب الزعيم، بخدمات هذا الأخير الذي لم يتردد حتى من تأمين الحماية القانونية للمتاجرين بالحشيش[٥]. وفي الجنوب، ارتكزت الزعامة السياسية على تحالفات العائلات القروية (وعلى تنافسها أيضاً)، التي كان رؤساؤها بمثابة وسطاء بين أفراد العائلات والزعيم الذي لم يتردد في فتح داره لاستقبال طالبي الخدمات، فهو كان مجبراً، شأنه شأن كل زعيم، على الاحتفاظ بعلاقات مع شركات رأسمالية في المدينة لأجل تأمين الخدمات، مستخدماً نفوذه في الدولة أيضاً.

---

(٣) Douaihi, chawki, **Organisation politique à zgharta,** thèse de 3ème cycle, 1979, p.50.

(٤) يقول كمال جنبلاط: «بالنظر إلى أني نائب وأمتلك بعض النفوذ في الدولة، فإنهم (الأهالي) يعتمدون علي في إنجاز هذه المدرسة أو تعبيد تلك الطريق أو جر المياه إلى تلك القرية، أي باختصار في كل ما يتعلق بالخدمة... ولقد وزعت أنا نفسي على فلاحيَّ قرابة مئة هكتار من الأرض في سبلين قرب البحر، فكان ذلك مناسبة أدخلت فرحاً حقيقياً على قلوبهم هم وعلى قلبي أنا أيضاً»، هذه وصيتي، مصدر سبق ذكره، ص ٤٨ وما بعدها.

(٥) El-Dirani, Sleiman, **Les rapports de parenté et le pouvoir socio-politique au Liban.** thèse de 3ème cycle, 1984, pp. (306 – 310).

(*) البيت هو الوحدة الأساسية للمجتمع القبلي، وهو يتألف من الأشخاص الوثيقي القرابة، الذين يعيشون تحت سقف واحد، ويعتمد بعضهم على بعض في معيشتهم وحياتهم. إن عدة بيوت يشكلون الفخذ، وعدة أفخاذ تشكل العشيرة، وعدة عشائر ذات أصلٍ مشترك تشكل القبيلة. وهذا المجتمع القبلي يتوحد عبر روابط الدم.

إذاً، يمتلك كل زعيم سياسي، أو عدة زعماء متنافسين، منطقة نفوذ يحتكرون تمثيلها في الدولة: بالنسبة للدروز مثلاً، جنبلاط ـ الشوف وأرسلان عالية؛ الشيعة: حمادة ـ بعلبك، الأسعد ـ بنت جبيل، الزين ـ النبطية، عسيران ـ الزهراني، الخليل ـ صور؛ السنة: كرامي ـ طرابلس، البزري وسعد ـ صيدا وسلام، اليافي، الدنا، الصلح ـ بيروت؛ الموارنة: شمعون ـ الشوف، فرنجية ـ زغرتا، إده ـ جبيل، الجميل ـ كسروان، المتن، بعبدا؛ الروم الكاثوليك: سكاف ـ زحلة. . .

إن مجلس النواب هو عبارة عن ناد لتجمع الزعماء الذين لكل منهم نواب حلفاء، ومجلس الوزراء لم يكن في الغالب «مجموعة متفقة الرأي، منكبة على تنفيذ برنامج محدد. كان برلماناً مصغراً، والخلافات التي تجري في مجلس النواب كانت تتكرر في مجلس الوزراء»(٦). لكن، كان لتوافق الزعماء دور هام في انتخاب رئيس الجمهورية.

في مستوى السلطة؛ ترتدي علاقات الزبانية الشكل المثالي التالي: «الرئيس يوجه الزعماء، الزعماء يوجهون حلفاءهم النواب (زعماء الدرجة الثانية) والقبضايات، وهؤلاء يوجهون الأتباع المحليين الذين يعدون بالآلاف. المشاكل تنشأ عندما لا يعتبر الرئيس عادلاً في توزيع الزعامة، عندما لا يقبل زعماء الصف الثاني قيادة الزعماء الكبار، وعندما تصبح فئات الأعيان النواب محجوزة بنزاعات حول حصصها من الغنائم. لكن معظم هذه المشاكل تحل عبر التغيير المنتظم لتركيبة الحكومة بحيث يتمكن أكبر عدد ممكن من الأعيان أن يضع يده على غنائم المنصب»(٧). لا بد إذاً من أن تتسم علاقات الزبانية باللاتكافؤ بسبب هذه التراتبية، لكن أيضاً ما دام لكل عهد زعماؤه الحلفاء فهذا يعني حرمان زعماء آخرين من غنائم السلطة.

من ناحية أخرى، كان التعبير الخطابي الذي يبرز مع تلك المشاكل يمثل عودة الزعيم إلى معسكره الطائفي من أجل تحريك جمهوره في وجه المنافس. فالزعيم المسلم، السني بخاصة، شريك الماروني في الحكم وممثل طائفة تنتمي إلى قوم أكثري على الصعيدين العربي والإسلامي حيث كانت السلطة، عبر العصور السالفة، ولا تزال إلى حد كبير، بيد حاكم ينتمي إلى القوم إياه، كان يعكس في خطابه، من جهة، شعور الغبن لدى المسلمين الناجم عن التوزيع غير العادل للمناصب والصلاحيات، ومن جهة أخرى شعورهم بالاستلاب القومي الذي كانت تثيره محاولات إنكار الهوية القومية العربية على اللبناني المسلم. هذه المحاولات تمثلت في سياسة لبنان الخارجية القائمة على

(٦) Gilmour, David, **Lebanon, the factured society,** oxford, 1983, p.46.

(٧) Johnson, Michel, مصدر سبق ذكره, p.100.

«الحياد»، والتي كانت توحي وكأنه «يراد للهوية اللبنانية لون غير عربي تارة وضد عربي تارة أخرى (ليست كما في الأقطار العربية الأخرى، حيث، في أسوأ الأحوال، الهوية الإقليمية تنويعة عربية): هذا الإنكار لا يشكل استلاباً فحسب، بل ضرباً من إذلال معنوي»[8]. ومن الطبيعي أن تثير هذه «المعاناة» المزدوجة إحساساً بالأقلوية لدى الجمهور المسلم، بالغبن والدونية، مما يشكل موقداً للتمرد والانتفاضة.

في المقابل، كان خطاب الزعيم الماروني، في مواجهته لاحتجاجات نظيره المسلم، يستعيد ذكريات الماضي الإسلامي حيث كان المسيحيون في وضع «أهل الذمة»، مواطنين من الدرجة الثانية بعد المسلمين، ويستذكر زمن الاضطهاد المسيحي، وذلك من أجل تبرير مشاعر الخوف التي تحكم الموقف السياسي الماروني المتمثل في الحفاظ على التوزيع القائم للسلطة، وفي التأكيد على لبنانية لبنان واللبنانيين وإبعاده عن «خطر» العروبة، أو عن التأثر بالتيارات العروبية التي يحمل امتدادها إلى لبنان إمكانات قلب المعادلة القائمة بين المسلمين والموارنة لصالح المسلمين، وبالتالي إمكانات العودة إلى وضع «أهل الذمة». هذا الخطاب كان يجد في الاتجاهات السياسية والثقافية «التقليدية» و«التقليدوية الجديدة»، أي الإسلاموية والعروبة الإسلاموية، أحد مصادره الهامة[9].

ومهما يكن أمر تلك التبريرات الإيديولوجية، عند هذا الطرف أو ذاك، فإن علاقات الزبانية هي التي كانت تسود بين الزعماء السياسيين من جهة وبينهم وبين زبائنهم الجماهير من جهة أخرى. لكن خلف خطاب الزعيم كانت تختبىء علاقات غير متكافئة بينه وبين أتباعه، فالزعيم، أو النائب، كان «أكثر ثقافة من ناخبه، ينتمي إلى طبقة اجتماعية أرقى ويتعاطى مهنة محترمة، وهو من الثراء على درجة أكثر بكثير من ناخبيه»[10]. وفيما يحصل الزعيم على السلطة وما توفره من ثروة، فإن حصص الفئات الشعبية لم تتجاوز الفتات، التي كانت عابرة ومرتبطة، في أحيان كثيرة، بالظرف الانتخابي. ويمكن القول إن جزءاً بسيطاً من هؤلاء، بخاصة القبضايات ورؤساء العائلات والمقربين من الزعماء وحواشيهم، كان ينعم بخدمات الزعيم (مساعدات مالية، تأمين وظيفة أو ترقية أو علاج طبي مجاني، تزويد/أو الوعد بتزويد القرية بجامع،

(٨) الحافظ، ياسين، في المسألة القومية الديمقراطية، بيروت، ١٩٨١، ص ٢٤٧.

(٩) المصدر نفسه، ص ٢٥٠.

(١٠) حريق، إيليا، من يحكم لبنان؟، بيروت، ١٩٧٢، ص ٤٢.

كنيسة، مدرسة، مياه للشرب أو شق وتزفيت طريق..).

من أجل تحسين ظروفها المعيشية، كانت الفئات الشعبية عاجزة عن أن تشكل قوة ضغط فاعلة ما دامت لا تزال خاضعة للروابط التقليدية المباشرة، العائلية والعشائرية والطائفية والمحلية، التي كانت تعتمد عليها سلطة الزعيم وأدواته، والتي كانت تزن ضد/ وتؤثر في قيام حزب سياسي قائم على إيديولوجية محددة(١١). لذلك لم يكن الزعيم بحاجة إلى إعلان برنامج إصلاحي لدى ترشيحه للانتخابات ما دام باستطاعته الحصول على الأصوات عبر تلك العلاقات، وعبر خطاب إيديولوجي يرتكز على مواضيع رئيسية مثل «روابط الدم»، «النزاهة» و«الإيمان الديني»(١٢). أما علاقات السلطة فارتكزت في العمق على الصفقات والتحالفات والائتلافات بين الكتل البرلمانية المؤسسة على «المصالح الشخصية للزعماء المسيطرين أكثر منها على أي تشابه للأفكار»(١٣)، في حين أن الخلافات بين الزعماء، حتى الحادة منها، كانت تُحل على طريقة الإرضاء الشخصي للزعيم المحتج أو المصالحة العشائرية التي وجدت أصدق تعبير عنها في شعار «لا غالب ولا مغلوب» الذي انتهت إليه أحداث ١٩٥٨.

في الإدارة والجيش

كان لا بد لعلاقات الزبانية أن تنتشر في الإدارات الرسمية، بل أيضاً في كافة المؤسسات الخاصة. فمن الشائع أنه مع بدء فترة عمل رئاسية أو وزارية جديدة، كان ينبغي إعادة النظر في الوظائف وتكييفها مع الوضع الجديد: إن كل رئيس أو وزير جديد يريد توظيف أو ترقية موظف ينتمي إلى أزلامه أو إلى جماعته. إذ أن الوظيفة، بوصفها «مركز نفوذ أو حصة معطاة للمسؤول»(١٤)، تشكل بالنسبة لأتباع الزعيم مركزاً جاذباً ووسيلة نفوذ على المجتمع، وذلك بما يخدم الحصول على منصب سياسي(١٥) أو زيادة الثروة عبر مداخيل إضافية غير مشروعة مثل «الإكراميات، الرشوة، متابعة نشاطات تجارية، السمسرة»(١٦). وبما أن كل زعيم لا يتردد في توظيف أتباعه، من أجل كسب ما أمكن من الأصوات في انتخابات مقبلة، فإن ذلك أدى إلى تضخم عدد الموظفين،

(١١) Khuri, Fouad I., مصدر سبق ذكره, p. (199 - 200)

(١٢) Douaihi, Chawki, مصدر سبق ذكره, p.256

(١٣) Gilmour, David, مصدر سبق ذكره, p.39

(١٤) Rizk, Boutros, مصدر سبق ذكره, p.245

(١٥) بشير، اسكندر، إصلاحات الخدمة المدنية في لبنان، بيروت، ١٩٧٦، ص ١٧٠.

(١٦) المصدر نفسه، ص ١٧٤.

خاصة الذين لا عمل لهم[١٧]، وبالتالي إلى ازدياد النفقات العامة على الرواتب والعلاوات (٨٥٪ مقابل ١٥٪ فقط على المشاريع الإنمائية)[١٨]. إلى ذلك، تتميز الإدارة العامة بغياب عنصر الكفاءة، إذ «إن انعدام التخصص ليس فقط ميزة العمل الإجمالي للإدارة اللبنانية، بل هو موجود أيضاً في التركيب الداخلي للمؤسسات العامة المختلفة وأعمالها»[١٩]. ويتجلى هذا الغياب لعنصر الكفاءة في حقيقة أنه كان على مجلس الخدمة المدنية، المشرف على عمليات التوظيف، «أن يخفض علامة النجاح أو أن يعيد امتحان الخدمة المدنية بغية الحصول على عدد كاف من المرشحين لاستلام الوظائف»[٢٠]، وذلك وفقاً للمعادلة الطائفية، أي للحصص المحددة لكل طائفة في الوظائف المطلوبة. على ذلك، ليس من العجب أن ينتشر الفساد والإهمال في العمل الإداري إلى درجة أنه، على ذمة شاهد أجنبي، من أجل الحصول على فيزا أو تجديد شهادة سوق، كان يجب القيام برحلة صغيرة: «المكاتب اللامتناهية التي يجب أن تزورها، التواقيع التي لا تحصى التي يجب أن تحصل عليها، الانتظار الذي لا ينتهي ريثما تُقْرأ الجرائد وتُنْهى حكايات القيل والقال، فناجين القهوة المملوءة بالسكر التي يجب أن تُشْرب قبل القيام بأي شيء. كان يمكن إنهاء صباح بالكامل»[٢١]. ليت صاحبنا هذا عرف أصول اللعبة كي لا ينتظر كل ذلك للحصول على ما يريد!.

من جهتها، لم تفلت المؤسسة العسكرية من شباك علاقات الزبانية، ولو أنها أكثر انضباطاً وتنظيماً من الإدارات الأخرى. ففضلاً عن تطبيق قاعدة التمثيل الطائفي في تعيين العسكريين، وبخاصة الرتباء والضباط، فإن لكل زعيم، وحسب وزنه السياسي، حصة وأتباعاً، أو لنقل، في أحسن الأحوال، كان هناك عملية شد حبال بين الزعيم والمؤسسة الجاهدة لتنمية الروح العسكرية وفق إيديولوجية «الوحدة الوطنية» (أو حزب الجيش، حسب عبارات العسكريين) بين أفرادها، وفصلهم عن النزاعات السياسية والتنافس بين الزعماء. ولما كانت هذه المؤسسة موضوعة تحت تصرف رئيس الجمهورية، فإن خلافات هذا الأخير مع منافسيه، الحادة منها بشكل خاص، كانت تضع الجيش، والقوى الأمنية الأخرى، أمام احتمالات الانقسام والتورط في النزاعات حوله.

---

(١٧) Rizk, Boutros, مصدر سبق ذكره, p.p. (232 - 234).

(١٨) بشير، اسكندر، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٠.

(١٩) المصدر نفسه، ص ١٧٥.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ١٦٨.

(٢١) هذه شهادة: Gilmour, David, مصدر سبق ذكره, p.21

لكن السياسة الشهابية حالت دون تلك الاحتمالات، منذ أن رفض قائد الجيش، فؤاد شهاب، التدخل في أزمتي ١٩٥٢ و١٩٥٨، ولعب دوراً هاماً في تسوية الأزمة الأخيرة مما ساهم في التوافق عليه كرئيس للجمهورية في العام ١٩٥٨[٢٢]. منذ ذلك الحين تبنى الدولة على أسس من «العدل» عبر إشراك زعماء الأرياف والمدن، المعارضين للسياسة الشمعونية السالفة بخاصة، وعبر جملة من الإصلاحات والمشاريع التنموية، لكن أيضاً عبر «تحديث» الإدارة وتعزيز القوى العسكرية بالأجهزة. إن جهاز المكتب الثاني والتنظيم القوي للجيش، كأدوات سيطرة مادية، قد أرسيا دولة مركزية تعيش من القمع و «العدالة» الطوائفية، لكن الدولة بقيت عاجزة عن استيعاب القوى المعارضة للحكم الذي كان له، شأنه شأن كل العهود، أتباعه الخاصين به.

بدت هذه التجربة، التي تختلف عن نظيراتها العربية حيث الحكم العسكري لا يأتي بالتوافق بين الزعماء بل بانقلاب فئة تسعى للسيطرة بالقوة على الدولة، وكأنها انتهت مع انتهاء مدة رئاسة شهاب، فكان للعهد التالي أن يمهد للعهد الذي ستولد فيه الحرب اللبنانية الشهيرة. لكن كان لا بد للمكتب الثاني، بعد انتهاء عهد شهاب، «أن يصبح جماعة ضغط مهمة داخل الدولة، وأن يمارس، بين عامي ١٩٦٤ و١٩٧٠، وصاية حقيقية على السلطة المدنية، مولداً هكذا إزدواجية في السلطة»[٢٣].

انعكست ممارسة سلطة «الوصاية» العسكرية هذه في التدخل سواء في الانتخابات النيابية (بالاشتراك مع موظفين كبار في الدولة) وفي انتخابات رئيس المجلس، إضافة إلى التدخل في الجهاز القضائي[٢٤]. لكن منذ ١٩٧٠، حيث توحد الزعماء المعادون للشهابية واشتدت المنافسة بين النواب في انتخابات الرئاسة، وبفارق صوت واحد، ينتخب سليمان فرنجية ١٩٧٠ ـ ١٩٧٦، المشتبه بالقيام بأعمال إجرامية في زمانه[٢٥]، ويوضع حد للشهابية بتطهيرها من الإدارة والجيش وبتطعيم هذين الجهازين بعناصر موالية للعهد الجديد، خاصة بالمقربين جداً من الرئيس نفسه (مثلاً إصرار هذا الأخير على منح ولده حقيبة وزارية في تشكيل أية حكومة، ولو أنه اشتهر بتورطه في تجارة الحشيش). في هذا العهد، الذي مركز السلطة حول شخص الرئيس بصورة سافرة، تلعب المؤسسة العسكرية دورها المعهود في قمع الحركات المطلبية الشعبية، ويُتّهم المكتب الثاني بعدد

(٢٢) Freyha, Adel, **l'Armée et l'Etat au liban (1945 - 1980)**, paris, 1980, p. 121.

(٢٣) **المصدر نفسه**، p.152.

(٢٤) **المصدر نفسه**، p. 160.

(٢٥) Goria, Wade R. **Sovereignty and leadership in Lebanon (1943 - 1976)**, London, 1985, p.123.

من الاغتيالات (مثلاً اغتيال معروف سعد، الزعيم الصيداوي، عشية الحرب)، في الوقت الذي تلعب المؤسسة نفسها دوراً ضعيفاً في الدفاع عن الحدود (كما تجلى في مواجهة الاجتياح الإسرائيلي في العام ١٩٧٢) نتيجة ضعف تسلح الجيش وسياسة «الحياد» إزاء الصراع العربي الاسرائيلي.

من الزعيم إلى الحزب

شهدت السنوات القليلة التي سبقت اندلاع حرب ١٩٧٥ تحولات هامة على صعيد التمثيل السياسي في لبنان، وذلك استجابة للتطورات الاقتصادية والاجتماعية التى أفرزت قوى سياسية جديدة. ففي تلك المرحلة كان التمثيل النيابي يسجل تفوقاً للمهن الحرة على مالكي الأرض.

إن الجدول التالي يبين مهن نواب مجلسي ١٩٦٨ و١٩٧٢:

جدول رقم ـ ٣٠ ـ المهن الأساسية والإضافية التي يتعاطاها نواب ١٩٦٨ و١٩٧٢[٢٦]

	المهن	الزراعة	الحقوق	الأعمال الحرة	المهن الفنية	المجموع
العدد	١٩٦٨	٢٨	٤٤*	٤٥	٤٨	١٦٥
	١٩٧٢	٢٠	٣٨*	٤٨	٣٥	١٤١
النسبة المئوية	١٩٦٨	١٧	٢٧	٢٧	٢٩	١٠٠
	١٩٧٢	١٤	٢٧	٣٤	٢٥	١٠٠

من الملاحظ أن الأعمال التجارية والصناعية والمالية هي أكبر مجموعة بعد المهن الحرة، وأن وضع رجال الأعمال والمال في مجلس ١٩٧٢ قد تحسن بعد أن احتلوا المكانة الأولى (٣٤٪). كذلك، رافق انحسار فئة الأرستقراطية التقليدية بروز فئة جديدة من أصحاب الأعمال الزراعية. من ناحية أخرى، شهدت الفترة نفسها تراجعاً لنفوذ العائلات السياسية التقليدية ـ ما عدا العائلات الشيعية والدرزية وموارنة كسروان[٢٧]، وتبدلاً للوجوه النيابية مما عكس التنافس الشديد بين الفئات الوسطى والكبرى وبين الزعامات التقليدية. إن الجدول التالي يعكس هذا التبدل:

---

(٢٦) حريق، إيليا، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٥١.

(*) هؤلاء هم أصحاب اختصاص في الحقوق ولا يمارس جميعهم المحاماة، إنما فصلهم عن مهنة المحاماة كثير الصعوبة.

جدول رقم ـ ٣١ ـ تاريخ أول دخول لنواب ١٩٧٢ إلى المجلس[٢٨]

قبل ١٩٤٣	الأربعينات	الخمسينات	١٩٦٠ـ١٩٦٨	١٩٧٢	المجموع
٤	٦	١٧	٣٣	٣٩	٩٩

مع ذلك، بقي الزعماء السياسيون التقليديون على رأس السلطة السياسية من خلال رئاسة الجمهورية، رئاسة الوزراء ورئاسة مجلس النواب. إن أسماء مثل فرنجية، صائب سلام، كامل الأسعد، رشيد كرامي، كميل شمعون، بيار الجميل، ريمون إده، صبري حمادة، آل الزين وعسيران وبيضون، ثم جنبلاط وأرسلان، التي لم يحل دون استمرار بعضها في السلطة سوى الموت، تدل على استمرار نفوذ الزعماء في لبنان، كما على التنافس الشديد بين الزعماء وبين الفئات الوسطى الصاعدة، والذي ظهر في انتخابات ١٩٧٢. إلا أن نتائج هذه الانتخابات لم تعكس، في اعتقادنا، توسع الفئات الوسطى بالقدر الكافي، وذلك بسبب عدم قدرة القانون الانتخابي على الاستجابة لتبدل الحالة السكانية في لبنان: إن بيروت الكبرى التي أخذت تضم حوالي نصف سكان لبنان في السبعينات، كانت لا تزال تمثل، بدوائرها الثلاث، بستة عشر نائباً فقط من أصل ٩٩، وأنه كان على المهاجرين من الريف إلى المدينة أن يعودوا إلى قراهم من أجل اختيار ممثليهم، الأمر الذي شكل عاملاً إيجابياً لصالح الزعماء الريفيين الذين كانوا يتعهدون بتكاليف النقل لتأمين الأصوات، وإذا أضفنا إلى ذلك حدود التمثيل السياسي بالحصص المعينة لكل طائفة في المجلس النيابي، يمكننا أن نستنتج أن شرائح هامة من الفئات الوسطى كانت خارج السلطة، فضلاً عن الفئات الشعبية الواسعة الغارقة في شروط الفقر والتخلف، من ضواحي المدينة وأحيائها البائسة إلى الأرياف الطرفية.

أما الأحزاب السياسية، التي حصلت على ما يوازي الـ٣٣٪ من النواب في انتخابات ١٩٧٢[٢٩]، فقد شكلت منافساً مهماً للقيادات التقليدية. صحيح أن نسبة تمثيلها في مجلس النواب بقيت ضعيفة، مما يعود إلى طبيعة النظام التمثيلي من جهة، ومن جهة أخرى، إلى طبيعة بعض الأحزاب حيث تختلط، إلى حد كبير، الزعامة التقليدية بالحزب كمؤسسة «حديثة»: جنبلاط ـ الحزب التقدمي الاشتراكي، شمعون ـ

---

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٥٦.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ١٣٩.

حزب الوطنيين الأحرار، الجميل ـ حزب الكتائب، إده ـ الكتلة الوطنية. مع ذلك، راحت الأحزاب السياسية، سواء تلك التي ورثت رأسمالها السياسي من عائلة نافذة أو التي اكتسبته بالنضال، تستقطب الفئات الوسطى والدنيا وتلعب دوراً رئيسياً في تحريك تلك الفئات بشكل كان يقيد نفوذ الزعماء المهيمنين ويربك السلطة، في المدينة والريف. في هذا المجال، إن مرحلة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥، وهي مرحلة تحرر البلد من الشهابية وانتقاله إلى وضع «دعه يعمل»، قد شهدت جملة من التحولات الاقتصادية والسياسية التي على أرضيتها نبتت الحركات العنيفة لمؤاكري عكار ومزارعي التبغ في الجنوب، النضالات المطلبية العمالية ضد «الصرف الكيفي» ومن أجل تحسين ظروف العمل، إضرابات المعلمين من أجل تحسين ظروف المعيشة، الحركات الطالبية المتصاعدة احتجاجاً على النظام التعليمي ومن أجل تأمين العمل بعد التخرج، إضافة إلى حركات صيادي الأسماك في صيدا احتجاجاً على منح حقوق الصيد لشركة بروتيين. لقد كانت تلك الحركات العنيفة، المواجهة بالقمع من قبل قوى السلطة، والتي قدمت العديد من التضحيات والشهداء، تسجل نمواً ملحوظاً لقوى «وطنية» (كالأحزاب الشيوعية، الحزب التقدمي الاشتراكي، الحزب السوري القومي الاجتماعي والقوى الناصرية)، التي أخذت تسيطر على عدة اتحادات عمالية، وعلى الاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية ورابطة الأساتذة. في الوقت نفسه، كانت قوى سياسية أخرى تشق طريقها في تلك الحركات، مثل حركة المحرومين (أمل) والحركة الاجتماعية، وقوى وأحزاب ـ نخبة معادية للطائفية ومتعاطفة مع طموحات الفئات الشعبية (حركة الوعي، تجمع المسيحيين الملتزمين، الحزب الديمقراطي، حزب العمال الثوري العربي).

بيد أن نمو كل تلك القوى، التي كانت تهدد سلطة الزعامة التقليدية، وتشكل بالتالي إمكانات هامة لإحداث التغييرات اللازمة في البنية الاجتماعية ـ السياسية اللبنانية، كان يجري في مجتمعات طائفية: ففي الوسط الشيعي كانت المنافسة تجري بين مختلف القوى اليسارية وبين حركة المحرومين، في الوسط السني كانت المنافسة تجري بين القوى الناصرية واليسار، وفي الوسط الدرزي كان الحزب التقدمي الاشتراكي لا يزال بدون منافس جدي، فقد بقيت قيادته تجمع بين التقليد، بما في ذلك الزعيم الذي له حصة محددة في السلطة، وبين «الحديث» الممثل في جهاز حزبي ممتد في أوساط شعبية، درزية أساساً، ومتحالف مع قوى يسارية أخرى، في مواجهة المنافس الأرسلاني. إن كل تلك المنافسات كانت متفقة على إزاحة القيادات الإسلامية التقليدية من الحقل السياسي اللبناني والحلول مكانها.

في الصف المقابل، لما كانت الطائفة الأرثوذكسية بدون حزب أو أحزاب خاصة بها، حيث بقيت القيادة السياسية موزعة بين الزعيم التقليدي وبين الحزب السوري القومي الاجتماعي والحزب الشيوعي اللبناني، إضافة إلى مجموعات ناصرية وبعثية غير صلبية داخل الطائفة، إلا أنه نشأت في الوسط الماروني والكاثوليكي، وفي معارضة الزعماء التقليديين، ورغم نموّ حزب الكتائب، بعض القوى مثل حركة الوعي وتجمع المسيحيين الملتزمين والحزب الديمقراطي، وبخاصة، الحركة الاجتماعية برئاسة المطران غريغوار حداد، الكاثوليكي العلماني، والتي توسع نشاطها ليشمل العديد من الفئات الشعبية المسيحية، ويلقى تجاوباً لدى العديد من الأوساط المسلمة.

لقد كان نمو تلك القوى السياسية الفتية ينذر، بحق، بولادة تيار ايديولوجي سياسي أموي، توحيدي وديمقراطي ـ اجتماعي، لكن الحرب جاءت لتطمس هذه الإمكانية وتنعش التيار الطائفي، أولاً في حرب السنتين (٧٥ ـ ١٩٧٦) داخل الوسط الماروني، وثانياً في الوسط الإسلامي منذ عشية الاجتياح الإسرائيلي عام ١٩٨٢ على الأقل. وساهمت في نمو هذا التيار الطائفي، إضافة إلى العوامل الموضوعية المتعلقة بسيادة الحالة الطائفية في لبنان، جملة من الطروحات السياسية والممارسات التي تبناها العديد من القوى اليسارية، تلك التي وضعتهم في خندق المسلمين وفي التحالف مع قياداتهم التقليدية في إطار حجة «التكتيك»، والتي عزلتهم عن الكتلة المسيحية، فألبست أيديولوجياتهم الشيوعية، القومية والاشتراكية، حلة طائفية(٣٠).

---

(٣٠) راجع تحليلاً نقدياً للإيديولوجيات السياسية لمختلف قوى اليسار المشاركة في الحرب اللبنانية: الحافظ، ياسين، مصدر سبق ذكره، ص. ص (٢١٨ ـ ٢٤٦).

الفصل السادس

الحزب والتمثيل السياسي

أشرنا في الفصل السابق إلى أن عملية التمأسس السياسي للطوائف اللبنانية الرئيسية تجلّت في بروز وتصاعد نفوذ القوى السياسية المنظمة التي أخذت تقدم نفسها للجمهور بوصفها ناطقة باسم الطائفة ككل، أو حتى ملتزمة بقضايا الشعب وبطبقات محددة، أي ليس فقط باسم الطائفة ـ المنطقة التي كانت على العموم، حتى عشية الحرب اللبنانية، مجال نفوذ الزعيم. والقوى السياسية موضوع دراستنا تشكل الحالة المثالية في هذا المجال، الحالة التي تعكس بلورة تطور البنى الطائفية في تنظيم سياسي يأخذ على عاتقه ترجمة هذا التطور في إنجازات سياسية، وفي خطاب تحريكي يخدم الوصول إلى هذه الانجازات.

في الديمقراطيات البرلمانية الحديثة، حيث الحصول على دعم المواطنين يوازي الحصول على المنصب، يشكل الحزب قوة «تحريك مستمر». من أجل تأمين هذا التحريك «يتوجب على الأحزاب، من جهة، إعداد وفرض تمثيل للعالم الاجتماعي قادر للحصول على انضمام أكبر عدد ممكن من المواطنين، ومن جهة أخرى، الفوز بمناصب (في السلطة أولا) قادرة لتأمين سلطة على من ساندهم (الأحزاب)»(١).

في لبنان، نشأت قوة التحريك هذه في معارضة الرئاسة التقليدية للجماعة. فإذا كان الزعيم، المديني بخاصة، يعتمد على القبضاي ـ الوسيط في تحريك جمهور منطقته في مناسبات محددة (انتخابات نيابية، حدث سياسي) من أجل تأمين تمثيله لهذا الجمهور، يجهد التنظيم السياسي من أجل تمثيل «عالم اجتماعي» أوسع، هو الطائفة المنتشرة في أكثر من منطقة، مع احتمال أن يكون هذا العالم أوسع من الطائفة. هذا ما

---

(١) Bourdien, Pierre, «La représentation politique», **Actes de la recherche en science sociales,** 36/37, 1981, p.8.

يمكننا استنتاجه من الخطابات السياسية المدروسة حيث، كما أشرنا سابقاً* ، لكل حزب هوية صريحة متمثلة بالطائفة أو بالمناطق التي تسكنها الطائفة: الحزب التقدمي الاشتراكي ـ دروز جبل لبنان، حركة أمل ـ شيعة الجنوب والضاحية الجنوبية وبعلبك، اللقاء الإسلامي ـ سنة بيروت، صيدا، الشمال، البقاع الغربي وراشيا، حزب الكتائب و «القوات اللبنانية» ـ مسيحيو بيروت الشرقية وجبل لبنان. وفي اللحظات التي تتطلب التحالف، يحتل التعاطف بين القوى السياسية المتقاربة مرتبة هامة في خطاباتها السياسية، فيهتم كل منها إما بضرورة الوحدة بين المسلمين في وجه محاولات التفرقة التي تقوم بها سواء السلطة أو إسرائيل، وإما بالانتقال من التشديد على الهوية اللبنانية، مما يعني الادعاء بتمثيل كل اللبنانيين، إلى الرد على الانقسام داخل الصف المسيحي بالدعوة إلى وحدة الصف وبالزعم بتمثيل هذه الوحدة.

حزب الكتائب والقوات اللبنانية

حقاً، إن تمثيل الطائفة أو الشعب أو الطبقات الفقيرة[٢] يبقى طموحاً لمنتجي الخطاب، فحزب الكتائب، الحزب الأقدم بين القوى السياسية التي ندرسها، لم يضم من غير المسيحيين، حتى عشية الحرب، سوى ١٠٪ من أعضائه، في حين أنه ضم ٨٠٪ من الموارنة و١٠٪ من مسيحيين آخرين[٣]. ومنذ اندلاع الحرب وتقسيم العاصمة، بقيت سيطرة الحزب (وحلفائه) محصورة في غيتو المنطقة الشرقية التي، بعد تطهيرها من المسلمين (شيعة النبعة وأكراد الكرنتينا) والفلسطينيين (الضبية، تل الزعتر)، أصبح يغلب عليها السكن المسيحي الماروني. وفي جبل لبنان، اقتصر نفوذ الحزب على مناطق مارونية. كذلك، وحتى عشية الاجتياح الإسرائيلي، كانت محاولات «القوات اللبنانية» بقيادة بشير الجميل تهدف أساساً إلى السيطرة على كل تلك المناطق، من بيروت الشرقية إلى الجبل والشمال (زغرتا) وزحلة في البقاع، وذلك من خلال تصفية حلفائه المنافسين

(*) راجع الفصل الأول من الجزء الثالث.

(٢) الحزب التقدمي الإشتراكي لا يعتبر نفسه ممثلاً للدروز فقط، بل أيضاً، وخاصة بعد حرب الجبل، للشعب وللطبقات الفقيرة: «يجب المزيد من العمل السياسي في بيروت للخروج من هذه القوقعة لأننا تقدميون إشتراكيون وليس دروزاً، فحزبنا حزب عربي إشتراكي علماني، وفي الأحداث الأخيرة كثرت النعرات المذهبية، فعلينا أن نزيلها، وحزبنا (هو) الوحيد القادر على تذويبها، وعلينا أن نطرح الشعارات الوطنية فيما يتعلق بتحسين أوضاع الطبقات الفقيرة لأننا نحن حملة فكر أصحاب هذه الطبقات»(١٧) ٧.

(٣) Entelis, John p., مصدر سبق ذكره , p.110

على مستوى قيادة القرار السياسي الماروني (شمعون وفرنجية) فضلاً عن إزاحة إده من هذا القرار. من هنا فإن انتماء كل من حزب الكتائب و«القوات» يبقى مارونياً بالأساس، وأن تمثيلهما السياسي ينطلق من هذا الانتماء. ولا يغير من هذه الحقيقة في شيء سعي هذين التنظيمين، وتنافسهما، إثر الاجتياح الإسرائيلي، من أجل تمثيل كافة المسيحيين، أو كافة اللبنانيين، وامتدادهما في الجنوب اللبناني واستلام حزب الكتائب للسلطة، ما دام ذلك الامتداد كان جزئياً ونسبياً سرعان ما فقد قيمته مع توسع نفوذ حركة أمل المقاومة ضد الجيش الإسرائيلي. وهكذا، فإن حزب الكتائب، بعد حوالي نصف قرن من تأسيسه، عجز أن يكون لبنانياً في بنيته المجتمعية رغم كل خطابه اللبنانوي. حتى بعد استلامه لرئاسة الجمهورية إثر الاجتياح الإسرائيلي في حزيران ١٩٨٢، وبفضله، بقي خطاب الحزب يؤكد على تمثيله للبنانيين باعتباره أن رئيس الجمهورية انتخب دستورياً من قبل مجلس النواب. والحال أن هذا المجلس المنتخب منذ العام ١٩٧٢، وفق نظام تمثيل شرحنا ثغراته في مكان سابق * ، بقي يجدد لنفسه طيلة سنوات الحرب لتعذر إجراء انتخابات عامة، قد بطل تمثيله «للأمة» باعتباره بات لا يعكس القوى السياسية والاجتماعية المسيطرة على حقل النزاع في لبنان، والتي لم تقل فاعليتها، في المناطق المسيطر عليها، عن فاعلية حزب الكتائب و«القوات اللبنانية» في مناطق سيطرتهما. أما الادعاء بأن تلك القوى، المسماة معارضة، تتحرك وتقوى بفعل إرادات خارجية، فهو باطل لأن لحزب الكتائب و«القوات» نفسهما حلفائهما الخارجيين المساعدين، كما دل خطابهما على الأقل.

أخيراً، إن التشكيك بصحة تمثيل حزب الكتائب للمسيحيين، بل حتى للموارنة، يجد مبرره في حقيقة أن «القوات اللبنانية» كفت عن كونها مجرد جهاز عسكري ملحق «بالجبهة اللبنانية»، وتحولت إلى تنظيم سياسي، منافس وقوي، بل إلى خصم بما لهذه الكلمة من معنى صدامي، لهذا الحزب، منذ أيار ١٩٨٣، وقوة ضغط داخل الحزب نفسه ضد تيار أمين الجميل، بعد وفاة مؤسس الحزب عام ١٩٨٥، والذي كان يهيء نفسه لتثبيت رئاسته للحزب لاحقاً. على هذا، يمكن القول إن أياً من هذين الطرفين لا يمثل، بالفعل وحدة المسيحيين أو الموارنة، وما بقاء سيطرة فرنجية على زغرتا في الشمال،

*) راجع الفصل الخامس من الجزء الثالث. إضافة إلى هذه الثغرات نذكر أن عدد أعضاء المجلس النيابي أصبح ٦٨ من أصل ٩٩، حتى حزيران ١٩٩١، مما يزيد من التشكيك بتمثيل هذا المجلس «للأمة». مع ذلك، فقد أقدمت الحكومة اللبنانية، في التاريخ نفسه، على تعيين ٤٠ نائباً لملء المقاعد النيابية الشاغرة والمستحدثة (حسب اتفاق الطائف).

وتهميش قوى مسيحية أخرى بفعل القمع، ثم صعود نفوذ الجيش بقيادة العماد ميشال عون منذ خريف ١٩٨٨ على الأقل، سوى دلائل على هذه الحقيقة.

الحزب التقدمي الإشتراكي

من جهته، حافظ الحزب التقدمي الإشتراكي على كتلته الشعبية الدرزية بثبات، لكنه استطاع أن يستقطب خارج طائفته العديد من الفئات الشعبية والمثقفين الساخطين والراغبين في تحسين مواقعهم، خصوصاً بين الشيعة، وذلك دون أن يصبح حزباً عضوياً خارج الدروز، هذه الطائفة المتراصة. وقد استطاع الحزب أن يلف حوله أيضاً قوى سياسية «تقدمية» (شيوعية، ناصرية، بعثية وقومية سورية)، وأن يقودها في الحرب الهادفة إلى نزع السلطة من يد الموارنة. هذا هدف عزيز على الحزب، وخصوصاً، على العائلة الجنبلاطية التي تقوده. ففي ذاكرة هذه العائلة [٤]، كان الدروز حتى منتصف القرن الماضي طائفة السلطة في جبل لبنان، وباتوا أقلية ضئيلة في «لبنان الكبير»، ولا تنال أكثر من حصة وزير في الدولة، في حين أن الموارنة، شركاءهم في الجبل قديماً، قد تحولوا منذ منتصف القرن المذكور إلى احتلال السلطة في الجبل ولاحقاً في لبنان المستقل. ولما كانت لعبة الوزن العددي للطائفة، اللعبة الشائعة في السياسة الطائفية اللبنانية، في غير صالح الدروز، فإنه من الطبيعي أن يسعى الحزب الإشتراكي لاستقطاب جمهور من خارج طائفته باستخدامه خطاباً اشتراكوياً وعلمانوياً، أو أن يرفض تسوية جديدة في ضوء تلك اللعبة.

منذ العام ١٩٨٢، هذا الرداء «الوطني»، المتمثل في احتواء عناصر غير درزية في صفوفه، وفي تحالفه مع قوى «وطنية» أخرى، يسقط عن الحزب التقدمي الإشتراكي. فالجمهور الذي حركه هذا الحزب في حرب الجبل هو الدروز وليس غيرهم، وإن كان هذا الغير، المسلمون والوطنيون، ما عدا الحزب الشيوعي اللبناني الذي شارك في خوض هذه الحرب، قد تعاطف معه خطابياً باعتبار أن الحرب إياها كانت تستهدف أساساً

---

(٤) يقول وليد جنبلاط: «نحن في الجبل، وفي العائلة الجنبلاطية بالتحديد، لا نستطيع أن نتصرف إلا من خلال الحكم على التاريخ الماضي، لأننا ذقنا لوعات كثيرة من التاريخ الماضي، القريب، والبعيد... وإذا كان أحد يريد أن يفهم سياسة وليد جنبلاط، فليقرأ تاريخ لبنان، تاريخ بشير الشهابي وما فعله بالعائلة الجنبلاطية وبدروز الجبل، واليوم يتكرر التاريخ على يد حزب الكتائب» (٢٣) ١٣.

إسقاط النظام القائم. والمجازر التي جرت ضد قرى مسيحية (كما حصلت مجازر جماعية مشابهة قام بها مسيحيو الكتائب و«القوات») - ولا نبحث هنا في البادىء بتلك المجازر أو بمسببها، بل نتابع الفعل ورد الفعل - قام بها دروز في سياق حرب ضد مسيحيين، وفي ظل قيادة وتحريض الحزب التقدمي الإشتراكي (والكلام نفسه يقال بالنسبة لحزب الكتائب و«القوات اللبنانية»).

يعبِّر خطاب الحزب الإشتراكي عن جمهور درزي وإن كان يعكس أحياناً رغبة في الخروج من الحلقة الدرزية، بل إن هذه الرغبة تظهر بعد انتهاء حرب الجبل وفي سياق منافسة الحزب لحركة أمل حول النفوذ في بيروت الغربية، هذا التنافس الذي يتطلب، بالنسبة للحزب، الاستفادة من تململ الجمهور السني إزاء الزحف الشيعي ومن سيطرة حركة أمل بعد تصفية حركة المرابطون في نيسان ١٩٨٥، التصفية التي شارك بها الحزب نفسه.

حين نقول إن الجسم الاجتماعي للحزب الإشتراكي، وكذا جمهوره، بقي درزياً بالأساس، فإننا لا نقصد أن ليس للحزب منافساً داخل الطائفة. فالواقع أن الضعف السياسي للحزب إثر هزيمة «القوات الوطنية» في حربها ضد الجيش السوري في أواسط ١٩٧٦، وبعد مقتل رئيسه كمال جنبلاط، كان يلعب، إلى حد ما ، لصالح نفوذ العائلة الأرسلانية. وقد كان ينذر تعاون هذه العائلة مع حكم أمين الجميل باستمرار هذا الضعف. هكذا، فقد أعادت حرب الجبل الوزن السياسي للحزب وفرضته ممثلاً بدون منافس جدي للدروز الذين لا تزال، من جهة أخرى، تقاليد التضامن عريقة الجذور في عائلاتهم، تقاليد تساهم في طمس النزاع الداخلي بين هذه العائلات، خاصة في ظروف الصراع مع خصم خارجي.

حركة أمل

أما نمو حركة أمل فكان يحدث تبدلات هامة في حقل القوى السياسية التي تحرك جماهير المسلمين. ويرتبط هذا النمو بشكل خاص بالحالة الشيعية الناشئة عن ظروف الحرب. ولنقل أولاً إن الجمهور الشيعي، وبخاصة المزارعين في الريف والبورجوازية الصغيرة والبروليتاريا الرثة المدينية، كان، حتى عشية الحرب اللبنانية، موضوع تنافس بين حركة الإمام موسى الصدر الساعية لتوحيد الشيعة المنتشرين في مناطق جغرافية متباعدة (الجنوب، بيروت، البقاع) وبين مختلف القوى اليسارية اللبنانية والفلسطينية. وفي حرب السنتين (١٩٧٥ - ١٩٧٦)، كان يتميز موقف الصدر بالاعتدال وتغليب الحوار على تصعيد

القتال، مع أنه دعا شباب الشيعة إلى التسلح، وذلك خلافاً لمواقف تلك القوى التي انخرطت بقوة في الحرب، والتي وجد فيها البائسون والمثقفون اليساريون الشيعة تعبيراً عن طموحاتهم. بيد أن جملة عوامل تراكمت لصالح تقوية نفوذ حركة أمل في الوسط الشيعي، أهمها:

١ ـ الهزائم التي منيت بها «الحركة الوطنية اللبنانية» وقوى المقاومة الفلسطينية في حرب السنتين (سقوط الضبيه، الكرنتينا، النبعة وتل الزعتر على يد قوات «الجبهة اللبنانية» في شرق بيروت)، والتي لم يغير فيها شيء سقوط بلدة الدامور، المارونية الشمعونية الواقعة على الخط الساحلي في جنوب بيروت، في يد القوى إياها. أضف أن الإجتياح الإسرائيلي عام ١٩٧٨ كما عام ١٩٨٢، أثبت عجز تلك القوى (وعجز الأنظمة العربية المتفرجة بالطبع) عن مواجهة فاعلة للجيش الإسرائيلي، وعن سد ما يسميه الحزب الشيوعي اللبناني في نقده الذاتي، بـ «ثغرات المواجهة الوطنية» على الصعيد الجماهيري، وهي الإفتقار إلى «تنظيم الجماهير»، عدم المحافظة على أمنها «ضد التجاوزات والتعديات التي رافقت المعركة» وعدم تأمين «موجبات الصمود الوطني على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والإداري والتنظيمي» رغم توفر الكفاءات اللازمة لذلك(٥).

٢ ـ الأوضاع الاجتماعية المأساوية التي طالت فئات واسعة من جماهير الشيعة، والتي نجمت عن الغارات الإسرائيلية المتكررة على مواقع فلسطينية في مناطق شيعية (الجنوب بخاصة) وعلى قرى الجنوب، عن اجتياحات إسرائيل لهذه المنطقة، ثم عن سقوط مناطق شيعية في المعارك وعن الاشتباكات الجارية على محاور تقع على حدود مناطق سكن شيعية (الضاحية الجنوبية). كل تلك الأحداث كانت تولد خسائر في الأرواح والممتلكات وتضع جمهور الشيعة في حالة نزوح شبه دوري من الجنوب إلى بيروت وبالعكس.

لقد أضيفت النتائج المأساوية للأحداث المذكورة إلى تخلف المناطق الشيعية وإهمالها من قبل زعمائها والدولة، مما ضاعف الإنطباع بأن الشيعة في حالة خاصة ومميزة عن غيرهم من الطوائف من حيث الفقر والحرمان، مع أن البؤس كان يلف أيضاً

---

(٥) الحزب الشيوعي اللبناني، تقرير اللجنة المركزية إلى المؤتمر الوطني الرابع، تموز ١٩٧٩، ص ١٠٩.

مناطق غير شيعية (كالشمال والبقاع الغربي) * ، وأن الحرب كانت تحرق أيضاً لبنانيين آخرين.

٣ ـ إن حادثة اختفاء الإمام موسى الصدر في آب ١٩٧٨، وما رافقها من ضجة إعلامية، أيقظت شعوراً جماعياً بالإهانة لكرامة الشيعة ولوجودهم في لبنان.

أخيراً، بما أن الحزب السياسي «يستمد قوته من الثقة التي تضعها فيه جماعة ما»[٦]، فإن «ثغرات» القوى اليسارية في الوسط الشيعي كانت تساهم في فقدان ثقة الجماهير بهذه القوى، وتلعب لصالح نمو حركة أمل. هذا النمو الذي اندفع بفعل عاملين مباشرين: الأول، نجاح الثورة الإيرانية (١٩٧٨) الذي أثبت للعديد من الشيعة أنه بالإمكان قيام نهضة في هذا العصر الحديث تعيد للشيعة كيانهم المفقود عبر التاريخ؛ الثاني، الإجتياح الإسرائيلي للبنان في حزيران ١٩٨٢ وما أثبته من ضعف قدرة «القوات الوطنية» والمقاومة الفلسطينية (والأنظمة العربية) على مواجهة فاعلة لإسرائيل، مما ضاعف من فقدان ثقة جماهير الشيعة، وجماهير غير شيعية أيضاً، بتلك القوى. أضف أن نمو حركة أمل جرى في مجتمع وفي حرب، حيث كل حزب سياسي يقتصر بالأساس على الطائفة التي ينتمي إليها.

إذاً من حالة البؤس الاجتماعي وضعف الثقة بالقوى السياسية اليسارية، ومن الشعور بضرورة إيجاد كيان سياسي يعبر عن وحدة وطموح الجماعة، كان يتغذى نمو حركة أمل. لكن هذا النمو لم يكن إلا على حساب القوى التي كانت تسيطر، حتى حزيران ١٩٨٢، على مجمل المناطق الإسلامية، والتي كان النزاع فيما بينها وبين حركة أمل على أشدّه، في الجنوب كما في الضاحية الجنوبية. والاجتياح الإسرائيلي الذي «طهّر» الجنوب وبيروت من القوى اليسارية اللبنانية والفلسطينية (؟!)، المهمة التي تابعتها السلطة اللبنانية إثر الإنسحاب الإسرائيلي من بيروت، أخلى الساحة الشيعية أمام حركة أمل، ولاحقاً حزب الله الذي سينشط بصورة علنية منذ العام ١٩٨٥.

مع نمو حركة أمل في العام الأول لحكم أمين الجميل، وتصاعد نفوذها بعد أحداث شباط ١٩٨٤، كان العديد من الشباب الشيعي، بما فيهم أصحاب الأصول

(*) هذا ما بيناه في الفصل الثالث من الجزء الثالث، وذلك خلافاً لخطاب حركة أمل الذي يشدد على تخلف المناطق الشيعية فقط.

(٦) Bourdien, Pierre, مصدر سبق ذكره, p. 14.

اليسارية المختلفة (البعثية، الناصرية، وبخاصة، الشيوعية والفلسطينية و«التقدمي الإشتراكي»)، يلتحق في صفوف حركة أمل. وهكذا كان يعني نمو هذه الحركة تهميشاً للقوى المذكورة في الطائفة الشيعية، لكنه كان يتابع في الوقت نفسه إسقاط الزعماء الشيعة التقليديين من الحقل السياسي اللبناني. في هذا الإطار، لم تُسقِط «انتفاضة» شباط، وحرب الجبل أيضاً، إتفاق ١٧ أيار ١٩٨٣، ولم تشل سيطرة الدولة على المناطق الإسلامية فحسب، بل اغتالت أيضاً سلطة كامل الأسعد، آخر زعيم شيعي متعاون مع الحكم القائم، وآخر ممثل تقليدي للشيعة في أكبر حصة لهم في الدولة (رئاسة مجلس النواب)، وعينت مكانه رئيس مجلس النواب الحالي، رئيس حركة أمل السابق، وإن لم يكن في وحدة حال مع القيادة الحالية لهذه الحركة. ومنذ ١٩٨٥ سوف تعجز حركة أمل عن احتكار تمثيل الطائفة، وسوف ينافسها على قيادة الشيعة حزب الله والمجلس الإسلامي الشيعي الأعلى.

دار الفتوى أو «اللقاء الإسلامي»

يبقى أن «اللقاء الإسلامي» يقدم نفسه، من خلال دار الفتوى، ممثلاً للمسلمين حين يدافع عن «حقوقهم» ويطالب بالاصلاحات السياسية باسمهم. وإذا كان هذا الادعاء لا يعبر عن حقيقة «اللقاء» الذي يضم زعماء سنة، فإن له مغزى خاصاً يتمثل في أن السنة هي، تاريخياً، طائفة السلطة العثمانية التي لا تعترف بالمذاهب الإسلامية، وفي أن الزعماء السنة هم شركاء نظرائهم الموارنة في السلطة اللبنانية ومثلوا كافة المسلمين في صنع ميثاق ١٩٤٣. ولما كانت بيروت المركز الاقتصادي والإداري والسياسي للبلد، على حساب المدن السنية الأخرى (صيدا وطرابلس)، فإن ذلك ساهم في جعل زعماء هذه المدينة يحتكرون القيادة السياسية للطائفة (ما عدا كرامي، الزعيم الطرابلسي، كل رؤساء الحكومة هم من بيروت)، إضافة إلى نزوعهم لقيادة كافة المسلمين اللبنانيين. يصاحب ذلك أن مفتي السنة هو، رسمياً، «مفتي الجمهورية»، مفتي المسلمين، في حين أن مفتي الشيعة هو «الجعفري الممتاز» وأن الرئيس الديني للدروز هو «شيخ عقل الدروز».

حتى عشية الاجتياح الإسرائيلي، كانت سلطة الزعماء التقليديين تتآكل في بيروت بفعل سيطرة الأحزاب، بما فيها القوى الناصرية ذات الجمهور السني تقليدياً، والقوى الفلسطينية بفروعها اللبنانية. كانت تلك السيطرة تشل علاقات الزبانية التي ارتكزت عليها سلطة الزعيم من خلال إزاحة القبضاي ـ الوسيط وإبداله بالجهاز الحزبي ـ الذي يضم

«القبضايات الحزبية» ـ كجهاز تعبوي وتنظيمي للجماهير المدينية. غير أنه كانت لا تزال تلك القوى مبعثرة، عاجزة عن التوحد رغم كليشيه «المجلس المركزي للحركة الوطنية»، وأياً منها لم يكن قادراً أن يشكل منظمة عضوية على مستوى المدينة. بالأحرى، كان انتشار تلك القوى يعكس تنوع المدينة الجغرافو ـ سكاني. والملفت كان تنافس تلك القوى، الصدامي غالباً، حول السيطرة على هذا الحي (أو الأحياء) أو ذاك للإستفادة، مثلاً، من الخوات التي كانت تفرض على المؤسسات والمحلات التجارية، مما يعكس على نحو صارخ حقيقة تلك القوى كأحزاب ـ قبضايات محلوية، حاراتية، متمردة على الزعماء وعلى الدولة ومؤسساتها. صحيح أن هذه الظاهرة كانت تشمل كافة مناطق لبنان، الإسلامية والمسيحية، لكن ما كان يميز المناطق السنية هو تعدد وتنافس القوى التي، حتى الناصرية منها، بوصفها قوى قومية عربية، أي وحدوية، عجزت ليس فقط عن توحيد نفسها وعن توحيد الطائفة، بل إن أياً منها لم يكن قادراً على التوسع خارج منطقته، بل الحي الذي يسيطر عليه، كالتنظيم الشعبي الناصري ـ صيدا، المرابطون ـ الطريق الجديدة في بيروت والاتحاد الإشتراكي العربي ـ البقاع الغربي(٧).

لقد كان للإجتياح الإسرائيلي أن أنهى، ولو بصعوبة، القوى الوطنية اللبنانية والفلسطينية في بيروت الغربية، وتابعت السلطة اللبنانية هذا العمل عبر حملات واسعة من الاعتقالات المترافقة مع نظام منع التجول ليلاً في ظل سيطرة الجيش. كان ذلك ينذر بعودة سلطة الزعماء السنة خاصة أن صائب سلام كان متضامناً مع رئيس الحكومة، شأنه في ذلك شأن معظم الزعماء البيروتيين الآخرين، أو لنقل أنه كان على الأقل «معارضاً إيجابياً» للحكم، في حين أن معارضة الحزب التقدمي الإشتراكي وحركة أمل حملت إمكانات المواجهة العسكرية ضد السلطة القائمة. وفي الوقت الذي كانت هذه الأخيرة تحت سيطرة طاقم جديد، كتائبي الميول، كانت السلطة نفسها تتعاون مع قيادات إسلامية تقليدية (وهذا هو مغزى النقد الشديد «للمارونية السياسية»، التي تضم موارنة وغير موارنة، من قبل حركة أمل والحزب التقدمي الإشتراكي) نافية أحزاب «الكتلة» المعارضة لهذه القيادات.

في المرحلة نفسها، إن رفض كل من حركة أمل والحزب التقدمي الإشتراكي لميثاق ١٩٤٣، بوصفه اتفاقاً مارونياً ـ سنياً، يتضمن نقداً لقيادات السنة المتعاونة مع الحكم، نقد تجلى في مهاجمة الحكومة بشخص رئيسها. في المقابل، إن تشديد مجلة

(٧) حول إحصاء لبعض القوى الناصرية، راجع: ذبيان، سامي، مصدر سبق ذكره.

«الفكر الإسلامي» على أن مسلمي السلطة هم من اختيار مسيحيي السلطة، هو بمثابة تبرير لمسلمي السلطة (ممثلين برئيس الحكومة) باعتبارهم لا يملكون صلاحيات القرار، فهذا بيد رئيس الجمهورية الذي يتحمل مسؤولية سياسة الحكومة. ولا شك في أن هـذين التبرير للموقف السني المتعاون مع الحكم، والنقد، يعكسان الصراع من أجل إضعاف أو تقوية شركاء الموارنة في السلطة، أو من أجل فرط هذه الشراكة، بين حلف أمل ـ الإشتراكي وبين النخبة السياسية السنية. من هنا، إن تصفية هذا الحلف لحركة المرابطون في ربيع ١٩٨٥ بحجة تعاونها مع أجهزة الحكم، هو في آن ضرب لإمكـان قيام تنظيم سياسي سني فاعل ومصادرة للقرار السني في التفاوض مع «الموارنة» من أجل «ميثاق جديد» يعكس ميزان القوى الجديد. كذلك، إن احتجاج دار الفتوى على ضرب المرابطون، وبخاصة على سيطرة الميليشيات وممارساتها الفوضوية، يعبر، في بعده السياسي، عن خوف القيادات السنية، وحتى عن خوف الجمهور السني، من فقدان وزنها وحصتها السيـاسيين في السلطة. لكن تعاون رشيـد كرامي مـع حلف أمل ـ الإشتراكي، واعتدال سليم الحص، رئيس الوزراء السابق، الذي يسمح له بمثل هذا التعاون وبنقد التحالف المذكور في آن معاً، يدخل في إطار التنافس التقليدي بين الزعماء، مما كان يضمن، على الأرجح، حصة السنة في السلطة ويفسح المجال أكثر للتفاهم على تعديل حصة كل من الدروز والشيعة.

بيد أن الخلاف بين أمل والإشتراكي حول أهمية الحجم العددي للطائفة في تحديد حصتها الجديدة في السلطة، انعكس نزاعاً فعلياً بين الطرفين حول السلطة على بيروت الغربية، الحزب الإشتراكي متعاوناً مع القوى «الوطنية» المهمَّشة والراغبة في استعادة مركزها السياسي، كما في حرب «العلم» (حزيران ١٩٨٥)، وأحداث شباط ١٩٨٧. وفي هذا المجال، إن احتفالات الخطابات السياسية بالانتصارات التي تؤكد على المقدرة الذاتية تذكر بمنطق أن فرض الاعتراف بتنظيم سياسي ما كطرفٍ مفاوض من أجل تحديد الصيغة الجديدة للحكم، يرتبط بحجم القوة، أي سيطرة هذا الطرف نفسه على الأرض.

حول مسألة الخوف المسيحي

رأينا إذاً أن كلاً من القوى السياسية المتنازعة يعمل على انتزاع تمثيله للطائفة التي ينتمي إليها، وفي الوقت نفسه تتنافس هذه القوى حول تمثيل الطوائف الأخرى. لكن ذلك لا يحدث في طريق معبَّدة، فلكل تنظيم سياسي منافس (أو منافسون) داخل الطائفة،

ويلقى مقاومة عند الطوائف الأخرى. هنا نتوقف عند خطاب كل من حزب الكتائب و«القوات اللبنانية» الذي، من أجل تبرير مشاعر الخوف عند المسيحي، بل من أجل إثارة هذه المشاعر، يفترض أن الطوائف الإسلامية موحدة في سعيها لانتزاع السلطة من يد الموارنة ولأسلمة الدولة، وبأن هذا هو مغزى معارضة المسلمين للنظام السياسي القائم.

نظرياً على الأقل، لا شك في أن إلغاء الطائفية السياسية سيؤدي إلى استلام المسلمين للسلطة في ظل نظام ديمقراطي عددي، ما دام المسلمون يغلبون المسيحيين عددياً. لكن رأينا أولاً مدى جدية، بل دموية، التنافس بين قوى المسلمين بحيث تكاد تستحيل سيطرة إحداها على الأخرى، خاصة وأن كلاً منها تتشكل سوسيولوجياً من جمهور الطائفة التي تنتمي إليها أساساً. ثانياً: إن عودة المسيحيين إلى وضع أهل الذمة، وهو مصدر الخوف، يفترض قيام نظام إسلامي في لبنان. والحال أن القوى الإسلامية المذكورة هي، شأنها شأن حزب الكتائب «والقوات»، قوى مدنية أصلاً ذات ثقافة دينية ومنتشرة. إنها ليست حركات سياسية حاملة لمشروع دولة إسلامية، كما يتضح من خطاباتها السياسية، ولو أن مطالبها الإصلاحية، خاصة إلغاء الطائفية السياسية، تعتبر شرعية من وجهة نظر رجال الدين المسلمين. ثالثاً، إن مشروع دولة إسلامية في لبنان يصطدم بعقبة هامة (فضلاً عن الرفض العربي له) تتمثل ليس فقط في الخلاف الفقهي بين السنة والشيعة حول «الإمامة» و«مواصفات الحاكم»، بل أيضاً في ذلك الإرث التاريخي الذي لا يزال يزن بقوة في حياة كل طائفة، والذي يحكم مواقف أفرادها ويوجه سلوكهم المتميز من خلال جملة من العادات والتقاليد، الأمر الذي يولّد ما يسمى «بالوحشة» بين السنة والشيعة في الحركات السياسية ذات المشروع الإسلامي[8]، بل «الحذر فيما بينهم، مما يجعل من التحرك حالة طائفية بحيث لا تجد جماهير السنة تتفاعل مع العمل الإسلامي الشيعي في حركة انتماء»، والعكس هو الصحيح[9].

يبدو لنا، في ضوء المجتمع الطائفي الذي يعيش بتوجيه من جملة معتقدات التجنب أو المنع، أن طرح مشروع دولة إسلامية يثير الميول نحو تعزيز هذه المعتقدات والتمايز بين الطوائف، إذ يكفي معرفة هوية حامل المشروع حتى تستنفر عناصر الهوية المقابلة، وذلك رغم كل محاولة إيديولوجية تبرز الإسلام كدين توحيدي. فهذا التوحيد

---

(٨) فضل الله، محمد حسين في: **الحركات الإسلامية في لبنان**، مرجع سبق ذكره ص ٢٥٣.

(٩) المصدر نفسه، ص ٢٧٣.

بقي في المستوى النظري والإيماني ويغيب في المستوى السياسي والمجتمعي. أكثر من ذلك، ليس الإنقسام الشيعي ـ السني العائق الوحيد أمام المشروع الإسلامي، ولكن يضاف إليه تقوقع الطائفة الدرزية واختلافها في مستوى العقيدة، وإن كانت في الأصل فرقة إسلامية؛ إنها «ليست ديانة كسائر الأديان التي ترتكز إلى الإيمان شأن المسيحية والإسلام»(١٠)، بل هي «ملة الوحدة الأساسية بين الأشياء والكائنات. إنها وحدة الكون الجوهرية في صيغته الروحية والطبيعية الفيزيقية في آن معاً»(١١).

إذاً، إن أي مشروع إسلامي في لبنان يصطدم، بل يواجه، لدى الطوائف الإسلامية، تلك الإختلافات المذهبية ما دام المذهب عنصراً هاماً في ذات الطائفة. هذا مع العلم أن تحقيق المشروع إياه بالإكراه يشله ذلك التوازن النسبي القائم بين الطوائف المذكورة، وليس فقط المقاومة المسيحية له، رغم أهميتها. من ناحية ثانية، إن التوازن النسبي بين مختلف الطوائف اللبنانية يميز لبنان عن باقي الدول العربية حيث المسيحيون أقليات ضئيلة وسط «بحر» المسلمين الذي يمكن أن يشكل مجالاً أرحب للمشروع الإسلامي ولتحقيقه بالغلبة، وحيث تعيش الأقليات في وضع أهل ذمة سواء عبر تطبيق تشريعات إسلامية أم لا (كأقباط مصر ومسيحيي السودان).

لكن ما هو أساس مشاعر الخوف التي يثيرها منتجو الخطاب السياسي المحافظ، الذين كشفوا بذلك عجز النظام السياسي اللبناني عن إزالة هذه المشاعر وعن الحيلولة دون قيام معارضة قوية وعنيفة ضدّه؟

لا شك في أن مشاعر الخوف عند المسيحيين تضرب جذورها في التاريخ العربي ـ الإسلامي حيث عاش هؤلاء في وضع «أهل الذمة»، لكن تلعب لصالح هذا الإرث التاريخي قوى سياسية إسلاموية أو عروبية إسلاموية. أهم هذه القوى هو حزب الله الذي يتبنى مشروعاً إسلامياً يندرج في سياق الصراع العالمي العام بين «قوى الإستكبار» (الغرب والإتحاد السوفييتي) وعملائها من جهة وبين «المسلمين والمستضعفين» بقيادة إيران من جهة أخرى، بحيث «لا يعنينا أبداً ما يجري في الداخل لا على مستوى المصالح ولا على مستوى الحقوق ولا على مستوى الوظائف. الذي يعنينا في لبنان (هو) أن لا يبقى في لبنان أميركي ولا فرنسي ولا إسرائيلي»(١٢). كذلك تقدم حركة التوحيد

(١٠) جنبلاط، كمال، هذه وصيتي، مرجع سبق ذكره، ص ٥١.

(١١) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(١٢) الأمين، إبراهيم، خطاب في احتفال لتأبين الشهداء، العهد، ١٦ جمادي الثاني ١٤٠٥، ص ٣.

الإسلامي مشروعها المعارض للقوى السياسية التي تتبنى «الفكر الغربي»: كل هذه الأحزاب لم تستطع أن تحرر فلسطين، ولا أن توقف زحف إسرائيل باتجاه بيروت، ولم تستطع إلى الآن أن تحل مشكلة لبنان الاجتماعية[١٣]، و«إن الذين يسمون أنفسهم أصحاب فكرة إسلامية ويقتصرون في طرحهم على اقتسام المكاسب والوظائف، أقول أنهم لا يحملون فكراً إسلامياً. . .»[١٤].

هذا التناقض بين القوى الإسلاموية ذات القيادة الدينية وبين القوى الطائفية ذات القيادة المدنية، لا ينعكس فقط في الخطاب ولكن أيضاً في النزاع المسلح بينهما (أحداث طرابلس بين قوى اليسار المدعومة من الجيش السوري وبين حركة التوحيد الإسلامي في أيلول ١٩٨٥، وأحداث أمل ـ حزب الله المفتوحة منذ العام ١٩٨٧). ولا شك في أن وجود مثل هذه القوى الإسلاموية يبرر فكرة الخوف المسيحي، فهي لا تلين عن الدعوة حيناً إلى أسلمة المسيحيين عبر مناقشة الإسلام معهم «ما داموا لا يملكون شريعة، ولا يملكون قانوناً من زاوية ماهية المسيحية كدين»[١٥]؛ وحيناً آخر تدعو القوى إياها إلى طمأنة المسيحيين وغيرهم من الأقليات بمنحهم الإستقلالية في ظل حكم الأغلبية المسلمة[١٦]. هذا الخطاب الإسلاموي، مضافاً إليه الخطاب العروبي المتصالح مع الإسلام كحضارة عربية، ومعززاً بغياب الديمقراطية كميزة رئيسية للحكم في المجتمعات العربية، يلعب لصالح إثارة مشاعر الخوف المسيحي.

بيد أن القوى الاسلاموية في لبنان لم تظهر في حقل النزاع إلا شيئاً فشيئاً إثر الإجتياح الإسرائيلي في حزيران ١٩٨٢، وبخاصة بعد ما كشف هذا الإجتياح عجز القوات الفلسطينية و«الوطنية» اللبنانية عن تحقيق برامجها في مواجهة هذا الإجتياح، كما في «الإصلاح الديمقراطي» للنظام السياسي اللبناني، لكن أيضاً بعد النتائج السياسية لوصول حزب الكتائب إلى السلطة. إذ إن سيطرة هذا الحزب على مؤسسات الدولة ولّد الإنطباع بإن سبع سنوات من الحرب أدت إلى هزيمة القوى السياسية العاملة في الشارع الإسلامي، أي إلى هزيمة المسلمين الأمر الذي يتطلب إعادة الإعتبار لهم. ولقد عزز هذا الإنطباع سياسة الحكم المتمثلة في تعيين نخب حزب الكتائب وأعوانه في أهم

---

(١٣) شعبان، سعيد، في الحركات الإسلامية في لبنان، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٠.

(١٤) المصدر نفسه، ص ١٣٩.

(١٥) فضل الله، محمد حسين، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٥.

(١٦) بدون توقيع، «مجالات الوحدة الإسلامية»، العهد، ١٤ ربيع الأول، ١٤٠٤، ص ٧.

مرافق الدولة (الإدارة، الجيش، الإعلام)، وفي التعاون مع قيادات مسلمة هامشية وتجاهل قوى سياسية مسلمة نافذة. هذه السياسة المستفزة للمسلمين، والقائمة على تثبيت صيغة ١٩٤٣ بما تتضمنه من احتكار السلطة التنفيذية من قبل رئيس الجمهورية، استكملت مع كبت حريات الصحافة والأحزاب والقوى السياسية العاملة في الشارع الإسلامي، في بيروت الغربية بالتحديد ما دام الجنوب والجبل والبقاع الغربي تحت الإحتلال الإسرائيلي، وما دام الجزء الباقي من البقاع، والشمال، تحت سيطرة الجيش السوري. من ناحية أخرى، ومن أجل تدعيم سيطرته على الدولة، عمل الحكم على الدخول في المعسكر الغربي، الأميركي بخاصة، واتبع الأسلوب المصري في تحقيق الإنسحاب الإسرائيلي من لبنان، فكان اتفاق ١٧ أيار ١٩٨٣، مع إسرائيل برعاية أميركية، وبتشجيع بعض الدول العربية الخليجية، الأمر الذي أثار موجة استنكار عارمة من قبل القوى السياسية المعارضة للحكم، ووضع لبنان من جديد أمام نزاع مفتوح يحمل إمكانات نمو القوى الإسلاموية.

الفصل السابع

اجتماعيات القوى السياسية المتنازعة

في النزاع اللبناني، تخاطب القوى السياسية المتقاتلة جمهوراً محدداً من أجل تحريكه نحو تحقيق الأهداف المعلنة. وقد رأينا في الفصل السابق أن كلاً من القوى السياسية يتمفصل مع طائفة معينة، ولو أنها تزعم تجاوز هذا الواقع. لقد بيَّنا أيضاً أن الجسم المجتمعي لكل من تلك القوى بقي طائفياً بالأساس دون أن يستطيع احتكار تمثيل الطائفة، ولو أنه بدا في مرحلة معينة من الصراعات محتكراً لهذا التمثيل، وذلك بسبب ظهور منافس جدي له داخل الطائفة نفسها. ولعل الإستثناء الوحيد بين تلك القوى يبقى الحزب التقدمي الإشتراكي رغم المنافسة الأرسلانية، غير القتالية، لـه، نظراً للتماسك الذي حافظت عليه الطائفة الدرزية قياساً على الطوائف الأخرى.

نريد في هذا الفصل أن نبحث في الفئة (أو الفئات) الإجتماعية التي تعبِّر عن مصالحها القوى السياسية المتنازعة، من خلال خطاباتها السياسية المتعلقة بـالدولـة اللبنانية، وبالإستناد إلى ما سبق من تحليلات حول نشوء قوى اجتماعية جديدة واكبت هيمنة البورجوازية الوسيطة على الإقتصاد اللبناني * . ونشير هنا إلى أن النتائج التي سنخرج بها في هذا المجال ستكون فرضية نظراً لافتقارنا إلى بعض الدراسات العينية التي تضيء تحليلاتنا على نحو أفضل.

الإنتماءات الاجتماعية

تتمحور الأهداف الإصلاحية وغير الإصلاحية المعلنة من قبل القوى المسيطرة في حقل النزاع حول مراكز السلطة والحصص الممنوحة للطوائف في مؤسسات الدولة. هذا يشير إلى أن فئة (أو فئات) معينة من المجتمع هي المؤهلة لاحتلال هذه المراكز، وأن الفئة المنتجة للخطاب السياسي، والتي ليس الناطق الرسمي للحزب سوى ناطق

(*) راجع بداية الفصل الرابع من الجزء الثالث.

باسمها، هي التي تسعى للوصول إلى المراكز إياها. إذ إن إنتاج الخطاب السياسي «يجد نفسه على الدوام خاضعاً، في الواقع، لمنطق بلوغ السلطة، الذي هو منطق تحريك أكبر عدد ممكن من الجماهير»(١). أما النزاع من أجل هذا التحريك «فهو أيضاً صراع من أجل تثبيت أو قلب توزيع السلطة على السلطات العامة»(٢).

هذه الفئة (أو الفئات) هي نفسها التي تسعى إلى إزاحة الزعيم التقليدي واحتلال مكانه في الحقل السياسي اللبناني*، مما يعطي الانطباع بأن الفئات التي تعبر عن مصالحها القوى السياسية المتنازعة، والتي تسيطر على هذه القوى، هي الفئات الوسطى الصاعدة التي تطمع بتجسيد صعودها في احتلال مراكز هامة في الدولة.

إن اجتماعيات حزب الكتائب على الأقل تدعم صحة هذا الإنطباع. ذلك أن مكتبه السياسي، أعلى سلطة فيه، والذي يضم دائماً الأعضاء الوزراء والنواب الحاليين والسابقين، إضافة إلى أعضاء آخرين(٣)، كان يضم من أعضائه ٤٧,٦ ٪ من المحامين، ١٩ ٪ من رجال الأعمال و١٤,٢ ٪ من الصحافيين(٤). هذا مع العلم أن «التصنيف المهني لا يصح أن يكتفي بإحصاء المهنة الأساسية للفرد (محاماة، صحافة) بل يجب أن يأخذ بعين الإعتبار المهن الإضافية خاصة في لبنان حيث نجد الكثير من أبنائه يسبّعون الكارات نواباً كانوا أم أناساً عاديين»(٥). كذلك من الممكن القول أن القيادة السياسية للحزب، بما تعنيه من صنع القرار وإنتاج الخطاب، هي بيد الفئات الوسطى الميسورة(٦)، التي تقف على رأسها زعامة عائلية تقليدية متمثلة في رئاسة المؤسس كقائد أعلى للحزب حتى وفاته في العام ١٩٨٥، الأمر الذي ميز حزب الكتائب بنوع من «مركزية أوليغارشية (أي حكم القلة النافذة)».

أما الحزب التقدمي الإشتراكي فهو مقاد من العائلة الجنبلاطية المؤسسة، والتي تمثل أرستقراطية الأرض لكن المتحالفة مع البورجوازية الوسطى المتمدنة والطامحة

---

(١) Bourdieu, Pierre, مصدر سبق ذكره, p.8.

(٢) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(*) راجع الفصل الخامس من الجزء الثالث.

(٣) Entelis, Johnp., مصدر سبق ذكره , p. 88.

(٤) المصدر نفسه، p.120.

(٥) حريق، إيليا، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢.

(٦) Entelis, Johnp., مصدر سبق ذكره , p. 120.

للسلطة، والتي عجز النظام السياسي القائم، كنظام حصص ما بين طـوائفية، عن استيعابها.

من جهتها، تحتضن حركـة أمل الفئـات الوسـطى الشيعية المـدينية والـريفية المعارضة، منذ تأسيسها، للزعامة الإقطاعية الشيعية. وبعد غياب الإمام المؤسس، تنقسم المؤسسات الشيعية بين المجلس الأعلى الذي يرأسه رجل دين بصفته نائباً للإمام الغائب، والذي يضم البورجوازية الشيعية وزعماء تقليديين، وبين حركة أمل التي تقودها الفئات الوسطى والدنيا (المدعومة من البورجوازية الشيعية المهاجرة)، سواء انتمت هذه الفئات إلى المجلس المذكور أو عملت في مؤسسات الدولة، لكن خاصة المبعدة عن السلطة.

يبقى أن الكسر الثالث في المؤسسات السياسية الشيعية، حزب الله، أصبح، منذ ١٩٨٥، منافساً قوياً لكل من حركة أمل والمجلس الشيعي الأعلى، بقيادة علماء الدين الذين تكاثروا منذ نمو حركة الإمام الصدر وبخاصة منذ قيام الثورة الإيرانية، وتخرجوا من المدارس الدينية العراقية والإيرانية. هذه الحقيقة تنعكس في خطاب سياسي إسلاموي يسعى من خلاله منتجوه لإخضاع الحياة السياسية والاجتماعية لسلطتهم، وفق التعاليم الشيعية وبالإستفادة من التجربة الإيرانية: «إن الخطر الوحيد (على العدو) إنما هو صوت العلماء[٧]، العلماء المجاهدين الذين رسموا الخط بأقلامهم ودمائهم، والذين كانوا دائماً خطاً للفقراء والمعذبين، والذين كانوا دائماً وأبداً أئمة للمحرومين»[٨].

أخيراً، يمثل «اللقاء الإسلامي» محاولة لعودة الزعماء التقليديين والتقليديين الجدد إلى احتلال القرار السياسي السني، بعد أن تهددت سلطتهم ليس فقط بفعل سيطرة الحركة السياسية الدرزية والشيعية على بيروت الغربية، بل وأيضاً بفعل إزالة الأحزاب السياسية لعلاقات الزبانية واحتوائها لقبضايات المدن والأرياف. هذا ما يعنيه استنكار دار الفتوى لوجود الميليشيات ولتنازعها في بيروت الغربية[*]، لممارسات قبضاياتها المتمثلة في فرض الخوات على المؤسسات والمحلات التجارية دون أن توفر أعمال السرقة، في

---

(٧) إن حكم العلماء هو تطبيق لنظرية «ولاية الفقيه» في غياب الإمام المهدي المنتظر في نهاية الزمان. حول هذا الموضوع راجع الخميني، آية الله، **الحكومة الإسلامية**، بيروت، ١٩٧٩، ص ص (٤٨ - ٥٣).

(٨) يزبك، إبراهيم، خطاب في احتفال تكريماً لشهداء سحمر، **العهد**، ١٠ محرم ١٤٠٥، ص ٦.

(*) راجع الفصل الثالث من الجزء الأول.

ظل فوضى أمنية واضحة[٩]. من هنا يمكن أن نفهم اعتدال «اللقاء الإسلامي» في مواقفه السياسية، التي تعبِّر بآن عن استعداد للمساومة مع الموارنة من أجل ضمان ديمومة الحصة السنية في السلطة خوفاً عليها من تصاعد نفوذ حركة أمل والحزب التقدمي الإشتراكي، وعن ضمان عودة سلطة الدولة بما تعنيه من إمكان استبعاد سلطة الأحزاب على الشارع وعودة للعوامل المنتجة لعلاقات الزبانية التي استندت إليها سلطة الزعيم.

الرأسمال السياسي

يتمتع كل من القوى السياسية المتنازعة في لبنان برأسمال سياسي تستثمره في الحقل السياسي من أجل تقوية نفوذها فيه. ويمكن أن يكون الرأسمال السياسي، كما في الديمقراطيات البرلمانية، على نوعين: الأول، شخصي بمعنى أنه «يتأسس على واقع أن يكون فلان معروفاً ومعترفاً به في شخصه، وعلى ملكية عدد معين من الصفات المميزة»[١٠]؛ الثاني، مفوَّض بمعنى أن يكون الرأسمال «نتاج النقل المحدود والموقت (وإن القابل للتجديد أحياناً لمدى الحياة) لرأسمال تمتلكه وتسيطر عليه المؤسسة، والمؤسسة وحدها»[١١].

فيما يتعلق بالحالة اللبنانية، يمكن القول إن ثمة قوى سياسية تحوز هذين النوعين من الرأسمال السياسي، الرأسمال «الشخصي»، أي المكتسب بالوراثة عبر عائلة سياسية نافذة (الجميل، جنبلاط، شمعون)، وفي الوقت نفسه تحوز هذه العائلات المنظمة في إطارات حزبية، على رساميل «مفوَّضة» أي متراكمة عبر نضالات الحزب في الحقل السياسي. أما حركة أمل فتستثنى من هذه القاعدة باعتبارها تضم عناصر قيادية اكتسبت رأسمالها السياسي من الحركة العامة التي قادها الإمام المؤسس، ومن تجاربها في القوى اليسارية التي كانت تلتزم بها سابقاً. يبقى أن أعضاء «اللقاء الإسلامي» باعتبارهم زعماء تقليديين أو تقليديين جدد، هم، في الغالب، تجمع عائلات سياسية نافذة تمتلك رساميل سياسية موروثة.

---

(٩) رغم إدانة الحزب التقدمي الاشتراكي لهذه «التجاوزات» (١٧) ٦، وأنه يعترف بأن أعضاءه ارتكبوا مثلها (١٨) ٤، فإنه يبررها «بالوضع الاجتماعي السيء» و«الأزمة الاجتماعية الخانقة على الجميع» (٢٣) ١٥ و(٢١) ٧.

(١٠) Bourdien, Pierre, مصدر سبق ذكره, p. 18.

(١١) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

إن حقيقة أن رجل دين يرئس «اللقاء الإسلامي»، وأن مؤسس حركة أمل هو رجل دين أيضاً، تعكس استمرار الدور السياسي لرجل الدين في مجتمع [١٢] لا يزال الدين يشكل عنصراً هاماً في حياة الناس، ولا تزال فيه المؤسسة الدينية جزءاً من الدولة. كما أن النزاع اللبناني يؤكد تضامن الديني والسياسي منعكساً في التحالف، الضمني أو الصريح، بين الحزب والمؤسسة الدينية.

الواقع إن المفتي (السني أو الشيعي)، كممثل للطائفة لدى السلطات العامة، هو «مثبّت بصفة السلطة العليا فيما يتعلق بكل ما يرتبط بتعريف وتطبيق الشريعة، وبإدارة خيرات الأوقاف» [١٣]. إلا أن المفتي، كرئيس للمؤسسات الدينية الخاصة بالطائفة، يعتبر أن من واجبه، استناداً إلى الايديولوجيا الإسلامية التي تربط بين الدين والدولة، أن يمارس السياسة «الخيِّرة»، «المستقيمة»، وذلك «حرصاً على ضمان مصلحة من ألي شؤونهم وأتحمل المسؤولية بالنسبة إليهم»[١٤].

أما البطريرك الماروني فلا يخرج عن هذه السيرة، إذ أنه يتمتع أيضاً بنفوذ سياسي إضافة إلى موقعه الديني. هذا النفوذ للبطريرك «ينجم عن وضعه الديني في ثقافة حيث الدين والسياسية لا ينفصلان. إن تأثيره يقوم بشكل رئيسي على إكليروس متراتب يخدمه فقط في بسط سلطته، ولكن أيضاً في التصرف بشبكة مرجعية حقة»[١٥].

في النزاع القائم في لبنان، تجلى التضامن بين الديني والسياسي في الخطابات والبيانات المشتركة التي تتوحد فيها، إجمالاً، مطالب الطائفة أو الطوائف المتحالفة *،

---

(١٢) إن الدور السياسي لرجال الدين تقليدي في لبنان، قبل وبعد تأسيسه. راجع حول هذا الموضوع:
- Hanna, Riyad, **les églises et l'Etat au Liban,** thèse d'Etat, 1972, p.p. (309 - 365 -- 378);

أيضاً:

- Hudson, Michel; **the precarious Republic, political modernization in Lebanon,** 1985, p.p. (127 - 130).

(١٣) De Bar, Luc-Henri, **مصدر سبق ذكره**, **p. 29.**

(١٤) خالد، حسن، **المسلمون في لبنان والحرب الأهلية**، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢٣.

(١٥) Hudson, Michel, **مصدر سبق ذكره**, p.130.

(*) راجع الفصل الأول من القسم الثالث.

مطالب لا تمس بالطبع لا سلطة رجل الدين ولا المؤسسات الدينية[١٦]. ومما لا شك فيه أن ثمة تنافساً بين رجل الدين الذي يرث رأسماله من الإرث الديني والمؤسسة الدينية، وبين رجل السياسة (أو المؤسسة السياسية) المدني، بل بين رجال الدين أنفسهم مثلما بين الأحزاب والقوى السياسية، وهو تنافس تحاول فيه القوى السياسية المدنية أن تحتكر العمل السياسي وتقطف ثماره؛ إلا أن المنحى الطائفي لخطابات هذه القوى، والذي يعكس تصالحها مع الدين، يجعلها بحاجة إلى رجل الدين الذي هو أكثر كفاءة منها في بث الإيديولوجيا الدينية، ما دامت هذه الأخيرة عنصراً هاماً في ذات الطائفة. هذا يعني أن تكتيل جمهور الطائفة حول المطالب السياسية والموقف السياسي يتطلب بث الخطاب الديني، الدور الذي يضطلع به رجل الدين في الكنيسة أو في الجامع. هكذا لا يهم إذا كان رجل الدين داعية سلم ورجل السياسة داعية عنف في المعركة الهادفة إلى تحقيق نصر سياسي، ما دام الأول يدعو للعودة إلى الدين وسط الخراب والدمار والقتل والجوع، مدعياً أن كل هذا ناجم عن غضب الله على المنحرفين والضالين، وما دامت هذه العودة متلازمة مع التمسك بالإنتماء الطائفي الذي تؤكد عليه المؤسسة السياسية المدنية ذات الإيديولوجية السياسية الطائفية.

التضامن بين الديني والسياسي هو، في نهاية التحليل، تضامن بين الإيديولوجيتين الدينية والسياسية من أجل تكتيل الجمهور الطائفي حول مطالب الفئة السياسية الطائفية المنتجة للخطاب السياسي. ليس من العجب إذاً أن يكون جمهور أو أعضاء القاعدة لهذا الحزب أو ذاك بين البروليتاريا أو البروليتاريا الرثة، البورجوازية الصغيرة في المدن والفلاحين والطلاب الشبان[١٧]. هذه الفئات أو الطبقات الاجتماعية، المنقسمة حزبياً وطائفياً، هي التي تتقاتل على محاور الاشتباكات وكأنها مقتنعة بأنها تفعل ذلك من أجل

---

(١٦) لعله من المفيد الإشارة إلى أن هذه المطالب، الخاصة بالقوى المعارضة أو بالقوى المحافظة، لا تُفسَّر بالدوغمائية الدينية؛ إنها تنضم إلى الإيديولوجيات العلمانية بالأساس. إنها «تمنح ببساطة هذه الإيديولوجيات المتشكلة خارج الدين، رداءً دينياً»، كما يقول:

Rodonson, Maxime, **Marixisme et monde musulman,** Paris, 1972, p. 581.

إلا إن هذه الخيارات السياسية (علمنة الدولة، الإشتراكية، الديمقراطية، القومية العربية)، «المستعارة»، كما يقول هذا المؤلف، «من الغرب»، مشروطة بأن لا تمس المجتمع الطائفي في لبنان، المجتمع الذي لا يزال يحترم الدور السياسي للمؤسسة الدينية.

(١٧) هذه على الأقل حال عضوية حزب الكتائب حتى عشية الحرب اللبنانية في ١٩٧٥، راجع:

Entelis, John P., مصدر سبق ذكره p. 114.

تحسين أوضاعها من خلال تحقيق مطالب قياداتها الحزبية. لكن كيف يمكن لوظائف الدولة أن تستوعب كل هذه الفئات، وهي وظائف تعود أصلاً للفئات المسيطرة في حقل النزاع باعتبارها أكثر أهلية وقابلية لاحتلالها؟. نقول ذلك وفي ذهننا أن البرامج الإصلاحية، أو غير الإصلاحية، المطروحة تتمحور حول النظام السياسي وتوزيع الوظائف دون أن تمس بنية «الاقتصاد الحر» التي أفرزت على الدوام أزمات اجتماعية حادة طالت كل تلك الفئات الشعبية. أما مطالب إنماء المناطق المتخلفة وتأمين الخدمات العامة فيها، فلا يدري المرء، رغم أهميتها، كيف تحل مشكلة الفقر والتفاوت الطبقي، ولا كيف يمكن التوفيق بين مصلحتي كل من رب العمل والعامل دون الحد من /أو إلغاء/ جنوح البنية الاقتصادية الراهنة نحو نهب الفئات الدنيا من الشعب اللبناني ؟!.

كل ذلك يفضي إلى القول إن القوى السياسية الطائفية المتنازعة تستخدم الإيديولوجيا الدينية، بل ثمة تنافس ومزايدة بين قوى سياسية ودينية تنتمي إلى الطائفة نفسها، حول تبني الدين في الممارسة السياسية والاجتماعية (مثلاً حزب الله وحركة أمل)، من أجل استقطاب الفئات الدنيا من الطائفة، وهي تنجح بذلك نظراً لسيادة تلك الإيديولوجيا في المجتمع اللبناني. ينجم عن ذلك تقسيم هذه الفئات طائفياً وتجمع كل قسم طائفي منها حول مشروع سياسي لا يخدم مصالحها بالفعل بقدر ما يخدم تضامن (وانقسام) الطائفة حول قياداتها السياسية، أو القيادات النافذة فيها، وكأننا إزاء جمهور امتثالي خاصة إذا تذكرنا الوظيفة التربوية في لبنان التي لا تنمي حس النقد والشك، وأيضاً إذا تذكرنا عدم ملكية هذا الجمهور «الأدوات المادية والثقافية الضرورية للمشاركة الفاعلة في السياسة»(١٨).

وسائل نشر الخطاب

رأينا فيما سبق أن نمو التنظيم السياسي في لبنان كان يتم على حساب سلطة الزعيم، وأنه يمثل عملية التمأسس السياسي للطائفة *. كوسيط بين القيادة السياسية والجمهور، وكجهاز لتحريك هذا الجمهور في اتجاه تحقيق الأهداف المعلنة، تشكل المنظمة السياسية مجموعة هيئات متراتبة، بدءاً من القيادة المركزية مروراً بقيادات الصف الثاني وصولاً إلى القاعدة التي هي عبارة عن مجموعة خلايا متصلة مباشرة بالجمهور وغير مباشرة بالقيادة العليا. إلا أن درجة تضامن المنظمة، تنظيمها وتوسعها، لا تتوقف

---

(١٨) Bourdien, Pierre, مصدر سبق ذكره, p. 4

(*) راجع الفصل الخامس من الجزء الثالث.

فقط على وحدة ووعي كوادرها، بل على قدرتها الإقناعية حول عقيدتها وبرنامج عملها، أي حول الخطاب الذي يفسر الوضع ويعين المواقف والأهداف التي تميزها عن القوى المنافسة. إذاً تنتج المنظمة السياسية «مجموعة من القيم لأن شرعنتها تجري باسم أهداف وغايات مرغوب فيها أكثر. يميل الحزب إلى ترسيخ هذه القيم عبر رسائله، ويعرِّف ضمناً، مع مجموعة الكلام الصحيح، مجموعة السلوك الحسن»(١٩).

لذلك، لا يستغني الحزب عن النضال الإيدولوجي في سعيه إلى السلطة ومن أجل ممارستها. وفي هذا النضال، لا يعمل الحزب فقط في طريق تأمين استمرارية ولاء أعضائه ومنع تأثير الإيديولوجية المنافسة عليهم، بل أيضاً بغية التأثير على أعضاء الحزب (أو الأحزاب) المنافسة. هكذا، يجهد كل من القوى السياسية المتنازعة في لبنان من أجل اكتساب شرعية تمثيله لا للطائفة فحسب، حيث يدعي الدفاع عن حقوقها وأمنها ويحتفل بانتصاراته وكأنها انتصاراتها، بل أيضاً من أجل تمثيل كل الشعب (اللبنانيين، المحرومين، الطبقات الشعبية) أو طوائف متحالفة (المسلمين، المسيحيين). في هذا التنافس، يقلل كل من القوى المذكورة من أهمية الخصم حيث تدعي القوى المحافظة بأن خصومها اللبنانيين ليسوا أكثر من زمر إرهابية عميلة لليسار الدولي وللعرب، وتتسبب في حالات الفوضى الأمنية في بيروت الغربية*؛ في المقابل تدعي قوى معارضة بأن خصومها أنصار النظام القائم يقودون المسيحيين إلى التهلكة.

بيد أن الخطاب السياسي «لا يؤثر إلا إذا نقل، نشر عبر وسائل إتصال تكون طبيعتها، تواترها، كثافتها محددة بالتضافر في عملية امتداد أو تحديد التأثيرات»(٢٠). من هنا فإن تفحص أدوات الإتصال الخاصة بالقوى السياسية المتنازعة يكتسب أهمية خاصة.

قبل القيام بهذا العمل ننوه بأن لبنان كان قد شهد منذ الستينات تطوراً بالغ الأهمية من حيث امتداد وسائل الإعلام والنقل وأجهزة الدعاية. ولا ريب أن هذا التطور ارتبط بحاجات نمو الاقتصاد الليبرالي والتعدد الطوائفي الذي فرض نوعاً من التعدد الثقافي ونشعب الخيارات السياسية. أضف إن واقع لبنان كسوق ـ وسيط بين الغرب الرأسمالي والشرق العربي قد انعكس في المستوى الثقافي مع امتداد وسائل الإتصال السريع مع

(١٩) Ansart Pierre, **Idéologies, Conflits et pouvoir**, paris, 1977, p. 95.

(*) راجع الفصل الرابع من الجزء الأول بالنسبة لحزب الكتائب، والفصل الخامس من الجزء نفسه بالنسبة «للقوات اللبنانية».

(٢٠) **المصدر السابق**، p. 84.

الخارج، وفي الحريات النسبية التي جذبت العديد من اللاجئين السياسيين والبورجوازيين العرب، علماً أن شرعية بعض الأحزاب اليسارية انتزعت بفضل النضالات في العام ١٩٦٨.

كانت بيروت حتى عشية الحرب مركزاً صحافياً هاماً ميزها عن باقي العواصم العربية حيث لا يزال الإعلام بيد السلطة، مع أن التلفزيون والإذاعة اللبنانيين بقيا بيد الحكومة. منذ اندلاع الحرب وانهيار أجهزة الدولة، تأخذ الحريات الصحافية، وبخاصة الحزبية منها، مداها الواسع ويترافق الصراع الإيديولوجي مع الصراع بين أجهزة الإتصال (الصحف، الإذاعات، التلفزيون). إلا أن استلام حزب الكتائب السلطة منذ آخر صيف ١٩٨٢ عكس تراجعاً للحريات السياسية والصحافية باحتكار الحكم لوسائل الإعلام (السيطرة على أقنية التلفزيون والإذاعة، الرقابة على وسائل الإعلام التي تبث آراء القوى السياسية المعارضة). في الواقع، يشكل هذا الإحتكار استمراراً للسياسة العامة للحزب المذكور قبل وصوله إلى السلطة، فقد سيطر هذا الحزب في العام ١٩٧٥، ضمن إطار «الجبهة اللبنانية»، على شرق بيروت واحتكر السلطة فيها بما يعنيه ذلك من تقييد للحريات السياسية، وأنشأ دويلة، «حكومة ظل» في عهد الرئيس الياس سركيس (١٩٧٦ - ١٩٨٢)[٢١].

من ناحية وسائل الإعلام الحزبية، أقام حزب الكتائب منذ حرب السنتين إذاعة «صوت لبنان» وأصدر، إلى جانب جريدته اليومية «العمل»، مجلة «العمل» الشهرية، ثم أنشأ دار المستقبل كمركز أبحاث تصدر عنه مجلة «حاليات» الفصلية. أما «القوات اللبنانية» فقد أسّست مجلة «المسيرة» وأنشأت، خصوصاً بعد استقلالها السياسي عن حزب الكتائب، إذاعة «لبنان الحر» ومحطة تلفزيون في صيف ١٩٨٥.

في المقابل، أنشأت القوى اليسارية، منذ حرب السنتين، وإضافة إلى منشوراتها المتعددة، «صوت لبنان العربي» بفضل حركة المرابطون التي أشرفت عليها دائماً. لكن منذ الإجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، حتى شباط ١٩٨٤، خضعت القوى السياسية المعارضة لظروف قمع وكبت في المستوى الإعلامي تحت ضغط سياسة الحكم، واقتصر إعلامها على المنشورات والاتصالات الداخلية بالأساس. منذ «انتفاضة شباط»، استولت حركة أمل على الإذاعة الرسمية وعلى القناة التلفزيونية الثانية، في حين أن الحزب التقدمي الإشتراكي أنشأ، منذ حرب الجبل، إذاعة «صوت الجبل»، فضلاً عن

(٢١) بقرادوني، كريم، **السلام المفقود**، بيروت، بدون تاريخ، ص ص (١٠٧ - ١١٥).

منشوراتهما الحزبية التي أخذت تصدر بحرية، أما دار الفتوى فشكّلت بحد ذاتها مركزاً إعلامياً، وبقيت مجلة «الفكر الإسلامي» تصدر عنها في مختلف الظروف.

ضمن إطار وسائل النشر، علينا أن نضيف الجامع والكنيسة كمراكز بث إيديولوجي، وبوصفهما أمكنة إجتماع المؤمنين ومدارس دينية بمعنى ما. وإذا كانت الكنيسة المكان الذي تلقى فيه العظة الدينية التي تتضمن مواقف سياسية أمام حشد من المؤمنين في مناسبة محددة، فإن الجامع هو المكان الذي تلقى فيه الخطبة السياسية ـ الدينية أمام الجماعة التي تقصد صلاة الجمعة أو الإحتفال بمناسبات محددة أيضاً. نضيف، بالنسبة إلى الشيعة، الحسينية التي يلتقي فيها المعزون والمتعاطفون مع أهل ميت أو شهيد، ويستمعون في هذه المناسبة إلى خطبة رجل الدين وكلمة ممثل الحزب. نشير هنا أن حزب الله استخدم الجامع والحسينية بجدارة في تربية جيل واسع من الشباب المراهق على الإيديولوجية الدينية الشيعية، وأن بنيته الاجتماعية اعتمدت أساساً على هذا الجيل المتمرد في ظروف الحرب المأساوية.

أخيراً، إن المؤتمر الصحفي، المهرجان الحزبي والاحتفالات في ذكرى شهيد أو قائد، معركة أو حفل تخريج دفعة عسكرية، تشكل أيضاً وسائل اتصال مع الجماهير. أضف أن الجرائد اليومية العامة «المستقلة» التي تنقل الخبر والتصريح السياسي، والتي لا تفلت تعليقاتها السياسية من تأثيرات القوى السياسية، وأن صور القادة والشهداء، الشعارات السياسية المعلقة على جدران الشوارع والأحياء وعلى الحواجز العسكرية، الأعلام الحزبية، الأناشيد «الثورية» أو «الوطنية» الخاصة بكل تنظيم سياسي، كل ذلك يشكل واسطة نقل الخطاب السياسي إلى الجمهور أيضاً. ولا يقل أهمية من ذلك ما يرافق التدريب العسكري للميليشيات من تربية تهيء المقاتل لإطاعة الأوامر وتنفيذ القرارات المتعلقة بخوض المعارك.

إذاً تتضافر أدوات الإتصال الجماهيري لتؤلف «الحقل العمودي للنشر»، فهي التي «تبلغ الجماهير المختلفة وتخلق شروط وضع الدلالات في حيز الفعل»[٢٢]. في هذا الحقل، يتوجب على القادة المنتجين للخطاب، وعلى الخطباء المتخصصين، تأمين حضورهم الدائم في الحقل السياسي بصورة تميزهم عن نظرائهم في الصف أو الصفوف المقابلة، ويتطلب ذلك كثرة أدوات النشر، وكثرة الرسائل السياسية التي تبثها، من أجل ممارسة وظيفة الإقناع وتقوية الارتباط بين الملتزم وقائده، بين الجمهور والمتكلم،

(٢٢) Ansart, pierre, **les idéologies politiques**, مصدر سبق ذكره , p. 40.

تحضيراً لفعل منتظر يخدم تحقيق الأهداف المعلنة.

هذه الأهمية التي لوسائل الاتصال الجماهيري، تبين أن التنظيم السياسي، كمكان إنتاج الخطاب، يعمل على امتلاكها لأنه من خلالها يستطيع أن يلاحق الفرد في بيته، في الشارع، في المدرسة، في أماكن العمل، ويمارس عليه حصاراً يفرض عليه اتخاذ موقف وإعلان الولاء لمنتج الخطاب الذي يشاركه الانتماء إلى مجتمع طائفي واحد، خاصة وأن هذا الفرد أصبح يتوق تحت وطأة النزاعات وويلات الحرب، لمتابعة أنباء القتال والتطورات من خلال وسائل الإعلام.

الفصل الثامن

القوى الخارجية والنزاعات

تفرض الحرب على القوى السياسية المتنازعة تأمين المال والسلاح اللذين يساهمان في ضمان صمودها في حقل الصراع ومتابعة ارتباطها بجماهيرها، واللذين لا توفرهما مصادر التمويل العادية للتنظيم السياسي (اشتراكات الأعضاء، التبرعات). من هنا، تعتمد هذه القوى على مصدرين تمويليين: **المصدر المحلي** يتمثل أولاً في المرافىء التي تسيطر عليها تلك القوى في الدويلة التي أقامتها(*) (مرفأ بيروت الذي سيطرت عليه «القوات اللبنانية» منذ حرب السنتين، والذي تسلمته الحكومة العسكرية منذ شباط ١٩٨٩؛ مرفأ خلدة الذي أقامه الحزب التقدمي الاشتراكي في ١٩٨٦؛ مرفأ صور الذي سيطرت عليه حركة أمل منذ ١٩٨٥، ومطار بيروت الذي سيطرت عليه هذه الحركة منذ شباط ١٩٨٤). إلى ذلك، تفرض هذه القوى، من خلال قبضاياتها، الخوات داخل مؤسسات الدولة الواقعة في مناطق سيطرتها، وعلى المؤسسات والمحلات التجارية، فضلاً عن أنها تمارس الضغوط على بورجوازيات الطوائف، المهاجرة منها بشكل خاص، للحصول على مساعدات مالية منها.

المصدر الثاني الذي يلبي حاجات القوى السياسية اللبنانية في صراعاتها، يتمثل في الحليف الخارجي الذي يتكفل بصورة خاصة بالتسليح والتدريب، علماً أن حزب الكتائب استفاد (كما استفادت الحكومة العسكرية)، بفضل ارتباطه بالدولة، من أسلحة الجيش اللبناني المنقسم، وكذلك القوى الأخرى، وإن على نحو أقل فائدة، وذلك لأن قيادة الجيش وألويته الأساسية بقيت في شرق بيروت. والحال أن التحالف مع القوى الخارجية هو تحالف سياسي بالأساس، ويرتبط بمتطلبات الصراع الداخلي اللبناني من ناحية، وبالصراع بين القوى الخارجية وسياساتها في لبنان من ناحية أخرى.

(*) حول الدويلات الطائفية التي أقيمت على حساب سلطة الدولة، راجع الفصل التاسع.

في الخطابات السياسية، يبدو اختيار الحليف الخارجي مرتبطاً بالخلاف على هوية لبنان (المسلمون: لبنان عربي، الموارنة: لبنان لبناني - عربي). والواقع إن الخلاف ليس على عروبة لبنان، بل على كيفية تجسيد هذه العروبة في الموقف السياسي الذي يخدم مصلحة هذا الطرف أو ذاك في نزاعه مع خصمه الداخلي، إذ ليس من الصدفة أن يترافق الجدل حول عروبة لبنان مع الخلاف على النظام السياسي ومدى عدالته. وسوف تبين الأحداث أن هذا الخلاف جعل القوى المارونية، بحكم مواقعها في السلطة، تتبنّى سياسة دفاعية على المستوى الستراتيجي وسياسة هجومية في المستوى التكتيكي، في حين أن القوى الإسلامية اعتمدت ستراتيجية هجومية ذات تكتيك دفاعي. كما أن خيارات الحليف والعدو الخارجيين سوف ترتبط بمدى مساهمة كل منهما في تعديل الميزان الداخلي لصالح هذا الطرف اللبناني أو ذاك.

الوجود الفلسطيني والمعادلة الطائفية

القوى الفلسطينية التي قادت ثورة الشعب الفلسطيني اللاجىء في لبنان منذ العام ١٩٤٨، والتي نظم وجودها العسكري وتحركها السياسي اتفاق القاهرة المبرم مع الحكومة اللبنانية عام ١٩٦٩[١]، كانت أسيرة تصور للمشكلة الفلسطينية كمسألة تكاد تكون منفصلة عن الصراع العربي - الإسرائيلي العام. هذا التصور، المتأثر بواقع التجزئة العربية، بهزيمة ١٩٦٧ وأحداث أيلول ١٩٧٠ في الأردن، ثم بتيار الحلول السياسية الذي أخذ يسود السياسات العربية الرسمية خاصة بعد غياب واغتيال الناصرية في مصر؛ نقول هذا التصور غيَّب مسائل أخرى تقف على رأسها المسألة الطائفية في لبنان. بالنتيجة، كان مجال نشاط القوى الفلسطينية، المستندة إلى جمهور فلسطيني يغلب عليه الإنتماء الإسلامي السني، محصوراً في الشارع الإسلامي اللبناني وبالتحالف مع القوى السياسية العاملة فيه، منعزلاً بذلك عن الجمهور المسيحي، الماروني بخاصة. هكذا بدا الفلسطينيون جيش المسلمين مقابل جيش الدولة اللبنانية التي يقود سياستها الموارنة، وعنصر تفجير للتناقضات الداخلية التي يعانيها لبنان.

هنا تكمن معاداة كل من حزب الكتائب و«القوات اللبنانية» للوجود الفلسطيني الذي

---

(١) حول مضمون هذا الإتفاق، انظر:

- **Lebanese-Israeli negotiations: Chronology, bibliography, documents**, maps, CEDRE, Septembre 1984, p.p. (264 - 269)

هدد باختلال ميزان القوى لصالح المسلمين، وهنا يكمن أيضاً تعاطف القوى المعارضة مع هذا الوجود رغم فوضويته و«تجاوزاته» المستنكرة من قبل الجميع. في حرب السنتين انعكس الموقف الأول في معارك مدمِّرة ودموية قضت على المخيمات الفلسطينية في شرق بيروت (الضبيه، تل الزعتر) وتهجير الفلسطينيين من هذا الجزء من العاصمة؛ وانعكس الموقف الثاني في تحالف «الحركة الوطنية اللبنانية» والمقاومة الفلسطينية، مع أن قوى هذه الأخيرة كانت تمارس سياسة الوصاية على حلفائها اللبنانيين[٢]. إلا أن هذا التحالف هزم بفعل التدخل السوري في حزيران ١٩٧٦ من أجل منع احتمالات سيطرة منظمة التحرير الفلسطينية على لبنان، مما يفسِّر نقد الحزب التقدمي الإشتراكي، ومعه القوى اليسارية المتحالفة معه، لهذا التدخل الذي صبَّ لصالح الموقف الماروني [٣]، كما يفسِّر شماتة الحزب نفسه بسوريا التي أخذت علاقاتها «بالجبهة اللبنانية» تتوتر مع صعود نفوذ بشير الجميل منذ بدايات عهد الياس سركيس، والتي عادت إلى تحالفها مع المقاومة الفلسطينية واليسار اللبناني إثر زيارة السادات لإسرائيل عام ١٩٧٨، واتفاقيات كمب دافيد التي تلتها.

آثار وصول حزب الكتائب إلى السلطة

مثل الإجتياح الإسرائيلي للبنان في حزيران ١٩٨٢، ذروة العنف في السياسة الإسرائيلية المعلنة ضد منظمة التحرير الفلسطينية، وذلك بعد فشلها في منع العمليات الفدائية ضد القرى الحدودية الإسرائيلية رغم كل الغارات التي كان يقوم بها الطيران الحربي الإسرائيلي على المواقع الفلسطينية في لبنان ورغم غزو الجيش الإسرائيلي للجنوب اللبناني في العام ١٩٧٨.

لقد أسفر اجتياح ١٩٨٢ عن تهجير القوات الفلسطينية من لبنان (تحت إشراف «القوات المتعددة الجنسيات» ـ وهي مؤلفة من قوات الحلف الأطلسي)، وعن انسحاب الجيش السوري من بيروت وجبل لبنان إلى البقاع. لكن الهدف المعلن لهذا الإجتياح كان يخبيء هدفاً آخر: إن وصول بشير الجميل إلى رئاسة الجمهورية كان ينذر بقيام حكم لبناني حليف لإسرائيل، وقادر على إبرام معاهدة سلام تسمح بتطبيع العلاقات مع

(٢) راجع: جنبلاط، كمال، هذه وصيتي، مصدر سبق ذكره، ص. ص. (١٧ ـ ٣٩). أيضاً، الحزب الشيوعي اللبناني، مشروع التقرير السياسي، مصدر سبق ذكره، ص. ص. (٣٥ ـ ٣٧).

(٣) نشير هنا إلى تأييد حزب الكتائب للتدخل السوري في العام ١٩٧٦. انظر: الجميل، بيار، مواقف وآراء، (١٩٧٥ ـ ١٩٨٠)، بيروت، ١٩٨٢، ص.ص. (١٤٩ ـ ١٦١).

هذا البلد الذي لم يكن لبنان يوماً في حالة حرب معه، وذلك انسجاماً مع السياسة الأميركية ـ الإسرائيلية القائمة على عقد اتفاقات سلام منفردة مع كل دولة عربية قابلة لمثل هذه السياسة التي حققت نجاحاً مع مصر بفضل اتفاقيات كمب دافيد.

لم يكن اغتيال بشير الجميل عائقاً أمام السياسة الأميركية ـ الإسرائيلية، إذ إن حكم أخيه الذي خلفه، منتخباً من مجلس النواب، يستلم بيروت الغربية من الجيش الإسرائيلي، يحكم قبضته على العاصمة بواسطة جيش مدرب على يد خبراء أميركيين، ثم يفتح مفاوضات مع إسرائيل بإشراف أميركي مستهيناً بقوى المعارضة، ومؤجلاً البحث في مطالبها الإصلاحية إلى ما بعد تحقيق انسحاب القوات الأجنبية من الأراضي اللبنانية. من الواضح أن هذا الهدف، لو تحقق يتيح للحكم اللبناني السيطرة على البلاد وبالتالي، الدخول من موقع الأقوى في المفاوضات مع قوى المعارضة، إذا أراد هذه المفاوضات بالفعل.

بيد أن القوى المعارضة للنظام السياسي ولصيغة ١٩٤٣، التي أحياها حكم أمين الجميل، لم تكن لترضى بتأجيل مطالبها إلى حين إنضاج الظروف لإضعافها، بل عملت على مواجهة الحكم وعرقلة سياسته، وأنتجت خطابات سياسية تحريضية في وجه أجهزة الإعلام الرسمية النشيطة في تبرير سياسة هذا الحكم. وقد وجدت القوى نفسها حليفاً كريماً من أجل ذلك، في مقابل الحلف الأميركي ـ الإسرائيلي الذي تعاون معه الحكم اللبناني، هو سوريا التي تبنت ستراتيجية إستعادة نفوذها الذي كان قبل الإجتياح الإسرائيلي، والتي يدعمها الإتحاد السوفييتي الساعي بدوره للحد من تنامي النفوذ الأميركي في المنطقة العربية، خاصة منذ أن تأمركت السياسة المصرية، مركز الثقل العربي، حيث وصل هذا النفوذ إلى الحدود السورية مع احتلال حزب الكتائب للسلطة في لبنان. وهكذا سوف تتسارع الأحداث لترمي لبنان في بؤر أكثر تفجراً من حرب السنتين.

حرب الجبل

لم تلق إسرائيل في جبل لبنان مقاومة تذكر، وهي لم تعامل الدروز هناك بجفاء. الحزب التقدمي الإشتراكي يبرر ذلك، عن حق، بعجز المقاومة الفلسطينية عن منع الإجتياح الإسرائيلي، وبالطبع، بالتفرج العربي على هذا الحدث. فالجيش الإسرائيلي دخل العاصمة اللبنانية، أول عاصمة عربية يقتحمها هذا الجيش في تاريخ الصراع العربي ـ الإسرائيلي، خلال أيام معدودة رغم المقاومة الشديدة التي واجهها في صيدا

والضاحية الجنوبية وبيروت الغربية، علماً أنه لم يكن للمقاومة الفلسطينية نفوذ في جبل لبنان (بالمقارنة مع نفوذها في المناطق الإسلامية الأخرى) منذ اتفاقها مع كمال جنبلاط، في بدايات الحرب اللبنانية، على إبقاء هذه المنطقة تحت سيطرة الحزب التقدمي الإشتراكي. لكن عاملاً آخر لعب دوره في الموقف داخل جبل لبنان، وهو أن الوحدات العسكرية التي دخلت هذه المنطقة ضمّت عدداً كبيراً من الجنود والضباط الدروز الذين يرتبط معظمهم بعلاقات قرابة عائلية مع دروز الجبل، فضلاً عن أنه «كان بوسع القاطن في المناطق الدرزية أن يرى سيارات جيب إسرائيلية تتجول وهي تحمل أعلاماً صغيرة ذات أربعة ألوان هي العلم الدرزي»[٤].

هكذا وجدت السلطة الإسرائيلية نفسها أمام مجتمع درزي في جبل لبنان، غير معاد، وأمام رأي عام درزي في إسرائيل متضامن مع أبناء طائفته في هذه المنطقة ويشاركهم ذكريات الصراع الدرزي ـ الماروني التاريخي. هذا من جهة. ومن جهة أخرى، وجدت إسرائيل نفسها أمام حليفها، «القوات اللبنانية»، الذي أخذ يزحف باتجاه القرى الجبلية مع دخول الجيش الإسرائيلي إليها، وذلك بحجة الإشراف على عودة الموارنة، المهجرين منذ الأحداث التي تلت اغتيال كمال جنبلاط عام ١٩٧٧ (حجة معلنة بهدف طمأنة الدروز من عودة «القوات» إلى الجبل، وكسب الجمهور الماروني ما دامت هذه الخطوة تمثل دفاعاً عن مصالحه). لكن «القوات اللبنانية» راحت تنشىء الثكنات، وتسلمت حواجز تفتيش من الجيش الإسرائيلي على مداخل بعض القرى الدرزية[٥]، مما دلّ على أن تصرف «القوات» كان يندرج في إطار سياسة الحكم للسيطرة على جبل لبنان بالتواطؤ مع إسرائيل. هكذا انفجر الصراع بين الطرفين اللبنانيين، وتراوح الموقف الإسرائيلي إزاءه بين التفرج ودعم الطرفين، وبين «الشرطي» و«القاضي» في إطار المحافظة على التوازن في علاقات الجيش الإسرائيلي بهما. ولعل تظاهرات دروز إسرائيل (بما فيهم الجنود والضباط)، إحتجاجاً على سياسات الكتائب و«القوات» في جبل لبنان[٦]، فرضت سياسة التوازن هذه. مع ذلك تصاعدت الإشتباكات بين الخصمين، في وقت نما تيار في إسرائيل يدعو إلى عدم تورط بلاده في النزاع الجاري في جبل لبنان، خاصة وقد سبق أن تورط هذا البلد في مجازر مخيمي صبرا وشاتيلا

(٤) حيدر، رندة، «إسرائيل في الجبل»، الواقع، عدد (٧ ـ ٨)، تشرين الثاني ١٩٨٤، ص ٢٢٢ وما بعدها.

(٥) المصدر نفسه، ص ٢٢٥.

(٦) المصدر نفسه، ص. ص(٢٢٨ ـ ٢٣٠).

التي أعقبت اغتيال بشير الجميل، والتي كشفت علاقة وزراء في حكومة إسرائيل وعناصر كتائبية بارتكاب تلك المجازر(٧)، الأمر الذي أحدث ضجيجاً وانقساماً في الرأي العام الإسرائيلي وداخل الحكومة.

بيد أن أحداث الجبل كانت ورقة بيد إسرائيل للتأثير على المفاوضات مع لبنان من أجل سحب جيشها من أراضيه في مقابل التوقيع على اتفاقية سلام مع الحكومة اللبنانية، مع أن هذه الأخيرة أصبحت في موقع حرج إزاء إسرائيل في وقت تهتز سلطتها في جبل لبنان، وفي وقت نشأت القوى المعارضة للمفاوضات اللبنانية الإسرائيلية وسط تحذير سوري من اتفاق يعطي إسرائيل امتيازات في لبنان. رغم ذلك، تم التوصل إلى اتفاق أيار ١٩٨٣ بفضل جهود الدبلوماسية الأميركية المشاركة في المفاوضات المذكورة، وحصلت إسرائيل بموجبه على حق المشاركة في السيادة على بعض مناطق لبنان، على وضع هذا البلد في طريق تطبيع العلاقات مع إسرائيل تمهيداً للوصول إلى معاهدة سلام معها لاحقاً، وعلى إنهاء حالة الحرب بين البلدين(٨). عندئذ، طالبت الحكومة اللبنانية بعدم انسحاب إسرائيل من جبل لبنان المشتعل لأن الجيش اللبناني لم يكن مؤهلاً بعد للحلول محل الجيش الإسرائيلي والمحافظة على الأمن في المنطقة، خاصة وأن موجة عارمة من الرفض لاتفاق أيار قامت في وجه الحكومة اللبنانية، عبَّر عنها الحزب التقدمي الإشتراكي وحركة أمل وقيادات لبنانية عدة بالتضامن مع سوريا.

لم يؤخر الإنسحاب الإسرائيلي من جبل لبنان سوى ضغط الحكومة الأميركية التي كانت تخشى عودة النفوذ السوري والفلسطيني إلى هذه المنطقة. ولما كانت هذه الحكومة قد ضمنت عدم تسلل الجيش السوري والقوات الفلسطينية إلى المناطق التي ستخليها إسرائيل(٩)، وبعد أن تأكد لهذه الأخيرة أن الجيش اللبناني لن يكون مؤهلاً لضبط المناطق المذكورة(١٠)، انسحب الجيش الإسرئيلي فجر ٤ أيلول ١٩٨٣، بحجة تأخر الحكومة اللبنانية في إبرام اتفاق أيار، وتفاقم النزاع حيث كان الجيش اللبناني

---

(٧) راجع حول هذا الموضوع:

- **Rapport Kahane, texte intégral et commentaires critiques,**

ترجمة BERTON, Giles، باريس ١٩٨٣.

(٨) حول نص هذا الاتفاق، أنظر:

Lebanese- Israeli negotiations, مصدر سبق ذكره , p.p. (279 - 312)

(٩) حيدر، رندة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٨.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٢٣٨ وما بعدها.

يحاول الوصول إلى مناطق جبل لبنان، فاصطدم، متحالفاً مع «القوات اللبنانية»، بقوات الحزب التقدمي الإشتراكي وحلفائه. هكذا تحددت القوى المتنازعة في جبل لبنان: من جهة، الحزب الإشتراكي، مدعوماً من القوات الفلسطينية المنفصلة عن قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، ومن الآلة العسكرية السورية؛ ومن جهة أخرى، قوى حزب الكتائب و«القوات» والجيش اللبناني، مدعومة من الآلات الحربية الأميركية والفرنسية. أما سير المعارك، فكان يشير إلى غلبة الحزب الإشتراكي على خصومه، في ظل عنف تميَّز بتدمير قرى بأكملها وبقتل جماعي لسكانها (مجزرة الشحار التي قام بها حلف الحكم اللبناني، ومجازر القرى المسيحية في الشوف وعاليه التي قام بها مقاتلو الحزب الإشتراكي)؛ لكنها غلبة لم تسمح القوات الأميركية بتماديها على نحو يؤدي إلى سقوط الحكومة اللبنانية، فتوقف تقدم القوات الإشتراكية عند حدود سوق الغرب.

في هذا النزاع الذي لم يخلُ من فعل ورد فعل طائفيين، درزي ـ مسيحي، كان كل من الخصمين اللبنانيين يعين الهوية الطائفية لجمهوره مدعياً الدفاع عنه، لكن صورة الخصم في الخطاب لم تكن الطائفة بل قيادتها السياسية «الهزيلة» التي تسبب الهلاك لجمهورها الطائفي بالتعاون مع حليف خارجي متآمر. هكذا كانت خطابات القوى المحافظة، بما فيها الإعلام الرسمي، تظهر حرب الجبل على أنها ضد القيادة الجنبلاطية المتعاونة مع «الغرباء» * من سوريين وفلسطينيين، وذلك بهدف عزل هذه القيادة عن جمهورها الدرزي، أو بالأحرى، المراهنة على تنافسها مع العائلة الأرسلانية التي كانت تبدو على علاقة إيجابية مع الحكم، وبهدف تأليب الرأي العام الدولي على هؤلاء «الغرباء» بما يبرر تدخل الحليف الخارجي للحكم القائم، والذي هو «غريب» أيضاً، في الحرب الجبلية.

يبقى أن نلفت إلى ما أحدثته السياسة الإسرائيلية في جبل لبنان من ارتباك في مواقف القوى المتخاصمة. فإسرائيل وجدت أن حزب الكتائب ليس مطواعاً إلى ما لا نهاية، رغم فضلها في وصوله إلى الحكم الذي، كما بدا، لم يطمح إلى علاقة مع إسرائيل تؤدي إلى نقمة عربية عليه، وخاصة إلى عداء سوريا له، هذا البلد الذي يملك نفوذاً قوياً في لبنان. لذلك، عمدت إسرائيل إلى عدم الذهاب بعيداً مع «القوات اللبنانية» وإلى فتح علاقات إيجابية مع الدروز الذين لم يقاوموا جيشها.. من هنا عتب «القوات»

(*) الغريب هو، في التفكير الشعبي، من لا ينتمي إلى العائلة، الحي، المنطقة، وهو أيضاً غير اللبّناني. في المصطلح السياسي للقوى المحافظة، إن الغريب هو غير اللبناني والمتعاون معه.

على حكومة هذا البلد، ونقدها للحكم الذي تلكأ في تنفيذ اتفاق أيار، مثيراً بذلك انزعاج إسرائيل من حلفائها؛ ومن هنا أيضاً عتب حزب الكتائب على إسرائيل التي حابت خصمه الجبلي. أما الحزب التقدمي الإشتراكي، فرغم مواقفه العروبية الثابتة والمعارضة للسياسة الإسرائيلية، لم يتردد في أن يعلن تعاونه مع إسرائيل في حرب الجبل. وبعد انتهاء هذه الحرب، حيث استعاد مواقفه المعادية لإسرائيل والمتحالفة مع سوريا والمعارضة الفلسطينية، لم يشتبك الحزب إياه مع الجيش الإسرائيلي رغم تنامي المقاومة ضد هذا الأخير في الجنوب.

لقد أكدت حرب الجبل أن إسرائيل تعمل على تعزيز الإنقسامات بين الطوائف اللبنانية، عبر إثارة النزاعات فيما بينها، وذلك منذ أن أقامت تحالفات مع «القوات اللبنانية» في بدايات الحرب اللبنانية واحتضنت الضابط المسيحي، قائد «جيش لبنان الجنوبي»، سعد حداد وخلفه أنطوان لحد، في وجه حلف القوى اللبنانية المعارضة والمقاومة الفلسطينية في جنوب لبنان. لكن ما أبعد ذلك عن الإدعاء، تجنباً للنقد الذاتي الجدي، أن إسرائيل، أو القوى الخارجية، هي سبب انفجار النزاعات التي تعود، في الأصل، إلى جذور داخلية لبنانية. فالأيدي اللبنانية هي التي تتقاتل وتقوم بالمجازر تنفيذاً لأهداف تتعلق بالسلطة، في ظل مجتمع منقسم، يسمح بالتدخلات الخارجية المتمادية، وفي ظل صراعات القوى التي تلجأ لهذه التدخلات اعتقاداً منها بأن ذلك يساعدها على تحقيق أهدافها في الداخل، متجاهلة بأن هذا اللجوء يورطها في العمل على تحقيق أهداف أبعد من أهدافها.

أحداث بيروت والمقاومة في الجنوب

مثل الإنسحاب الإسرائيلي من جبل لبنان أول تراجع للسياسة الإسرائيلية في لبنان، لصالح عودة النفوذ السوري إليه وتنامي نفوذ القوى اللبنانية المعارضة، خاصة بعد بروز احتمالات سقوط اتفاق أيار. هذا مع العلم أن إسرائيل، بمساهمتها في الصراع الطائفي داخل جبل لبنان، شاركت فيما انتهى إليه هذا الصراع من «كانتون درزي» ومن تعزيز «الكانتون» المسيحي في شرق بيروت والجزء الباقي من الشوف. هذا التراجع للسياسة الإسرائيلية سوف يتتابع مع تنامي المقاومة في جنوب لبنان، والتي ستندفع إلى حدودها القصوى تحت تأثير انتصار حركة أمل في شباط ١٩٨٤، علماً بأنها نشأت عفوية وغير منظمة منذ بداية الإجتياح الإسرائيلي.

في موازاة تفاقم حرب الجبل توالت جملة من الأحداث، أهمها: قيام جبهة

الخلاص الوطني في تموز ١٩٨٣ في مواجهة سياسة الحكم القائم وبالتحالف مع سوريا، هذه الجبهة ضمت الحزب التقدمي الإشتراكي إضافة إلى الزعيم الطرابلسي رشيد كرامي وزعيم زغرتا سليمان فرنجية الناقم على حزب الكتائب منذ مقتل ابنه في العام ١٩٧٨؛ إنشاء حلف أمل - الاشتراكي، المدعوم أيضاً من سوريا، وأخيراً، اندلاع اشتباكات بين قوات حركة أمل والجيش اللبناني فيّ بيروت. تتوجت هذه الأحداث بهزيمة الحكومة في بيروت وسيطرة حركة أمل على الضاحية الجنوبية وغرب بيروت (شباط ١٩٨٤)، مما ساهم في إبعاد القوات الغربية عن لبنان خاصة وأن مراكز القوات الأميركية والفرنسية كانت قد ضربت في تشرين الأول ١٩٨٣ وانكفأت نحو البحر، كما ساهم ذلك في إعادة النفوذ السوري إلى المناطق الإسلامية. بالنتيجة، اجتمع أطراف النزاع، المحلية والإقليمية والدولية، في مؤتمر لوزان في ربيع ١٩٨٤، بعد فشل مؤتمر جنيف في خريف ١٩٨٣، وأقرت عروبة لبنان، إلغاء اتفاق أيار وتشكيل حكومة جديدة تتمثل فيها القوى اللبنانية المتقاتلة، ويتضمن برنامجها تحقيق الإصلاحات السياسية في النظام اللبناني وتأمين الإنسحاب الإسرائيلي من لبنان عبر مفاوضات «أمنية» تنتهي إلى اتفاق يضمن أمن الحدود الشمالية لإسرائيل.

بيد أن ما جرى في بيروت، من رحيل «للقوات المتعددة الجنسية» وشلّ لسلطة الدولة، كان يعطي اندفاعاً وتشجيعاً للمقاومة في مناطق الإحتلال، خاصة وأن مفاوضات خريف ١٩٨٤، بين الحكومة اللبنانية الجديدة وإسرائيل، قد فشلت بسبب إصرار هذه الأخيرة على مطالب اعتبرها لبنان تعدياً على سيادته. إن جملة ممارسات إسرائيلية كانت تلعب لصالح تصعيد المقاومة الشعبية في الجنوب اللبناني: اقتصادياً، حرق البساتين، إتلاف المزروعات، إغراق السوق بالمنتجات الإسرائيلية الرخيصة الثمن وفرض التداول بالعملة الإسرائيلية؛ أمنياً؛ مداهمات مستمرة للقرى بحثاً عن مشتبهين، اعتقالات واسعة، فرض لجان للقرى تابعة لسلطة الجيش المحتل وإطلاق حرية «جيش لبنان الجنوبي» في التحرك؛ إدارياً؛ تقسيم الجنوب إلى عدة مناطق يدار كل منها بواسطة حاكم عسكري، إلغاء دور المؤسسات الرسمية ووضع ختم اسرائيلي على هوية كل مواطن. فوق ذلك، عزل الجنوب عن باقي مناطق لبنان، عبر سد الطرق المؤدية إليه وحصر العبور منه وإليه بمعبر وحيد (باتر - جزين) في جبل لبنان، وفرض تراخيص للعبور، مما سمح بنشوء فئة من الوسطاء المتعاملين مع قوات المحتل حيث كان العابر ينتظر ساعات وأياماً من أجل العبور.

أضف إلى ذلك عامل اليأس من غياب جهد عربي منظم، أو حتى غير منظم، من أجل الحد من تمادي السياسة الإسرائيلية في المناطق اللبنانية المحتلة، فيما عدا خطابات الاستنكار والمساعي الديبلوماسية، التي لم تؤثر يوماً في قرارات إسرائيل، علماً بأن مجلس الأمن، الذي يتم اللجوء إليه غالباً للإحتجاج على إسرائيل، بقي عاجزاً عن الضغط على هذا البلد للإنسحاب من لبنان، رغم قراراته ونداءاته. إن الدول العربية المسماة بـ «عرب أميركا»، الراكضة وراء حلول سلمية مع إسرائيل، ولكن دون أن تصل حتى إلى مرحلة المفاوضات بشأن ذلك بسبب رفض هذه الدولة، المقتنعة بأن ميزان القوى لا يجبرها على تبني خيار من هذا النوع، بل على تبني كل ما من شأنه إثارة الخلاف بين المحاور العربية وتفجير الحروب فيما بينها، وذلك بهدف تثبيت الكيان الإسرائيلي، مع احتمال توسيعه كلما سمحت الأوضاع الدولية؛ نقول، إن الدول العربية هذه لم تبادر إلى دعم صمود أهالي المناطق اللبنانية المحتلة. بل، على سبيل المثال، أقدمت المملكة العربية السعودية على إيقاف شراء محاصيل الجنوب اللبناني بحجة أنها إسرائيلية الإنتاج، الأمر الذي شكل أحد تبريرات اعتداء عناصر شيعية على سفارتها في بيروت، وذلك ضمن سلسلة ضرب السفارات والمؤسسات الأجنبية، في حين أن المملكة نفسها حافظت على دعمها للمؤسسات السنية (دار الفتوى، المقاصد، وحديثاً، مؤسسات الحريري).

إذاً، إن السياسة الإسرائيلية في مناطق الإحتلال، والتخاذل العربي فيما يتعلق بمتطلبات مواجهة إسرائيل، وبخاصة التخاذل الفلسطيني، فضلاً عن المنطق السائد في لبنان، وهو الذي يقوم على إهمال ما يجري في المنطقة التي تعني طائفة أخرى، إن كل ذلك مثل شروط إنتاج خطاب سياسي يدعو لضرورة إمساك أبناء الجنوب لقضيتهم فيما يتعلق بإزالة الإحتلال الإسرائيلي، ولوحدة المؤسسات السياسية والدينية الشيعية، بما يتضمنه هذا الخطاب من مواقف سياسية ـ دينية تحرض ضد الوجود الإسرائيلي وتحرم التعامل معه باعتباره وجوداً يهودياً ـ صهيونياً يهدد الوجود الإسلامي والعربي.

لقد تصاعدت المقاومة ضد الإحتلال في الجنوب حيث تلقى الجيش الإسرائيلي عمليات شجاعة شرسة وانتحارية كبدته خسائر جسيمة في المعدات والأرواح[11]، وواجه تظاهرات يومية عارمة في المدن والقرى، بقيادة رجل الدين ورجل السياسة، حيث كان

(١١) بلغت هذه الخسائر حتى كانون الثاني ١٩٨٥، حسب المصادر الإسرائيلية، ٦١٠ قتلى و٩٣٢ جريحاً، السفير، ٢٣ كانون الثاني ١٩٨٥، ص ٣.

لهـا دور كبير في تحقيق الإنسحاب الإسرائيلي، خاصة بعد أن نشأ في إسرائيل رأي عام ضاغط على حكومة هذا البلد. مع ذلك، ومنذ آخر مرحلة من إنسحابات إسرائيل من الأراضي اللبنانية، لا يزال هذا البلد يحتفظ «بشريط أمني» يشمل ثلث مساحة الجنوب، بما فيها مزارع شبعا الأربع عشرة المحتلة في حرب حزيران ١٩٦٧ التي لم يشارك فيها لبنان، الملتزم باتفاقية الهدنة الموقعة مع إسرائيل في العام ١٩٤٩.

أضف إلى ذلك أن إسرائيل احتفظت بحقها في ملاحقة المقاومين في القرى الجنوبية (كما حصل في شباط ١٩٨٦، في تحليق طائراتها الإستطلاعية فوق الأراضي اللبنانية وفي القصف المستمر للمخيمات الفلسطينية). مع ذلك، اعتبرت الإنسحابات الإسرائيلية نصراً للمقاومة، وللقوى التي تقودها، نصراً لحركة أمل ولحزب الله. وسوف يتحول هذا النصر إلى موضوع مزايدة خطابية بين الطرفين، حيث تدعو الأولى إلى مفاوضات أمنية مع إسرائيل بهدف تأمين انسحابها الكامل من لبنان، بينما يدعو حزب الله إلى متابعة المقاومة «الإسلامية» التي أثبتت فعاليتها في انتزاع الأرض المحتلة وفي طرد كل أجنبي «مستكبر» من لبنان. وسوف تنتقل هذه المزايدة إلى بعض أحزاب اليسار (الحزب السوري القومي الاجتماعي، الحزب الشيوعي اللبناني) الساعية لإعادة نفوذها، والتي راحت تقوم ببعض عمليات «إثبات الوجود»، من أجل تقديم الشهداء، فأصبح الحزب الذي يقدم شهداء أكثر مؤهلاً لكسب شهادة المناضل، أو المجاهد، الحق. كل ذلك جرى في ظل غياب خطة جبهوية موحدة فيما يتعلق بتأمين انسحاب إسرائيل الكامل، وفي ظل وضع داخلي منقسم ومتأزم.

عودة النفوذ السوري

بالفعل، لقد خدم الإنسحاب الإسرائيلي الأخير في إثبات فعالية التحالف مع سوريا فيما يتعلق بقهر العدو الإسرائيلي، كما خدم في تقديم الحجة لعدم خروج الفلسطينيين من مخيماتهم، أو لعدم عودتهم إلى بيروت، ما دامت حركة أمل تقوم بمهمة التحرير، المهمة التي فشلت المنظمات الفلسطينية في تأديتها عندما عجزت عن مواجهة الاجتياح الإسرائيلي في حزيران ١٩٨٢. فالواقع أنه، في ربيع ١٩٨٥، أعلنت حرب شرسة بين منظمات فلسطينية تعد نفسها للعودة إلى بيروت، إلى وضع ما قبل الإجتياح المذكور، مستفيدة بذلك من تعطيل سلطة الدولة في هذه المنطقة التي غاب عنها أيضاً الجيش السوري، من جهة، وبين حركة أمل المسيطرة في الضاحية الجنوبية وغرب بيروت، والممثلة في حكومة «الوحدة الوطنية»، والمتحالفة مع سوريا، من جهة ثانية.

نشير هنا إلى أنه كان قد انفجر الخلاف بين السلطة السورية والقيادة الرسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية إثر الاجتياح الإسرائيلي وخروج القوات الفلسطينية من بيروت. وانعكس هذا الخلاف في حرب مدمرة جرت في شمال لبنان (مخيمات طرابلس) شارك فيها المنشقون عن رئاسة فتح إلى جانب الجيش السوري، وأدت، في نهاية خريف ١٩٨٣ إلى خروج القوات الموالية للقيادة الرسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية من طرابلس. إلا أن نمو حركة التوحيد الإسلامي، المدعومة من القيادة المذكورة ومن إيران، كان ينذر بعودة فتح حلبة القتال في هذه المدينة، خاصة وأن هذا النمو كان يشجع حركة الأخوان المسلمين في سوريا. وهكذا تم ضرب حركة التوحيد في أيلول ١٩٨٥ عبر معارك ضارية شارك فيها، إلى جانب الجيش السوري، بعض قوى اليسار اللبناني (الحزب الشيوعي والحزب السوري القومي) التي كانت الحركة إياها قد قلصت نفوذها، وقوى علوية في طرابلس.

لقد أحكم الجيش السوري عبر هذه الأحداث، سيطرته على مناطق انتشاره (الشمال والبقاع)، إضافة إلى سيطرته غير المباشرة، أي عبر حلفائه، في الجبل وبيروت الغربية. وبدا أن هذه السيطرة تندرج ضمن هدف يتمثل في توسيع النفوذ السوري في لبنان على حساب النفوذ الإسرائيلي ـ الاميركي، وفي إخضاع سياسة منظمة التحرير الفلسطينية لرفض التسوية مع إسرائيل على الطريقة الأميركية، عبر عزل قيادتها الرسمية التي اختارت السير في طريق «عرب أميركا».

بيد أنه تبين أن التنافس الذي نشأ بين حليفي سوريا، حركة أمل والحزب التقدمي الإشتراكي، حول السيطرة على بيروت الغربية، كاد يؤدي إلى إضعاف النفوذ السوري العائد إلى لبنان. إذ أن حرب المخيمات التي تحولت إلى حرب استنزاف بين حركة أمل والمنظمات الفلسطينية، كانت مناسبة لتدخل الحزب التقدمي الإشتراكي الذي سمح للمدافع الفلسطينية أن تطلق نيرانها على مواقع حركة أمل التي تحاصر المخيمات في الضاحية الجنوبية، وذلك في محاولة لرد الجميل للمنظمات الفلسطينية التي عاونت الحزب المذكور في حرب الجبل، والتي كان استمرار حرب المخيمات يوحدها مع المنظمات الفلسطينية التابعة للقيادة الفلسطينية الرسمية. وفي موقفه المتعاطف مع الفلسطينيين، والناقد لحركة أمل في حربها معهم، كان الحزب التقدمي الإشتراكي ينتهز فرصة الخلاف السوفييتي ـ السوري إزاء مسألة انقسام منظمة التحرير الفلسطينية للإنقضاض على حركة أمل التي أنهكتها حرب المخيمات. إلا أن «حرب العلم» في تشرين الثاني ١٩٨٥، لم تحقق هذا الهدف، كما أن حرب شباط ١٩٨٧، التي شارك

فيها الحزب الشيوعي اللبناني وقوى ناصرية وغيرها، إلى جانب الحزب التقدمي الاشتراكي، في مواجهة حركة أمل، انتهت بدخول الجيش السوري، إلى مناطق جبل لبنان، وإلى بيروت الغربية، ساحة المعركة، بعد أن ألهبت نيران الحرب المذكورة معظم شوارعها وأبنيتها وقتلت العديد من سكانها. وفي ظل سيطرة هذا الجيش، انتهت حرب المخيمات بعد انتقال الصراع فيها إلى القوى الفلسطينية، بين المعارضين للقيادة الرسمية، والمتحالفين مع سوريا، من جهة، والموالين لهذه القيادة الذين انهزموا في تموز ١٩٨٨ وانتقلوا إلى مخيمات صيدا، من جهة أخرى.

على الصعيد المسيحي، عملت السياسة السورية على اختراق القوى المحافظة ضمن إطار تجميع أكبر عدد ممكن من القوى اللبنانية المؤيدة لها. فالحكم اللبناني، ممثلاً برئيس الجمهورية، والمحاصر منذ أحداث الجبل وبيروت وسقوط اتفاق أيار، دخل، إثر تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، في مفاوضات مع سوريا من أجل تنفيذ البيان الوزاري فيما يتعلق بالإصلاحات السياسية وبتحديد العلاقة «المميزة» مع سوريا. تميزت هذه المفاوضات بالمراوغة من قبل الحكم اللبناني، تحت تأثير المراهنة على متغيرات في الوضع اللبناني تلعب لصالح القوى المحافظة، وذلك من أجل الحفاظ ما أمكن على الحصة المارونية في السلطة. إلا أن سياسة رئيس الجمهورية هذه كانت أسيوة الوضع الماروني الداخلي الذي كان من الصعب عليه أن يضبطه. «فالقوات اللبنانية»، غير الممثلة في الحكومة الجديدة، راحت تدين سياسة الحكم المنفتحة على سوريا، وتعمق علاقاتها مع إسرائيل رغم ما جرى في حرب الجبل، وإسرائيل، من ناحيتها، أرادت أن تؤمن، من خلال هذه العلاقات، استمرار حضورها في حقل الصراع اللبناني بما يساعد على عرقلة السياسة السورية في لبنان. هكذا، لم يدم طويلاً تبديل قيادة «القوات اللبنانية» بتيار موالٍ لرئيس الجمهورية، والممثل بفؤاد أبي ناضر، إذ إن التيار الموالي لإسرائيل، والساعي للإمساك بالوضع الماروني، تحرّك في مواجهة التفاهم المحتمل بين بيروت ودمشق. وتمثل هذا التيار في انتفاضة سمير جعجع ورفاقه في آذار ١٩٨٥، إثر الإنسحاب الإسرائيلي من صيدا، والتي قامت لترفع التيار المعارض لرئيس الجمهورية إلى مستوى قوة مارونية أساسية، ولتعيد المفاوضات اللبنانية السورية إلى نقطة الصفر. إلا أن هذه الإنتفاضة أسفرت عن معارك في شرق صيدا، وعن تصعيد القتال في إقليم الخروب، شاركت فيها القوى المعارضة، وبخاصة الحزب التقدمي الإشتراكي وقوى أخرى في صيدا، مما أدى إلى تهجير العدد الأكبر من مسيحيي تلك المناطق.

اعتمدت سياسة القيادة الجديدة «للقوات اللبنانية»، الممثلة بإيلي حبيقة، والتي

جاءت نتيجة تسوية بين حزب الكتائب وأركان هذه القوات، على عاملين: إخفاق القيادة السابقة في الحروب التي خاضتها مع القوى المعارضة، ورغبة مسيحية في إنهاء حالة الحرب التي أثـار استمرارها إعياء عاماً وحالة اجتماعية مأساوية. لذا، أعادت تلك القيادة العلاقة الإيجابية مع سليمان فرنجية ضمن إطار السعي إلى توحيد الموقف الماروني، وانفتحت على سوريا باتجاه اتفاق سياسي ينهي حالة الحرب في لبنان. إلا أن هذه السياسة كانت تمثل تهديداً لسلطة حزب الكتاب والحكم، المبعد عن المفاوضات الجديدة مع سوريا، مما أدى إلى عودة تعاون هذا الحزب مع فريق سمير جعجع من أجل إسقاط الإتفاق الثلاثي الذي توصل إليه في دمشق رئيس «القوات اللبنانية» مع حركة أمل والحزب التقدمي الإشتراكي ، في أواخر كانون الأول ١٩٨٥. وقد وجّـه هذا التعاون ضربة للإتفاق المذكور، الذي نص على إلغاء الطائفية السياسية على مراحل، وإقامة علاقات مميزة مع سوريا(١٢)، وذلك من خلال المعارك الدموية التي جرت في كانون الثاني ١٩٨٦، والتي انتهت إلى إبعاد حبيقة عن شرق بيروت وتسلم جعجع قيادة «القوات اللبنانية»، مما أثار استنكار وزراء المعارضة لسقوط الإتفاق الثلاثي (الذي بدا وكأنه جاء رداًعلى سقوط اتفاق أيار ١٩٨٣) والذين اتخذوا قراراً بمقاطعة رئيس الجمهورية. ومنذ ذلك الحين توتّرت العلاقات بين سوريا والقوى المحافظة، دون أن تنجح في محاولاتها لاختراق تلك القوى، لا بالقوة (كمحاولة قوات حبيقة في أيلول ١٩٨٦) ولا عبر عودة التفاوض مع الحكم اللبناني (كما في آب ١٩٨٦ حيث ثارت قوات جعجع على مبادرة رئيس الجمهورية في إعادة التفاوض مع سوريا، فحصلت معارك بين الطرفين). بالتالي، انصبّ اهتمام السلطة السورية على إعادة قواتها إلى بيروت الغربية لضمان سيطرتها على المناطق الإسلامية وضبط القوى السياسية العاملة فيها، بانتظار معركة انتخابات رئاسة الجمهورية في أيلول ١٩٨٨.

تجدد الصراعات

الأزمة المفتوحة منذ الرابع عشر من آذار ١٩٨٩ أدخلت لبنان في فصل متجدد من النزاعات، وأثبتت أن القوى المتنازعة لم تنهك بعد من دورة العنف التي بقيت عاجزة من الوصول بهذه القوى إلى أهدافها المعلنة.

ولا ريب أن موضوع هذا الفصل المتجدد يتلخص في العودة إلى النزاع المركزي

(١٢) راجع نص هذا الإتفاق في حاليات، عدد ٤٠، خريف ١٩٨٥، بالفرنسية ص. ص (١٦٣ ـ ١٨٢) وبالعربية ص. ص. (٢٩٠ ـ ٣٠٠).

حول النظام السياسي اللبناني بين القوى الإسلامية والقوى المارونية، وذلك بعد سلسلة من الصراعات «الفرعية» أو «الجانبية» حول السلطة داخل المناطق ـ الطوائف: أحداث أمل ـ حزب الله في المناطق الشيعية، أحداث الجيش ـ «القوات» في المناطق الشرقية، والأزمة التي عكسها اغتيال أنور الفطايري في جبل لبنان (آذار ١٩٨٩). وإذا كانت هذه الأحداث قد بينت عجز كل من القوى الطائفية عن احتكار السلطة في مناطقها، وبالتالي، عن فرض تمثيلها للطائفة التي تنتمي إليها من أجل التفاوض مع القوى الطائفية المقابلة، فإن التحول إلى تفجير الصراع بين القوى الطائفية يفسح المجال أمام تنويم النزاعات «الفرعية» وإبراز التنظيم السياسي الأكثر سيطرة في الطائفة كقوة مدافعة عن «حقوق» هذه الأخيرة.

لقد أثبتت حرب آذار أن الصراع بين القوى الطائفية يجمع قوى الطائفة نفسها (في حالة الموارنة: عودة تحالف الجيش و«القوات»، والشيعة: تضامن مؤقت لـ «أمل» وحزب الله)، أو القوى الإسلامية (عودة لقاء جنبلاط ـ الحص)، وذلك حول موقف سياسي موحد تتطلبه مواجهة الخصوم، ويؤجل الخلافات الفرعية إلى حين تنويم الجبهة مع الخصم الرئيسي. هكذا يدخل لبنان في دوامة من العنف دون أن يحسم الصراع لا لصالح تنظيم سياسي معين داخل الطائفة ولا لصالح قوى طائفية متحالفة، وتبقى النتائج الفعلية للصراعات معكوسة في حدود جغرافو ـ سياسية بين المسلمين والموارنة دون أن تكون مفتوحة جسور التعايش اليومي «الوطني» بين الطوائف الإسلامية، فضلاً عن تعزيز سلطة الأحزاب والقوى الطائفية المتعددة، وذلك في ظل ضرب احتمالات اتفاق سياسي يعيد لمركز الدولة دوره في تنظيم وإدارة الحياة في البلد.

إن الأحداث التي تفجرت منذ آذار ١٩٨٩ تدعم هذا الانطباع: إن قائد الجيش العماد ميشال عون الذي كانت سوريا قد راهنت عليه، حتى عشية الإنتخابات الرئاسية، كزعيم ماروني بديل لحزب الكتائب و«القوات اللبنانية»، كان تعيينه رئيساً للحكومة الانتقالية ـ بعد فشل هذه الإنتخابات واستبعاده كمرشح للرئاسة ـ يشجعه على المضي قدماً في تحقيق طموحه المتمثل في بسط سلطته على المعسكر الماروني تمهيداً لسيطرته على الدولة ومؤسساتها. في هذا الإطار إن تسلم الجيش لقيادة القرار الماروني إثر أحداث شباط ١٩٨٩ بينه وبين «القوات» كان خطوة لسيطرة الحكومة العسكرية على الأرض من خلال إحكام قبضتها على الأمن والمرافىء في بيروت الشرقية. بيد أن نقطة الصدام بين هذه الحكومة والصف الإسلامي تتمثل في محاولة نقل التجربة الناجزة في

شرق بيروت إلى مناطق سيطرة الجيش السوري والقوى الإسلامية، على يد الحكومة إياها، في وقت لم تكن جهود «لجنة المساعي الحميدة» العربية (التي تشكلت في كانون الثاني ١٩٨٩) قد توصلت إلى جمع أطراف النزاع حول اتفاق سياسي بشأن إصلاح النظام وانتخابات الرئاسة. على العكس من ذلك، إن أنباء كانت تشير إلى فيتو إسلامي ـ سوري على رئيس الحكومة العسكرية كمرشح للرئاسة وإلى خلاف حول أولوية الإصلاح السياسي والانتخابات.

الواقع أن جذور هذا الخلاف تعود إلى تضارب المشاريع السياسية. ففي مقابل المشروع العسكري لإعادة بناء سلطة الدولة بما يتضمنه من إصلاحات سياسية وإدارية مبهمة (باعتبارها غير معلنة) نرى مواقف إسلامية تتمثل بضرورة إجراء إصلاحات سياسية واضحة تضمن للقوى الإسلامية مواقع مشاركة بالفعل في السلطة والقرار كبديل وحيد للدويلات الطائفية السائدة. إن مأزق الصراع الطائفي هنا هو أن مثل هذه الإصلاحات يمس الأرجحية المارونية في الدولة ويعزز خوف الكتل السياسية المارونية من غلبة إسلامية محتملة من جهة، ومن جهة أخرى فإن الإبقاء على صيغة ١٩٤٣ للحكم، حتى في ظل بعض الإصلاحات الإدارية، يعزز مشاعر الغبن التي تحكم مواقف القوى الإسلامية. هذا التضارب في المواقف المتصلبة يبقى في أساس الأزمة اللبنانية، ويمثل خلفية المواقف السياسية اليومية إزاء هذه المسألة أو تلك. من هنا فإن كل طرف تحيَّن الفرص وراهن على التبدلات الداخلية والدولية من أجل إحراز نصر ضد خصمه وإفشال محاولاته في السيطرة. وهكذا بقي لبنان ساقطاً في الحلقة المفرغة خاصة إذا تذكرنا كيفية تدخل العامل الخارجي في النزاع: الحكومة العسكرية، مدعومة من العراق، تفتح المعركة في سبيل «تحرير لبنان من سوريا وإسرائيل»، في حين أن النار تصيب المناطق الإسلامية ومواقع الجيش السوري فيها، وذلك في محاولة منها لتحريك الرأي العام اللبناني والعربي والدولي ضد الوجود السوري في لبنان والحكومة السورية التي «تفشل» مبادرة اللجنة العربية السداسية، مما يساعد على إزالة هذا الوجود سواء عبر تدخل مجلس الأمن الدولي أو عبر تدخل دولي مباشر في النزاع، خاصة وأن الوضع العربي العام يميل أكثر لصالح العراق وأن الغرب لا يحابي سوريا مطلقاً. وإذا تأملنا في أبعاد هذا الهدف الذي وضعته الحكومة العسكرية نجد أنها كانت تتصور، تكراراً لتصورات الكتل السياسية المارونية الأخرى (الكتائب، «القوات»، «الأحرار»)، أن إخراج الجيش السوري من لبنان (مثلما كان في الماضي غير البعيد إخراج الفلسطينيين منه) يبعث ضعف القوى الإسلامية (المؤهلة دوماً للتنافس العنيف فيما بينها) ويعيد موازين القوى اللبنانية لصالح

الحكومة العسكرية بحيث تقدر على السيطرة على الدولة وإداراتها وفق صيغة ١٩٤٣. أما الصف الإسلامي، وبخاصة حركة أمل والحزب التقدمي الإشتراكي، فيفتح المعركة من أجل إسقاط الحكومة العسكرية التي باتت تقف عقبة أمام تحسين مواقع هذه القوى في الدولة، متمسكاً بدعم الجيش السوري الذي تسهم مشاركته الفعلية في القتال في إثبات القدرة على إفشال تدخل عربي أو دولي لا يعترف بضرورة إصلاح النظام اللبناني وبالحصة السورية (أي العلاقات المميزة مع سوريا) في أي حل منشود. في هذا السياق جاء بيان اللجنة العربية في دمشق[١٣] وفشل المحاولة الفرنسية في تدخل مجلس الأمن، وكذلك المواقف الأميركية والأوروبية الأخرى، لغير صالح أي من الطرفين المتنازعين، ولو أن هذه المواقف أخذت تسمي سوريا كواحد من أطراف النزاع الذي كانت هذه الأخيرة تصر على عدم إعلان تدخلها فيه. ولعل من تفسيرات تلك المواقف أن سوريا أعطت الغرب جزءاً مهماً مما يريده من منع الامتداد الإيراني في لبنان (الإفراج عن بعض الرهائن ومحاولة تهميش حزب الله)، وهي لا تزال تحمل هذه الورقة كوسيلة ضغط من أجل تحسين شروطها التفاوضية مع الغرب.

من ناحيتها، إن تورط القوى الخارجية في النزاع اللبناني يساهم في تعقيد هذا النزاع نظراً لانتقال الصراع فيما بينها إلى الساحة اللبنانية حيث تحاول كل منها إفشال مخططات الأخرى. وهنا لا بد من القول إنه من الوهم والإيهام تصور لبنان المتفجر، وهو أصلاً بلد الوساطة والإتصال بين الغرب أو الشرق، مثله مثل أي بلد من بلدان العالم الثالث الخاضع للصراعات الدولية والإقليمية على النفوذ فيه؛ نقول إنه من الوهم تصور هذا اللبنان مقطوعاً عن التدخل الخارجي، لا سيما وأن كلاً من القوى اللبنانية المتنازعة نفسها يتطلع إلى مثل هذا التدخل لتوظيفه لصالح إحراز نصر على خصمه وإن تورط، بطبيعة الحال، في تنفيذ أهداف حليفه الخارجي.

وهكذا استمرت المأساة اللبنانية حيث لم يسمح الموقف الدولي، في ظل الوفاق

---

(١٣) المقصود هو النداء الذي تلاه رئيس «اللجنة العربية للاتصال والمساعي الحميدة» أثر اجتماعه مع الأحزاب والقوى الإسلامية وعدد من الشخصيات (بغياب «الجبهة اللبنانية» المدعوة لهذا الاجتماع) والذي دعا فيه «الأطراف اللبنانية المتقاتلة» إلى وقف النار تمهيداً لبدء الحوار من أجل الاصلاحات السياسية. وذلك دون أن يشير إلى سوريا كطرف في القتال الدائر، الأمر الذي كان رئيس الحكومة العسكرية يصر على إعلانه. حول مضمون هذا البيان وموقف العماد ميشال عون منه، انظر السفير ١٩٨٩/٤/٦، ص.ص (١ و٧).

الأميركي ـ السوفييتي بخاصة، كما لم يسمح في فصول النزاعات السابقة، لا بنصر طرف على آخر ولا بالوصول إلى اتفاق سياسي حول إنهاء الحرب. فالوضع العربي العام، المنفتح على تسوية مع إسرائيل، وما يتطلبه ذلك من وفاق مع الولايات المتحدة، والمتضامن مع العراق في حربها ضد إيران منذ ١٩٧٩، قد سمح للعراق الراغب في استعادة نفوذه المفقود في لبنان منذ ١٩٧٧، وخاصة بعد وقف الحرب على الجبهة الإيرانية، أن يحارب سوريا بالتحالف مع الحكومة العسكرية اللبنانية(١٤) ـ سوريا التي تضامنت مع إيران في الحرب المذكورة، والتي فتحت المعركة، من ناحيتها، على العراق بالتحالف مع القوى الإسلامية اللبنانية. هذا في الوقت الذي تستريح إسرائيل من حرب عربية ضدها دون أن توفر دعمها لفئات لبنانية عديدة، مشاركة هكذا في تأجيج النزاعات وذلك بما يسمح لقمع الإنتفاضة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ مطلع ١٩٨٧، تمهيداً لفرض حلول للمسألة الفلسطينية تتفق وشروطها.

ما زالت إسرائيل والولايات المتحدة وأوروبا متفقة، وإن متنافسة، على الرهان والعمل من أجل المزيد من التمزق العربي بما يفيد بسط سيادتها على المنطقة العربية وفرض شرعية الوجود الصهيوني فيها. وهذه القوى لا تشكل أدوات في خدمة السياسة المارونية لأن مواقف كل منها تبقى أسيرة مصالحها القومية. على الأقل، إن تجربة «القوات المتعددة الجنسيات» ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣، ومواقف إسرائيل التحريضية والتقسيمية في حرب الجبل، فضلاً عن الإتفاق الأميركي ـ السوري حول انتخابات أيلول ١٩٨٨، تشهد على ذلك. أما سوريا، الرافضة لمشاريع سلام تتبنى اتفاقات منفردة بين إسرائيل وكل من الدول العربية (كاتفاقات كمب دايفيد)، فكانت تسعى أصلاً إلى تحقيق توازن إسلامي ـ مسيحي في دولة لبنانية تقع تحت مظلتها السياسية، إلا أنها عجزت عن طمأنة واستقطاب الصف السياسي الماروني رغم تعاونها مع كل من فرنجية وحبيقة اللذين بقيا في عزلة إزاء الكتلة المارونية. من ناحية أخرى، وكما قلنا سابقاً، اتجهت سوريا منذ انسحابها من بيروت والجبل إثر الإجتياح الاسرائيلي عام ١٩٨٢ لإعادة جيشها إلى هذه المناطق لأن حضورها العسكري يضمن لها السيطرة أكثر على حلفائها من القوى الإسلامية التي تنازعت على السلطة في هذه المناطق «الوطنية» (الحزب الإشتراكي ـ أمل وأمل ـ حزب الله) وعلى السيطرة على الوضع الفلسطيني، من خلال قوى فلسطينية

---

(١٤) عن «هندسة» العلاقات مع العراق ومنظمة التحرير الفلسطينية وتأكيدها مع فرنسا، أنظر رواية كريم بقرادوني، لعنة وطن، ص. ص. (١٥٧ ـ ١٨٤). وعن تأكيد الموقف العراقي الداعم للعماد عون، انظر ص ٢١٤.

متحالفة معها، بعد أن أثبتت حرب المخيمات الطويلة عجز حركة أمل عن ضبطه. ولا شك بأن عودة الحضور السوري المباشر في المناطق الإسلامية كانت، فضلاً عن ذلك، نوعاً من إعادة الإعتبار للقوى الإسلامية التي تشعر بأنها خسرت محاولات عديدة لتحقيق مطالبها السياسية، كاتفاق دمشق في أوائل ١٩٨٦.

رغم كل ذلك بقي الخارج حبل الإنقاذ ونقالة إلى الغايات. إذ لم يكن كافياً أن تتشكل اللجنة الثلاثية العربية من أجل الوصول إلى إنهاء الحرب في لبنان عبر مفاوضات مع الأطراف المعنية، كما تقرر في مؤتمر القمة العربية في الدار البيضاء (أيار ١٩٨٩). بل إن تحقيق وقف النار انتظر أواخر أيلول على أثر تدخلات بدت خطيرة في الظاهر. فالواقع أن كلًا من المتنازعين أراد أن تكون اللجنة المذكورة أداة ضغط على الخصم لحمله على التراجع، لذا عجزت هذه اللجنة عن منع التفجيرات الأمنية التي كانت تحصل خلال مفاوضاتها مع المتقاتلين، وتتوج هذا العجز في بيانها الذي أعلنت فيه توقفها عن متابعة عملها، والذي اتهمت فيه سوريا بعرقلة بلوغ الإتفاق المنشود[١٥]. ثم جاء التفجير الواسع الذي أدخل لبنان في دورة أخرى من العنف ليزيد من مأساة الشعب اللبناني ويأسه من احتمالات العودة إلى الأمن والاستقرار.

ولا شك في أن بيان اللجنة العربية الثلاثية والتفجير الواسع الذي تلاه قد شكل ضغطاً على القوى الدولية لحثها على مزيد من التدخل. لذا كان هذا التدخل نشيطاً ومباشراً هذه المرة، بعد أن كان يقتصر على دعم إعلامي للجنة العربية، فكان مجيء الأسطول الفرنسي إلى السواحل اللبنانية بمثابة تحذير من خرق لجبهة سوق الغرب يهدد بسقوط الحكومة العسكرية، في الوقت الذي كان تدخل المفاوض السوفييتي، الذي رافق توجه الأسطول الفرنسي إلى لبنان، يلعب بمثابة ضمانة لسوريا وحلفائها في وجه الفزاعة الفرنسية، التي استفادت من الدعم الاميركي غير المعلن لها، وبخاصة من مجلس الأمن الذي كان قد اتخذ قراراً بوقف النار ودعم جهود اللجنة العربية في لبنان. غير أن هذه التدخلات جرت، رغم الحملات الإعلامية الغربية والعربية التي اتهمت سوريا بالوقوف عقبة أمام الحلول المطروحة، دون أن تُغلّب طرفاً على آخر في لبنان. إذ ليس المطلوب أن تكسب سوريا المعركة بحيث تصبح سيدة الموقف في لبنان وتملك، بالتالي، ورقة رابحة في عملية التفاوض مع الغرب من جهة، ولا تغليب منطق الحكومة

(١٥) انظر نص تقرير اللجنة الثلاثية العربية الذي يتهم سوريا بعرقلة التوصل الى اتفاق في النهار، ١٩٨٩/٨/٣٠، ص.ص (٣ و٤).

العسكرية في الصراع ضد سوريا من جهة أخرى. ولعل إقفال السفارة الأميركية في شرق بيروت، وما رافقه من حرب إعلامية بين الولايات المتحدة ورئيس الحكومة العسكرية، دليل ساطع على ذلك. من هنا بـدا الحل الذي ظهرت ملامحه مع عودة اللجنة العربية إلى عملها وتوضَّح مع نتائج الاجتماعات النيابية اللبنانية في الطائف، توازنياً في المستوى السياسي كما في مستوى الإصلاحات الخاصة بالنظام اللبناني وتوزيع السلطة فيه؛ كما بدا الحل إياه جدياً بما أنه حظي بدعم مختلف القوى الدولية، وبخاصة الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي المتفاهمين على طي صفحة العنف في أوضاع الانفراج التي أخذت تسود بينهما منذ إعلان البيريسترويكا السوفياتية في العام ١٩٨٩.

وإذا كان قرار مجلس الأمن (١/١٠/١٩٨٩) المؤيد لما جرى في الطائف وما تلاه من انتخابات رئاسية قد لعب لصالح تمرير اتفاق الطائف، إلا أنه كان ثمة ما يعيق ذلك: رفض العماد ميشال عون الطامح لاحتلال مركز رئيسي في أي مشروع حل في لبنان، حيث كان لا يزال يراهن على التنافس بين الولايات المتحدة (المرتبطة أكثر «بالقوات اللبنانية») وبين فرنسا والفاتيكان (اللتين ظهرتا أكثر تمسكاً بالمحافظة على مواقع العماد ميشال عون في المنطقة الشرقية)؛ ثم تشكيك حزب الله باتفاق الطائف (فهو يشعر بأن هذا الأخير مشروع لتصفيته وبالتالي لتصفية النفوذ الإيراني في لبنان ولإمكانات إيران في التأثير على الغرب، خصمها اللدود منذ انتصار الثورة). وهكذا، انفتحت أزمة عميقة إثر اغتيال الرئيس المنتخب رينيه معوض في ذكرى يوم استقلال لبنان: حرب إقليم التفاح بين حزب الله وحركة أمل منذ كانون الأول ١٩٨٩، وحرب الجيش ـ «القوات اللبنانية» (التي لم تعلن بوضوح تأييدها لاتفاق الطائف، لكن التي لم تصفق للحكومة العسكرية في تظاهرات قصر بعبدا) في شرق بيروت منذ شباط ١٩٩٠. أحداث استمرت في ارباك وشل محاولات إعادة بناء الدولة ووقف الحرب اللبنانية حسب اتفاق الطائف.

مع ذلك، بدا أن تلك المحاولات أخذت تشق طريق النجاح مع العملية العسكرية المشتركة التي نفذها الجيشان السوري واللبناني ضد قوات العماد ميشال عون في شرق بيروت (تشرين الاول ١٩٩٠)، والتي أنهت تمرد هذا الأخير الذي فتح معاركه في ظل ميزان قوى، محلي وعربي ودولي لغير صالحه. ذلك أن تراكم الأحداث استمر في إضعاف وزنه السياسي والعسكري على نحو منسّق. فقد توج اتفاق الطائف ليس فقط وفاق أكثرية القوى السياسية اللبنانية (بما في ذلك حزب الكتائب و «القوات اللبنانية»)، بل أيضاً وفاقاً عربياً حول تكريس الانفتاح على التعاون مع الولايات المتحدة، خاصة وأن هذه الأخيرة راحت تفرض زعامتها السياسية على العالم مستغلة انكفاء الدور السوفييتي «اللاجم» لها منذ انطلاق

البيريسترويكا في الكتلة الشرقية في العام ١٩٨٩[١٦]. ثم تعزز هذا الوفاق في أزمة الخليج التي تفاقمت مع محاولة الحكم العراقي ضم الكويت (آب ١٩٩٠)، رغم ميزان القوى العربي والدولي الذي لم يكن لصالحه[١٧]، وحيث نشأ تحالف دولي ـ عربي كان من شأنه أن يعزل النظام العراقي تمهيداً لهزيمته في مطلع العام ١٩٩١. الأمر الذي كان ينعكس في عزلة الحليف اللبناني (العماد عون) لهذا النظام، ويلعب لصالح تثبيت النفوذ السوري في لبنان وعودة سلطة الدولة اللبنانية.

هكذا تشكلت الحكومة اللبنانية الجديدة (كانون الأول ١٩٩٠) التي تمثلت فيها غالبية القوى السياسية المتنازعة (باستثناء حزب الله، الحزب الشيوعي اللبناني والتنظيم الشعبي الناصري)، رغم أن «القوات اللبنانية» لم تتمثل فيها بشخص «قائدها» (خلافاً للأحزاب الأخرى) احتجاجاً على طريقة تعيين الحكومة وحجمها (٣٠ وزيراً)، ورفضاً العمل مع بعض أعضائها الذين اعتبرتهم يمثلون قوى غير رئيسية في البلد. رغم ذلك انطلق عمل الدولة، فانتشر الجيش اللبناني في بيروت ووحد العاصمة، حُلّت الميليشيات، أُقرّت العلاقات المميزة بين لبنان وسوريا حسب اتفاق الطائف، وانتشر الجيش اللبناني في المناطق اللبنانية الجنوبية (بما في ذلك المخيمات الفلسطينية في شرق صيدا وصور التي كانت تخرج عن السيطرة المباشرة للقوات الاسرائيلية و«جيش لبنان الجنوبي»). وقد كان كل ذلك يهيء الدولة اللبنانية للتفاوض بشأن انسحاب اسرائيل من المناطق اللبنانية حسب قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥، وسط مناخ لعبة التسوية السلمية الذي ساد المنطقة العربية منذ تفعيل المبادرة الاميركية، المدعومة من الدول الرأسمالية الكبرى (مقررات مؤتمر الدول السبع أواسط تموز ١٩٩١)، والقائمة على مبدأ مقايضة الأراضي العربية المحتلة وتطبيع العلاقات بالسلام مع إسرائيل.

في أية حال، نخلص من تحليلنا لمختلف مراحل الحرب في لبنان إلى أن كل ما كان يقدمه الحليف الخارجي والوضعان العربي والدولي، تمثل في استمرار الأزمة اللبنانية في دوامة الحرب ولعبة التسويات السياسية في وقت تتثبّت المواقع العسكرية بحيث لا يغلب هذا الطرف ذاك، وبحيث تنحصر الحرب في إطار التراشق المدفعي، الأمر الذي ألحق بالشعب اللبناني

---

(١٦) حول أثر البيريسترويكا في العلاقات الدولية الجديدة، أنظر دراستنا: «أيديولوجية البيريسترويكا، الديمقراطية والسلام»، **الفكر الاستراتيجي العربي**، العدد ٣٤، تشرين الأول ١٩٩٠.

(١٧) عن هذه المسألة، انظر دراستنا: «أزمة الخليج، جذور وآفاق»، **الفكر الاستراتيجي العربي**، العدد ٣٥، كانون الثاني ١٩٩١.

المزيد من الدمار والقتل والتهجير والبؤس الاجتماعي. يلي ذلك أن اختيار الحليف الخارجي، في سيرورة النزاعات اللبنانية المتشابكة مع تدخلات القوى الخارجية المتنافسة، يتحدد على قاعدة مدى استعداد هذا الحليف لتقديم الدعم الضروري الذي يخدم تحسين موقع حليفه اللبناني في حقل الصراع (أو الذي يخدم، على الأقل، معركته في سبيل الحفاظ على الوجود). ومما لا شك فيه أن عاملاً «ثقافياً ـ تاريخياً» يلعب دوره في هذا المجال: القوى السياسية المسلمة تؤكد على هويتها العربية ـ الإسلامية فتجسد ذلك في تعاونها مع سوريا والمقاومة الفلسطينية؛ والقوى السياسية المارونية تدعي الإنتماء إلى «العالم الحر» فتتعاون مع المعسكر الرأسمالي الغربي مع ما يؤدي ذلك إلى انفتاح على إسرائيل التي تعتبر، بالنسبة للمسلمين، جسماً غريباً مزروعاً بالقوة على أرض عربية. وقد رأينا أن «القوات اللبنانية» تذهب بعيداً في تعاونها مع إسرائيل (فتفتح مكتباً ممثلاً لها في المنطقة الشرقية رغم غياب أي علاقة رسمية بينها وبين لبنان)، مبررة ذلك بأن هناك قضية واحدة تجمع بين المسيحيين واليهود، وهي قضية الأقليات في الشرق.

مع ذلك فقد رأينا أن اختيار الحلفاء الخارجيين تقلَّب في مجرى الصراعات: تعاون الحزب التقدمي الإشتراكي مع إسرائيل في حرب الجبل؛ عودة حزب الكتائب إلى محاولة التعاون مع سوريا ولو بشروط تتعلق بالتنافسات داخل الصف الماروني، علماً أنه بقي على علاقات إيجابية مع «عرب أميركا» (بما فيهم منظمة التحرير الفلسطينية)؛ ثم تعاون الحكومة العسكرية و«القوات اللبنانية» مع العراق وحركة فتح منذ عشية انتخابات الرئاسة في أيلول ١٩٨٨. وتشكل حركة أمل استثناء (رغم تعاون عناصر شيعية مع إسرائيل و«جيش لبنان الجنوبي») حيث بقيت ثابتة في تعاونها مع سوريا دون أن تتردد في نقد العرب المتجاهلين لقضية الجنوب اللبناني، في حين أن حزب الله يمثل حالة مختلفة نظراً لعمق الروابط الإيديولوجية والتنظيمية التي تشده إلى إيران (فهو يعلن نفسه امتداداً «للحالة الإسلامية» التي أطلقتها الثورة الإيرانية). هكذا يبقى خيار الحليف الخارجي محكوماً بلعبة النزاع من أجل السلطة، دون أن ينفي ذلك تدخل العامل الإيديولوجي (أو الثقافي) في تحديد هذا الخيار.

الفصل التاسع

تأثيرات ونتائج

في الحرب اللبنانية، ترافق استمرار نمو التنظيم السياسي الطائفي مع إنتاج خطاب سياسي حول الدولة، ومع السيطرة على وسائل نقله، خطاب بقي أسيراً لإرث المجتمع الطائفي وشكل عنصراً هاماً في تحريك المجتمع باتجاه إعادة بنائه على نحو يستجيب للتطورات التي شهدتها البنى الطائفية حتى عشية الحرب وخلالها. في هذا المجال، إن النظر إلى الدولة من خلال موقع الطائفة فيها، الدعوة إلى تحسين هذا الموقع أو الدفاع عنه، والكلام العنيف الذي يرافق ذلك مع ما يتضمنه من حضّ على قتال الخصم الطائفي والعدو الخارجي؛ إن كل ذلك لم يؤدِ سوى إلى فعل طائفي ورد فعل مماثل في النزاعات بين القوى المتعددة.

تجلى العنف الطائفي في ممارسة القوى السياسية الطائفية للقتل على الهوية والقصف والقنص العشوائيين على مناطق الطائفة المقابلة، حيث يقتل أو يشوه الفرد بسبب انتمائه إلى طائفة ـ منطقة محددة؛ كما تجلى العنف إياه في معارك بين أحياء ومناطق انقسمت طائفياً ومذهبياً. هكذا قسّمت العاصمة إلى قطاعين شرقي مسيحي وغربي أسلامي، وجبل لبنان إلى درزي ـ مسيحي. ومع هذا التقسيم هجّر العدد الأكبر من الطوائف الأقليات التي سكنت مناطق الأكثرية الطائفية (الفلسطينيون والأكراد والشيعة من شرق بيروت؛ والمسيحيون من بيروت الغربية، الدامور، الشوف، إقليم الخروب وعدد من قرى الجنوب).

الدويلات الطائفية

قتل، تدمير، حرق، تهجير. هذه هي أشكال العنف التي وظفتها القوى السياسية المتنازعة في لبنان من أجل تحقيق أهدافها. وقد حقق كل منها نصراً هنا وهُزِم هناك، ونجح كل منها في السيطرة على منطقة (أو مناطق) الطائفة التي ينتمي إليها. بذلك،

تحول لبنان إلى «غيتوات»، إلى دويلات طائفية يمثل الحزب فيها السلطة السياسية والعسكرية، وبالتالي فإن الدولة التي كادت أن تستعيد سلطتها في السنة الأولى من حكم أمين الجميل، تُهزم من جديد وتنقسم أجهزتها الإدارية والإعلامية والعسكرية(بعد أن انقسم الجيش منذ حرب الجبل و «انتفاضة» شباط ١٩٨٤، إلى ألوية طائفية منها من تمرد على القيادة الرسمية وأعلن ولاءه للقوى المعارضة التي تنتمي إلى الطائفة نفسها، ومنها من استمر في ولائه للدولة). ولم يغيِّر من هذا الواقع في شيء تشكيل حكومة الوحدة الوطنية التي انتقل النزاع إلى داخلها فقسّمها بين معارضين للحكم وبين موالين له، مما أسفر عن تكييف الوزارات مع الدويلات القائمة وتوظيفها في خدمة هذه الدويلات الحزبية.

في ظل هذه الدويلات ذات الحدود التي تعكس خطوط القتال نفسها، تعمل الميليشيات على إخضاع ألوية الجيش لإراداتها، تسيطر على إدارات الدولة وتحتكر الفساد المنتشر فيها (الرشوة والضرائب غير الرسمية)، تفرض الخوات وتقيم حواجز التفتيش ، تنشىء مرافىء خاصة وتسيطر على مرافىء الدولة حيث تفرض ضرائب على البضائع المستوردة، تخلق جواً تنتشر فيه السرقات[1] ويتردى الأمن اليومي بتقوية سلطة القبضايات الحزبية، المقاتلين والمدافعين عن الطائفة ـ المنطقة أنفسهم، والتي يحتمل تحول الخلاف «الفردي» فيما بينها إلى اشتباكات تحرق الحي أو المنطقة أو القرية.

بيد أن الدويلات الطائفية، التي أقيمت مؤقتاً بانتظار عودة الدولة المنشودة، لا تنعم بالإستقرار وسلطة الميليشيات المسيطرة فيها غير مطلقة. يدل على ذلك النزاعات «الجانبية» التي جرت في داخلها على مستويات عدة. **المستوى الأول مذهبي**، ويتمثل في النزاع على السلطة بين حركة أمل والحزب التقدمي الإشتراكي من جهة وحركة المرابطون من جهة أخرى، وبعد تصفية هذه الأخيرة، الحروب التدميرية بين قطبي حلف أمل ـ الاشتراكي. في **المستوى الثاني** يقع التنافس داخل الطائفة حيث يتنامى، وإن بدرجة متفاوتة بين هذه الطائفة وتلك، الحزب المنافس للحزب المسيطر. في هذا المجال، نذكر منافسة حزب الله الذي نجح في اجتياز منطقة نفوذه في بعلبك نحو الضاحية الجنوبية وجنوب لبنان مهدداً بذلك سيطرة حركة أمل (التي استطاع أن يستقطب

---

(١) حسب مصادر قوى الأمن الداخلي، بلغ عدد السرقات ٥٤٧٨٦ (أهمها سرقات السيارات والبنوك)، وذلك بين عامي ١٩٧٤ و١٩٨٤ . النهار العربي والدولي، عدد ٤٥٥، السنة الثامنة، ٢٠ ـ ٢٦ كانون الثاني ١٩٨٦، ص.ص. ١٧ و١٨.

عناصر تنتمي إليها أيضاً، ذات الأصول البعلبكية خصوصاً) في هذه المناطق، حيث تحول التنافس المذكور إلى توتر بدأ ضمنياً أثناء حرب المخيمات وظهر علنياً منذ عاشوراء ١٩٨٧)، ثـم إلى صدام عنيف في رمضان ١٩٨٨ وكانون الثاني ١٩٨٩ إلى أحداث إقليم التفاح المستمرة منذ كانون الأول ١٩٨٩. ولم يسلم القطاع الشرقي للعاصمة من التنافس والصراعات، ليس فقط بين «الجبهة اللبنانية» والزعيمين فرنجية وإده، بل حتى بين حزب الكتائب و«القوات اللبنانية»، علماً أن مؤسسة الجيش تحولت إلى تنظيم سياسي مع الحكومة العسكرية التي أطاحت، بالإشتراك مع «القوات»، حزب الكتائب إثر انهاء ولاية أمين الجميل، والتي نشأ بينها وبين «القوات» صراع عنيف في شباط ١٩٨٩ كما في آخر كانون الثاني ١٩٩٠. أخيراً، ليس التنافس بين عائلتي جنبلاط وأرسلان بدون أهمية، وكذلك التنافس التقليدي بين زعماء المنـاطق السنية، وبين المؤسسات السنية أيضاً (دار الفتوى، المقاصد ومؤسسات الحريري).

في المستوى الثالث، تلعب التنافسات داخل القوى السياسية المسيطرة نفسهافي التشكيك بقدرتها على تأمين ديمومة احتكارها للسلطة في الدويلة. هكذا نرى عدة انقسامات وصراعات داخليـة جرت بين قيـادات «القوات اللبنـانية»، وانعكست في الإنقلابات التي قامت بها بعض هذه القيادات (جعجع، حبيقة) المتمردة على احتكار آل الجميل لقيادة السياسة المارونية. كذلك نشأ التنافس داخل حزب الكتائب نفسه بين جماعة الرئيس أمين الجميل الذي كان يهيء نفسه لوراثة رئاسة الحزب، بعد انتهاء مدة رئاسته للجمهورية، وبين بعض الاتجاهات القيادية التي أخذت تتأثر شيئاً فشيئاً بقيادة «القوات اللبنانية»(منذ سيطرة جعجع عليها بخاصة). نذكر أيضاً الخلافات داخل حركة أمل بين رئيسها وجماعته، حيث أخذ هذا الأخير يميل إلى احتكار قيادة الحركة، على النحو السائد لدى القوى السياسية الأخرى التي يديرها رئيس لمدى الحيـاة، وبين جماعات أخرى طامحة إلى الرئاسة عبر التقليد الانتخابي الذي ادعت انه لصالحها. في هذا الإطار، يدخل تمرد فريق حسن هاشم في الجنوب، وحركات الإحتجاج والإنفصال التي قامت بها عناصر قيادية، قديمة وجديدة، ذات أصول بعلبكية في الغالب (الموسوي، حمية، طليس)، الأمر الذي يذكّر بالتنافس التقليدي عند الشيعة بين القيادة السياسية الجنوبية والقيادة السياسية البقاعية (الأسعد ـ حمادة) حتى عشية الحرب اللبنانية. أما الحزب التقدمي الإشتراكي الذي أخذت سيطرته تنحصر شيئاً فشيئاً في الشوف، بعد أن تعززت سلطة العائلة الأرسلانية في عاليه وراحت العائلات السنية تستعيد سلطتها في إقليم الخروب (ذي الأكثرية السنية)، فقد بدأ يواجه مشكلة الخلافات العائلية الدرزية

داخل وبين قرى الشوف وتنافس عناصره القيادية الفرعية على مراكز «الإدارة المحلية» التي أقامها الحزب كبديل لإدارات الدولة، علماً أن الحزب قد طرد عناصر قيادية هامة إثر دخول القوات السورية إلى جبل لبنان في شباط ١٩٨٧. أخيراً نشير إلى أن التنافس بين أعضاء اللقاء الإسلامي بقي بلا أهمية، فالوحدة فيما بينهم بقيت غالبة في ظل ضعف سلطتهم على الأرض، باعتبارهم يشكلون تجمعاً وليس حزباً.

هذه الانقسامات والصراعات، خصوصاً العنيفة منها، بين القوى السياسية المتحالفة وداخلها، حيث كل من القوى المتقاتلة يصل إلى ذروة نموه وسيطرته بعد انتصاره على خصمه الطائفي، ثم تنحسر هذه السيطرة في ظروف استقرار النزاع على جبهة الخصم المذكور حيث تنشأ شيئاً فشيئاً النزاعات داخل الطائفة ـ المنطقة بأشكالها المختلفة، تؤكد عجز أية قوة سياسية، أو بالأحرى حاجتها إلى خوض المعارك باستمرار من أجل الحفاظ على شرعيتها التي فرضتها. من هنا فإن الدعوات إلى وحدة الطائفة أو الطوائف المنتمية إلى أصل ديني واحد * تخفي تلك الإنقسامات وإن كانت تلبي الحاجة إلى مواجهة الخصم الطائفي أو العدو الخارجي، ولا تنعكس وحدة في الواقع والممارسة. وبالأحرى إن لهذا الخطاب الوحدوي «وظيفة العلاج الاجتماعي بحيث يمكن له في الواقع تخفيض التوترات وإمكانات الدمار داخل الجماعة. بفرضه ملاءمة المؤثرات الفردية مع المؤثرات الجماعية، يميل (هذا الخطاب) نحو طمأنة الذات، نحو تسهيل الوفاق الضمني وتوجيه الإنجازات الفردية في العلاقات»[٢] المحدودة بالطائفة وأحزابها.

من ناحية ثانية، إذ قامت القوى السياسية الطائفية الراهنة بالتعارض مع الزعيم (أو البيك)، إلا أنها لم تلغ الأساس المجتمعي وعلاقات الزبانية التي استندت إليها سلطة هذا الأخير. فالحرب تتطلب توزيعاً للأدوار بين مسؤولي كل منظمة سياسية ومؤسساتها (العسكرية، السياسية، الإعلامية، الاجتماعية والصحية). ينعكس هذا التوزيع في تقسيم الحزب (أو الحركة) إلى جهاز عسكري وأمني وجهاز سياسي وفق مبدأ إخضاع الأول للثاني. يتبع ذلك إنشاء مكاتب (أو قيادات فرعية) متراتبة مهمتها إدارة العمل وتنفيذ القرارات، مما يلزم أعضاء متفرغين لأداء الواجب. إن تأمين رواتب لهؤلاء المتفرغين وللمقاتلين، ومصاريفهم الأخرى، يغري العديد من الشبان و«المثقفين» المتأثرين

(*) راجع فصول الجزء الثاني.

(٢) ANSART, Pierre, **Idéologies, conflits et pouvoirs,** مصدر سبق ذكره, p. 95

بالتيارات الغالبة، خاصة في ظل الأزمة الإجتماعية الحادة الناجمة عن تمادي الحرب. تشهد على ذلك، مثلاً، الحالة التي كانت سائدة حتى عشية الإجتياح الإسرائيلي عام ١٩٨٢، حيث تعددت الأحزاب اللبنانية والفلسطينية في المناطق الإسلامية. كان أحد أشكال التنافس بين تلك الأحزاب، يتمثل في عرض الرواتب إلى درجة أن التنظيم السياسي الأغنى، والقادر على توفير الراتب الأكبر (ويؤمن المنحة الدراسية، وإن لقاء مبلغ ما، للتعلم في الخارج)، كان يحظى بعدد أكبر من العناصر المقاتلة وحتى «المثقفة». لكن الإلتزام الحزبي على هذا النحو لا يتم دون شروط إيديولوجية: يتحدد الخيار بين قوى سياسية متحالفة، وإن متنافسة، حول «خطوط عريضة» من إيديولوجياتها السياسية. والملاحظ أيضاً أن الإلتزام الحزبي كان ولا يزال يمر عبر قنوات عائلية، محلية وشخصية.

مع استمرار هذه الحالة في ظل الدويلات الطائفية المنشأة، يتأكد لنا أنه كلما كان للتنظيم السياسي مصادر تمويل وارتباطات بمؤسسات ومرافق، وكلما كان هذا التنظيم يعتمد على الروابط المجتمعية التقليدية، كلما كان قادراً على استقطاب المزيد من الأعضاء والمقاتلين. وفي دويلته، تعتمد سلطة الحزب السياسي على عدد من القبضايات المسيطرة، في المدينة كما في الريف، على الواردات التي يجنيها ليس من الحليف الخارجي والبورجوازيات المهاجرة فحسب، بل أيضاً بفضل الخوات والضرائب التي يفرضها على مرافق الدولة الواقعة في مناطق سيطرتها، والتي توزِّع الفتات منها على المقاتلين، وعلى المواطنين في صورة مساعدات طبية وتموينية. وهكذا يمكن القول إن التنظيم السياسي الطائفي، بل وحتى غير الطائفي إلى حد ما، يمثل تمأسس علاقات الزبانية التي كانت تقوم عليها سلطة الزعيم[٣].

لقد بدا واضحاً أن البنية هذه، التي تجمع بين الرئيس وجماعته، وبين مسؤولي المناطق والقبضايات، تسمح باحتكار السياسة في الدويلة الطائفية إلى حد تُخنق فيه الحريات السياسية، بما فيها حريات التعبير، عبر ممارسة القمع. هكذا يجري إسكات

---

(٣) في جنوب ١٩٧٦، حيث كانت تسيطر قوى اليسار والمنظمات الفلسطينية، بقيت الحاجة إلى الزعيم والوجيه والشيخ من أجل «جمع التبرعات لإسعاف المهجرين»، أو من أجل «الإتصال بالقرى المسيحية لمعالجة مشكلة طارئة». وكانت المنظمات الحزبية تشكل عصبية جديدة إلى جانب العصبيات العائلية من جهة، ومتمفصلة مع هذه العصبيات من جهة أخرى. راجع: بيضون، أحمد، «جنوب لبنان ١٩٧٦...»، مصدر سبق ذكره، ص. ص. ١٢٨، ١٣٣ و١٣٦.

القوى العلمانية ولا يسمح لأي نشاط يساري (سوى لبعض النشاطات الثقافية) في شرق بيروت، والكلام نفسه يقال عن المناطق الإسلامية حيث جرى تهميش لعدد من القوى «التقدمية» والعلمانية (أو بوجودها كقوى «ملحقة»)، فضلاً عن اغتيال العديد من السياسيين والمثقفين، الأمر الذي يؤكد أن شعارات الحرية والديمقراطية التي ترفعها القوى السياسية الطائفية، لا تنعكس في الممارسة اليومية داخل دويلاتها المنشأة. كذلك، إن المجازر الطائفية، التهجير الجماعي وعمليات القصف العشوائي على مناطق الطائفة المقابلة، تشكك بصدق الحزب الذي يتبنى العلمانية أو «اللاطائفية» أو «اللبنانية». فالعنف الطائفي هذا يثير رد فعل طائفي لدى المواطن، يتمثل في إدانة الفاعل ويقظة روح الدفاع عن المنطقة وتهييج روح الثأر. إن رد الفعل هذا، الذي يزيد من عنفه تحريض الخطاب السياسي، يصب في تعزيز التضامن الطائفي والولاء إلى حزب أو أحزاب الطائفة التي تقدم نفسها مدافعة عنها. هنا تعمل الإيديولوجية السياسية «كوسيلة ترسيخ للهوية المجتمعية في شبكة العلاقات العملية. إنها تزود في آن الهوية الفردية والهوية المحددة في شبكة دلالية من العلاقات، وتحل مشكلة الهوية الشخصية عبر الاستبطان الفاعل للهوية المجتمعية»[٤].

الأزمة الاجتماعية والولاء الطبقي

إلى جانب شتى أنواع الإنقسامات التي أفرزتها الحروب في لبنان، والتي فرضت تشعباً في الولاءات الحزبية للجماهير، تبرز الأزمة الاجتماعية المولدة لولاءات من نوع آخر، فقد تفاقمت هذه الأزمة مع التوترات السياسية والصراعات العسكرية: من ناحية، أنتجت هذه الحروب مآسي اجتماعية حادة بفعل تدمير المنازل وقتل وتشويه وتشرد الآلاف من اللبنانيين، ومن ناحية أخرى، إن استمرار ظروف الحرب بأشكالها السياسية والعسكرية دفع إلى تدهور بنى الاقتصاد اللبناني. تجلى هذا التدهور، المتفاقم خاصة منذ الاجتياح الإسرائيلي في حزيران ١٩٨٢، في تدني الناتج المحلي حتى العام ١٩٨٥ بنسبة ٥٥ ـ ٦٠٪ عما كان عليه عام ١٩٧٤، مع أن نسبة مساهمة الزراعة في هذا الناتج ارتفعت إلى الثلث[٥] بعد أزمة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣ الناتجة عما قام به الاحتلال الإسرائيلي من حرق للبساتين وإغراق السوق اللبنانية بالمنتجات الزراعية الإسرائيلية، وبعد أن شكل الريف ملجأ للهاربين من الحروب المدينية.

---

(٤) ANSART, Pierre, المصدر السابق, p. 213.

(٥) **Rapport économique libanais,** rédigé par E. C. E., Beyrouth, RIYAD, paris, août 1986, p.54.

بالنسبة إلى الصناعة، فبعد تدمير بنيتها التحتية منذ حرب السنتين، وعودتها إلى التعايش مع الوضع التقسيمي للبلد، أخذت تعاني من أزمة متنامية بالنسبة لتسويق منتجاتها، خاصة وأن لبنان كفّ عن لعب دور الوساطة بين الأسواق العربية وأسواق الدول الرأسمالية، إذ نشأت علاقات مباشرة بين هذه الأسواق حيث راحت البضائع الأوروبية وتلك الخاصة بالبلدان النامية الأخرى تنافس المنتجات اللبنانية في البلدان البترولية بخاصة[٦].

أما القطاع الثالث فيعاني أيضاً من أزمة حادة. فالنشاط السياحي ضعيف بفعل استمرار العمليات العسكرية، وخصوصاً، تسجل التجارة انخفاضاً لحدود الربح، نقص المدخرات، المنخفضة السعر في حدود الأسعار القديمة، تقلص حجم الأعمال والتدهور الكيفي للبضائع المتوفرة. أضف أن المنتجات المستوردة قد نقصت بقوة، والبيانات المتوفرة لدى البنوك تظهر أن قيمة خطابات الإعتماد المفتوحة من أجل شراء البضائع من الخارج لا تمثل حالياً إلا نصف المقدار المسجل منذ عامين[٧].

ولم تسلم البنوك من الأزمة، فقد كانت في حالة اضطراب: بنوك تفكر بالتوقف عن العمل، خاصة البنوك الأجنبية منها؛ بنوك أخرى تصطدم بمصاعب، وفئة ثالثة تتناقش بحدة من أجل تصفية تأثيرات الأزمة وتقاوم في سبيل المحافظة على التوازن في انتظار أيام أفضل[٨]. بالنتيجة، عانى لبنان، في ظل الدويلات الطائفية التي قيدت حركة البضائع والأشخاص بين مختلف المناطق، وأخضعت البنى الاقتصادية لواقعها وسلطاتها، من ركود اقتصادي حاد يتسم بشكل خاص بتهريب الرساميل، وقف الاستثمارات، الاستخدام غير الكامل لطاقات الإنتاج المتوفرة، وقف نشاطات عدد مهم من المنشآت، ارتفاع كلفة الإنتاج، غياب حركية اليد العاملة، تقلص السوق المحلي وخسارة جزء كبير من السوق الخارجي.

ينجم عن ذلك تفشّي البطالة خاصة بالنسبة لغير المؤهلين، صرف عشرات الآلاف من العمال وهجرة عدد كبير منهم ومن ذوي الكفاءات وطلبة العلم. يصاحب كل هذا انخفاض الأجر[٩] بالنسبة لارتفاع الأسعار[١٠]، الفوضوي والمناسب لجشع التجار

---

(٦) المصدر نفسه، ص ٥٦.

(٧) المصدر نفسه، ص ٦٠.

(٨) المصدر نفسه، ص ٨١.

(٩) انخص الأجر من ٢٤٣ دولاراً شهرياً في ١٩٨٢ إلى ٨٢ دولاراً في ١٩٨٥. المرجع نفسه ص ٦٥.

(١٠) حول ارتفاع الأسعار، راجع المصدر نفسه، ص. ص ٦٧ و ٦٨.

والمسوِّقين. جشع غير محدود بقوانين ولا بسلطة مركزية، وتقف أمامه سلطات الميليشيات مكتوفة الأيدي، إن لم نقل بأن جماعات منها على الأقل تستفيد منه. ثم تأتي مصيبة انخفاض قيمة الليرة اللبنانية(١١) ونشوء المضاربة بالعملات الأجنبية لتزيد الطين بلة فيما يتعلق بارتفاع كلفة المعيشة.

هذا الفلتان في الاقتصاد، الذي يمكن أن يتصف «بليبرالية فوضوية»، ينعكس في الإفقار الفاحش للفئات الشعبية التي وصل الأمر ببعضها إلى حد التسول وممارسة مهنة البغاء بالنسبة للنساء، وذلك في ظل غياب «قوى صراع طبقي» قادرة على مواجهة هذه المأساة الاجتماعية، فالنقابات العمالية لا تزال غارقة في مطالب لا تتجاوز حدود تحسين الأجر الذي سرعان ما تلتهمه نار الجشع والغلاء.

في الواقع، لقد ولدت هذه الأزمة الاجتماعية المرافقة للتأزيم السياسي والعسكري في لبنان، والتي هي أسوأ بكثير مما كانت عليه عشية الحرب، ظروف انتماء طبقي إلى جانب، وبالتناقض مع الإنتماء الطائفي، لكنها لم تولد نزاعاً طبقياً فعلياً تتضامن فيه قوى الطبقات الدنيا التي تشمل كافة الطوائف ضد القوى البورجوازية. وسوف تتأخر انتفاضات الفقراء والفئات الوسطى العلمانية احتجاجاً على تدهور الحالة المعيشية، وعلى استمرار الحرب والحدود التي أقامتها الدويلات الطائفية وحلفاؤها، في شوارع البيروتين، إلى ما بين صيف ١٩٨٧ وربيع ١٩٨٨ غير آبهة بظروف وممارسات القمع. لكن هذه الإنتفاضات بقيت «عفوية» أو شبه منظمة، تنتظر عودة قيامها، تفاقمها وتبلور قيادة قادرة على رفعها إلى مستوى منظّم، متسلّحة بإيديولوجية تعبوية تناسب تحسين أوضاعها وإنهاء ظروف الحرب الطائفية، وتمتلك إرادة اقتحامية مؤهلة لإزالة الحدود الطائفية، استعادة وحدة لبنان، أو التعايش اللبناني على الأقل. إلا أن قوى الحرب المسيطرة امتصّت هكذا انتفاضات واستمرت، كلما كان التصلب يسم مواقفها حيث يلقي كل منها مسؤولية الأزمة على الآخر، في عجزها عن الوصول إلى اتفاق سياسي ينهي الحرب وينطلق من مصلحة الشعب اللبناني في انحسار الليل الأحمر الذي خيَّم على حياته اليومية.

---

(١١) ارتفع سعر الدولار بالنسبة إلى الليرة اللبنانية من ٣،٨١ في العام ١٩٨٢ إلى ٥،٤٩ في كانون الأول ١٩٨٣، ثم إلى ٨،٨٩ في كانون الأول ١٩٨٤، إلى ١٨،١٠ في كانون الأول ١٩٨٥، ثم إلى ٨٧، في كانون الأول ١٩٨٦، وإلى ٢٨٩،٥٠، في أيلول ١٩٨٧... هذا الارتفاع المستمر لسعر الدولار، وللعملات الأجنبية الأخرى، يرتبط بلا شك، بدرجة التوتر السياسي والعسكري بين المتنازعين. انظر:

– Rapport économique libanais, rédigé par E.C.E., Novembre 1987, p. 39.

ولعل اتفاق الطائف والخطوات التنفيذية التي تبعته فيما يتعلق بإعادة بناء مؤسسات الدولة، كان خطوة هامة على طريق وقف الحرب ومحو آثارها الاجتماعية ـ الاقتصادية (بما في ذلك التقسيم الطوائفي ـ المناطقي). إلا أن إحياء مؤسسات الدولة اشترط استيعابها معظم القوى السياسية المتنازعة، إضافة إلى بعض الشخصيات السياسية التقليدية أو ذات الأصل السياسي التقليدي: وزراء، نواب معيّنون حسب التوازن الطائفي الجديد الذي نصَّ عليه اتفاق الطائف (إلغاء الأرجحية المارونية في السلطة)، موظفون في مراكز مختلفة، «استيعاب الميليشيات»، إلخ. وإذا تذكرنا الانتماءات الاجتماعية لتلك القوى التي حرصت على تكريس «الاقتصاد الحر» في لبنان (كما جاء في اتفاق الطائف)، فهل يمكن التنبؤ بإزالة أسباب التناقضات الاجتماعية التي عصفت بلبنان حتى عشية الحرب (١٩٧٥)، والتي ولدت في سياق تطور النظام الاقتصادي نفسه؟.

خاتمة

هل نستطيع القول أن ثمة إيديولوجية دولوية في لبنان؟ ما مميزاتها، وما هي شروط إنتاجها؟

الواقع أن مختلف القوى السياسية المتنازعة ترغب في إعادة بناء الدولة بما تعنيه هذه من سلطة ومؤسسات، لكن الخلاف يدور حول شكل هذه الدولة. يتحدد هذا الشكل في ضوء منطق طائفي يحكم على الدولة من خلال موقع الطائفة فيها. وإذا كان المؤرخ الطائفي يغذي هذا المنطق ويسنده برؤية للتاريخ ترتكز على استدعاء الأصل والمآثر والأمجاد المميزة للطائفة[1](*)، فإن السياسي الطائفي يدعي بأنه يجهد لتجسيد مجد الطائفة الماضي في حاضر يضيع أو يتهدد فيه ازدهارها.

يرتبط تعيين شكل الدولة المنشودة بمجرى النزاع العام وبميزان القوى المتنازعة: كلما رجحت احتمالات غلبة القوى المحافظة كان خطابها السياسي يعكس مناعة النظام السياسي القائم وقدرته على حماية الحرية والديمقراطية؛ وكلما كانت هذه الإحتمالات مهددة، انقسم الرأي فيما بينها إلى مساوم (الكتائب) شرط المحافظة ما أمكن على الحصة المارونية في السلطة من جهة، و«انفصالي»، لا مركزي أو فدرالوي («القوات»)، يدعو إلى بَنْيَنَة سياسية للإنقسامات الطائفية ـ المناطقية القائمة، من جهة أخرى. في المقابل، أمام الاحتمالات الأولى، تدعو القوى المعارضة إلى العدالة المتمثلة في إلغاء الطائفية السياسية، وإلى مقاومة النظام القائم، وفي حال هزيمة الخصم الماروني المشترك، تنفتح هذه القوى على المساومة داعية إلى تعديل حصص المسلمين في السلطة لتأمين مشاركة أوسع لهم، وهنا يكتنف الغموض حجم حصة كل من الطوائف الإسلامية.

بوجه عام، تستمد مختلف القوى السياسية اللبنانية المتقاتلة مواقفها السياسية إزاء الدولة من الخلاف التقليدي السائد بين القوى السياسية المسلمة التي تأخذ على النظام

(*) انظر الهوامش ص ٢٩٤.

السياسي عدم عدالته في مستوى الحصص، وبين القوى السياسية المارونية التي تمدح هذا النظام ومؤسساته مدَّعية أنه يؤمن حرية الطوائف وتعايشها، وأنه يؤمن حماية المسيحيين من خطر العودة إلى «أهل الذمة» في ظل غلبة إسلامية محتملة. هذا الخلاف، الذي يرتبط بمواقع أطرافه في هرم الدولة، ينعكس نزاعاً طويلاً ومريراً تتبنى فيه القوى المارونية استراتيجية دفاعية ذات تكتيك هجومي، في حين تتبنى القوى الإسلامية استراتيجية هجومية ذات تكتيك دفاعي. لكن، ما كان لهذا الخلاف التقليدي أن ينفجر ويضع لبنان على شفير هذه الحرب المدمرة إلا بفعل جملة عوامل تحجبها الإيديولوجيات السياسية وتعمل على كشفها سوسيولوجية هذه الإيديولوجيات. أهم هذه العوامل:

١ ـ إختلال التوازنات الطائفية التي قام عليها ميثاق ١٩٤٣، وذلك تحت تأثير تطور بنى الاقتصاد الرأسمالي نحو تثبيت هيمنة البورجوازية التجارية الوسيطة وتعزيز الدور الخدماتي للبنان. انعكس هذا الإختلال في نمو بورجوازيات وسطى داخل الطوائف الإسلامية التي كان قد سبقها الموارنة في الخضوع لتأثيرات البورجوازية الأوروبية. أضف أن التزايد السكاني للمسلمين، بالنسبة للمسيحيين، وتنامي مؤسساتهم المختلفة في ظل التطور الذي حصل في البنى الاقتصادية قد دفع باختلال التوازن القائم نحو حدوده القصوى.

٢ ـ لقد تتوجت عملية التمأسس داخل الطوائف اللبنانية في نشوء ونمو أحزاب سياسية بقيادة بورجوازيات وسطى تقدم نفسها حاملة لهموم الطائفة، وذلك في مواجهة سلطة الزعماء التقليديين الذين يحتكرون تمثيل الطائفة في الحقل السياسي اللبناني. بيد أن أحزاباً علمانية (شيوعية، قومية، اشتراكية) كانت تنشأ أيضاً بالتنافس مع الأحزاب الطائفية وعلى قاعدة توسع الطبقات الدنيا في ظل الأزمة الاجتماعية المتفاقمة للطبيعة الاحتكارية للرأسمالية اللبنانية.

٣ ـ إن آثار التطور الذي حصل في البنى الطائفية كانت ذات طبيعة تناقضية: من جهة، كان نمو المؤسسات الطائفية يساهم في تعزيز الإيديولوجيات الطائفية وسط جمهور تهيمن عليه قيم وتقاليد «تجنب» موروثة؛ ومن جهة أخرى كانت الأزمة الاجتماعية تولد إمكانات نشوء «وعي طبقي» يشكك بـ «الوعي الطائفي» الذي يوحد بين القيادة السياسية والجمهور داخل الطائفة. وقد شكَّل هذا الواقع التناقضي رهاناً للقوى المختلفة ومسرحاً لتنافسها من أجل كسب الجمهور وتحريكه في النزاعات الجارية.

٤ ـ مما لا شك فيه أن التطور الذي حصل في البنى الاجتماعية والسياسية اللبنانية قد تواكب مع وضع عربي منقسم إلى أنظمة متنافسة وعاجزة في نزاعها ضد إسرائيل، ومرتبطة بالدول الكبرى المتنافسة حول النفوذ في المنطقة، خاصة بعد غياب الناصرية كتيار وحدوي جماهيري، مما أشاع الميول نحو التمزقات الداخلية للمجتمعات العربية. في هذا الوضع كان دور المقاومة الفلسطينية يتنامى في لبنان، لكنه كان محصوراً في الوسط الإسلامي وفي دعم القوى السياسية العاملة فيه مماساهم في تعديل ميزان القوى السياسي لصالح هذه القوى.

لقد كان للحرب اللبنانية، خاصة في مرحلة ما بعد الإجتياح الإسرائيلي في حزيران ١٩٨٢، أن جزأت لبنان إلى مناطق طائفية تحولت إلى دويلات تحتل السلطة فيها قوى سياسية طائفية بعد أن تهمشت القوى العلمانية (أو التي تسمي نفسها علمانية ووطنية)، والتي كانت لا تزال تتمتع بسلطة ما للقرار حتى عشية الإجتياح المذكور، ولكنها كانت، في الممارسة تتبنى المطالب الإسلامية وذات بنية اجتماعية مسلمة في الغالب.

لم يعد بالإمكان اختصار هذه الدويلات إلى دويلتين إسلامية ومسيحية، بل إلى دويلات مارونية، درزية وشيعية، أما بيروت الغربية، السنية أصلاً، فبقيت موضوع تنافس بين حركة أمل والإشتراكي، تنافس حسمه الجيش السوري، حليفهما، بعد عودته إلى المناطق الإسلامية. مع هذه الدويلات التي اغتالت سلطة الدولة المركزية وجزأت مؤسساتها، فتح باب الحريات، حريات القوى السياسية المسيطرة بالقوة في حقل النزاع، على مصراعيه، وراح انتاج المواقف السياسية والجدل يرافق النزاعات الجارية ويتضاعف بصورة خاصة مع انتشار وسائل الاتصال التي تربط الخطيب بالجمهور. إن احتكار السلطة وأدواتها (الإعلام، العسكر، المؤسسات التعليمية)، وما يرافق ذلك من «امتيازات» ممنوحة للقبضايات الحزبية، يلفت الإنتباه إلى مسألة تطابق الممارسة مع الشعار أو الهدف المطروح. فالواقع أن شعارات الديمقراطية، الحرية واللاطائفية، التي تتبناها مختلف القوى المتنازعة والمسيطرة، تفتقر إلى تطبيق مناسب. ولعل هذا يجد تفسيره في أن الشعارات إياها تُمارس في مجتمع لا يزال يحترم وتفرض عليه روح الوصاية الأبوية التي هي أقدم وأعمق من القيم الحديثة التي تستورد منها تلك الشعارات.

من ناحية أخرى، تكشف سوسيولوجية الإيديولوجيات السياسية اللبنانية النزاعات الداخلية التي تجري في الدويلة المنشأة: الصراعات في لبنان ليست فقط بين تحالف القوى الإسلامية وتحالف القوى المارونية، وإنما هي أيضاً، وبالحدة نفسها، داخل كل

من هذه التحالفات، بين قوى شيعية ودرزية وسنية، بين مختلف القوى المارونية. أكثر من ذلك، ثمة صراعات عنيفة وتدميرية أيضاً بين قوى تنتمي إلى طائفة واحدة وصراعات أخرى داخل القوة المسيطرة في الدويلة. من هنا فإن شعارات وحدة، ليس لبنان أرضاً وشعباً فحسب، بل أيضاً الطوائف المتحالفة، وحتى الطائفة، كانت لا تزال مفقودة في الواقع، مما يدعو إلى التساؤل حول الإدعاء بتمثيل الطائفة في إطار التفاوض مع الطائفة المقابلة من أجل تحديد شكل الدولة المركزية الجديد. هذا الإفتقار إلى مطابقة الممارسة والموقف السياسي ينجم عن متطلبات السلطة القائمة على فكرتي الإحتكار والإكراه.

بالطبع، إن التناقضات الداخلية التي تعانيها الطائفة لا تنفي الوحدة الإيديولوجية بين أعضائها، وحدة أحياها تحالف المؤسسة المدينية والمؤسسة السياسية، الأولى بإيقاظها للقيم الدينية والثانية بإنتاجها لقيم سياسية لا تمس المجتمع الطائفي، وذلك وفق سيرورة إخضاع وتوصيف تتضمن «المخاطبة من قبل، والإعتراف في، ذات مركزية»[٢] هي الطائفة، وتتحدد فيها الفروق بين الأنا الطائفية، والآخر. ومع أن هذه التناقضات تنفجر بين طرفين متنافسين داخل الطائفة، الأول ارتقى إلى درجة المسيطر والآخر يسعى إلى السيطرة متسلحاً بمواقف سياسية أكثر راديكالية ومستمدة من الدين غالباً، في مواجهة الخصم اللبناني أو العدو الخارجي، إلا أنه ينبغي ملاحظة:

١ ـ أن النزاعات الداخلية، مضافاً إليها وجود قوى علمانية وظهور إمكانات تبلور قوى جديدة مستندة إلى الأزمة الاجتماعية التي أفرزتها الحرب، تؤكد أن البنية الطائفية في أزمة، وأن ترسيخها في سياق عملية تمأسس في ظل الرأسمالية اللبنانية يحمل في طياته إمكانات التحول إلى مجتمع موحد مع ظهور قيم لذوات طبقية وعلمانية توحيدية.

٢ ـ أن القوى السياسية المسيطرة في حقل النزاع اللبناني كانت لا تزال بحاجة إلى خوض معركة تحقيق وظائفها المعلنة، سواء على مستوى التوحيد أو على مستوى الحفاظ على الدولة وحماية النظام القائم. وبقيت تجد نفسها أمام مأزق التفتيت الاجتماعي والسياسي الذي تفرزه الصراعات الجارية، أي أمام مأزق اللادولة بما يعنيه ذلك من ضعف الأمن والنظام والقانون، إضافة إلى العجز عن كبح التدهور المعيشي للناس وعن تأمين الوسائل الضرورية لحياتهم اليومية (ماء، كهرباء، استشفاء).

من ناحية أخرى، إننا إذ نرى أن ثمة ارتباطاً بين النظرة الطائفية إلى الدولة وبين الطبيعة الطائفية لهذه الأخيرة وللمجتمع الذي تؤطره، نرى في الوقت نفسه أن النظرة

المذكورة تبتعد عن مفهوم الدولة الحديثة، رغم بعض الشعارات المتأثرة ببعض المظاهر «الحديثة» (الحرية، الديمقراطية، الإشتراكية، الوحدة). إن عناصر هذه الدولة (الجيش، الإدارة، الإقتصاد والتعليم) تقاد بمنطق عقلاني، أي «منطق التنظيم والتوحيد والتعميم والتجريد»[٣]. بالأحرى، نجد الدولة الحديثة «منفصلة عن، متحكمة في، المجتمع الإنتاجي، تفرض عليه قانوناً يمثل منطق الموضوع الذي لا يخضع لوجدان أو لعقل الفرد. تظهر لنا تلك الدولة كمجموعة أدوات تنظيمية وقمعية ـ جيش، قضاء، إدارة ـ وميزة تلك الأدوات هي البيروقراطية، أي استعمال العقل الحسابي لترتيب العمل الجماعي بهدف اقتصاد الوقت والجهد»[٤].

أما الدولة اللبنانية فهي قائمة، في الواقع كما في التصور، على مفهوم الطائفة المرتبط بمفهوم الخدمة والزبانية التي تتحول بفضلها «الأدوات التنظيمية» للدولة إلى أدوات سلطة ونفوذ، بما يعنيه ذلك من حضور للرشوة والفساد، وذلك في ظل رأسمالية خدماتية غير منتجة (سوى للمال). الدولة هنا ضعيفة التدخل للحد من جنوح هذه الرأسمالية نحو الإحتكار، في حين أن التدخل يلعب لصالح الطائفية. هذه الحقائق، ألا تؤكد أن الطبقة الوسطى اللبنانية، مثلها مثل نظيراتها العربية، عاجزة عن إحداث تغييرات راديكالية في مجتمعها ما دام غياب مثل هذه التغييرات «هو نتيجة لغياب طبقة وسطى، راديكالية ومبدعة»[٥] في مجالي الأيديولوجيا والتغيير؟. وها هو اتفاق الطائف يشهد على ذلك، فهو قد أطلق مسيرة السلم وإعادة بناء الدولة ومؤسساتها، لكنه ثبّت العوامل الداخلية نفسها التي لعبت لصالح تفجير الحرب في لبنان: الطائفية والنظام الاقتصادي «الحر».

يبقى أن نذكر أنه في الجو الطائفي الذي كان يخيِّم على الحرب الطائفية، بما يتضمنه من معنى انقسامي في المجتمع والمؤسسات، سقطت شعارات «تقدمية» (إلغاء الطائفية السياسية أو علمنة الدولة) بسبب عدم انعكاسها في الممارسة اللاطائفية، فالأحزاب اليسارية بقيت غارقة في البنى الطائفية وفي تحالفات مع قوى وزعماء طائفيين. في المقابل، تبذل جهود من أجل التفتيش عن مستقبل للبنان على قاعدة فشل «الحديث» والشماتة بالتقدميين وأفكارهم «المستوردة». من هذه الجهود ما يهتم باستيراد، ببعث الماضي الإسلامي، وليس أدل على ذلك من كثرة المنشورات الإسلامية وانكباب العديد من الطلبة المسلمين على دراسة العهود الإسلامية السالفة حيث يُتَصَوَّر البديل لحاضر قاتم يهيمن عليه شيطان المأساة. وإذا كنا قد بيَّنا عراقيل مثل هذا المشروع*، التي تتمثل

(*) راجع الفصل السادس من الجزء الثالث.

في الصراعات المذهبية وغياب رؤية موحدة للإسلام المدعوم بقوة الذات الطائفية، فضلاً عن معارضة قوى طائفية مدنية له، فإنه من المفيد التوقف، من ناحية أخرى، عند الخيار «التوافقي» المنتشر في أوساط مثقفة مسيحية عديدة.

ينبني هذا الخيار أصلاً على وصف للنظام السياسي اللبناني يدرجه في «نموذج توافقي» لا ينفرد لبنان بانتمائه إليه، وذلك في ضوء دراسة «عمل» هذا النظام المحصورة بعهدين مستقرين نسبياً، هما عهدي جماعة الاستقلال والشهابية التي تعتبر استمراراً للأول، والتي تشكل «إطاراً مرجعياً» لهذه الدراسة(٦).

لكن العهد الاستقلالي انتهى بأزمة سياسية أسقطت رئيس الجمهورية، والإصلاحات، مع التشديد على هذه الكلمة، الشهابية جاءت إثر أحداث ١٩٥٨، التي عكست أزمة سياسية حادة شككت بالنظام السياسي نفسه وفرضت تلك الإصلاحات. في العهود اللاحقة، تتابعت الأزمات السياسية (١٩٦٩، ١٩٧٣ ثم ١٩٧٥)، الأمر الذي يبيِّن عدم استقرار «الإئتلاف»(٧) بين الزعماء اللبنانيين حول الصيغة السياسية للبنان، خاصة وأنه مع كل أزمة كان ملف هذه الصيغة يُفتح من قبل الزعماء المسلمين المطالبين دوماً بمشاركة أوسع في السلطة. من هنا، فإن دراسة «عمل النظام السياسي» اللبناني يجب أن تتناول، لكي تكون أكثر واقعية و«علمية»، عهود الإستقرار وعهود الأزمات كي تجيب على سؤال (لماذا استقرار ولماذا أزمة)، ولكي تستطيع أن تلتقط المأزق الدائم الذي يعيشه هذا النظام وعجزه عن استيعاب التطورات الاجتماعية والاقتصادية التي تخل بالتوازنات الطائفية، بل عجزه عن تأمين استمرارية التعايش المابين طوائفي.

يعتبر الحل التوافقي، الذي يكرس عملياً النظام السياسي القائم، أو يبرره بالإستناد إلى الواقع «اللامركزي» المتمثل بالدويلات الطائفية السائدة، بأن الحرب اللبنانية لم تشكك بهذا النظام ولكنها تبين «حدود السيرورة التوافقية لحل النزاعات ضمن شروط دولية غير مواتية»(٨). هذا الكلام يستهين بأهمية العوامل الداخلية للنزاعات اللبنانية التي تجري تحت شعارات إصلاحية وضد إصلاحية، إن لم نقل بأنها تستهين بالبرامج السياسية التي تحملها فئات اجتماعية طائفية، بعضها يتمتع بفرص السيطرة على السلطة والبعض الآخر يفتقر إلى مثل هذه الفرص. أما «الشروط الدولية» فهي تكون أو لا تكون مناسبة لاستقرار بلد ما، أو لحل النزاعات فيه، حسب درجة الخلل الداخلي للبلد إياه التي تسمح لهذه الدولة أو تلك أن تتمادى في تدخلاتها. وكما أوضحنا فيما سبق(*)،

(*) راجع الفصل الثامن من الجزء الثالث.

إن التحالف مع قوة دولية أو إقليمية ما، في ظروف النزاعات، هو خيار لطرف محلي يروج له في خطابه التعبوي ، وتقرره عوامل يختلط فيها الثقافي بالمصلحي، مثلما هو خيار لطرف خارجي يتقرر في ضوء النزاعات الدولية على النفوذ في البلدان النامية. ومثلما تجهد قوى دولية لتحقيق ظروف تسمح بهيمنتها على بلد مثل لبنان من خلال تحالفها مع قوى فيه، أو مع «زبائنها» فيه، يراهن كل من القوى اللبنانية على تحالفاته الخارجية، وعلى تنافس الدول المتدخلة في النزاعات الجارية، من أجل تحقيق نصر على خصمه.

أخيراً، لا شك بأن الحل المحتمل للنزاعات في لبنان سيأتي انعكاساً لعلاقات القوى اللبنانية، بتشابكها مع القوى الإقليمية والدولية المتدخلة، إلا أن هذا الحل سيكون «ما بين طوائفي» ليس لأن لبنان بلد ما بين طوائفي كحقيقة «ثابتة»[٩]، ولكن لأن القوى اللبنانية المسيطرة في حقل النزاع هي قوى طائفية. وترتبط ديمومة تلك الحقيقة، بديمومة هذه السيطرة، ذلك لأن حقيقة أخرى تفرض نفسها في لبنان، وهي أنه في مقابل انتشار القيم الطائفية التقليدية تنتشر قيماً أخرى كالعلمانية، الديمقراطية، الإشتراكية، الشيوعية، والقومية العربية. وهي قيم تشكل تحدياً لمن يتبناها ولمن يرفضها. الأول لأنه لا يزال عاجزاً عن استيعابها في التطبيق، وعن تحويلها إلى قيم شعبية لغياب أو ضعف المؤسسات الثقافية والاجتماعية، أو ما يمكن تسميته «بأجهزة الإقناع» التي ينبغي أن تقوم بهذا الدور بجدارة؛ والثاني لأن حدة رفضه ومحاربته القيم الحديثة تعكس الخطر الذي تشكله هذه القيم على مصالحه، مما يشير إلى حضورها المهم في حقل القيم السياسية اللبنانية، ومما يفرض جدالاً حول أهمية تبنيها، جدال ينبغي إثارته على الدوام خاصة من قبل قوى وجماعات تدعي حماية مصالح الفئات الشعبية وقيادة الشعب نحو التقدم والتحرر.

الهوامش

(١) يتسم النظر الطائفي إلى التاريخ اللبناني بجملة خصائص أهمها: «تركيز القيمة في الجماعة؛ نفي الآخر أو محاولة تخفيض قيمته عند كل احتكاك تاريخي معه؛ الميل إلى تثبيت أصل يحفظ صورة الجماعة ـ وصورة الآخر ـ ويمنع بالتالي، تحول الزمن إلى صيرورة، أي إلى تغير، هشاشة وعدم؛ ملء كل حكاية فارغة جزئياً عبر خيال مضى في قالب الأصل والخلود (في مستوى المضمون)، وعبر استبعاد الكل أو الإمكان (في مستوى شكل الأحكام) وبسط اليقين على كل حدث مرغوب فيه وتم الحكم عليه».

Beydoun, Ahmad, **Identité confessionnelle et le temps social chez les historiens libanais cont. emporains,** Beyrouth, publications de l'Université Libanaise, XV, 1984, p.312.

(٢) ثربون، جوران، **إيديولوجية السلطة وسلطة الإيديولوجيا**، مصدر سبق ذكره، ص.ص. ٣٦ و ٤٨.

(٣) العروي، عبد الله، **مفهوم الدولة**، مصدر سبق ذكره، ص ٧٢.

(٤) المصدر نفسه، ص ٨٥.

(٥) Turner, Bryan, Capitalism and class in the Middle East, London, 1984, p. 46.

هذه أيضاً أطروحة سمير أمين التي تؤكد عدم تبلور دور «بورجوازية وطنية» قادرة على مواجهة تحديات العصر، بما يوافق آلية الرأسمالية العالمية: «إن البورجوازيات هنا ـ نتيجة التدويل المحقق وانعكاس لمجموعة من التناقضات الداخلية الخاصة بها والناتجة عن تاريخ المنطقة ـ تقبل نهائياً أوضاع التبعية، فلن تحاول مرة أخرى التبلور الوطني، وبما أن النهضة كانت التعبير الإيديولوجي عن هذه المحاولة البورجوازية الوطنية، نقول إن عهد النهضة قد انتهى». أمين، سمير، **ما بعد الرأسمالية**. مصدر سبق ذكره، ص. ٤٤.

(٦) هذا هو نموذج بلاد مثل استراليا، سويسرا، بولندا وبلجيكا. وعناصره الأساسية هي: ١) الحكم بواسطة الإئتلاف الواسع، ٢) الفيتو المتبادل، ٣) النسبية في التعيين و ٤) الإدارة الذاتية لكل جماعة. هذه العناصر تحكم العلاقات السياسية بين «المجموعات» داخل كل من البلدان المذكورة. انظر في هذا المجال:

Messarra, Antoine, **Le modèle politique libanais et sa survie,** Beyrouth, Publications de l'Université Libanaise, VII, 1983, p.46.

انظر أيضا: ليبهارت، أرنث، **الديمقراطية في المجتمع المتعدد**، ترجمة افلين متري مسرة، بيروت ١٩٨٤، ص ٦٩.

(٧) مسرة انطوان، المصدر نفسه، ص ١٣٣.

(٨) المصدر نفسه، ص ٤٨٦.

(٩) المصدر نفسه، الصفحة نفسها، وليبهارت، أرنث، مصدر سبق ذكره، ص ١٣.

المراجع الببليوغرافية

I ـ مراجع باللغة العربية

أ ـ العينات المختارة من خطابات القوى السياسية المدروسة (حسب تاريخ النشر).

أولا: الحزب التقدمي الاشتراكي (مجلة الأنباء).

(١) بيان الحزب التقدمي الاشتراكي، رقم١٤٣٨، ٨ تشرين الثاني ١٩٨٢، ص ٩.

(٢) جنبلاط، وليد، مقابلة صحفية، رقم ١٤٤٢، ٦ كانون الأول ١٩٨٢، ص. ص. (١٠ - ١١).

(٣) جنبلاط، وليد، مقابلة صحفية، رقم ١٤٤٨، ١٧ كانون الثاني ١٩٨٣، ص. ص. (٦ - ٧).

(٤) جنبلاط، وليد، مقابلة صحفية، رقم ١٤٤٩، ٢٤ كانون الثاني ١٩٨٣، ص. ص. (٦ - ٧).

(٥) جنبلاط، وليد، مقابلة صحفية، رقم ١٤٥٢، ١٤ شباط ١٩٨٣، ص. ص. (٦ - ٩).

(٦) بيان الحزب التقدمي الاشتراكي، رقم ١٤٥٥، ٧ آذار ١٩٨٣، ص ٦.

(٧) جنبلاط، وليد، مقابلة صحفية، رقم ١٤٧٥، ٢٥ تموز ١٩٨٣، ص. ص (٦ - ٧).

(٨) جنبلاط، وليد، مقابلة صحفية، رقم ١٤٨٠، ٢٩ آب ١٩٨٣، ص. ص (٩ - ١١).

(٩) جنبلاط، وليد، مقابلة صحفية، رقم ١٤٨٦، ١٠ تشرين الأول ١٩٨٣، ص. ص. (٤ - ٥).

(١٠) سلمان، فؤاد، مقابلة صحفية، رقم ١٤٩٣، ٢٨ تشرين الثاني ١٩٨٣، ص ١١.

(١١) سلمان، فؤاد، كلمة في ذكرى غياب كمال جنبلاط، رقم ١٥١٠، ٢٦ آذار ١٩٨٤، ص. ص (٨ - ٩).

(١٢) بيان الحزب التقدمي الاشتراكي، رقم ١٥٢١، ١١ حزيران ١٩٨٤، ص ص (٨ - ٩).

(١٣) جنبلاط، وليد، كلمة أمام مسؤولي القطاعات والوحدات الحزبية في بيروت، رقم ١٥٢٦، ٢٦ تموز ١٩٨٤، ص. ص (٤ - ٦).

(١٤) جنبلاط، وليد، مقابلة صحفية، رقم ١٥٢٨، ٣٠ تموز ١٩٨٤، ص. ص. (٤ - ٦).

(١٥) جنبلاط، وليد، مقابلة صحفية، رقم ١٥٣٧، ١ تشرين الأول ١٩٨٤، ص. ص (٨ - ٩).

(١٦) جنبلاط، وليد، كلمة في مهرجان الحزب التقدمي الإشتراكي، رقم ١٥٤١، ٢٩ تشرين الأول ١٩٨٤، ص. ص (٦ - ٧).

(١٧) جنبلاط، وليد، مقابلة صحفية، رقم ١٥٤٢، ٥ تشرين الثاني ١٩٨٤، ص. ص (٦ - ٧).
(١٨) جنبلاط، وليد، مقابلة صحفية، رقم ١٥٤٨، ١٧ كانون الأول ١٩٨٤، ص. ص (١٢ - ١٥).
(١٩) جنبلاط، وليد، مقابلة صحفية، رقم ١٥٥٢، ١٤ كانون الثاني ١٩٨٥، ص.ص (٩ - ١٣).
(٢٠) مذكرة الحزب التقدمي الاشتراكي إلى العالم، رقم ١٥٥٤، ٢٨ كانون الثاني ١٩٨٥، ص. ص. (١٢ - ١٤).
(٢١) جنبلاط، وليد، خطاب في مهرجان عبيه، رقم ١٥٥٨، ٢٥ شباط ١٩٨٥، ص. ص. (١٠ - ١١).
(٢٢) جنبلاط، وليد، مقابلة صحفية، رقم ١٥٥٩، ٤ آذار، ١٩٨٥، ص. ص (٩ - ١١).
(٢٣) جنبلاط، وليد، مقابلة صحفية، رقم ١٥٦٧، ٢٩ نيسان ١٩٨٥، ص. ص. (٦ - ٨).
(٢٤) جنبلاط، وليد، مقابلة صحفية، رقم ١٥٦٨، ٦ أيار ١٩٨٥، ص. ص (١٢ - ١٤).
(٢٥) جنبلاط، وليد، خطاب في ثكنة حمانا، رقم ١٥٧١، ٢٧ أيار ١٩٨٥، ص. ص. (١٠ - ١١).
(٢٦) جنبلاط، وليد، مقابلة صحفية، رقم ١٥٧٤، ١٧ حزيران ١٩٨٥، ص ٥.

ثانياً: حركة أمل (مجلة أمل).

(١) بيان حركة أمل، رقم ٢٤١، ٧ كانون الثاني ١٩٨٣، ص ٣.
(٢) بيان حركة أمل، رقم ٢٤٣، ٢٨ كانون الثاني ١٩٨٣، ص ٣.
(٣) بري، نبيه، تصريح صحفي، رقم ٢٤٤، ٤ شباط ١٩٨٣، ص ٣.
(٤) بيان حركة أمل، رقم ٢٥٢، ١ نيسان ١٩٨٣. ص ٦.
(٥) هاشم حسن، مقابلة صحفية، رقم ٢٥٣، ٨ نيسان ١٩٨٣، ص. ص (٨ - ٩).
(٦) ميثاق حركة أمل، رقم ٢٥٥، ٢٢ نيسان ١٩٨٣، ص ٥.
(٧) بدون عنوان، رقم ٢٦١، ٣ حزيران ١٩٨٣، ص ١٤.
(٨) بري، نبيه، مؤتمر صحفي، رقم ٢٦٩، ١٩ تموز ١٩٨٣، ص. ص (٢ - ٤).
(٩) حيدر، عاكف، حديث صحفي، رقم ٢٧١، ١٢ آب ١٩٨٣، ص. ص (١٢ - ١٣).
(١٠) بري، نبيه، مؤتمر صحفي، رقم ٢٧٢، ١٩ آب ١٩٨٣، ص ٩.
(١١) حيدر، عاكف، «بين خلاص الشعب والتخلص منه»، رقم ٢٧٦، ٢٥ أيلول ١٩٨٣، ص ٢.
(١٢) بري، نبيه، كلمة في مناسبة ذكرى عاشوراء، رقم ٢٨٢، ١٧ تشرين الأول ١٩٨٣، ص ١٠.
(١٣) حيدر عاكف، مؤتمر صحفي، رقم ٢٨٨، ٧ تشرين الثاني ١٩٨٣، ص. ص (٢ - ٣).

(١٤) بري، نبيه، ندوة صحفية، رقم ٢٩٦، ٥ كانون الأول ١٩٨٣، ص. ص (٤ ـ ٥).
(١٥) بدون توقيع، «وحدة الموقف الإسلامي وتحديات المارونية السياسية»، رقم ٣٢٠، ٦ كانون الثاني ١٩٨٤، ص ٩.
(١٦) حيدر، عاكف، كلمة في احتفال تكريمي لشهداء الجنوب والبقاع وبيروت، رقم ٣٠٤، ٢٠ كانون الثاني ١٩٨٤، ص. ص. (١٠ ـ ١١).
(١٧) بري، نبيه، ندوة صحفية، رقم ٣٠٨، ٦ شباط ١٩٨٤، ص. ص (٢ ـ ٣).
(١٨) بدون توقيع، «من ضرب الجيش ولماذا؟»، رقم ٣١٠، ٢٦ شباط ١٩٨٤، ص. ص. (٤ ـ ٥).
(١٩) حيدر، عاكف، تصريح صحفي، رقم ٣١٣، ١٨ آذار ١٩٨٤، ص ٣.
(٢٠) بدون توقيع، «بين إلغاء الطائفية السياسية وتكريسها تكمن المشكلة»، رقم ٣١٧، ٢٢ آذار ١٩٨٤، ص ٣.
(٢١) بري، نبيه، ندوة صحفية، رقم ٣٢٨، ٦ أيار ١٩٨٤، ص ٢.
(٢٢) بري، نبيه، كلمة في مهرجان تكريمي لجرحى الضاحية الجنوبية، رقم ٣٣١، ٢٥ أيار ١٩٨٤، ص. ص (١٢ ـ ١٣).
(٢٣) بيضون، محمد، حوار مع وكالة الأنباء الصحفية، رقم ٣٣٥، ٢٢ حزيران ١٩٨٤، ص. ص (٢ ـ ٣).
(٢٤) صالح، إبراهيم، «جذور مرحلة خلخلت أسس مشروع الهيمنة»، رقم ٣٤٤، ٢٤ آب ١٩٨٤، ص. ص. (١٠ ـ ١١).
(٢٥) بري، نبيه، كلمة في مناسبة يوم الشهيد، رقم ٣٤٧، ١٤ أيلول ١٩٨٤، ص ١٢.
(٢٦) بري، نبيه، «ستقوم ثورة شعبية إذا لم تلغ الطائفية السياسية»، رقم ٣٥٤، تشرين الثاني ١٩٨٤، ص. ص. (١٧ ـ ١٨).
(٢٧) بري، نبيه كلمة في افتتاح مؤتمر حزب البعث، رقم ٣٦٤، ١١ كانون الثاني ١٩٨٥، ص. ص (٧ ـ ٨).
(٢٨) بري، نبيه، ندوة صحفية، رقم ٣٦٦، ٢٥ كانون الثاني ١٩٨٥ ص. ص (٢ ـ ٣).
(٢٩) بري، نبيه، ندوة صحفية، رقم ٣٧١، ٢٩ شباط ١٩٨٥، ص. ص. (١٠ ـ ١١).
(٣٠) بري، نبيه، ندوة صحفية، رقم ٣٧٤، ٢٢ آذار ١٩٨٥، ص. ص. (٨ ـ ٩).
(٣١) بري، نبيه، ندوة صحفية، رقم ٣٨٠، ٣ أيار ١٩٨٥، ص. ص (٤ ـ ٥).
(٣٢) بري، نبيه، ندوة صحفية، رقم ٣٨٢، ١٧ أيار ١٩٨٥، ص. ص (٦ ـ ٧).
(٣٣) بري، نبيه، ندوة صحفية، رقم ٣٨٣، ٢٤ أيار ١٩٨٥، ص. ص. (٢ ـ ٣).
(٣٤) حيدر، عاكف، مؤتمر صحفي، رقم ٣٨٤، ٣١ أيار ١٩٨٥، ص. ص. (٢ ـ ٣).

ثالثاً: دار الفتوى (مجلة الفكر الإسلامي).

(١) بدون توقيع، «المسلمون والسلطة»، رقم (٧ ـ ١٠)، السنة ١١، ١٩٨٢، ص. ص. (١٤ ـ ١٨).

(٢) القوتلي، حسين، «أيتها الدولة»، رقم (١١ ـ ١٢)، السنة ١١، ١٩٨٢، ص. ص. (٥ - ١١).
(٣) الجص، سليم، مقابلة صحفية، رقم (١١ ـ ١٢)، السنة ١١، ١٦٨٢، ص. ص (١٢ - ١٧).
(٤) بدون توقيع، «أمل في إعادة التوازن»، رقم ٣، السنة ١٢، ١٢ آذار ١٩٨٣، ص. ص (٤ - ١١).
(٥) خالد، حسن، «خطبة عيد الفطر»، رقم ٢٨، السنة ١٢، آب ١٩٨٣، ص. ص (١٤ - ٢١).
(٦) «إعلان الثوابت والوحدة»، رقم ١٠، السنة ١٢، تشرين الأول ١٩٨٣، ص. ص. (١٤ - ١٧).
(٧) خالد، حسن، «خطبة عيد الأضحى»، رقم ١٠، آذار ١٩٨٤، ص. ص (١٢ ـ ١٥).
(٨) «بيان الاجتماع الإسلامي في دار الفتوى»، رقم ٣، السنة ١٣، آذار ١٩٨٤، ص. ص (١٢ ـ ١٥).
(٩) القوتلي، حسين، «بعد لوزان: اللبننة بدل العلمنة»، رقم ٤، السنة ١٣، نيسان ١٩٨٤، ص. ص (١٤ ـ ١٥).
(١٠) خالد، حسن، «خطبة عيد الأضحى»، رقم ٩، السنة ١٣، أيلول ١٩٨٤، ص. ص (٦ - ١٥).
(١١) بدون توقيع، «لبنان الإستقلال بين الدولة الإسلامية والدولة المسيحية»، رقم ١٢، السنة ١٣، أيلول ١٩٨٤، ص. ص. (٦ ـ ١٣).
(١٢) القوتلي، حسين، «المسلمون ونظام لبنان المقاوم»، رقم ١، السنة ١٤، كانون الأول ١٩٨٤، ص. ص (٦ ـ ١٤).
(١٣) بدون توقيع، «الإسلام والعروبة والوحدة»، رقم ٢، السنة ١٤، شباط ١٩٨٥، ص. ص. (٦ - ١٧).
(١٤) القوتلي، حسين، «بعد حركة القرار المسيحي»، رقم ٤، السنة ١٤، نيسان ١٩٨٥، ص. ص. (٦ ـ ١٥).

رابعاً: حزب الكتائب اللبنانية (جريدة العمل).

(١) ربابي، الياس، خطاب في العيد السنوي لحزب الكتائب، ٢٩ تشرين الأول ١٩٨٢، ص (٥ و٧).
(٢) رزق، إدمون، خطاب في العيد السنوي لحزب الكتائب، ٢٩ تشرين الأول ١٩٨٢، ص. (٤ و٧).
(٣) الجميل، بيار، مقابلة صحفية، ٧ تشرين الأول ١٩٨٢، ص. ص (٤و ٧).
(٤) الجميل، بيار، مقابلة صحفية، ١٦ آذار ١٩٨٣، ص ٣.

(٥) الجميل، بيار، مقابلة صحفية، ١ تموز ١٩٨٣، ص ٢.
(٦) بيان حزب الكتائب، ١٨ آب ١٩٨٣، ص ١١.
(٧) الجميل، بيار، كلمة أمام المكتب السياسي، ٢٣ آب ١٩٨٣، ص ٣.
(٨) مذكرة حزب الكتائب إلى مؤتمر الحوار، ٥ تشرين الثاني ١٩٨٣، ص ٣.
(٩) الجميل، بيار، كلمة في مناسبة عيد الكتائب، ٢٢ تشرين الثاني ١٩٨٣، ص ٣.
(١٠) الجميل، بيار، «لبنان كيف يجب أن يكون»، ١٣ نيسان ١٩٨٤، ص. ص (١ و١١).
(١١) سعادة، جورج، تصريح صحفي، ٢٤ حزيران ١٩٨٤، ص ٤.
(١٢) سعادة، جورج، مقابلة صحفية، ٢٣ أيلول ١٩٨٤، ص. ص. (٧ و١٢).
(١٣) سعادة، جورج، «ثوابت الكتائب»، ٢٧ تشرين الثاني ١٩٨٤، ص ٥.
(١٤) كرامة، إيلي، حديث صحفي، ٢٩ كانون الأول ١٩٨٤، ص. ص (٣ و١٠).
(١٥) كرامة، إيلي، حديث صحفي، ٣ آذار١٩٨٥، ص ٣.
(١٦) مصدر مسؤول في حزب الكتائب، «رؤية الحزب للتطورات»، ١٥ آذار ١٩٨٥، ص ٣.
(١٧) كرامة، إيلي، كلمة في مناسبة عيد القديسين بطرس وبولس، ٢٩ حزيران ١٩٨٥، ص ١١.

خامساً: «القوات اللبنانية» (جريدة العمل).

(١) افرام، فادي، حوار صحفي، ٤ شباط ١٩٨٣، ص. ص (٣ و٨).
(٢) افرام، فادي، حوار صحفي، ١٧ شباط ١٩٨٣، ص. ٣.
(٣) افرام، فادي، كلمة في احتفال بمناسبة أحداث نيسان ١٩٧٥، ١٧ نيسان ١٩٨٣، ص ٤.
(٤) افرام، فادي، حوار صحفي، ١٥ أيار ١٩٨٣، ص. ص. (٣ و١١).
(٥) افرام، فادي، حوار صحفي، ١٦ أيلول ١٩٨٣، ص ٣.
(٦) افرام، فادي، حوار صحفي، ٢ تشرين الثاني ١٩٨٣، ص. ص (٤ و١٠).
(٧) افرام، فادي، كلمة أمام فعاليات الفتوح، ١٩ نيسان ١٩٨٤، ص ٣.
(٨) افرام، فادي، حوار صحفي، ٢ حزيران ١٩٨٤، ص ٣.
(٩) افرام، فادي، حوار صحفي، ١٨ آب ١٩٨٤، ص ٣.
(١٠) أبو ناصر، فؤاد، ندوة صحفية، ١١ كانون الثاني ١٩٨٥، ص ١٠.
(١١) أبو ناصر، فؤاد، حوار مع وكالة الأنباء الصحفية، ٢٩ كانون الثاني ١٩٨٥، ص. ص (٣ و١٠).
(١٢) أبو ناصر، فؤاد، حوار مع وكالة الأنباء الصحفية، ١١ شباط ١٩٨٥، ص. ص (٤ و١٠).
(١٣) أبو ناصر، فؤاد، مؤتمر صحفي، ٧ آذار ١٩٨٥، ص ٣.
(١٤) حبيقة، إيلي، بيان سياسي، ١٠ أيار ١٩٨٥، ص ٣.

ب ـ منشورات حزبية أخرى (حسب تاريخ النشر).

ـ بدون توقيع، «الجبهة اللبنانية والصيغة»، **العمل الشهري**، عدد ٨، تشرين الأول ١٩٧٧،

ص. ص (٨٥ ـ ١٢٠).
- بدون توقيع، «أضواء على الميثاق، المبدأ الأول»، **أمل**، رقم ٥٩، أيار ١٩٧٩، ص ٧.
- الصدر، موسى، «مواقف وأقوال»، **أمل**، رقم ٦٢، أيار ١٩٧٩، ص ١١.
- بدون توقيع، «مجالات الوحدة الإسلامية»، **العهد**، ١٤ ربيع الأول ١٤٠٤ هـ، ص ٧.
- «وثيقة الكتائب والأحرار من أجل ميثاق جديد»، **السفير**، ٢٠ تموز ١٩٨٤، ص ٣.
- «بيار الجميل: ٧٩ سنة في خدمة لبنان»، **العمل**، ٣٠ آب ١٩٨٤، ص ٣.
- يزبك، إبراهيم، كلمة في تكريم شهداء سحمر، **العهد**، ١٠ محرم ١٤٠٥هـ، ص ٦.
- الأمين، إبراهيم، كلمة في تأبين الشهداء، **العهد**، ١٦ جمادى الثاني، ١٤٠٥ هـ، ص٣.
- جعجع، سمير، مقابلة صحفية، **النهار العربي والدولي**، رقم ٥٣٧، السنة ١٠، ١٧ ـ ٢٣ آب ١٩٨٧، ص. ص (٨ ـ ١٦).

ج ـ بيانات لأحزاب أو قوى متحالفة (حسب تاريخ النشر).

- بيان المؤتمر المسيحي في بكركي، **النهار**، ١ شباط ١٩٨٤، ص ٤.
- برنامج «الجبهة الوطنية الديمقراطية»، **الأنباء**، رقم ١٥٣٩، ١٥ تشرين الأول ١٩٨٤، ص. ص (٧ ـ ٩).
- ورقة العمل الإسلامية المقدمة إلى مؤتمر الحوار، **أمل**، رقم ٣١٧، ٢٢ آذار ١٩٨٤، ص. ص (٨ ـ ٩).
- بيان تأسيس «جبهة التوحيد والتحرير»، **السفير**، ٢٤ تموز ١٩٨٧، ص ٣.

د ـ خطابات رجال دين

- خريش، أنطونيوس بطرس، «نداء إلى المتقاتلين في الجبل»، **النهار**، ٦ أيلول ١٩٨٣، ص ٣.
- خريش، أنطونيوس، بطرس، «مذكرة إلى الفاتيكان»، **النهار**، ٧ تشرين الأول ١٩٨٣، ص. ص (١ و٨).
- خريش، أنطونيوس بطرس، «رسالة في مناسبة عيد الفصح»، **النهار**، ٢١ نيسان ١٩٨٤، ص ٣.

هـ ـ كتب حزبية

- **الحركات الإسلامية في لبنان**، ملف الشراع، بيروت، بدون تاريخ.
- الحزب الشيوعي اللبناني، **تقرير اللجنة المركزية، المؤتمر الوطني الرابع**، رقم ٧، بيروت، تموز ١٩٧٩.
- الحزب الشيوعي اللبناني، **وثيقة المؤتمر الوطني الخامس**، شباط ١٩٨٧.
- الحزب التقدمي الإشتراكي، **الميثاق**، بيروت، ١٩٤٩.

- **تاريخ حزب الكتائب (١٩٣٦ - ١٩٤٠)**، الجزء الأول، بيروت، دار العمل، بدون تاريخ.

و - خطابات وبيانات أخرى

- نداء «اللجنة العربية للإتصال والمساعي الحميدة»، **السفير**، ٦ نيسان ١٩٨٩، ص. ص. (١ و٧).
- عون، ميشال، مؤتمر صحفي، **النهار**، ٢٣ تشرين الأول ١٩٨٩، ص ٦.
  - مؤتمر صحفي، **الديار**، ٢٨ تشرين الأول ١٩٨٩، ص ٢.
  - مقابلة صحفية، **النهار**، ١٨ تموز ١٩٩٠، ص. ص. (١ و٦).
  - مؤتمر صحفي، **النهار**، ٢٨ تموز ١٩٩٠، ص. ص (٣ و٧).

● المؤلفات والدراسات

- الجسر، باسم، **ميثاق ١٩٤٣، لماذا كان وهل سقط؟**، بيروت، دار النهار، ١٩٧٨.
- الحافظ، ياسين، **في المسألة القومية الديمقراطية**، بيروت، دار الطليعة، ١٩٨١.
- الخميني، آية الله، **الحكومة الإسلامية**، بيروت، دار الطليعة، ١٩٧٩.
- الصليبي، كمال، **تاريخ لبنان الحديث**، بيروت، دار النهار، ١٩٧٨.
- العروي، عبد الله، **مفهوم الدولة**، المغرب، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ١٩٨١.
- أمين، سمير، **ما بعد الرأسمالية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، كانون الثاني ١٩٨٨.
- بشير، اسكندر، **إصلاحات الخدمة المدنية في لبنان**، بيروت، معهد الإنماء العربي، ١٩٧٦.
- بعلبكي، أحمد، **الزراعة اللبنانية وتدخلات الدولة في الأرياف**، بيروت، منشورات بحر المتوسط وعويدات، ١٩٨٥.
- بقرادوني، كريم:
  * **السلام المفقود، عهد الياس سركيس (١٩٧٦ - ١٩٨٢)**، بيروت، بدون تاريخ.
  * **لعنة وطن، من حرب لبنان إلى حرب الخليج**، بيروت، عبر المشرق للمنشورات، نيسان ١٩٩١.
- بيضون، أحمد، «جنوب لبنان ١٩٧٦: زحف الحرب وأطر التضامن»، **الواقع**، رقم (٥ - ٦)، تشرين الأول ١٩٨٣، ص. ص. (١٢١ - ١٤٨).
- جنبلاط، كمال:
  * **هذه وصيتي**، مؤسسة الوطن العربي للطباعة والنشر، بيروت، حزيران ١٩٧٨.
  * **حقيقة الثورة اللبنانية**، بيروت، لجنة القائد الشهيد، آذار ١٩٧٨.
- حريق، إيليا، **من يحكم لبنان؟**، بيروت، دار النهار، ١٩٧٢.
- حوراني، ألبرت، **الفكر العربي في عصر النهضة (١٧٩٨ - ١٩٣٩)**، بيروت، دار النهار، ١٩٧٨.
- حيدر، رندة، «إسرائيل في الجبل»، **الواقع**، رقم (٧ - ٨)، تشرين الثاني ١٩٨٤، ص. ص.

(٢٢١ ـ ٢٤٢).
ـ خالد، حسن، **المسلمون في لبنان والحرب الأهلية**، بيروت، دار الكندي، ١٩٧٨.
ـ خليفة، عصام، «مواقف بعض النخب الإسلامية: من رفض الدولة اللبنانية إلى التعايش الميثاقي»، **الواقع**، عدد (٥ ـ ٦)، تشرين الأول ١٩٨٣، ص. ص (٢٤٥ ـ ٢٧٢).
ـ خليل، خليل أحمد، **كمال جنبلاط، ثورة الأمير الحديث**، بيروت، دار المطبوعات الشرقية، ١٩٨٤.
ـ ذبيان، سامي، **الحركة الوطنية اللبنانية، الماضي والحاضر والمستقبل من منظور استراتيجي**، بيروت، دار المسيرة، ١٩٧٢.
ـ شرارة، وضاح، **السلم الأهلي البارد، لبنان المجتمع والدولة (١٩٦٤ـ ١٩٦٧)**، ج ٢، بيروت، معهد الإنماء العربي، ١٩٨٠.
ـ شرف، جورج، **لبنان الوطن والدولة في تفكير الرئيس أمين الجميل**، بيروت، دار النشر والتوثيق ـ بيت المستقبل، ١٩٨٤.
ـ شرف، عبد العزيز، «الشخصية القومية في الأدب الجزائري»، **قضايا عربية**، عدد ٣، آذار ١٩٨٣، ص.ص (١٠٩ ـ ١٢٢).
ـ **شقير، رشيد**:
* «أيديولوجية البيريسترويكا، الديمقراطية والسلام»، **الفكر الاستراتيجي العربي**، عدد ٣٤، تشرين الأول ١٩٩٠.
* «أزمة الخليج، جذور وآفاق»، **الفكر الاستراتيجي العربي**، عدد ٣٥، كانون الثاني ١٩٩١.
ـ شمس الدين، محمد مهدي، **العلمانية**، بيروت، دار التوجيه الإسلامي، ١٩٨٠.
ـ صادر، مكرم، «الاقتصاد اللبناني في محيطه الإقليمي»، **الواقع**، عدد (٥ ـ ٦)، تشرين الأول ١٩٨٣، ص. ص (٢٧٣ ـ ٣٠٠).
ـ طرابلسي، فواز، **قضية لبنان الوطنية والديمقراطية**، بيروت، دار الطليعة، ١٩٧٨.
ـ كوثراني، وجيه، **المسألة الثقافية في لبنان، الخطاب السياسي والتاريخ**، بيروت، دار بحصون للثقافة، ١٩٨٤.
ـ لبكي، بطرس:
* «موازين القوى بين الطوائف وتكوين الصراعات الداخلية»، **الواقع**، عدد (٥ ـ ٦)، تشرين الأول ١٩٨٣، ص. ص (٢١٥ ـ ٢٤٤).
* «من العائلة الامتدادية إلى الطائفة في لبنان»، **الواقع**، عدد (٧ ـ ٨)، تشرين الثاني ١٩٨٤، ص. ص (٩٩ ـ ١٨٤).
ـ نصار، ناصيف، **نحو مجتمع مدني جديد، مقدمات أساسية في نقد المجتمع الطائفي**، بيروت، دار النهار، ١٩٧٨.

- نصر، مارلين، **التصور القومي العربي في فكر جمال عبد الناصر (١٩٥٢ - ١٩٧٠)**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨١.

- نصر، سليم:

* «من الخلفيات الداخلية للحرب في لبنان»، **الواقع**، عدد ١، نيسان ١٩٨١، ص.ص (١٣٩ - ١٦٦).

* «بيروت الكبرى ١٩٧٥: حدود الإندماج المجتمعي»، **الواقع**، عدد ٣، تشرين الثاني ١٩٨١، ص.ص (٦٩ - ١١٠).

II - مراجع باللغة الأجنبية (الفرنسية والانكليزية)

أ - مؤلفات ودراسات

1 - Al-AMIN, Adnan et WEHBE, Nakhlé, - **Système d'enseignement et division sociale au Liban,** ouvrage publié avec le concours du C.N.R.S. 1980.

2 - ALMOND, Gabriel et VERBA, Sidney - «Le concept de culture politique», in Mattei DOGAN et Dominique PELASSY, **La comparaison internationale en sociologie politique,** Paris, Litec, 1980, p.p. (33 - 39).

3 - ANSART, Pierre - **Les idéologies politiques,** Paris, P.U.F., 1974.

4 - **Idéologies, conflits et pouvoirs,** Paris, P.U.F., 1977.

5 - Et Autres, **Analyse de l'idéologie,** Tome 2, études publiées sous la direction de Gérard DUPART, Paris, 1983.

6 - BARDIN, Laurence - **L'analyse de contenu,** Paris, P.U.F., 1980.

7 - BAWAB, Dalal Bizir - **Introduction à l'étude des mouvements islamistes sunnites au Liban,** thèse de 3ème cycle, Dir. Olivier CARRE, E.H.E.S.S., janvier 1984.

8 - BAYDOUN, Ahmad - **Identité confessionnelle et temps social chez les Historiens libanais contemporains,** Beyrouth, publications de l'université libanaise, XV, 1984.

9 - BOURDIEU, Pierre - «La représentation politique», **Actes de la Recherche en Sciences Sociales,** 36/37 février/ mars 1981, p.p. (3 - 24).

10 - CHEVALLIER Dominique - **La société du Mont Liban à l'époque de la Révolution industrielle en Europe,** ouvrage publié avec le concours de la Direction Générale des Relations Culturelles, Scientifiques et Techniques, Paris, Librairie orientaliste Paul Geuthner, copyright, 1982.

11 - CORM, Georges - **Contribution à l'étude des sociétés multiconfessionnelles,** Paris, Librairie générale de Droit et de Jurisprudence, 1971.

12 - – **Géopoligique du conflit libanais,** Paris, Editions La Découverte, 1986.

13 - DE BAR, Luc-Henri - **Les communautés confessionnelles au Liban,** Paris, Editions recherche sur les civilisations, 1983.

14 - DIRANI, Sleiman - **Les rapports de parenté et le pouvoir socio-politique au Liban, Application sur les 'ashā'ir dans la région de Ba'labak el-Hermel (1920 - 1975),** thèse de 3ème cycle, Dir. Jean-Paul CHARNAY, E.H. E.S.S., 1984.

15 - DOUAIHI, Chawki - **Organisation politique à Zgharta (Liban-Nord), Contribution à l'étude de la 'ayla,** thèse de 3ème cycle, Dir. Jacques BERQUE, E.P.H.S.S., 1979.

16 - DUBAR, Claude et NASR, Salim - **Les classes sociales au Liban,** Presses de la Fondation Nationale des Sciences Politiques, 1976.Traduit en arabe par George ABI SALEH, Mu'assasat al-abhath al 'arabiya, 1982.

17 - ENTELIS, John, P.- **Pluralism and party transformation in Lebanon, Al Katā'eb (1936 - 1970),** Leiden, E.J. BRILL, 1974.

18 - FREYHA, Adel - **L'armée et l'Etat au Liban (1945 - 1980),** Paris, librairie générale de Droit et de Jurisprudence, 1980.

19 - GILMOUR, David - **Lebanon, the fractured country,** Oxford, Martin Robertson and company, 1983.

20 - GOLDMANN, Lucien - **Sciences sociales et philosophie, pour un structuralisme génétique,** Paris, Editions Gonthier, 1966.

21 - GORIA, Wade R. - **Sovereignty and leadership in Lebanon (1943 - 1976),** London, Ithaca press, 1985.

22 - HANNA, Riad - **Les Eglises et l'Etat au Liban,** thèse d'Etat, Dir. P.M. François BORELLA, Université de Nancy II, Faculté de Droit et de Sciences Economiques, 1972.

23 - HUDSON, Michael C. - **The precarious Republic, political modernization in Lebanon, A west view,** Encore Edition, 1985.

24- JOHNSON, Michel - **Class and client in Beirut, the sunni muslim community and the lebanese state (1840 - 1985),** London and Atlantic highlands, Ithaca press, 1986.

25 - KHURI, Fouad I., - **From village to suburb, order and change in Greater Beirut,** London, the university of chicago press, 1975.

26 - LIBJPHART, Arend - **Democracyin plural societies, A comparative exploration,** New Haven and London, Yale University press, 1977, Traduit en arabe par Evelyne Abou Mitry Messarra, Beyrouth, 1984.

27 - LUKACS, George - **Histoire et conscience de classe, Essais de dialectique marxiste,** traduit de l'allemand par Kostas Awelos et Jacqueline Bois, Paris, Editions

de Minuit, 1960.

28 - MESSARRA, Antoine - **Le modèle politique libanais et sa survie. Essai sur la classification et l'aménagement d'un système consociatif,** Beyrouth, Publications de l'université libanaise, VII, 1983.

29 - NAJI, Amin - «Philosophie de la doctrine des katā'ib, **Al-'amal,** mensuel n° 14, Beyrouth, Dār al-'amal 1979.

30 - ODEH, B.J. - **Lebanon: Dynamics of conflict, A modern political history,** London, Zed books, 1984.

31 - RABBATH, Edmond - **La formation historique du Liban politique et constitutionnel, Essai de synthèse,** Beyrouth, Publications de l'Université Libanaise, 1973.

32 - RIZK, Boutros - **L'Administration libanaise (1943 - 1979),** thèse d'Etat, Dir. M.P. Maurice Robin, Université Paris X Nanterre, Faculté de Droit, 1981.

33 - RODINSON, Maxime - **Marxisme et monde musulman,** Paris, Editions du Seuil, 1972.

34 - RONDOT, Pierre - **Les communautés dans l'Etat libanais,** Cahiers de l'Association de France-Nouvelle, Liban, No 4, premier trimestre 1979.

35 - SCHEMEIL, Yves - **Sociologie du sustème politique libanais,** thèse d'Etat, Dir. CHATELUS, Université de Sciences sociales, Grenoble, 1976.

36 - THEBORN, Goran - **The ideology of power and the power of ideology,** London, verso, Editions 1980.Translated to arabic by Elias MORCOS, Dar al-Wehda, 1982.

37 - TURNER, Bryan - **Capitalism and class in the Middle East, théories of social change and economic development,** London, Humanities press, 1984.

ب - مراجع عامة

38 - - **Lebanese-Israeli negotiations: chronology, Bibliography, Documents, Maps,** Beyrouth, C.E.D.R.E, septembre 1984.

39 - - **Rapport économique libanais,** redigé par E.C.C., Beyrouth, Paris, août 1986.

40 - - **Rapport économique libanais,** redigé par E.C.E., Beyrouth, Paris, novembre 1987.

41 - - **Rapport de la commission d'enquête israelienne sur les massacres de SABRA et SHATILA dit Rapport KAHANE, texte intégral et commentaires critiques: Y.A.,** traduit par Gilles BERTON, Paris, Le Sycomore 1983.

قائمة الجداول

١ ـ العينات الخاصة بالإنتاج الخطابي للقوى السياسية المدروسة ٢٠
٢ ـ مواصفات الدولة اللبنانية القائمة عند الحزب التقدمي الاشتراكي ٣٣
٣ ـ الدولة والقوى اللبنانية المتنازعة في نظر الحزب التقدمي الاشتراكي ٣٧
٤ ـ العلاقة بين الدولة اللبنانية والقوى الخارجية في تصوّر الحزب التقدمي الاشتراكي ٤٨
٥ ـ ماهية الدولة اللبنانية القائمة في نظر حركة أمل ٥٥
٦ ـ الدولة والقوى اللبنانية المتنازعة في نظر حركة أمل ٦٢
٧ ـ الدولة اللبنانية والقوى الخارجية ٦٧
٨ ـ الدولة اللبنانية القائمة في نظر دار الفتوى ٧٣
٩ ـ الدولة اللبنانية والقوى الخارجية في نظر دار الفتوى ٧٦
١٠ ـ الدولة اللبنانية القائمة والقوى الداخلية في نظر حزب الكتائب ٨٦
١١ ـ لبنان والقوى الخارجية في نظر حزب الكتائب ٩٣
١٢ ـ تصور «القوات اللبنانية» لمواقف المعارضة من الدولة القائمة في مقابل مواقفها ١٠٣
١٣ ـ لبنان والقوى الخارجية في نظر «القوات اللبنانية» ١١٠
١٤ ـ الدولة اللبنانية المنشودة في نظر الحزب التقدمي الاشتراكي ١٢٧
١٥ ـ الدولة اللبنانية المنشودة في نظر حركة أمل ١٣٧
١٦ ـ الدولة اللبنانية المنشودة في نظر دار الفتوى ١٤٥
١٧ ـ الدولة اللبنانية المنشودة في نظر حزب الكتائب ١٥٥
١٨ ـ علاقات لبنان المنشودة مع القوى الخارجية في نظر حزب الكتائب ١٥٨
١٩ ـ الدولة اللبنانية المنشودة في نظر «القوات اللبنانية» ١٦٥
٢٠ ـ العلاقات المنشودة بين لبنان والقوى الخارجية في نظر «القوات اللبنانية» ١٧٠
٢١ ـ الدولة اللبنانية القائمة في نظر قوى المعارضة ١٧٥
٢٢ ـ الدولة اللبنانية المنشودة في تصوّر قوى المعارضة ١٧٥
٢٣ ـ الدولة اللبنانية القائمة في الخطاب السياسي المحافظ ١٧٩
٢٤ ـ الدولة اللبنانية المنشودة في الخطاب السياسي المحافظ ١٧٩
٢٥ ـ التفاوت في النمو بين العاصمة والأرياف الطرفية ١٩٧
٢٦ ـ تقديرات النسب المئوية لحجم الطبقات الاجتماعية اللبنانية ١٩٨
٢٧ ـ التأليف الطائفي لكل منطقة إقامة ١٩٩
٢٨ ـ المؤسسات التربوية للطوائف اللبنانية ٢١٣
٢٩ ـ تقدير الطوائف اللبنانية بالنسبة المئوية ٢١٥
٣٠ ـ المهن الأساسية والإضافية التي يتعاطاها نواب ١٩٦٨ و١٩٧٢ .... ٢٢٦
٣١ ـ تاريخ أول دخول لنواب ١٩٧٢ إلى المجلس ٢٢٧

المحتويـات

تقديم ٥

مدخل ٩

دراسة الخطاب السياسي (١٣)؛ المرحلة الزمنيّة (١٥)؛ العينات المختارة (١٩)؛ تقنية تحليل الخطاب السياسي (٢١).

● **الجزء الأول: مفهوم الدولة اللبنانية القائمة** ٢٥

أ ـ المعارضون ٢٧

□ الفصل الأول: **الحزب التقدمي الاشتراكي** ٢٨

١ ـ الدولة الطائفية (٣٠)؛ الدولة غير العادلة (٣١)، الدولة المنحازة (٣٢)؛ ٢ ـ الدولة والقوى المتنازعة (٣٣)؛ الجيش والقوى المتنازعة (٣٥)؛ أهداف الحكم (٣٦)؛ الدولة والقوى الخارجية (٣٨): ١ ـ إسرائيل ولبنان (٣٨). ٢ ـ الغرب، الإتحاد السوفييتي ولبنان (٤٢)، ٣ ـ العرب ولبنان (٤٤).

□ الفصل الثاني: **حركة أمل** ٥١

الدولة الطائفية (٥٣)؛ الدولة والمارونية السياسية (٥٣)؛ النتائج المترتبة على الصيغة الطائفية للدولة (٥٤)؛ الدولة والقوى الداخلية (٥٦): ١ ـ الدولة وحلفاؤها (٥٦)؛ ٢ ـ الدولة والمسلمون (٥٩)، الدولة والشيعة (٦٠)؛ الدولة والقوى الخارجية (٦٣): ١ ـ إسرائيل ولبنان (٦٣)، ٢ ـ الولايات المتحدة ولبنان (٦٥)، ٣ ـ الدولة اللبنانية والعرب (٦٥).

□ الفصل الثالث: **دار الفتوى** ٦٩

الدولة الطائفية، الهيمنة والتمييز (٦٩)؛ الدولة الهشّة والميليشيات (٧٢)؛ الدولة اللبنانية والقوى الخارجية (٧٣): ١ ـ إسرائيل والحكم اللبناني (٧٣)، ٢ ـ الحكم اللبناني والغرب (٧٤)، ٣ ـ الحكم اللبناني والعرب (٧٥).

ب ـ المحافظون ٧٧

□ الفصل الرابع: **حزب الكتائب** ٧٨

النظام السياسي اللبناني وصيغة ١٩٤٣ (٨٠)؛ الدولة اللبنانية وحزب الكتائب (٨٢)؛ الدولة والمسلمون (٨٤)؛ الدولة اللبنانية والقوى الخارجية (٨٧): ١ ـ العرب (٨٨)، ٢ ـ إسرائيل (٩٠)؛ حول العروبة في لبنان (٩٢).

□ الفصل الخامس: **القوات اللبنانية** ٩٦

ميثاق ١٩٤٣ (٩٦)؛ الموقف من الدولة اللبنانية القائمة (٩٦)؛ الأنا والدولة (٩٨)؛ المسلمون والدولة (٩٩)؛ حرب الجبل (١٠١)؛ الدولة والقوى الخارجية:

١ ـ العرب ولبنان (١٠٤)، ٢ ـ إسرائيل ولبنان (١٠٦)، ٣ ـ الولايات المتحدة، الغرب ولبنان (١٠٨)، ٤ ـ الاتحاد السوفييتي (١٠٩).

● **الجزء الثاني: الدولة الشرعية** ١١٣

أ ـ المعارضون ١١٥

□ الفصل الأول: **الحزب التقدمي الاشتراكي** ١١٦

حول دور الذات الدرزية في بناء الدولة (١١٦): ١ ـ الدولة الموحدة (١١٧)، ٢ ـ الدولة العادلة (١١٨)، ٣ ـ عروبة لبنان (١٢١)، ٤ ـ الجيش (١٢٤)؛ التحرير (١٢٥).

□ الفصل الثاني: **حركة أمل** ١٢٩

الذات الشيعية والدولة المنشودة (١٢٩): ١ ـ وحدة، استقلال وتحرير (١٣١)، ٢ ـ الدولة العادلة (١٣٣)، ٣ ـ حول عروبة لبنان (١٣٦).

□ الفصل الثالث: **دار الفتوى** ١٣٨

١ ـ الحوار والوفاق (١٣٨)؛ ٢ ـ الوحدة الوطنية (١٣٨)؛ ٣ ـ العدالة والمساواة (١٣٩)؛ ٤ ـ العروبة والسياسة الخارجية (١٤٢).

ب ـ المحافظون ١٤٧

□ الفصل الرابع: **حزب الكتائب اللبنانية** ١٤٨

الذات المسيحية ـ الكتائبية (١٤٨)؛ ماهية الدولة الشرعية (١٤٩)؛ الموقف من المطالب الإصلاحية (١٥١)؛ دعم الدولة ومؤسساتها (١٥٢)؛ حول الحوار والوفاق (١٥٣)؛ لبنانوية، عروبة (١٥٤)؛ لبنان ومحيطة (١٥٦): أ ـ لبنان والعرب ـ سوريا والمقاومة الفلسطينية (١٥٦)، ب ـ لبنان وإسرائيل (١٥٧)؛ إعادة الأراضي المحتلة إلى سلطة الدولة (١٥٨).

□ الفصل الخامس: **القوات اللبنانية** ١٦٠

ماهية الدولة الشرعية (١٦٠)؛ القوات اللبنانية والحوار (١٦٢)؛ الذات والدولة (١٦٣)؛ الموقف من القوى الخارجية (١٦٦): أ ـ العرب ولبنان (١٦٦)، ب ـ إسرائيل ولبنان (١٦٨)، جـ ـ ضد سوريا وإسرائيل؟ (١٦٩)، د ـ الولايات المتحدة، الإتحاد السوفييتي ولبنان (١٦٩).

● **الجزء الثالث: الخطابات/ الحياة الاجتماعية ـ السياسية والنزاعات** ... ١٧٣

□ الفصل الأول: **تحليل مقارن** ١٧٤

١ ـ الخطاب السياسي للمعارضة والدولة (١٧٥)؛ ٢ ـ الخطاب السياسي المحافظ (١٧٩).

□ الفصل الثاني: **النظام السياسي اللبناني والطوائف** ١٨٥

□ الفصل الثالث: **الاقتصاد، الطبقات والمجتمع الطائفي** ١٩٢
الصناعة (١٩٣)؛ الزراعة (١٩٤)؛ الطبقات الاجتماعية (١٩٦)؛ المجتمع الطائفي (١٩٩).
□ الفصل الرابع: **انقلاب التوازنات بين الطوائف** ٢٠٦
في الأصول التاريخية للتفاوت (٢٠٦)؛ تغيّر علاقات القوى (٢٠٨): أ ـ في المجال الاقتصادي (٢٠٩)، ب ـ في المستوى التربوي (٢١٣)، جـ ـ في المستوى السكاني (٢١٥).
□ الفصل الخامس: **من الزعيم إلى الحزب** ٢١٨
في الإدارة والجيش (٢٢٣)؛ من الزعيم إلى الحزب (٢٢٦).
□ الفصل السادس: **الحزب والتمثيل السياسي** ٢٣٠
حزب الكتائب والقوات اللبنانية (٢٣١)؛ الحزب التقدمي الاشتراكي (٢٣٣)؛ حركة أمل (٢٣٤)؛ دار الفتوى أو «اللقاء الإسلامي» (٢٣٧)؛ حول مسألة الخوف المسيحي (٢٣٩).
□ الفصل السابع: **اجتماعيات القوى السياسية المتنازعة** ٢٤٤
الانتماءات الاجتماعية (٢٤٤)؛ الرأسمال السياسي (٢٤٧)؛ الجمهور، الدين والسياسة في النزاع (٢٤٨)؛ وسائل نشر الخطاب (٢٥٠).
□ الفصل الثامن: **القوى الخارجية والنزاعات** ٢٥٥
الوجود الفلسطيني والمعادلة الطائفية (٢٥٦)؛ آثار وصول حزب الكتائب إلى السلطة (٢٥٧)؛ حرب الجبل (٢٥٨)؛ أحداث بيروت والمقاومة في الجنوب (٢٦٢)؛ عودة النفوذ السوري (٢٦٥)؛ تجدد الصراعات (٢٦٨).
□ الفصل التاسع: **تأثيرات ونتائج** ٢٧٧
الدويلات الطائفية (٢٧٧)؛ الأزمة الاجتماعية والولاء الطبقي (٢٨٢).

خاتمة ٢٨٧
المراجع الببليوغرافية ٢٩٥
قائمة الجداول ٣٠٧

مفاهيم الدولة والنزاعات

لا تقتصر دراسة الايديولوجيات السياسية على إبراز مضمون وشكل الخطاب السياسي، بل تذهب أيضاً إلى تحليل العلاقة بين الخطاب والعالم الاجتماعي الذي أُنتج فيه. في ضوء هذا المنظور، إن معالجة مسألة الدولة هي في آن بحث في منظورات القوى السياسية إزاء الدولة، وفي واقع الدولة (أنظمتها ومؤسساتها، شروط شرعيتها وعملها) والمجتمع الذي تؤطره، والذي في سياق تطوره تولد وتنمو تلك القوى.

لذا، فالمؤلف يحاول كشف أزمة الدولة اللبنانية عبر استنباط مفاهيمها من الخطابات السياسية التي انتجتها قوى سياسية فاعلة، ومختارة في مرحلة محددة من مراحل الحرب اللبنانية، تمهيداً لتحليل سوسيولوجي - سياسي يربط بين منطق الخطاب والبنى الايديولوجية والسياسية السائدة، فيذهب إلى الجذور التاريخية لهذه البنى، ويتابع تطور المجتمع اللبناني وعوامل أزمته، وصولاً إلى نشوء الأحزاب السياسية ودور صراعاتها في إعادة بناء هذا المجتمع والدولة على أسس توازن القوى فيما بينها وامتداداته العربية والدولية. . .

وهكذا، فإن هذا الكتاب يندرج في إطار المعرفة الاجتماعية ـ السياسية العربية، من خلال المساهمة في دراسة الحالة اللبنانية التي اتسمت بالتمزق والتأزم والصراعات المفتوحة، لكن التي لا تمثل حالة فريدة في الوطن العربي.


المركز الثقافي العربي

ص ب ١١٣/٥١٥٨ بيروت - لبنان
ص . ب 4006 - الدار البيضاء - المغرب